



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة _
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



مذكرة من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصّص : النحو العربيّ مدارسه ونظرياته

إعداد الطالب : بن فتاشة علي

الموضوع :

مُجِيبُ النِّدَاءِ إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدى

لعبد الله بن أحمد الفاكهي هـ 972 هـ

(من خطبة المؤلف ... إلى فصل النكرة والمعرفة)

دراسة وتحقيق

نوقشت يوم : 24 نوفمبر 2010 م

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة ورقلة	أ.د - أبو بكر حسيني
مشرفا	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	د - عبد المجيد عيساني
مناقشا	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	د - أحمد بلخضر
مناقشا	أستاذ محاضر بجامعة أدرار	د - أحمد جعفري

2009 _ 2010 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

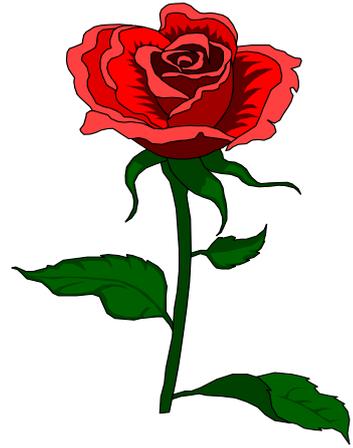
الإهداء

إلى والديَّ اللذين ربَّياني صغيراً

وإلى التي شجَّعتني فأكثرت، وقدَّرتني فأجزلت، وخدمتني

فأحسنت، إلى أمِّ زياد وبدسر...

وإلى جميع عائلتي وأساتذتي ومن له فضل عليّ



حقائق

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله ، أفصح العرب أجمعين .

أمّا بعد ... فإنّ الله سبحانه وتعالى اختار اللغة العربيّة لتكون وعاء لآخر تشريعاته ؛ إذ هي لغة القرآن الكريم ، وتعلّمها والمحافظة عليها فرض كفاية على أبناء المسلمين ؛ ففي تعلّمها والمحافظة على أصولها وقواعدها حفظ وصيانة للقرآن الكريم وللدين الإسلامي وتعاليمه السمحة .

ولقد بذل أسلافنا في خدمة القرآن الكريم جهوداً لا تنسى ، وخلفوا لنا ثراثاً لا يُحصى ، كما أنّه لا شكّ في أنّ البحث في التراث العربي ، والكشف عن مكوّناته ، والتعمّق في أغواره ، واجب عربي وإسلامي لإخراج ما أنتجتّه قرائح علمائها السابقين ؛ الذين لا يزال الكثير من مؤلّفاتهم مخطوطاً لم تصل إليه يد التحقيق بعد ، ولم يُكشَف التّقاب عن مضمونه ؛ فكان حتماً وِلزاماً على أبناء هذه الأمة أن يتّجهوا شطر التراث العربي ليستخرجوا كنوزَه .

ومن هنا كان موضوع بحثي هو دراسة وتحقيق إحدى ذخائر النّحو العربي ؛ وهو كتاب :

مُجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى لعبد الله بن أحمد الفاكهي

ليكون مساهمة متّي في وضع لبنة في هذا التراث النحوي العظيم ؛ وخاصّة إذا كان هذا المؤلّف لنحوي مكّي ، لم يُعط حقّه بعد ، ولا يزال عند كثيرٍ من طلاب العربيّة بعيد المنال ؛ لخلوّ الدّراسات الحديثة من تناول سيرته ، وحتىّ الذين قاموا بتحقيق بعض مؤلّفاتهِ المخطوطة ، لم يُعطوا هذا الرجل حقّه من الترجمة ، ولم يُضيفوا شيئاً إلى ما وردَ في كتاب "النور السافر عن أخبار القرن العاشر" .

كما أنّ لهذا المخطوط أهمية كبيرة تتمثّل في :

أ - أنّه من الشّروح القليلة لمتن (قطر النّدى) ؛ هذا المتن الذي كان مؤلّفه العلامة ابن هشام

الأنصاريّ أوّل مَنْ شَرَحَهُ ، وأصْبَحَ شَرْحُهُ في العصر الحاضر عُمدة دَراسي النحو العربي ، واعتُبرَ الشرح الثَّاني وهو شرح الفاكهيّ مِنْ أبرز شروح المتن ، وأنّه غاية في الحسن ؛ بل إنّه يفوق شرح ابن هشام نفسه ؛ مِنْ حيث الوضوح والتفصيل والاستدراك .

وشرح الفاكهي على القطر لا يزال - في العصر الحاضر - مِنَ الكنوز التي لم يُنْقَض عنها العُبار؛ فهو حتّى وإن طُبِع طبعة حجرية منذ قرن ونصف إلا أنّ هذه الطبعة اعتراها كثيرٌ مِنَ الخلط والاضطراب ؛ بل وسقط منها أسطر بأكملها ، أضف إلى ذلك سوء طبعتها وإخراجها ، هذا الطبع الذي لا يختلف كثيراً عن النسخ القديم .

ب - أنّ مؤلّفه عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت 972 هـ) مِنْ أكبر نحاة مكّة المكرّمة في القرن العاشر الهجري ، بل هو أكبرهم فقد وُصِفَ بـ : سيّوئيه عصره .

ولهذه الأهميّة التي ذكرت ، فقد وقع اختياري على هذا الشرح ، واخترتُ منه جزء عنيّته بالتحقيق ؛ لأنّ الكتاب ضخم يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين .

وقد قدّمتُ بحثي هذا في فصلين وخاتمة ؛ خصّصتُ الفصل الأوّل للمؤلّف والمؤلّف ، وجعلتُهُ في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأوّل : تناولتُ فيه عصر الفاكهي وأبرز معالمه ؛ فتناولتُ بإيجاز الحياة السّياسية والاجتماعيّة والثّقافيّة في القرن العاشر الهجريّ ، الذي شهدَ انتهاء دولة المماليك وتوسّع دولة العثمانيين ، وأظهرتُ أثر ذلك على الحياة الفكرية في هذا القرن خصوصاً .

ثمّ تطرقت فيه إلى سيرة المؤلّف ؛ مِنْ حيث الأسرة والنسب ، والنشأة ، والمكانة العلميّة ، والمؤلّفات ، والوفاة .

أمّا المبحث الثّاني : فخصّصتُهُ لـ : متن قطر النّدى وشرح الفاكهي عليه ؛ تناولتُ فيه تعريفاً موجزاً لصاحب متن "قطر النّدى" ، وأهمّ الأعمال العلميّة التي دارت حول هذا المتن .

ثمّ درّستُ فيه كتاب " مجيب النّدا " ؛ فحدّدتُ تاريخ تأليفه ونسبته إلى مؤلّفه ، وأسلوب الفاكهي مِنْ خلاله ومنهجه في الشّرح ، وتناولت الشواهد عنده ، وموقفه مِنَ الأصول النّحويّة ،

ثم تطرقتُ إلى أهمّ مصادر الكتاب وموقف المؤلف منها .

أما الفصل الثاني : وهو خاصّ بالنص المحقّق ؛ وقد جعلته في مبحثين :

وضّحتُ في المبحث الأول المنهج الذي سرتُ عليه في التحقيق ، وقدمتُ وصفاً للنسخ المعتمد عليها في التحقيق ، وعرضا لنماذج مصوّرة منها .

واشتملَ المبحث الثاني على النصّ المحقّق من كتاب (مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى) من خطبة المؤلف إلى فصل النّكرة والمعرفة .

أما الخاتمة : فخصّصتها لبعض النتائج التي توصلت إليها ، وذكرت الاقتراحات التي أرغب من ورائها أن تكون عبارة عن إرشادات صادقة لمنّ تعنيه اللّغة العربية ؛ ليساهم في خدمتها ، وإثبات وجودها ومواكبتها للمعاصرة مع الأصالة في مستوياتها اللغوية من خلال البحوث .

المنهج : لقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون اعتمادي على عدّة مناهج منها :

المنهج التاريخي : وبداً واضحاً حين تعرّضتُ لحياة الفاكهي وملاحع عصره .

المنهج الوصفي : وقد استعنتُ بهما في تحقيق المخطوط ودراسته .

الفهارس الفنية : وقد بلغت عشرة فهارس ؛ وهي :

فهرس الآيات القرآنية ، فهرس الأحاديث النبويّة الشريفة ، فهرس الأمثال والمأثورات النثرية ، فهرس الأشعار الشواهد ، فهرس شواهد الأرجاز ، فهرس الأشعار غير الشواهد ، فهرس الأعلام ، فهرس الكتب ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وقد مضيت في تحقيق النصّ وفق قواعد التّحقيق المتعارف عليها عند أهل الصّنعة ؛ مستفيداً من سبّقي في هذا المجال ، محاولاً الجمع بين أساليب التحقيق المختلفة ، وقد كان همّي إخراج النصّ على الصّورة التي وّضعه عليها المؤلف ، مع ضبطه وتخليصه من الشّوائب وآفات النّسخ ، وحرصتُ جاهداً على عرض مسائل الكتاب على مؤلّفات النّحو السّابقة واللاحقة ، وقد فرضت عليّ طبيعة التّحقيق الرّجوع إلى عدد كبير من المصادر في مُقدّماتها: كتب اللّغة والنّحو والصّرف ،

وكتب القراءات والتفاسير ، والأحاديث ، والدواوين ، وكتب التراجم ، ومعاجم اللغة ، وكتب التاريخ والسير ، وغيرها .

وليس طريق العلم طريقاً مفروشاً بالورود كُله ؛ فقد واجهتني صعوبات منها :

حادثة عهدي بالتحقيق ، وقلة خبرتي فيه ؛ مما تطلَّ بَ جهدا مضاعفاً مِنِّي ؛ ذلك أنَّ تحقيق أيِّ مخطوط في النحو يستوجب الرجوع إلى كمِّ هائلٍ مِنَ المراجع المتنوعة ، والتي - أحياناً - يصعب الحصول على بعضها ، هذا بعد تخطي عقبة الحصول على النسخ المخطوطة ، ثم فكَّ غوامضها ؛ ونتيجة لهذه الصعوبات أصبت بإحباط في بداية التحقيق ، وحاولتُ أن أتراجع ، لولا أنَّ الله وضع في طريقي أساتذة ؛ هوَّنوا عليَّ الأمر ، وأزالوا كثيراً من العقبات التي اعترضتني ، وأخصَّ بالذكر أستاذي المشرف الدكتور عبد المجيد عيساني ، وأستاذي رئيس المشروع الدكتور أحمد جلايلي ، وبتوجيهاتهما انطلقت بخطوات متأنية ولكنّها في الاتجاه الصحيح ، فلهما جزيل الشكر، وجزاهما الله عنّا كلَّ خير .

والله الموفق

الفصل الأول

(المؤلف والمؤلف)

المبحث الأول

عصر الفاكهي وأبرز معلمه

حياة الفاكهي وآثاره

المبحث الثاني

متن قطر الندى وشروحه

كتاب : مجيب النداء إلى شرح قطر الندى

دراسة في المنهج والمحتوى

المبحث الأول

عصر الفاكهي وحياته وسيرته

أولاً : عصر الفاكهي وأبرز معالمه :

أ - الحياة السياسيّة :

مع حلول القرن العاشر الهجري كان المشرق العربي لا يزال يعيش العصر المملوكي ، هذا العصر الذي امتدّ من سنة 648 إلى سنة 923 هجرية ، ودولة المماليك فرعان قاما في مصر : فرع المماليك البحريّة الذي امتدّ حكمه من سنة 648 إلى سنة 784 هجرية ، ثمّ فرع المماليك البرجية الذي امتدّ حكمه من سنة 784 إلى سنة 923 هجرية¹ .

ومعظم المماليك البرجية من أصل جركسي ؛ وهو جنس من الترك ، ومع بداية هذا القرن بدأت الدسائس والمؤامرات بينهم ؛ فقد تولّى الحكم الظاهر قانصوة الأشرف في شهر ربيع الأول من سنة 904 هجرية ، ثمّ الملك الأشرف جانبلاط في مستهل ذي الحجة سنة 905 هجرية ، ولم يهنأ بالسلطة فقد خُلِعَ أو اغتيلَ في جمادي الآخرة سنة 906 هجرية (1500م) ، تلاه طومان باي الأوّل ، ولم يُعمر كذلك ، ثمّ الملك قانصوه الغوري الذي تولى السلطة في شوال سنة 906 هجرية ، وظلّ في الحكم حتى سقوط دولة المماليك على يدّ العثمانيين سنة 923 هجرية² .

وجميع هؤلاء حكموا مُدداً قصيرة ممّا يشهد على مدى حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي سادت البلاد في ذلك الدّور الأخير من حياة دولة المماليك ؛ ولا أدلّ على تلك الفوضى التي عمّت جهاز الحكم في الدولة من أنّ معظم السلاطين الذين تولّوا السلطنة في ذلك العهد انتهى أمرهم بالقتل أو السجن ، ممّا جعل كبار الأمراء لا يرغبون في تولّي منصب السلطنة الذي غداً مُلطيحاً بالدماء ؛ فعندما قُتِلَ السلطان طومان باي سنة 906 هجرية تمنّع الغوري ؛ ويُقال إنّه قَبِلَ أخيراً أن يتولّى المنصب بعد أن سحبه وأجلسوه وهو يمتنع من ذلك ، ولكنّه اشترط على الأمراء

¹ - للتفصيل في نشأة دولة المماليك يُنظر : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي لمحمد سليم ، المطبعة النموذجية/القاهرة

ط1962/1م : 11- 159 .

² - العصر المماليكي في مصر والشام لسعيد عاشور ، دار النهضة العربية/القاهرة ط2/1986م : 184 .

ألا يقتلوه وأن يصرفوه بالمعروف إذا أرادوا عزله¹ .

وفي هذا القرن كان العثمانيون قد فرغوا من احتلال آسيا الصغرى والبلقان ووصلوا إلى أواسط أوروبا ، وعندئذ صار أمامهم أن يختاروا بين أمرين : إما الاستمرار في التوسّع في أوروبا على حساب الأوربيين المسحيين ، أو التوسّع شرقاً على حساب الدّول الإسلاميّة المجاورة² .

وكان أن اختارَ السّلطان سليم العثماني الاتجاه الأخير ؛ لاسيما وأنّ الخلاف المذهبي والسياسي كان على أشده بين العثمانيين السنيين من ناحية ، والصّفويين الشّيعة في فارس والعراق من ناحية أخرى ، ولم يلبث العثمانيون أن حقّقوا انتصاراً كبيراً على الشّاه إسماعيل الصّفوي في موقعة جالديران سنة 920 هجرية (1514م)³ .

وفي القاهرة بدأ الغوري استعداداته ؛ فحشدَ الجند والأمرء ، وخرج على رأس جيشه بعد أن أناب عنه في أثناء غيبته ابن شقيقته الأمير طومان باي⁴ ، ووقعت بين الطرفين موقعة (مرج دابق) في رجب 922 هجرية (1516م) ، وانتهت بهزيمة جيش المماليك بعد أن دبّت في صّفوفه الخيانة⁵ ، وواصل الجيش العثماني زحفه ليدخل مدينة القاهرة - بعد موقعة الريدانية - في يوم الجمعة سنة 923 هجرية (23 يناير 1517م) دون أن يلقى مقاومة ، وفي ذلك اليوم بالذات دُعِيَ في خطبة الجمعة للسّلطان الملك المظفر سليم شاه ، ولم تهدأ الأحوال إلّا بعد القبض على طومان باي وصلّبه على باب زويلة⁶ .

أمّا الحجاز فقد كان طوال العصر المملوكي يخضع لحُكم الأُسَر المحليّة ؛ من آل قتادة الذين كانوا يحكمونه حُكماً محلياً قاصراً ، ومع أن حُكمهم قد طال جدّاً (597-1343 هـ) فإنّه كان

¹ - يُنظر : بدائع الزهور في وقائع الدّهور لابن إيّاس الحنفي ، مطابع الشعب (دط) 1960م : 685/2 ، والعصر المماليكي في مصر والشام : 184 .

² - العصر المماليكي في مصر والشام : 187 .

³ - تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى لمحمود الحويري ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات/القاهرة ط1/2002هـ : 205-206 .

⁴ - تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى : 215 .

⁵ - بدائع الزهور : 1040/3 ، والعصر المماليكي في مصر والشام : 193 .

⁶ - العصر المماليكي : 196-197 .

كثير الاضطراب ؛ قَلَّ أَنْ تَوَلَّى أَحَدٌ مِنْهُمْ الْحُكْمَ ولم يُنَازعه بضعة نفر من أهله ؛ فيتعاقب المتنافسون على الحكم مرّة بعد مرّة¹ ، وكان بنو مَهْنَا - بسكون الهاء - من "بني فليته" يحكمون في المدينة (583-1100 هـ) حُكْمًا مُتَقَطَّعًا يُنَافِسُونَ به آل قتادة في مكّة ، ويتنافسون عليه فيما بينهم² .

وقد حرصَ المماليك على بسط نفوذهم السّياسي والدّيني على الحجاز أسوةً بما كان عليه الوضع منذ أيام الطّوليين ، والواقع إنّ الخلافات بين أشرف الحجاز هي التي أتاحت فرصةً لسلطين المماليك لتحقيق أغراضهم ، وتمّ لهم ذلك منذ عهد السّلطان بيبرس³ .

وبعد استيلاء العثمانيين الأتراك على مصر ، بدأ السّلطان سليم العثماني يُعِدُّ جيشاً لاحتلال الحجاز ، غير أنّ أحد قضاة مكّة أقنعه أنّه لا حاجة لإرسال قوّات لإخضاع الحجاز ، وأنّ أميرها سوف يقوم بالبيعة للنظام الجديد⁴ ، وهو ما تمّ بالفعل .

وقد تغيّرت الأوضاع في الحجاز نتيجة تغيير السّيادة الجديدة ؛ فقد هدأت المنازعات الدّاخليّة بين صفوف الأشراف أنفسهم ، وتولّى (أبو نُمي) السّلطة في مكة بعد وفاة والده عام 931 هجرية ، واستمرّ في حكمه بدون عقبات تُذكر حتى عام 974 هجرية حيث ترك لابنه وولي عهده الشّريف حسن تصريف شؤون الإمارة كافة ، وقد حَكَمَ هذا الأخير حتى عام 1010 هجرية ، دون أنّ يثور أو يُنَازعه أحدٌ من أقاربه أو أبناء عُمومته⁵ .

ب - الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والدّينيّة :

المجتمع العربيّ في عصر السّلاطين المماليك كان مجتمعاً يقوم على بناء طبقي حاد ؛ فثمة طبقة من الحكّام العسكريين لهم كُُلّ الحقوق والامتيازات ، ويمتلك أفرادها الأرضَ الزراعيّة التي قام

¹ - تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ، دار العلم للملايين/بيروت ط4/1981م : 603/3 .

² - المرجع نفسه : 603/3 .

³ - العصر المماليكي : 237-239 .

⁴ - صفحات من تاريخ مكّة المكرّمة للمستشرق ك . سنوك هورخرونيه ، ترجمة : علي الشيوخ ، دار الملك عبد العزيز (دط)

1999م : 206 .

⁵ - المرجع نفسه : 206-207 .

عليها اقتصاد البلاد ، في مقابل الرعيّة التي اقتصر دورُ أبنائها على الإنتاج ودفع الصّرائب والخضوع المتكرّر لابتزاز المماليك¹ .

والمتتبع لتاريخ هؤلاء السلاطين يُدرك مدى ما كانوا يعيشون فيه من جور المؤامرات والدسائس التي كان يحوكها بعضهم لبعض ، وكان ينسحب أثر ذلك الجور الخانق على الشعب فيلقى من وراءه الظلم والاضطهاد والقلق ، ويحكي صاحب كتاب (سمط النجوم العوالي) عن سيرة السلطان الغوري : « وأخذَ مماليك جُدد ... صاروا يظلمون النَّاسَ ويُعامِلونَ الخلقَ عسفاً وغشماً وهو يُغضي عنهم ويتغافل ، فأظهروا الفسادَ وأهلكوا العبادَ وأكثروا المفاسدَ وطغوا في البلاد ، وصارَ يُصادر النَّاسَ ويأخذ أموالهم بالقهر والبؤس ... »² .

ونتيجة لذلك فقد ساءت الحالة الاقتصادية وتفاقم خطرُها ، ورغم ما بذله بعضُ المماليك في سبيل إنعاش اقتصاد البلاد فقد انتابها الركود نتيجة حوادث السلب والنهب وغارات البدو وظلم المماليك ، وكثيراً ما خوَّت خزانة الدولة المملوكيّة حتّى لم تعدّ قادرة على سدّ حاجات البلاد ؛ وذلك حين كانت تنتشر بها المجاعات والأوبئة التي تهددُ الحرث والنسل ؛ فيذهب ضحيّتها الآلاف من الأنفس البشريّة دون أن تستطيع الحكومة ردّ تيارها الجارف³ .

وتفاقم ظلم المماليك وبخاصة في عهد آخرهم السلطان قانصوه الغوري حتّى ضجّ النَّاسُ بالشكوى ، وابتهلوا إلى الله أن يُخلّصهم من شرهم ؛ يقول ابن إياس ، وهو لسان حال الشعب في ذلك العصر :

في دولة العُوري رأينا العَجَبَ وقد حمَلنا فوقَ ما لا نُطيق

وقد كَفَى في عامِنَا ما جَرَى مِنْ قِلَّةِ الأَمْنِ وقطع الطَّرِيق⁴

¹ - عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي لقاسم عبده ، عين للدراسات والبحوث/مصر ط1/1998م : 166 .

² - المرجع نفسه : 13 .

³ - عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي : 241 وما بعدها .

⁴ - بدائع الزهور في وقائع الدهور : 995/3 .

وبعد استقرار الحكم للعثمانيين سنة 923 هـ لم تتغير الأوضاع كثيراً ؛ فقد استمرّ الظلم الواقع على الشعب ، وأثقلت الضرائب كاهله ، وزاد الأمر سوءاً انتقال الخلافة من مصر التي كان يُنظر إليها على أنّها مركز العالم العربيّ ، وفيها استقرّ الأمر للعباسيين بعد فرار آخر خليفة لهم من وجه التتار ، وفقد العرب في أيام العثمانيين هذا المركز الأدبي الذي كان يكفل لهم الكثير من الإجلال والإكبار ، وانطوى المشرق العربي على نفسه ، وزاد من عزله اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح سنة 1498م ؛ والذي حرّم المشرق العربي من مزية الاتصال بالعالم الخارجي فترة طويلة من الزمن ، وقضى عليه اقتصادياً وأصابه بموجة عارمة من الكساد والتأخر ؛ فقد انتقل مركز التجارة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي ؛ فنبضت منابع الثروة بعد أن كانت خزائن المشرق تفيض بأموال التجار الأجانب¹ .

وأما من الناحية الدنيّة فإنّ المماليك ساروا على نهج الأيوبيين في محاربة المذهب الشيعي وخدمة المذهب السنّي ، واستعملوا في ذلك عدّة وسائل ؛ فبالإضافة إلى استعمال العنف - أحياناً - قاموا بإنشاء المدارس واشترطوا أن تكون كلّ منها خاصّة بتدريس مذهب من مذاهب السنّة الأربعة ، وشهد ذلك العصر - كذلك - إقامة مؤسّسات أخرى عديدة مثل : المساجد والزوايا وغيرها ، والملاحظ أنّ كلاً من المدرسة والجامع في ذلك العصر قاما بدور مزدوج في خدمة الدين والعلم² .

وهناك ظاهرة واضحة اتّصفت بها الحياة الدنيّة خلال هذا العصر ؛ وهي : انتشار التّصوّف واتّساع نطاقه ؛ ويُعلّل الباحثون هذه الظاهرة بكثرة من وفّد على الشام ومصر في ذلك العصر من مشايخ الصّوفيّة المغاربة والأندلسيين ؛ وهؤلاء وغيرهم ضاقوا بالحالة التي وصل إليها المسلمون في المغرب والأندلس فهجروا بلادهم إلى المشرق ؛ حيث صادف أسلوبهم قبولاً كبيراً ، والمعروف في التاريخ أنّ حركات العزلة والانقطاع للعبادة تقوى دائماً نتيجة لعدم رضا الناس عن أوضاعهم وتألّمهم لسوء أحوالهم³ .

ج - الحياة الفكرية والثقافية :

¹ - عبد الوهاب الشعراي إمام القرن العاشر لعبد الحفيظ فرغلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1985م : 15- 16 .

² - العصر المماليكي في مصر والشّام : 349- 350 .

³ - المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك : 180 ، والعصر المماليكي في مصر والشّام : 351 .

بعد سقوط بغداد (656هـ = 1258م) انتقل العلم من العراق إلى مصر والشام ، وكثر العلماء في كل فن¹ ، ولم يكن العصر المملوكي الذي امتد إلى أوائل العقد الثالث من القرن العاشر الهجري مُتَّسماً بالضَّعْف والجهل من الناحية الفكرية والدينية ، كما وسمَّه بعض الدارسين ؛ وإنما ازدهرت فيه الحياة الفكرية والدينية ازدهاراً كبيراً ، وظهَرَ فيه علماء بارزون في مجال العلوم العربية والدينية ، وتركوا لنا مصنّفات تشهد بما نقول ؛ أمثال : تقي الدين المقرئ المتوفي سنة 845 هجرية ، وابن حجر العسقلاني المتوفي سنة 852 هـ ، وشهاب الدين المعروف بالحجازي والمتوفي سنة 875 هـ ، وشمس الدين السخاوي صاحب "الضوء اللامع" والمتوفي سنة 902 هجرية ، وخالد الأزهري المتوفي سنة 905 هـ ، والسيوطي المتوفي سنة 911 هـ ، ... إلخ ، فكلُّ هؤلاء تركوا لنا مجموعات كبرى من المؤلفات والمصنّفات التي تعتبر بحق مناهل للعلم² .

ونتيجة لسقوط بغداد في المشرق ، ثمّ الأندلس في المغرب نزح علماء المشرق والمغرب إلى مصر والشام ، حيث لم يجدوا موطناً يعيشون فيه ، ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلاّ القطرين ، ولما وجد المماليك أنفسهم مسؤولين عن إحياء الدين واللغة عملوا على إحياء ما درس من علوم اللغة والدين ؛ فهبّت حركة طيبة لإنقاذ هذا التراث الضخم ؛ المتمثل في مؤلّفات المتقدّمين ؛ ففهموها وشرحوها ونسجوا على منوالها ؛ فوضعوا المصنّفات المفيدة³ .

والواقع أنّه ما كان لهذا النشاط العلمي أن يزدهر في عصر المماليك لولا التشجيع الذي قام به بعض السلاطين للعلم والعلماء ، وفي هذا العهد عاد الجامع الأزهر إلى سابق عهده ؛ مقصداً لطلاب العلم من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، ووُجد من سلاطين المماليك من حرص على عقد المجالس العلمية والدينية بالقلعة مرّة أو مرتين أو أكثر كل أسبوع ؛ وقد بُحِثت في تلك المجالس مختلف المسائل والمشاكل العلمية والدينية ؛ التي تناقش فيها الحاضرون من كبار العلماء والفقهاء ، وكذلك

¹ - تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ : 610/3 .

² - راجع : دور نخاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي لأحمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة الدينية/القاهرة ط2006/م : 09 .

³ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي ، دار المنار (دط) 1991م : 159-160 .

نسمع عن بعض أمراء المماليك وأبنائهم أنهم اشتغلوا بالتاريخ والفقہ والحديث واللغة العربية ، بل تصدّى بعضهم لإقراء الطلبة والتدريس لهم¹ .

ولا أدلّ على رعاية سلاطين المماليك للنشاط العلمي من حرصهم على إنشاء كثير من المدارس فضلاً عن المؤسسات الأخرى التي قامت - أحياناً - بوظيفة المدارس مثل المساجد ، ومن المدارس العديدة التي أسسها سلاطين المماليك : المدرسة الظاهرية ؛ نسبةً إلى الظاهر بيبرس ، والمدرسة الناصرية ؛ التي شيدها الناصر محمد ، ومدرسة السلطان برقوق ، ولم تكن جميع المدارس التي شيدها سلاطين المماليك في المدن الكبرى ؛ وإنما شيّد في القرى والريف عدّة مدارس مثل : مدرسة سرياقوس التي أنشأها السلطان برسباي ، ومن جهة أخرى فإنّ سلاطين المماليك لم يقتصروا في إنشاء المدارس على مصر ؛ وإنما أقاموا كثيراً منها في مختلف أنحاء دولتهم الواسعة ؛ فقد أنشأ السلطان قايتباي مدارس عديدة في الشام والحجاز ، كما أنشأ السلطان الغوري مدرسة في مكة² .

ولما انتقل الحكم للعثمانيين بدأ الضعف يتفشى في كلّ النواحي ؛ وكان من هذا أن فُرِضت اللغة التركية على البلاد فركّدت ریح العلم ، وانحطّ شأنه بين الناس ؛ فقلّ نتاج العلماء ، وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطوّلات ، أو حواش على الشروح ؛ مثل الحواشي على شروح "متون ابن مالك" ، والحواشي على شروح "متون ابن هشام"³ .

والخلاصة أنّ النهضة التأليفية في العصر العثماني كانت في الحواشي ، ولم تمنع هذه الحالة العامة في التصنيف أن يظهرَ بين الفينة والفينة بعضُ أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر ؛ غير أنهم تقسّمتهم الأزمنة المتطاولة جداً ؛ فأجادوا في التصنيف ترتيباً وتقريباً ، وإنّ لم تكن لهم آثار من ناحية ابتداع وتجديد ؛ إذ كان غرضهم الأوّل إنّما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين إذا كانت مغلقة وبسّطها إن كانت موجزة⁴ .

¹ - العصر المماليكي في مصر والشام : 341-342 .

² - المرجع نفسه : 342-343 .

³ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 178-180 .

⁴ - المرجع نفسه : 179 .

ثانيا : الفاكهي¹ : حياته وآثاره :

أ _ اسمه ونسبه :

هو عبد الله بن أحمد بن علي² بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر ، جمال الدين³ الفاكهي⁴ ، المكي⁵ ، الشافعي⁶ .

ب _ مولده ونشأته :

وُلِدَ الفاكهي -رحمه الله تعالى- بمكة المكرمة سنة 899 هـ (1493م) ، وفيها نشأ وقضى معظم حياته إلى أن توفّي ، ولكنه رحل إلى مصر وأقام بها مدة لم تعينها مصادر ترجمته ، ولا ماذا كان يعمل هناك ؟ كما لم تُعيّن مدى مشاركته في النشاط العلمي بمصر .

غير أنّها تذكر أنّه شارك في حلّ بعض المشكلات التي عرّضت لقارئ في كتابه (مجيب الندا) في الجامع الأزهر ؛ إذ جاء في "النور السّافر" صفحة 378 :

« وحكي أنّهُ حضرَ في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ (شرح القطر) على بعض المشايخ ، فأشكّل عليهم بعض العبارات فيه ، فحلّها المذكور ، وذكر أنّهُ هو الشّارح فلم يُصدّقوه حتّى أقام

¹ - تُنظر ترجمته في : النور السّافر للعيدروس ، تح: أحمد حالو وآخرين ، دار صادر/ بيروت ط2006/م : 378 .

وشذرات الذهب لابن العماد ، تح: ع الأرناؤوط ، دار ابن كثير/دمشق ط1989/م : 536/10 .

وكشف الظنون لحاجي خليفة ، تح: م يالتاقيا ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) : 1352/2 .

والأعلام لخير الدين الزّركلي ، دار العلم للملايين/بيروت ط1986/م : 69/4 .

² - في الأعلام (69/4) : عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي ... ؛ والصّحيح ما أثبتناه وهو ما ورد في (النور السافر) ، وفي ترجمة : والده وجدته في كتاب (الضوء اللامع) كما سيأتي .

³ - وفي كشف الظنون (1352/2) : الشّهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد ... (وأظن أنّ فيه خلط بينه وبين اسم والده) ، وفي كتاب : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (296/1) : شهاب الدّين أحمد بن عبد الله ، وفي (202/2) : جمال الدين عبد الله بن أحمد ، ممّا يدلّ على عدم دقة صاحب إيضاح المكنون .

ويُلَقَّب أيضاً ب : عفيف الدّين ، كما جاء في الإشارة إليه في كتاب : الكواكب الدّرية على متممة الآجرومية : 19 .

⁴ - هذا اللّقب حمّله - كذلك - إخوته ووالده وجدّه وبني عمومتهم وآخرين ، وستكلّم عليه بالتفصيل في الصفحات الآتية .

⁵ - نسبة إلى مكة ، وهي موطنه .

⁶ - نسبة إلى مذهب الإمام محمد بن إدريس الشّافعي ، ومعظم من اشتهر من أفراد عائلته على هذا المذهب إلاّ أخاه محمد

أبو السّعادات كما سيأتي في ترجمته .

البينة على ذلك ، وشهد له مَنْ كَانَ هناك مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِذَلِكَ » .

ويظهر أَنَّ هَذَا حَدَّثَ لِلْمُؤَلِّفِ فِي أَوَّلَى زيارته لمصر ، وحين كان لا يزالُ شاباً لم يشتهر بعد في هذه البلاد ؛ ذلك أَنَّهُ أَلَّفَ هَذَا الشرح وعمره - حينئذ - ثماني عشرة سنة كما جاء في "النور السافر" ، إضافة إلى أَنَّ (شرح القطر) الذي سَمَّاه : "مَجِيبُ النَّدَا إلى شرح قطر الندى" ، هو أَوَّلُ كتاب يُؤَلِّفه ، لتبدأ به شهرته .

ج - مكانته العلميَّة وثقافته :

تذكر كُتُبُ التَّراجم أَنَّ الفاكهي كَانَ مُشاركاً في جميع العلوم ، ويبدو أَنَّهُ قد غَلَبَتْ عليه الثَّقافة العربيَّة ؛ فجاء في نعته : أَنَّهُ عالمٌ بالعربيَّة¹ ، وقال عبد الله مرداد ، عند ترجمته لحياة محمد بن يحيى الطَّبْرِي المَكِّي : « وَقَرَأَ العربيَّةَ على الشَّيخِ عبدِ اللهِ الفاكهي »² ، كما نُعِتَ أَيضاً بالنَّحويِّ³ .

قال العيدروس : « وكان من كبار العلماء ، مُشاركاً في جميع العلوم ، وله مصنَّفات مفيدة... وبالجملة فَإِنَّهُ لم يكن له نظيرٌ في زمانه في علم النَّحو ؛ فكان فيه آيةٌ مِنْ آياتِ اللهِ حتَّى قيل : إِنَّهُ سَيَّبُوهُ عصره ، رحمه اللهُ »⁴ .

وقضى الفاكهي معظم حياته في مَكَّةَ المكرَّمة مدرساً ، وتتلَّمَدَ على يديه في علم العربيَّة - خاصةً - كثيرٌ مِنْ علماء الحجاز ، كما يتبيَّن ذلك من ترجمة تلاميذه الآتية .

د - شيوخه :

لم يذكر مُؤَلِّفو كُتُبِ التَّراجم للفاكهي شيوخه الَّذِينَ تتلَّمَدَ عليهم ، على الرَّغمِ مِنْ أَنَّ العيدروس - صاحب أَوَّلِ ترجمة له - قد تطرَّقَ إلى مشايخ أخيه محمَّدَ أبو السعادات⁵ ، وَالَّذِينَ كان

1 - الأعلام : 69/4 .

2 - المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مَكَّةَ لعبد الله مرداد ، تصحيح: محمد العامودي ، عالم المعرفة/جدة ط1986/2م : 459 .

3 - شذرات الذهب : 536/10 ، ومعجم المؤلفين : 226/2 .

4 - النور السافر : 378 .

5 - يُنظر : المرجع نفسه : 527 .

جلّهم من علماء مكة ؛ مثل : أبو الحسن البكري¹ ، وشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المتوفي سنة 974² هـ ، والشيخ محمد الخطّاب (ت 950 هـ)³ .

مّا يرجّح أنّ الفاكهي قد تتلمذ على الكثير من علماء مكة المكرمة ومشايخها في عصره ، وعلى رأسهم والدّه : الشهاب أحمد بن علي الفاكهي (ت 936 هـ) الذي كان يحفظ القرآن والأربعين النووية ، والإرشاد لابن المقرّي ، وألفية ابن مالك⁴ ، والذي قال عنه السّخاوي : « سمع منّي بمكة والمدينة أشياء ، بل قرأ عليّ بالقاهرة في "سنن أبي داود" ، وتكرر قدومه لها ، وهو حاذق فطن منور »⁵ .

ومن خلال شرحه على قطر الندي ، الذي ألفه في سنّ مبكرة ، وما أظهره فيه من براعة وإلمام بقضايا النحو ، يظهر أنّ الفاكهي كان منذ صغره مُكبّاً على مطالعة أمّهات كتب النحو في ذلك العصر ، وعلى رأسها مؤلّفات ابن هشام الأنصاري ، وابن مالك ، وأبي حيّان ، والأزهري... إلخ ، فتتلمذ على تلك المؤلّفات وكونَ نفسه بنفسه ، وساعده على ذلك الجوّ الأسري الذي نشأ فيه ؛ كما سيتبيّن عندما نتطرّق لسير أفراد عائلته .

هـ _ تلاميذه :

لم تذكر - كذلك - كتب التّراجم تلاميذه والذين أخذوا عنه ، ولا شك أنّ عالماً وُصِفَ بـ : الشيخ العلامة ، وسيبويه عصره ، ووحيد دهره وفريد عصره ... ، كما أنّه درّس العربيّة ، وله مؤلّفات عديدة نالت إعجاب الكثير ، كلّ هذا يدلّ على أنّه تخرّج على يديه علماء كُثُر .

وخلال ما قمّت به منْ بحث في سير منْ توفوا في القرن الحادي عشر منْ العلماء ، عثرتُ على عالين تتلمذا عليه وهما :

1 _ عبد الرّحيم بن أبي بكر بن حسّان المكيّ الحنفي (ت 1014 هـ) :

¹ - تنظر ترجمته في : النور السافر : 548 .

² - ترجمته في المرجع نفسه : 391 .

³ - ترجمته في المرجع نفسه : 315 .

⁴ - المرجع نفسه : 268 .

⁵ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السّخاوي ، دار الجليل/بيروت ط1/1992م : 34/2 .

وهو فقيه محدث نحويّ ، مشاركٌ في علوم كثيرة ، وُصِفَ بأنّه : ورعٌ تقيٌّ ، مُثابر على الاشتغال بالعلم ومُحِبٌّ لأهله ، طاهر النفس ، سريع التأثير في طبائع التلاميذ ، نافر من المناصب ومقبل على نفع الناس ، وُلِدَ بِمَكَّةَ وبها نشأ وحفظ القرآن ، وأخذَ عن شيوخ الحرمين منهم - بالإضافة إلى الفاكهي - العلامة أحمد بن حجر الهيتمي (ت 974 هـ) ، والشيخ تقي الدين بن فهد ، وغيرهما ، وأخذَ عنه : عبد القادر الطّبري ، وعبد الرحمن المرشدي ، وغيرهما¹ .

2 - محمد بن يحيى بن مكرم الطّبريّ الحسيني الشّافعي المكيّ (ت 1018 هـ) :

وُلِدَ سنة سبع وثلاثين وتسعمائة بمكة ، ونشأ في حجر أبويه ، وحفظ القرآن الكريم على يد حفص بن عمرو الدّوري ، وقرأ العربيّة على الشيخ عبد الله الفاكهي ، والفقّه على الشيخ أبي الفتح الجناني ، وحفظ متن "الإرشاد" وغيره على الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي² .

و _ وفاته : أجمعت جميع المصادر على أنّ تاريخ وفاة الفاكهي كان سنة 972 هـ (1564م) بمكة المكرمة .

ز _ مؤلفاته :

على الرغم من أنّ الفاكهي كان مشاركاً في جميع العلوم إلّا أنّ معظم مؤلفاته في علم العربيّة ، وهي التي نال بها شهرة واسعة ، ولقّت استحساناً لدى العلماء ؛ فقد جاء في نعت بعض كتبه : أنّه أجادَ فيها كلّ الإجابة ، وعن بعض آخر : أنّه في غاية الحسن ، وعن بعض ثالث : أنّه لم يُسبق إلى مثل ذلك³ ، وتلك المؤلفات هي :

1 - حدود النّحو⁴ : قال العيدروس : « واستنبط حدوداً للنحو ، وجمعها في نحو كراسة ، ثمّ شرحها أيضاً في كراريس ، ولم يُسبق إلى مثل ذلك »⁵ ، وهو مطبوع ضمن كتاب : (الحدود في ثلاث رسائل) بتحقيق عبد اللطيف العبد .

1 - يُنظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد الحجي ، المطبعة الوهبيّة/مصر (دط) 1284 هـ : 406/2 .

2 - المختصر من كتاب نشر النور والزهر : 459 .

3 - يُنظر : النور السّافر : 378 .

4 - في الأعلام (69/4) : الحدود النحويّة .

5 - النور السّافر : 378 .

2 - شرح كتاب الحدود في النحو: وهو شرح لكتابه السابق ، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري .

3 - شرح الآجرومية¹: وقد ذكر المؤلف في بعض مؤلفاته² أن لجدّه (علي بن محمد الفاكهي المتوفي سنة 880 هـ) شرحاً على الآجرومية .

4 - الفواكه الجنية على متممة الآجرومية³ :

"متممة الآجرومية في علم العربية" مقدّمة في النحو لشمس الدّين محمد الرّعيني المكي ، المعروف بالحطّاب (ت 954 هـ)⁴ ، والفاكهي هو أوّل من شرحها ، قال العيدروس : « أجادَ فيها كلّ الإجادة »⁵ ، وقال عبد الباري الأهدل - من أعيان القرن 13 هـ - في مقدّمة شرحه على متممة متممة الآجرومية المسمّى ب: الكواكب الدرّية : « وبعد: فإنّه سألني بعضُ حدّاق الطّلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية ... فتأخّرتُ عن إجابته ، وأخلّته على شرح العلامة عفيف الدّين عبد الله بن أحمد الفاكهي المسمّى "بالفواكه الجنية" ؛ لأنّي لم أعلم أنّ أحداً شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهرَ أحدٌ من المتأخّرين غيره مخبأه »⁶ .

وكان فراغ الفاكهي من تأليف هذا الكتاب يوم العاشر من رجب 956 هـ ، وهو مطبوع وبهامشه المتممة في : المطبعة الشرفيّة سنة 1298 هـ ، وفي الخيريّة سنة 1306 هـ ، وفي بولاق سنة 1309 هـ⁷ هـ .

5 - شرح شذور الذهب : ذكره العلامة محمّد الأمير في حاشيته على شرح شذور الذهب

¹ - النور السافر : 378 ، وشذرات الذهب : 536/10 .

² - يُنظر : مجيب الندا : 148 ، وشرح كتاب الحدود في النحو ، تح: المتولي الدميري ، مكتبة وهبة/القاهرة ط2/1993 م : 115 .

³ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : 202/2 .

⁴ - المرجع نفسه : 426/2 .

⁵ - النور السافر : 378 .

⁶ - الكواكب الدرّية على متممة الآجرومية ، مؤسّسة الكتب الثقافيّة/بيروت ط1/1990 م : 19 .

⁷ - معجم المطبوعات العربية : 1432/2 .

لابن هشام¹ .

6 - كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب² : وهو مطبوع ، و " ملحّة الإعراب " منظومة في النّحو للحريزي المتوفي سنة 516 هـ³ .

7 - مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى : وهو موضوع هذه الدّراسة ، وستكلّم عليه في المبحث الثاني .

8 - حُسن التّوسّل في آداب زيارة أفضل الرّسل⁴ : وهو مطبوع .

عائلة الفاكهي :

كان عبد الله الفاكهي - رحمه الله تعالى - من بيت علم وفضل ؛ وقد ترجمَ شمس الدّين السّخاوي (ت 902 هـ) في كتابه : "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لأكثر من خمسة عشر فرداً من عائلته ؛ ابتداءً من والد جدّه : محمّد بن علي بن محمد (ت 853 هـ)⁵ إلى والده ، ومعظمهم اشتهر بالعلم وسعة الإطّلاع ، وكانوا كثيري التّرّدّد على مصر والشام ، وقد تعرّف السّخاوي عليهم عن قرب وتدارسَ مع كثير منهم .

فجدّه هو علي بن محمّد بن علي بن محمد الفاكهي (ت 880 هـ) ، الذي نشأ بمكة وحفظ القرآن وأربعين النووي ، والألفيّة في النحو ، والشافية في التصريف ... ، واشتغل بمكة والشام والقاهرة وغيرها ، وكان له نظم ، وذكر حفيده أنّ له شرح على الأجروميّة ، وبرع في الفقه والعربيّة ، وأذن له بالتدريس والإقراء بالمسجد الحرام⁶ .

أمّا والده فهو الشّهاب أحمد بن علي بن محمّد بن علي الفاكهي (ت 936 هـ)⁷ فقد وُلد

¹ - يُنظر : حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ، مصطفى الحلبي (دط) 1947م : 05 ، 26 ، 51 .

² - التّور السافر : 378 ، وهديّة العارفين : 472/1 .

³ - كشف الظنون : 1818/2 .

⁴ - ذكره صاحب الأعلام : 69/4 .

⁵ - يُنظر : الضوء اللامع : 22/9 .

⁶ - الضوء اللامع : 325-324/5 .

⁷ - سبق الكلام عنه صفحة : 16 ، وانظر ترجمته في : الضوء اللامع : 34/2 ، والنور السافر : 268 .

ونشأ بمكة وكان من كبار علمائها، والذي كان كثير التردد على القاهرة ومخالطة الأكابر ، مع الحرص على تحصيل الوظائف¹ ، وكان له عدة إخوة اشتهروا بالعلم والتقى ؛ منهم : محمد بن علي بن محمد (ت 893 هـ)² ، وأبو القسم علي بن محمد الذي وُلد بمكة ، وحفظ القرآن وغيره، وسافر إلى القاهرة ثم إلى دمشق فأدرسته منيته بالطاعون سنة 897 هـ³ .

وقد نشأ المؤلف في أسرة كبيرة ميسورة الحال ؛ فوالده الشهاب أحمد أنجب عدة أولاد لأكثر من واحدة ؛ قال العيدروس عنه : « ... وتزوج واحدة بعد أخرى ، ووزق جملة من أولاد أنجبهم: عبد الله من حبشية ، وغيره من مكّية ومدنيّة ، وحصل الأملاك وعمّرها ... وخلف عبد الله وعمر وعبد القادر وأبا السّعادات ... وقد اشتهر كل من أولاده بمزيد العلم خلا عمر »⁴ .

فأمّا عبد القادر⁵ فقد وُلد سنة 920 هـ، وهو من أفاضل أهل مكة ، له تصانيف مفيدة منها: "عقود اللّطائف في محاسن الطّائف" ، وشرحان على بداية الهداية للغزالي ، و"القول النّقي في مناقب المتّقي" وهي رسالة في سيرة معاصر له⁶ ، و"شرح قصيدة الصّفي الحلّي" ، وغير ذلك ، قال العيدروس عن مؤلّفاته : « ولعمري إنّه يُشبهه الجلال السيوطي في كثرتها ؛ بحيث أنّه يكتب على كل مسألة رسالة »⁷ ، وله شعر رقيق ، توفي سنة 982 هـ .

وأما أخوه العلامة محمّد أبو السّعادات الحنبلي⁸ فقد وُلد سنة 923 هـ ، وقرأ في المذاهب الأربعة ، وتفنّن في العلوم ، ونظّم ونثر وألّف تأليف مفيدة منها : " نور الأبصار شرحٌ مُختصر

¹ - النور السّافر : 268 .

² - تُنظر ترجمته في : الضوء اللّامع : 21/9 - 22 .

³ - المرجع نفسه : 136/11 .

⁴ - النور السّافر : 268 .

⁵ - تُنظر ترجمته في : النور السّافر: 464-465 ، والكواكب السّائرة: 179/3 ، والبدر الطالع: 251/1 ، والمختصر من

نشر النور والزهر: 272 ، وشذرات الذهب: 582/10 ، والأعلام: 36/4 ، ومعجم المؤلّفين: 184/2 .

⁶ - وهو : المتّقي علي بن حسام الدّين القاضي عبد الملك القرشي الهندي نزيل مكّة ، والمتوفى سنة 975 هـ .

⁷ - النور السّافر : 465 .

⁸ - تُنظر ترجمته في : النور السّافر : 527-529 ، والسّحب الوابرة على ضرائح الحنابلة لمحمد النجدي ، تح: بكر بن عبد

الله ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1996/1 : 871/2 ، وشذرات الذهب : 627/10 ، ومعجم المؤلّفين : 85/3 ،

والأعلام : 07/6 ، والمختصر من نشر النور والزهر : 471 .

الأنوار" في فقه الشافعيّ ، ورسالة في اللغة ، وغير ذلك ، ووزقَ الحظوة في زمنه ، وكان سخيّاً ، ورحلَ إلى الهند وأقام بها مدة ، ورجعَ إلى مكّة سنة 957 هـ ، ثمّ عاد إلى الهند وأقام بها إلى أن توفي سنة 992 هـ ، قال العيدروس : « ومنّ العجائب : أنّ المشايخ الثلاثة هو وأخواه الشّيخ عبد الله والشيخ عبد القادر كانوا كلّهم أهل فضل وعلم ، وكلّ واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين ؛ فكان أولهم موتاً الشّيخ عبد الله وآخرهم محمّد »¹ .

لقب " الفاكهيّ " وأهمّ من حمله واشتهر به :

كلّ أفراد عائلة المؤلّف حملوا هذا اللقب واشتهروا به كما مرّ ، أمّا أقدم من حملَ هذا اللقب من العلماء والمؤلّفين فمنهم :

1 - محمّد بن إسحق بن العباس الفاكهيّ (ت 272 هـ)² :

وهو مؤرّخ من أهل مكّة ، من مؤلّفاته : تاريخ مكّة ، وبالنسبة إلى نسبه فهي إلى : الفاكه بن عمرو بن الحارث بن مالك بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، نصّ على هذه النسبة الزبيدي في " تاج العروس " حيث قال :

« وفي كنانة : الفاكه بن عمرو بن الحارث بن مالك بن كنانة ، منهم : محمّد بن إسحق المكّي »³ .

2 - علي بن الحسن الهمدانيّ أبو الفضل (ت 447 هـ)⁴ :

ويُعرف بابن الفاكهيّ ، وهو محدّث نسابة ، من تصانيفه : كتاب الألقاب .

¹ - النور السافر : 529 .

² - تُنظر ترجمته في : معجم المؤلّفين : 122/3 ، والأعلام : 28/6 ، والفهرست لابن التّديم ، تح: محمد أحمد ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) : 155 ، وكتابه : أخبار مكة في قديم الدّهر وحديثه ، تح: ع بن دهيش ، دار خضر بيروت ط1994/2م : 09/1 (مقدمة المحقق) .

³ - تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمّد مرتضى الزبيدي ، تح: علي هلال وآخرون ، المجلس الوطني للثقافة/الكويت ط1987/2م : 463/36 (فكه) .

⁴ - تُنظر ترجمته في : هدية العارفين : 688/1 ، ومعجم المؤلّفين : 428/2 .

3 _ عمر بن علي بن سالم اللّخمي الإسكندريّ ، تاج الدّين الفاكهاني (ت731هـ)¹ :

وهو من أهل الإسكندريّة ، له : "الإشارة" في النحو ، و"المنهج المبين" ، و"التحرير والتحرير" ، و"رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام" ، ... إلخ .

وبالنسبة لأصل لقب "الفاكهيّ" فهو إمّا نسبةً إلى الفاكهة وبيعها ، واشتهر بها أبو عمار زياد بن ميمون الفاكهي ؛ الذي كان يمتهن بيع الفاكهة ، أو نسبة للجدّ الأعلى كما هي في موسى بن إبراهيم بن كثير بن بشير بن الفاكه الأنصاريّ السلمي المدينيّ ، الفاكهي ؛ فنُسب إلى جدّه الأعلى² ، وكما هي الحال في نسبة محمّد بن إسحق كما مرّ .

وبالنسبة للمؤلّف عبد الله بن أحمد الفاكهي فإنّ هذا اللقب قدسّم في عائلته ؛ حملةً أجداده ووالده ، وإخوته ، ولم تشر المصادر إلى أصل هذه النسبة عندهم .

*

*

*

المبحث الثاني

¹ - تُنظر ترجمته في : معجم المؤلّفين : 567/2 ، والأعلام : 56/5 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،

تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط1979/2م : 221/2 (وفيه : الفاكهي) .

² - تُنظر : اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ، مكتبة المثنى/بغداد (دط) (دت) : 409/2 ، والأنساب لأبي

سعد السّمعاني ، تح: عبد الله البارودي ، دار الجنان/بيروت ط1988/1م : 342/4 .

متن قطر الندى وشرح الفاكهي عليه

أولاً : متن قطر الندى وبلّ الصدى

1 _ تعريفه : هو مقدّمة في النحو لابن هشام الأنصاري¹ ، وهو -كغيره من المتون النحويّة النثرية - رسالة صغيرة خالية من الاستطراد والتّفصيل والشّواهد والأمثلة إلّا في حدود الضّرورة .

وقد طُبِعَ هذا المتن أوّل مرّة في مطبعة بولاق بالقاهرة سنة 1253 هـ ، وسنة 1274 هـ ، وفي تونس سنة 1281 هـ ، وفي الرياض سنة 1420 هـ ... إلخ² .

2 _ مؤلّفه : هو العلامة أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ جمال الدّين الحنبليّ³ ، الذي وُلِدَ بالقاهرة سنة 708 هـ ، وشبّ مُحبّاً للعلم والعلماء ، وأخذ عن الكثيرين من فحول عصره وتلمذ لهم ؛ ذكر صاحب " الدرر الكامنة " عدداً من مشايخه منهم : التّاج التبريزي (ت746هـ) ومحمّد بن السّراج (ت743 هـ) ، وأبو حيّان (745هـ) ، والشّهاب بن المرّحل ، وابن جماعة (ت733هـ) ، وتخرّج على يدي ابن هشام جماعة من أهل مصر وغيرهم .

وقد أتقن ابن هشام العربيّة حتّى فاق أقرانه وشيوخه ومُعاصريه ، وكان لمؤلّفاته صدق في النّفوس ، ونال بها منزلة لدى العلماء والأدباء ، فاشتهر في حياته ، ولم تكن شهرته محصورة في مصر وحدها ؛ قال ابن خلدون : « مازلنا ونحسّ بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يُقال له ابن هشام أنحى من سيّوئه »⁴ .

وقد ترك ابن هشام ما يُقارب الخمسين كتاباً ؛ بعضها فُقد فلم يصل إلينا ، وبعضها الآخر ما يزال مخطوطاً ، ومن أهمّ مؤلّفاته⁵ : مغني اللّبيب عن كتب الأعراب ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، وشرح قطر الندى وبلّ الصّدى ، وشرح شذور الذهب ، والجامع الصّغير في النّحو ،

¹ - يُنظر : كشف الظّنون : 1352/2 .

² - يُنظر : الدليل إلى المتون العلميّة لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم : 311 .

³ - تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 68/2-70 ، والبدر الطالع : 276/1-277 ، وشذرات الذهب : 329/8-330 ،

والأعلام : 147/4 ، ومعجم المؤلّفين : 305/2-306 ، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، دار الجليل/بيروت (دط) 1993م : 308/2-310 .

⁴ - بغية الوعاة : 69/2 ، والدرر الكامنة : 309/2 .

⁵ - يُنظر : هدية العارفين : 465/1 ، والدرر الكامنة : 309/2 .

وشرح اللّمْحة البدرية لأبي حيان ، والإعراب عن قواعد الإعراب، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد... إلخ .

وكانت وفاته - رحمه الله تعالى - ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة¹ .

3_ الأعمال العلمية التي دارت حول " متن قطر الندى " :

قد أثار " متن قطر الندى " اهتمام كثير من العلماء ، وجذب أنظارهم ؛ فتناولوه بالشرح والتعليق والتحشية وشرح الشواهد .

أ/ الشروح : لقطر الندى شروح كثيرة ؛ منها :

الشرح الأول : شرح صاحب المتن نفسه ؛ والذي حمل اسم " شرح قطر الندى وبلّ الصدى " ، وقد اتبع ابن هشام فيه طريقة الفصل بين " متن قطر الندى " وشرحه ، مع الرمز للمتن بالحرف (ص) ، وللشرح بالرمز (ش) ، واعتمد على هذا الأسلوب في كامل الكتاب² .

ويعدّ " شرح قطر الندى " لابن هشام من أوضح المختصرات المفيدة في النحو العربي ؛ فهو على الرغم من كونه كتاباً موجزاً صنّفه ابن هشام للمبتدئين في عصره ، غير أنه أتى جامعاً لأكثر أبواب النحو الأساسية التي تُعدّ بمثابة " الهيكل العظمي " للنحو ؛ ولأهمية هذا الكتاب ، عُني به الدارسون قديماً وحديثاً ، حتى عدا مُقرراً دراسياً في كثير من المعاهد والمدارس التي تُعنى بالعلوم الشرعية ؛ لما فيه من الوضوح ، والتركيز ، والدقّة³ .

وطُبِعَ هذا الشرح مرّات عديدة ، كان أولها طبعة بولاق سنة 1253 هـ في 158 صفحة ، وكذلك طُبِعَ في تونس سنة 1281 هـ في 375 صفحة وعليه حاشية لحسن الشريف⁴ .

¹ - بغية الوعاة : 69/2 .

² - وهذا عكس أسلوب الفاكهي في شرحه على " قطر الندى " ؛ الذي عمّد إلى مزج النص المراد شرحه بالشرح .

³ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام : 15 (مقدمة المحقق) .

⁴ - يُنظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس ، مطبعة سركيس/مصر (دط) 1928م : 275 .

وكذلك طُبِعَ باعتناء الشيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد (ت1393هـ) سنة 1355هـ في 343 صفحة ، ثمّ طُبِعَ مرّة أخرى سنة 1379هـ وزادَ في شرحه وتحقيقه بكتاب سمّاه : "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى" الطبعة العاشرة في مطبعة السّعادة بمصر في 350 صفحة¹ .

وعلى هذا الشّرح عدّة حواش ؛ منها :

- 1 - حاشية الشّرخ علي بن عبد القادر التّبتيتي المتوفّي سنة 1065 هجرية² .
- 2 - حاشية الشّرخ أحمد بن أحمد السّجاعي (ت 1197 هـ) ، طبعت عدّة مرّات منها³ :
 - أ - في المطبعة الخيريّة بالقاهرة سنة 1310 هـ .
 - ب - في مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة في مصر سنة 1338 هـ .
 - ج - طبعة المؤسسة الثقافيّة في بيروت ، بتحقيق وتعليق عرفان مطرجي ، سنة 1418 هـ .
- 3 - حاشية الشّرخ حسن الشّريف بن عبد الكبير (ت1233هـ) ، طبعت في مطبعة الدّولة التّونسيّة سنة 1281 هـ وبهامشها شرح قطر النّدى⁴ ، كما مرّ .
- 4 - حاشية الشّرخ عبد الرّحيم بن محمّد السّويدي (ت 1228هـ)⁵ ، طبعت في مطبعة الآداب في بغداد سنة 1329 هـ .
- 5 - حاشية شهاب الدّين أبي الثناء محمود بن عبد الله الألوّسي (ت 1270هـ) ولم يتمّها وقام بإكمالها ابنه خير الدّين نعمان (ت1317هـ) ، طبعت في مطبعة جرجي حبيب حنانيا بالقدس الشّريف سنة 1320هـ ، واسمها : " الطارف والتالذ في إكمال حاشية الوالد"⁶ .

¹ - الدليل إلى المتون العلميّة : 311 .

² - يُنظر ترجمته في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : 161/3 ، وإيضاح المكنون : 235/2 .

³ - يُنظر : الدليل إلى المتون العلميّة : 312 .

⁴ - معجم المطبوعات العربيّة لسركيس : 275 .

⁵ - هدية العارفين : 565/1 .

⁶ - الدليل إلى المتون العلميّة : 312 ، وهدية العارفين : 418/2 .

6 - حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي (ت 994 هـ) مخطوطة في مكتبة الأزهر برقم : (1577)¹ .

كما قام الدكتور عبد الحميد السيد محمد بن عبد الحميد بتيسير هذا الشرح في كتاب سماه : "طريق الهدى إلى تيسير شرح قطر الندى وبلّ الصدى" ، نشرته المكتبة الأزهرية للتراث سنة 1417 هـ .

الشرح الثاني : شرح الشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ) - وهو موضع الدراسة - والذي سماه : "محيب الندى إلى شرح قطر الندى" ، وستكلم عليه بالتفصيل في الصفحات القادمة .

الشرح الثالث : وهو لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت 977 هـ) ، والذي سماه : "مغيثُ الندى إلى شرح قطر الندى"² .

الشرح الرابع : وهو المسمى : "تعجيل الندى بشرح قطر الندى" للشيخ عبد الله الفوزان ، (الأستاذ في جامعة محمد بن سعود الإسلامية) ، ونشر مكتبة الرشد بالرياض سنة 1419 هـ .

ب/ شرح شواهد وإعرابها :

1 - " شرح شواهد القطر " : للشيخ محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت977هـ) ، وطبع مع متن القطر بشركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة 1396م³ .

2 - " شفاء الصدور بتوضيح شواهد القطر " : للشيخ علي بن عبد الرحيم إدريس العدوي المالكي ، طبع في المطبعة المحمودية في القاهرة سنة 1322 هـ ، كما طبع في مطبعة حجازي بمصر

سنة 1355 هـ في 167 صفحة⁴ .

¹ - الدليل إلى المتون العلمية : 312 .

² - معجم المؤلفين : 69/3 .

³ - الدليل إلى المتون العلمية : 314 .

⁴ - الدليل إلى المتون العلمية : 314 .

3 - " شرح شواهد قطر الندى وبلّ الصّدى " ، وهو المسمّى : " معالم الاهتداء شرح شواهد قطر الندى " لعثمان بن مكّي الزّبيدي ، وقد فرغ من تأليفه سنة 1312 هـ (1894 م)¹ ، وطُبع في تونس في مطبعة هنري بريفور في نفس السنة في 108 صفحة ، كما طُبع في مطبعة السّعادة في القاهرة سنة 1324 هـ² .

4 - " إعراب الشّواهد القرآنيّة والأحاديث النبويّة الشّريفة في كتاب شرح قطر الندى " : للدكتور رياض بن حسن الخوام ، نشرته عالم الكتب في بيروت ، الطبعة الثانية سنة 1414 هـ .

ج/ نظمه :

- " نظم متن القطر " : للشيخ عبد العزيز الفرغليّ (ت 1216 هـ)³ ، طُبع عدّة مرّات أوّلها سنة 1253 هـ في القاهرة بhamش " قطر الندى"⁴ .

ثانياً : كتاب " مُجيب النّدا " : دراسة في المنهج والمحتوى :

¹ - يُنظر : معجم المؤلّفين : 369/2 .

² - الدليل إلى المتون العلميّة : 314 .

³ - يُنظر ترجمته في : معجم المؤلّفين : 165/2 .

⁴ - الدليل إلى المتون العلميّة : 314 .

أ_ نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

شرح قطر الندى المسمّى : " مجيبُ النَّدا إلى شرح قطر الندى " ثابت النسبة لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت 972 هـ) ، من غير أن يتطرّق إلى ذلك شكّ ؛ فلم يختلف جميع من ترجم للمؤلف في نسبته إليه ؛ فبالإضافة لما جاء في "النور السّافر" :

1 - يقول صاحب كشف الظنون (ت 1067 هـ) : « قطر الندى وبلّ الصّدى " مقدّمة في النّحو لأبي محمّد عبد الله بن يوسف بن هشام ... شرحه عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ ، وسمّاه: "مجبب النّدا " ، أوّله : الحمد لله الرّافع منّ انخفض لعزه وسلطانه ... إلخ ، فرغ من شرحه يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة أربع وعشرين وتسعمائة ، وعليه حاشية بالقول للشيخ يس بن زين الدّين الحمصي الشّافعي المتوفي سنة إحدى وستين وألف »¹ .

2 - كما أنّ الفاكهي قد أحال عليه في كتبه الأخرى ؛ منها : " شرح كتاب الحدود في النّحو"²

3 - التشابه الكبير بين هذا الكتاب والكتب الأخرى للفاكهي ؛ من حيث الأسلوب وطريقة تناول القضايا النّحويّة .

4 - جميع من ترجم للفاكهي في العصر الحديث أثبت نسبة هذا الكتاب إليه³ .

ب _ تاريخ تأليفه :

جاء في خاتمة بعض نسخ (مجبب النّدا) : « قال مؤلّفه "رحمه الله تعالى" : وكان الفراغ من

تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب سنة أربع وعشرين وتسعمائة ... » .

وعلى هذا يكون عُمر المؤلّف حين ألّف كتابه خمس وعشرين سنة ، ولكن كلام العيدروس

يخالف هذا ؛ حيث قال : « وكان مولده سنة تسع وتسعين وثمانمائة ... وله شرح على قطر ابن

هشام ... صنّفه سنة ستّ عشر وتسعمائة ، وكان عمره حينئذ ثمانين سنة »¹ .

¹ - كشف الظنون : 1352/2 .

² - يُنظر : شرح كتاب الحدود في النّحو : 134 ، 223 .

³ - يُنظر : الأعلام للزّركلي : 69/4 ، ومعجم المؤلّفين : 226/2 .

ومهما يكن فإنّ الثّابت أنّ المؤلّف قد بدأ التّأليف في سنّ مبكّرة ، وكان هذا الكتاب أوّل مُؤلّف له ؛ حيث لم يشر فيه لأيّ كتاب آخر له .

ج _ الأعمال العلميّة التي دارت حول "مُجيب النّدا" :

لقد لقي "مُجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى" اهتماماً كبيراً من العلماء ؛ لِمَا تضمّنه من قضايا علميّة ، ومسائل نحويّة ، وآراء خلافيّة وتعليلات ، وقد تجلّى ذلك في الحواشي والشروح التي ظهرت حوله ؛ والتي منها :

1 - حاشية الشيخ يس زين الدّين الحمصي العُلّيمي الشافعي المتوفي سنة 1061 هـ ، وطبعت هذه الحاشية بالمطبعة الوهبيّة البهيّة بمصر سنة 1292 هـ في جزئين ، وبهامشها "مُجيب النّدا" ، وأعدت مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده طبع هذه الحاشية ، الطبعة الثانية سنة 1391 هـ (1971م) في جزئين .

وقد استفدت كثيراً من هذه الحاشية كما سيتضح من خلال هوامش التحقيق .

2 - حاشية أبي بكر إسماعيل الشنواني التونسي (ت 1016 هـ) المسماة : "منهاج الهدى إلى مُجيب النّدا شرح قطر النّدى" ، ولم يكملها² .

3 - حاشية الشيخ محمد بن إبراهيم بن أبي الصّفاء تلميذ بن الهمام ، ذكرها صاحب كشف الظنون³ .

4 - شرح الحريري ، وهو المسمّى : "دليل الهدى" ، للشيخ محمد بن علي بن أحمد الحريري الحرفوش (ت 1059 هـ)⁴ .

د _ أسلُوب الفاكهِيّ في الشّرح :

¹ - التّور السّافر : 378 .

² - يُنظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : 80/1 ، واختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحويّة : 72 .

³ - كشف الظنون : 1352/2 .

⁴ - المرجع نفسه : 1352/2 .

لم يتبع النحاة في شروحهم للمختصرات أسلوباً واحداً ؛ بل تعددت أساليبهم في كيفية تناول النص المشروح ؛ فمنهم من يفصل بين نص المختصر وشرحه ؛ بأن يضع نص المختصر في المسألة المعينة مستقلاً ، ثم يبدأ في توضيح كلماته وعباراته ، وقد يرمز إلى نص المختصر بالحرف (ص) ، وإلى الشرح بالحرف (ش) حرصاً على الفصل بينهما ، ومن أصحاب هذا الاتجاه ابن يعيش في "شرح المفصل" ، وجلال الدين السيوطي في معظم كتابه "مجمع الهوامع شرح جمع الجوامع" ، وابن هشام في "شرح قطر الندى" .

ومنهم من يمزج النص بالشرح ؛ أي : يدمج النص المراد شرحه بكلامه هو بحيث لا نحس خللاً أو فجوة أو فرقاً بين كلام صاحب المختصر وكلام الشارح ، حتى كأننا نقرأ نصاً مترابطاً متكاملًا ، وهذا يدل على قدرة الشارح وحسن تصرفه ولباقته ، وعمق فهمه للمختصر¹ .

والفاكهي من أصحاب الاتجاه الثاني ، وقد صرح بهذا في بداية شرحه للقطر ؛ حيث يقول : « فهذا شرحٌ لطيفٌ وضعته على المقدمة الموضوعية في علم العربية ، المسماة : "قطر الندى وبل الصدى" للعالم المحقق ... يتكفل بحل ألفاظها ، وتبيين معانيها ، ممتزجاً بكلماتها ، مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب ، جانباً فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل ؛ حرصاً على التقريب ؛ لفهم مقاصدها ، والحصول على جملة فوائدها »² .

والفاكهي لم يكن سباقاً إلى هذا الأسلوب ؛ فقد تأثر فيه بغيره وعلى رأسهم الشيخ خالد الأزهرى (ت 905 هـ) في شرحه على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام ، والمسماة بـ : "شرح التصريح على التوضيح" ؛ يقول الأزهرى : « إني مزجتُ شرحي بشرحه ، حتى صار كالشيء الواحد ؛ لا يُميّز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ، ومن فوائده ذلك حل تراكيبه العسيرة »³ .

وقد سار الفاكهي على هذا الأسلوب - كذلك - في كتابه "شرح الحدود النحوية" ، ويبدو أنّ اتجاه النحاة إلى مزج المختصر بالشرح⁴ أكثر من فصلهم بين المختصر والشرح ، وهي طريقة تحتاج إلى

¹ - يُنظر : دور نخاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي : 43 - 47 .

² - مجيب الندا : 77 - 78 .

³ - شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ، تح: محمد باسل ، دار الكتب العلمية/بيروت ط2000/1م : 03/1 .

⁴ - كما فعل الأزهرى في " شرح المقدمة الأزهرية" ، والأشموني في "شرح الألفية" .

جهد أكبر ؛ لأنّ الشّارح يحرص على استقامة الأسلوب بالتوفيق بين عبارات المختصر وعبارات الشرح¹ .

هـ _ الشواهد عند الفاكهيّ :

اهتمّ الفاكهيّ بالاستشهاد في شرحه اهتماماً بالغاً ، واستكثر منه ، وقد تنوّعت مصادر استشهاده وتوزّعت على الآتي :

1 - القرآن الكريم وقراءاته ، 2 - الحديث النبوي الشريف ، 3 - أشعار العرب وما أثر عنهم من نشر .

أولاً : القرآن الكريم :

يستشهد الفاكهي بطائفة كُبرى من الآيات القرآنيّة ، حيث بلغت - في هذا الجزء المحقّق - مائة وخمس وثلاثين آية ، والإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم سمة بارزة في شرحه ؛ فلا يكاد يمرّ بمسألة يعرّض لها دون أن يستشهد عليها بآية أو أكثر ؛ ولعلّه متأثر في ذلك بابن مالك وابن هشام وغيرهما ممّن عُنوا بعناية كبيرة بالقرآن الكريم وقراءاته ، وهو يستشهد بالآية لإثبات قاعدة ، أو للردّ بها على من يُخالفه في رأيه ، وفي إيراده للآيات ، كثيراً ما يأتي بها دون إكمال ، وقليلاً ما يُكمل الآية ، وقد يقتصر - أحياناً - على بعض الألفاظ منها .

وبالنسبة لموقفه من القراءات القرآنيّة ، فهو يسير على نهج النّحاة المتأخّرين ؛ من حيث الوقوف عند القراءة دون تعقيب عليها ، وقلماً نجد له موقفاً محدّداً ذاتياً ؛ فلا نكاد نجده يرد أو يُنكر أو يُضعّف قراءة ، وقد يسوقها في معرض رأي مخالف له دون أن يُعقّب عليها ، وفي معرض الاستشهاد بها على ما يعرّض له من قواعد ، مع الإشارة - أحياناً - إلى صحتّها وترجيحها ،

ووجوب قُبولها ، أو الردّ بها على المخالف .

¹ - يُنظر : دور نخاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي : 47 .

والفاكهي - في شرحه هذا - يستشهد بقراءات القرآن المختلفة ؛ سواء ما أجمع عليه السبعة ، أم قرأ به أحدهم أم كان من غير السبعة ، وهو في الأعم الأغلب لا يصرح بإجماع السبعة على القراءة ، وأحياناً يصرح بذلك ؛ فمما صرح فيه بإجماع السبعة :

- قوله تعالى : ﴿ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﴾ ¹ بالضم في قراءة السبع ² .

وأحياناً يذكر وجه القراءة مع التصريح بالقارئ ، ومن ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﴾ ³ بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ⁴ .

- قوله تعالى : ﴿ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﴾ ⁵ على قراءة قُنبِل ⁶ .

- قوله تعالى : ﴿ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﴾ ⁷ بالنصب في قراءة غير نافع ⁸ .

وأحياناً يذكر وجه القراءة دون نسبة إلى قارئٍ مُعَيَّن ؛ ومن ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﴾ ⁹ بكسر التاء ¹⁰ .

- قوله تعالى : ﴿ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﻟﻰ ﻟﻜﻞ ﻏﻮﺷﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﻣﺎ ﻟﻪ ﻭﺃﻧﺘﻢ ﻟﻪ ﻏﺎﺭﺏﻭﻥ ﻋﺎﻟﻤﻴﻦ ﴾ ¹ بالضم ² .

1 - التَّوْم : 04/30 .

2 - مجيب الندا : 96

3 - غافر : 36/40- 37 .

4 - مجيب الندا : 191 .

5 - يوسف : 90/12 .

6 - مجيب الندا : 156.

7 - البقرة : 214/02 .

8 - مجيب الندا : 184 .

9 - يوسف : 51/12 .

10 - مجيب الندا : 101 .

- قوله تعالى : ﴿ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسِّرْ لَكَ الْقُرْآنَ فَتَقْرَأَهُ ﴾³ قرئ بالرفع ...
والتَّصَبُّ⁴ .

- قوله تعالى : ﴿ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسِّرْ لَكَ الْقُرْآنَ فَتَقْرَأَهُ ﴾³ قرئ بالرفع ...
والتَّصَبُّ⁴ .

ثانياً : الحديث الشريف :

اختلف النَّحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحويّة ؛ بين مؤيّد
للاستشهاد به مطلقاً ، ومعارضٍ له ، ومتوسّط بينهما⁷ .

وقد سار الفاكهي على نهج النَّحاة المتأخّرين في توسّعهم بالاستشهاد به ؛ حيث بلغت شواهد
منه في الجزء المحقّق ثلاثة عشر حديثاً⁸ ، وهو عدد لا بأس به .

والفاكهي في استشهاده بالحديث يقف موقفاً متنوعاً على النحو التالي :

1 - أنّه - أحياناً - يستشهد بالحديث الشريف وحده من بين مصادر الاستشهاد الأخرى ، لإقرار
القاعدة النحويّة ؛ ومن ذلك :

- استشهاده على فعلية " نَعَمْ " و " بئسَ " حيث قال : « (ومنه) أي : من الماضي " نَعَمْ " و " بئسَ " لِقُبُولِهما التّاء المذكورة ، ففي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنَعِمَتْ » ، وفيه أيضاً : « وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بئسَتْ الْبِطَانَةُ »⁹ .

¹ - يوسف : 31/12 .

² - مجيب الندا : 101 .

³ - المائة : 71/5 .

⁴ - مجيب الندا : 175 .

⁵ - الأنعام : 27/06 .

⁶ - مجيب الندا : 190 .

⁷ - تُنظر هذه القضية في : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تح : حمدي عبد الفتاح ، المكتبة الأزهرية/القاهرة

ط/2001م : 106-111 ، وخزانة الأدب للبغدادي ، تح : ع هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط/4/1997م : 09/1

⁸ - وبلغ في شرحه كاملاً نحو أربعين حديثاً .

⁹ - مجيب الندا : 103 - 104 .

الشعراء ، ونسبة الأبيات لأصحابها خشية أن ينسب شعر لغير قائله ، ولأنّ بعض الشعر يُروى لشاعرين أو أكثر ، وبعضه مجهول القائل ، وإذا نظرنا إلى كتاب (مجيب النّدا) وجدنا أمثلة كثيرة ممّا يُنسب لأكثر من شاعر ، فمن ذلك :

1- قول الشاعر : وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

يُنسب لابن صريم اليشكري ، ولزيد بن أرقم ، ولعلباء بن أرقم اليشكري و باغت بن صريم¹

2- قول الشاعر : فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لِيَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

يُنسب للحطيئة (وهو في ديوانه) ، وللأعشى (وليس في ديوانه) ، وللفرزدق (وليس في ديوانه) ، ولدثار بن شيان التّمري ، ولربيعة بن جُشم² .

كذلك اعتمد الفاكهي على مَنْ سبّقه ونسب الإنشاد إليه ، في بعض شواهد ، حيث يقول : « أنشد ابن مالك في "باب القسم" من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ فَوَزَيْنَا لَعْنُ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ »³

كذلك ينسب الفاكهي بعض الشواهد إلى "بعضهم" ولا يُحدّد ذلك البعض بعينه ، ومثال ذلك قوله : « وقول بعضهم :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ »⁴

رغم أنّ هذا البيت معروف بأنه لامرئ القيس ، ولا اختلاف في نسبه .

وقد نسب من هذا القدر الكبير خمسة أبيات ، وهي :

1- قول زهير : وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمَّ⁵

¹ - يُنظر تخريج البيت في هامش الصفحة : 174 .

² - يُنظر تخريج البيت في هامش الصفحة : 189 .

³ - صفحة : 98 (من النص المحقق) ، ويُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ، تح : عبد الرحمن السيّد و محمد بدوي ،

هجر للطباعة والنشر ط1990/1م : 209/3 .

⁴ - مجيب الندا : 163-164 .

⁵ - نفسه صفحة : 100 .

2- قول الأعشى : وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ¹

3- قول امرئ القيس : تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرِبٍ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي²

4- قول علي (رضي الله عنه) :

مَحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِجْتِ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا³

5- قول ميسون : وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّوفِ⁴

ولم يلتزم الفاكهي - في استشهاده - بشعر العصور التي ارتضاها العلماء ، وسموها : عصور الاستشهاد ؛ فجدده يستشهد بيت لشاعر من شعراء الطبقة الرابعة ؛ التي أُنْفِقَ على عدم الاستشهاد بشعر أحد منها ؛ وهذا الشاعر هو الشريف الرضي (ت 406 هـ)⁵ ، والبيت هو :

أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ⁶

وأبيات المولدين التي استشهد بها الفاكهي ، جميعها وردت في كتب نحاة القرون السابقة ؛ وخاصة القرن السابع وما بعده ، وينطبق هذا - كذلك - على الشواهد القرآنية وشواهد الأحاديث النبوية الشريفة ، وهي سمة اتسم بها نحاة القرن العاشر ؛ فهم يلتزمون بشواهد المتقدمين ولا يتجاوزون ذلك إلى الإتيان بشواهد من عندهم ، وهذه سمة الشروح كلها في هذه القرن ، مما يدل على التبعية المطلقة للمادة الموروثة⁷ .

رابعاً : شواهد من المأثور عن العرب :

¹ - نفسه صفحة : 93 .

² - مجيب النداء : 147 .

³ - وهذا البيت لم يُنسب في كتب النحو إلا لحسان أو لأبي طالب أو للأعشى . انظر تخرجه في الصفحة : 163 .

⁴ - مجيب النداء : 177 .

⁵ - تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان لابن خلكان ، تح : إحسان عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1994م : 419/4 .

⁶ - مجيب النداء : 190 .

⁷ - يُنظر مزيداً من التفصيل في : دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي : 59 .

استشهدَ الفاكهي في شرحه بكثيرٍ ممَّا أُثِرَ عَن العربِ من : أمثال ، وَحَكَم ، وأقوال ، وهي في مجملها مُتداوِلة بين النَّحاة ؛ وَمِنْ ذلك قوله :

1 - « وَأَمَّا إِسْنَادُ "خَيْرٍ" إِلَى "تَسْمَعُ" فِي قَوْلِهِمْ: (تَسْمَعُ بِالمَعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) فَمُؤَوَّلٌ »¹

2 - « وَقِيلَ : إِنَّ "نِعْمَ" وَ"بِئْسَ" اسْمَانِ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمْ : " مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ " ، وَ" نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ العَيْرِ " »² .

3 - « وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ : "جَاءَنِي أَخُكَ " ، وَالفَرَّاءُ : "هَذَا حَمُكَ " (فِي النِّقْصِ مِنَ الأَسْمَاءِ السِّتَةِ) ، ... وَكَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : "مُكْرَهُ أَحَاكَ لَا بَطْلٌ " » (فِي القِصْرِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَةِ)³ .

4 - « وَنَحْوُ : "أَنَا اللهُ ذُو بَكَّةَ" ... وَ" اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ " »⁴ اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى إِضَافَةِ "ذِي" "ذِي" إِلَى العَلَمِ .

5 - « وَقَوْلُهُمْ : " إِنَّ الشَّأَةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللهُ - رَبِّهَا " »⁵ ، فِي اغْتِفَارِ الفِصْلِ بِالقِسْمِ بِالقِسْمِ بَيْنِ المِتْلَازِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ .

6 - « وَكَقَوْلِهِمْ : " شَرِبْتُ الإِبْلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنُهُ " »⁶ ، عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ "حَتَّى" الإِبْتِدَائِيَّةِ .

و _ موقف الفاكهي في شرحه من الأصول النحويّة :

أولاً : السّماع :

السماع هو الكلام المنقول عن العرب الموثوق بفصاحتهم ، وأعلاه درجة : القرآن الكريم ، وتليه أحاديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، ثمّ ما أُثِرَ عَنِ الصّحابة رضوان الله عليهم ، وما وَرَدَ عَنِ العرب الفصحاء قبل فساد اللّغة¹ .

1 - مجيب الندا : 87 .

2 - مجيب الندا : 104 .

3 - نفسه صفحة : 134 .

4 - نفسه صفحة 128 .

5 - نفسه صفحة : 172 .

6 - نفسه صفحة : 186 .

وقد اهتَمَّ الفاكهي بالسماع كثيراً ، ويتمثل ذلك فيما يأتي :

1 - دعوته في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع ؛ ومن ذلك ما أورده عند حديثه عن "نواصب المضارع" فقال : « ولم يُسمَع النَّصْبُ بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة : التّقي ، والأمر ، والتّهي ، والتّمّي ، والاستفهام ، وقاسه التّحيون في الباقي »² .

2 - ردّه للآراء المخالفة لما ورّد به السماع ، ومن ذلك اعتراضه على وجوب تأخير "اللقب" على "الكنية" عند اجتماع الثلاثة ، وتقديم "الكنية" على "الاسم" ، فقال : « ... فيظهر وجوب تأخير "اللقب" عن "الكنية" كما يؤخذ من كلامهم - وإن لم أر في ذلك نقلاً - لأنّه يلزم من تقديمه عليها - حينئذ - تقديمه على "الاسم" نفسه ، وهو ممنوع »³ .

وكذلك ردّه للقول القائل بالجزم بـ: "كيفما" ؛ حيث قال : « وفي "كيفما" عدم الجزم لعدم السماع بذلك »⁴ .

والسماع هو الأصل الأول من أصول النحو عند الفاكهي ؛ ومما يُؤكّد ذلك : قوله في "ذا" الموصولة : « (و"ذا") حالة كونه (بعد "ما") باتّفاق من البصريين ، (أو) بعد ("من") الاستفهاميتين (على الأصحّ عندهم ، والمرجع في ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ؛ قال تعالى :  وقال الشاعر :

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمَلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَاهَا ⁶

ثانياً : القياس :

وهو حمّل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة ، وهو معظّم أدلة النحو ؛ ولذلك عرّفوا النحو بأنّه : « عِلْمٌ يُسْتَخْرَجُ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »¹ .

¹ - يُنظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 96 .

² - مجيب النداء : 191 .

³ - نفسه صفحة : 226 .

⁴ - نفسه صفحة : 204 .

⁵ - التحل : 30 ، 24/16 ،

⁶ - مجيب النداء صفحة : 242 .

وقد اعتَبَرَ الفاكهي القياسَ أصلاً مِنْ أصولِ النَّحو عندَ عَدَمِ وُجودِ الشَّاهدِ السَّماعي ؛ لِمَا له مِنْ شأنٍ وأثرٍ في هذا العِلْمِ ، ومِمَّا يَدُلُّ على اعتماده على القياس ، واعتباره أصلاً مِنْ أصولِ النَّحو قوله عند حديثه عن جواز حذف العائدِ مِنَ الصَّلَةِ : « ولا فَرْقَ - في جواز حذف المرفوع - بين صَلَةِ "أيِّ" وغيرها ، لكن لا يكثر الحذف في صَلَةِ غيرها إلاَّ إنَّ طالَتْ الصَّلَةُ ؛ نحو : ﴿ ◊ □ → ◊ □ ◊ ﴾ قليل شاذ إلاَّ في قولهم : " لاسِيماً زيدٌ " بالرَّفْعِ ، فإنَّه مقيسٌ غير شاذ ؛ تنزيلاً لِـ " لاسيما " منزلة " إلاَّ " الاستثنائية »³ .

وقوله : « (ويُوخَّرُ اللَّقبُ) في اللَّفظِ (عن الاسمِ) غالباً ، إذا اجتمعا ، ويُجَعَلُ (تابعاً له) في إعرابه بَدَلاً أو عَطْفَ بيان ... (أو مخفوضاً بإضافته) أي : الاسم إلى اللَّقبِ جوازاً ، مُراداً بالأوَّلِ المسمَّى ، وبالثاني الاسمِ (إنَّ أُفردا) وذلك (كسعيد كرز) ، فيجوز فيه - حينئذٍ - الاتِّباعُ للأوَّلِ ، وهو الأقيس »⁴ .

ثالثاً : استصحاب الحال :

وهو : إبقاء حال اللَّفظِ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، وهو مِنَ الأدلَّةِ المعتبرَةِ في عِلْمِ الأصول ، إلاَّ أنَّه أضعف أدلَّةَ النَّحو ؛ لهذا لا يجوز التَّمسُّكُ به ما وُجِدَ هناك دليل⁵ .

وقد استدَلَّ الفاكهي بهذا الدَّلِيلِ ، واعتمَدَ عليه في كثيرٍ مِنَ المسائلِ في شرحه ؛ ومن هذه المسائلِ :

1 - عند حديثه عن بناء الاسم في قوله : « وإنما يُبَيَّنُّ الاسمُ إذا أشبَهَ الحرفَ شَبَهًا قوياً يُدنيه منه في الوضعِ أو المعنى ... فلو عارضَ شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استُصْحِبَ لأنَّه الأصل في الاسم »¹ .

1 - الاقتراح في علم أصول النَّحو : 75 .

2 - الزخرف : 84/43 .

3 - مجيب الندا : 247 - 248 .

4 - نفسه صفحة : 225 .

5 - يُنظر : الاقتراح : 223 .

2 - ومن ذلك قوله في البناء على السكون : « وهو أصلُ البناء لِجَفْتِهِ وثقل البناء ، واستصحاباً للأصل وهو عدم الحركة »² .

3 - وقوله على " إِذْمَا " : « ويدلُّ على اسميتها أنَّها كانت قبل دخول " ما " اسماً ، والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه »³ .

أهمّ مصادره وموقفه منها :

يُعَدُّ الفاكهي من العلماء الذين اعتنوا عناية فائقة بالاطلاع على أمّهات مصادر النحو ، وذلك منذ كان شاباً ؛ وقد تعدّدت المصادر التي اعتمدها عليها في شرحه ، كما تنوّع عرضُه لهذه المصادر ، وفي أغلب الأحيان كان يُرجع الآراء إلى أصحابها ، أو إلى مصادرها التي نقلها عنها .
ومن أهمّ هذه المصادر :

1 - كتاب سيبويه (ت 180 هـ) :

يُعدُّ كتاب سيبويه منبَع العربية ودستورها ؛ فلا يُوجدُ مؤلّف - في هذا المجال - إلا وقد امتدَّ إليه بسبب ما ، ولقد جاء ذكر سيبويه في النصِّ المحقّق أربع عشرة مرّة ، بين تأييد لرأيه له ، ومخالفة ، وأحياناً يعرضُ رأي سيبويه في مسألة ما بدون أن يُبيد رأيَه فيها .
فمما وافقه فيه :

أنَّ " لَمَّا " الرابطة حرفٌ ؛ فقال : « (و"لَمَّا" الرابطة) أي: لوجود شيء بشيء ، وهي عند سيبويه : حرفٌ وُجود لوجود ، وقيل : أنَّها ظرفٌ ... والحكم على ... " ما " و"لَمَّا " بالحرفيّة إنّما هو (على الأصحّ) من القولين فيهما »⁴ .

وأنَّ " إِذْنٌ " حرفٌ جواب وجزاء ؛ حيث قال : « "إذن" ... وهي حرفٌ جواب وجزاء ، فإذا قُلتَ لمن قال أزورك غداً : إِذْنٌ أكرمك ، فقد أجبته ، وجعلتَ إكرامك جزءاً زيارته ،

1 - مجيب الندا : 91 .

2 - مجيب الندا : 99 .

3 - نفسه صفحة : 117 .

4 - نفسه : 118 - 119 ، ويُنظر : الكتاب لسيبويه ، تح : ع هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة

ط3/1988م : 234/4 .

ومجئتهما لهما هو نصّ سيوييه ¹ .

ومنّ المواضع التي خالفت فيها سيوييه نجد :

ذهب سيوييه إلى أنّ العلة عند مَنْ أعرَبَ باب "حَدَام" إعراب ما لا ينصرف هي : العَلَمِيَّة والعدل عن فاعله ، وخالفه الفاكهي ووافق المبرّد في أنّ العلة هي : العَلَمِيَّة والتأنيث المعنوي ، ومّا قاله : « وَغَيْرَ الأكثر منهم ذهبَ إلى الإعراب مُطلقاً ، إعراب ما لا ينصرف ؛ للعَلَمِيَّة والعدل عن فاعله عند سيوييه ، والعَلَمِيَّة والتأنيث المعنوي عند المبرّد ، قيل : وهو الظاهر ؛ إذ لا يُعدّل إلى العدل إلّا إذا لم يوجد سبب غيره ، وقد أمكّن اعتبار التأنيث فلا وجه لتكلف غيره » ² .

وخالفه في جازم المضارع بعد سقوط الفاء ؛ فقال : « وما ذكرناه مِنْ أنّ المضارع بعد سقوط الفاء مجزومٌ بالأداة المقدّرة هو مذهب الجمهور ، وهو الأصحّ ... وقيل : مجزومٌ بنفس الطّلب لتضمّنه معنى حرف الشرط ... وهو مذهب الخليل وسيوييه » ³ .

2 - ابن الحاجب (ت 646 هـ) :

جاء ذكر ابن الحاجب في هذا الجزء المحقّق في أربعة مواضع ؛ وهو أحياناً ينقل عنه بدون تعليق وأحياناً يُجاريه في رأيه ، وحيناً يُعارضه .

فقد تابع رأيه في "كافيته" بأنّ جواب الشرط إنّ كان مُضارعاً مُثبتاً أو منفيّاً بـ"لا" جازَ دخول الفاء عليه ، وجاز عدم دخولها ، قال الفاكهي : « ... فإنّ صلحَ لذلك امتنعَ دخولها عليه ؛ نعم : إنّ كان مُضارعاً مُثبتاً أو منفيّاً بـ"لا" فوجهان ، كما في الكافية لابن الحاجب » ⁴ .

ووافقهُ في أنّ "ذَيْن" و"تَيْن" مِنْ أسماء الإشارة ، مبنيان جيءَ بهما على صورة المثني ، وليسا مُثنيين حقيقة ، قال الفاكهي : « (و"ذان" و"تان") ويُشارُ بالأوّل منهما (للمثني) المذكّر ،

¹ - مجيب التّدا : 169 ، ويُنظر : الكتاب : 234/4 (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) .

² - مجيب التّدا : 92 - 93 ، ويُنظر : الكتاب : 279/3 .

³ - مجيب التّدا : 193 ، ويُنظر : الكتاب : 63/3 .

⁴ - مجيب التّدا : 206 ، ويُنظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب

العلميّة/بيروت ط1998/م : 115/4 .

وبالثاني للمثنى المؤنث ، ويُعربان بالألف رُفْعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، عند القائل بتثنيتهما حقيقة ، والأصحّ - وعليه ابن الحاجب - أنّهما مبنيان جيءَ بهما على صورة المثنى ، وليسا مثنيين حقيقة ¹»

3 - ابن مالك (ت 672 هـ) :

اعتمدَ الفاكهي في شرحه على أهمّ مؤلّفات ابن مالك ؛ وهي : "التسهيل" ، و"شرح التسهيل" ، و"الألفيّة" ، و"شرح الكافية" ... إلخ ، ووردَ اسمُ ابن مالك اثنين وثلاثين مرّة ، وهو في الأغلب لا يُحدّد اسم المرجع الذي استقى منه رأيَ ابن مالك ، كما أنّه أحياناً لا يُوافقه في آرائه ، وممّا وافقه فيه :

اشتراط صحّة الجزم في جواب الأمر صحّة حلول "إنّ تفعل" محله ، قال الفاكهي : « وشُرْطُ الجزم بعد الأمر صحّة حلول "إنّ تفعل" محله ، كما في "التسهيل" ² .

واستشهدَ بالشاهد الذي رواه ابن مالك في "شرح التسهيل" على استعمال "لا غير" ، فقال : « وقد سُمِعَ وُفُوعٌ "غير" بعد "لا" ، أنشدَ ابنُ مالك في "باب القسم" من "شرح التسهيل" :

جواباً به تنجو اعتمد فورئنا لعن عمّل أسلفت لا غير تُسألُ

فيعمل به من غير توقّف ³» .

ووافقه في سبب تسمية المضارع مضارعاً ؛ فقال : « وسمّي مضارعاً من المضارعة وهي المشابهة ؛ لمشابهته الاسم في أنّ كلاهما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفّة ... وما قيل من أنّ العلة في التسمية مشابته للاسم في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجرّيان على حرّكات اسم الفاعل وسكّناته ، فردّه ابن مالك في شرح التسهيل ⁴» .

¹ - مجيب التدا : 227 ، ويُنظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تح : موسى العليبي ، وزارة الأوقاف/بغداد (دط) (دت) : 479/1 .

² - مجيب التدا : 194 ، ويُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، المطبعة الميريّة/مكة المكرمة ط1319/1 هـ : 63 .

³ - مجيب التدا : 98 ، ويُنظر : شرح التسهيل : 209/3 .

⁴ - مجيب التدا : 108 - 109 ، ويُنظر : شرح التسهيل : 35/1 .

ومّا خالفه فيه :

أنّ جازم الشرط وجوابه هو الأداة ؛ فقال : « وما ذكره من أنّ هذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معاً هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة ... وقيل : أنّ الشرط مجزومٌ بالأداة ، والجواب مجزومٌ بالشرط ، واختاره ابن مالك في التسهيل »¹ .

وخالفه في أنّ شرط جزم المضارع في جواب النهي صحّة حلول "إنّ" الشرطيّة مع "لا" النافية محله ، وظاهر عبارة الألفيّة أنّ "لا" هذه ناهية ؛ فقال الفاكهي : « ... وبعد النهي - عند غير الكسائي - صحّة حلول "إنّ" الشرطيّة مع "لا" النافية محله ... وظاهر عبارة الألفيّة أنّ "لا" هذه ناهية - بالهاء - لا نافية - بالفاء - ... »² .

وأنّ حذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جدّاً ، وعبارة الألفيّة تُوهّم التساوي بينهما ، قال الفاكهي : « وحذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جدّاً ، وإنّ اشتراكاً في الجواز ، وليساً بمتساويين في الحذف كما تُوهّمه عبارة الألفيّة »³ .

4 - شرح الكافية للرضي الإسترباذي (ت 686 هـ) :

نقلَ الفاكهي عن "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي في العديد من المسائل ، وفي كثير من الأحيان يُصرّح بالمواضع التي نقلَ فيها عنه ، وقد جاء ذكر الرضي - في هذا الجزء - إحدى عشرة مرّة ، وهو في الأغلب لا يُعارضه ، بل يتخذ من آرائه سنداً يُدعّم به رأيه ؛ ومن ذلك نقل تعليقه لبعض المسائل ، والتي منها :

تعليقه لعدم إضافة كلمة "مستقل" في تعريف الكلمة حيث قال : « ... وأسقطه المصنّف كغيره ، لعله لما جَنَحَ إليه الرضي من أنّها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة ؛ لشدة الامتزاج ، فجعل الإعراب على آخرها كالمركّب المزجي »⁴ .

¹ - مجيب النّدا : 205 ، ويُنظر : تسهيل الفوائد : 64 ، وشرح التسهيل : 79/4 .

² - مجيب النّدا : 194 .

³ - نفسه : 249 .

⁴ - نفسه : 81 .

تعليله للاقتصار على "لم" في تمييز الفعل المضارع ، قال الفاكهي : « وإِذَا اقْتَصَرَ الْمُصَنَّفُ عَلَى "لم" ... لِأَنَّ لَهَا امْتِزَاجاً بِالْفِعْلِ بِتَغْيِيرِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَاضِي حَتَّى صَارَتْ كَجَزْئِهِ ، قَالَ الرِّضِيُّ »¹ .

تعليله وُجُوب النَّصْب إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كـ"هل" في باب الاشتغال ، حيث قال : « وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ الرِّضِيُّ وَغَيْرُهُ : مِنْ أَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "قد" كَمَا فِي : ﴿ ﴾ وَكَذَلِكَ ، فَكَذَا "هل" ... »³ .

ونقلَ عنه المواضع الثلاثة التي يكونُ الفعلُ فيها معتمداً على ما قبل "إذن" ، حين قال :

« قال الرِّضِيُّ : وذلك في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا خَبِراً لِمَا قَبْلَهَا...الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ جِزَاءً لِلشَّرْطِ الَّذِي قَبْلَهَا ... الثَّالِث : أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِلْقَسَمِ الَّذِي قَبْلَهَا »⁴ .

5 - أبو حيان (ت 745 هـ) :

من أهم مؤلفات أبي حيان التي استعان بها الفاكهي نجد : "التذييل والتكميل في شرح التسهيل" و"ارتشاف الضرب من لسان العرب" ، وقد وردَ اسمُ أبي حيان تسع مرات في هذا النص المحقق ؛ ومن ذلك :

بجاراته في تعليله الذي يمنع أن تكون "حتى" جارة وناصبية بنفسها مثل "كي" ، قال الفاكهي : « وإِذَا لَمْ تَكُنْ مِثْلَ "كي" جَارَةً وَنَاصِبَةً بِنَفْسِهَا ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ : لِأَنَّ النَّصْبَ بِـ"كي" أَكْثَرَ مِنَ الْجَرَ وَلَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُ الْجَرَ ... فَحُكِمَ بِهِ ، وَ"حتى" ثَبَّتَ جُرَّ الْأَسْمَاءِ بِهَا ، وَأَمَكَنَ حَمْلُ مَا انْتَصَبَ بَعْدَهَا عَلَى ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْإِضْمَارِ ... لِأَنَّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ بِخِلَافِ "كي" ؛ فَإِنَّهَا سُبِكَتْ فِي الْفِعْلِ وَخَلَّصَتْهُ لِلاِسْتِقْبَالِ »⁵ .

كما أنه سارَ على نُهْجِهِ فِي تَتَبُعِ ابْنِ مَالِكٍ ؛ وَمِثَالُ ذَلِكَ :

¹ - مجيب النداء : 109.

² - الإنسان : 01/76 .

³ - مجيب النداء : 116.

⁴ - نفسه : 170 - 171 ، ويُظَنَّرُ : شرح كافية ابن الحاجب : 45/4 - 47 .

⁵ - مجيب النداء : 183 - 184.

كلامه عن إضمار "أن" "وَجُوباً بعد لام الجحود ؛ حيث قال : « واحتُلِفَ في الفعل الواقع بعدها ؛ فذهب الكوفي إلى أنه خبر كان ، واللام للتوكيد ، وجرى عليه ابن مالك في "التسهيل" ، لكنه يقول بوجوب إضمار "أن" "تَبَعاً للبصريّ ، فهو قول مركّب من قولين ... »¹ .

وقال أبو حيان في الارتشاف : « ويتركّب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد ؛ وذلك أنه زعم أن "أن" لازمة للإضمار ، وأنّ النصب بها ، وزعم أنّ الفعل بعد اللام هو الخبر ل: " كان " ، وليس هذا بقول بصريّ ولا كوفيّ »² .

كذلك يعتمد على اعتراضات أبي حيان في بعض المسائل ، ومن ذلك :

أنّ نواصب المضارع لا يجوز أن يُحذفَ معمولها وتبقى ولو لدليل ؛ قال الفاكهي : « وأجازه بعضهم ... قال : وهذا كقولهم : "جئتُ ولما" ، قال أبو حيان : وليس مثله ؛ لأنّ حذف الفعل بعد "لما" للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ، ولم يُنقل من نحو هذا شيء في كلام العرب »³ .

ومما وافقه فيه : جواز الجزم بعد التّرجي ، حيث يقول الفاكهي :

« وكذلك يُجزم المضارع بعد التّرجي ، إذا سقطت الفاء ، عند منّ أجازَ نصبه ، قال أبو حيان في الارتشاف : (وقد سُمِعَ الجزم بعد التّرجي) واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر : ... »⁴ .

6 - الشيخ خالد الأزهرّي (ت 905 هـ) :

على الرّغم من أنّ اسم الأزهرّي لم يرد - في القسم المحقّق - إلاّ مرّة واحدة ، فإنّ تأثّر الفاكهي به يبدو جلياً ، ومما يدلّ على اطلاعه على مؤلّفاته وإعجابه به :

- أنه قد نعتّه ب: العلامة⁵ في المرّة التي أورد اسمّه فيها .

1 - مجيب النّدا : 181 .

2 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تح : عثمان محمد ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1/1998م : 1658/4 .

3 - مجيب النّدا : 191 - 192 .

4 - نفسه : 193 .

5 - يُنظر نفسه : 228 .

- التّشابه الكبير بين شرح الفاكهي هذا ، وشرح الأزهريّ على "أوضح المسالك" المسمّى بـ :
"شرح التصريح على التوضيح" ؛ سواء من حيث الأسلوب أو من حيث منهج الشرح .

ومن أوجه التّشابه بين منهجهما نجد :

- اعتمادهما في الشّرح على مصنّفات ابن هشام الأخرى ، في توضيح ما يرمي إليه ؛ فيشرحان
كلامه بكلامه .

- مقابلة آراء ابن هشام أو أقواله في المسألة الواحدة ، فإذا ما وجدّا تعارضاً أو مخالفة صريحاً
بذلك التّعارض وتلك المخالفة .

- بالإضافة إلى مزج النصّ المشروح بالشرح ؛ بحيث لا نحسّ فرقاً بين المتن والشرح ، والاعتناء
بتوضيح القاعدة التي يوجّزها المتن ، وبسطها وعرضها في أسلوب مفصّل بالاستعانة بمؤلفات شتى .

ومّا يدلّ على أنّ " شرح التصريح" للأزهريّ كان المصدر الأساسي للفاكهي :

أ - يقول الأزهريّ في حديثه عن جزم المضارع في جواب الطّلب :

« ... ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : ﴿ ... ﴾¹ (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَكَلَ مِنْ
هَذِهِ الشَّجَرَةِ (فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) بِرِيحِ الثُّومِ » (فالجزم) في " يُؤْذِنَا" بحذف الياء (على
الإبدال) مِنْ "يقرب" بدل اشتمال ، (لا) على (الجواب) للتهي ؛ لعدم صحّة : إنّ لا يقرب
يؤذنا ؛ لأنّ الإيذاء إنّما يتسبّب عن القرب لا عن عدمه ، ولا يشترط الكسائيّ ... هذا الشرط »²

ويقول الفاكهي : « ... ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في : ﴿ ... ﴾³ وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا
يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » ، فالجزم على الإبدال مِنْ "يقرب" بدل اشتمال ؛ لا على الجواب ؛ لعدم

¹ - المدثر : 06/74 .

² - شرح التصريح : 384/2 .

³ - المدثر : 06/74 .

صحّة : إن لا يقرب يُؤذنا ؛ لأنّ الإيذاء إنّما يتسبّب عن القرب لا عن عدمه ، وأمّا الكسائي فلم يشترط ذلك ... »¹ .

ب - وحول أسماء الإشارة يقول الأزهريّ :

« ... (ولجمعهما) في التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو: هؤلاء قومي ، و ﴿ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ * → * ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾² ، (مقصوراً عند) أهل نجد من بني (تميم) وقيس وربيعة وأسد ، ذكّر ذلك الفرّاء في لغات القرآن ، ولم يخصّه بتميم »³ .

ويقول الفاكهي : « (وأولاء) ممدوداً ومقصوراً (لجمعهما) أي : المذكر والمؤنث ، والمدّ لغة أهل الحجاز ... نحو : ﴿ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ * → * ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾ ، والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ، ذكّر ذلك الفرّاء في لغات القرآن ، ولم يخصّه بتميم »⁴ .

ج - كما سارَ الفاكهي على نهج الأزهري في تتبّع ابن هشام ؛ ومن ذلك :

قال الأزهريّ : « وكان ينبغي للموضّح أن يقول : "ليس غير" ؛ لأنّه يرى أنّ قولهم : "لا غير" لحن ، كما صرّح به في المغني ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره »⁵ ، وقال في موضع آخر: « وقيدَ حذف ما يضاف إليه "غير" بقوله : "بعد ليس" ؛ بناءً على أنّه لا يجوز بعد "لا" التّافية ، كما صرّح به في المغني ، وقال: "إنّه لحن" ، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في الشذور ... وكذا قال الرّمحشيريّ وابن الحاجب ، وابن مالك وأنشدَ عليه في "باب القسم" من شرح التّسهيل :

جواباً به تنجو اعتمد فورئنا لعن عمّل أسلفت لا غير تُسألُ »⁶

ويقول الفاكهيّ : « وتقييد المصنّف في الأوضح "غير" بالواقعة بعد "ليس" يقتضي أنّ الواقعة

1 - مجيب النّدا : 195 - 196 .

2 - هود : 78/11 .

3 - شرح التصريح : 143/1 .

4 - مجيب النّدا : 228 .

5 - شرح التصريح : 522/1 .

6 - شرح التصريح : 718/1 .

بعد "لا" لا يُثَبِّتُ لها هذا الحكم ، كما صرَّح به في شرح الشذور ، وقال في المغني : (وقولهم "لا غير" لحن) ، والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بـ"ليس" أو بـ"لا" ؛ إذ الحكم ثابت لها على كلاً الأمرين ، كما نصَّ عليه الرَّخْشَرِيُّ ... وابن الحاجب ... أنشدَ ابن مالك في "باب القسم" مِنْ شرح التَّسهيل قوله : جواباً به ... «¹ .

د - ولا يكتفي الفاكهي بالنقل عن الأزهرِيِّ بدون مناقشة ؛ بل أحياناً يعترض عليه ويردُّ رأيه ومن ذلك :

قال الأزهرِيُّ : « ولا تقتضي "لن" تأييد النَّفي ، خلافاً للرَّخْشَرِيِّ في أمودجه ؛ لأنَّها لو كانت للتأييد لَزِمَ التَّنَاقُضُ بِذِكْرِ "اليوم" في قوله تعالى : ﴿ ... ﴾² ، وَلَزِمَ التَّكْرَارُ بِذِكْرِ "أبداً" في قوله تعالى : ﴿ ... ﴾³ ، «⁴ .
ويردُّ عليه الفاكهي بدون ذكر اسمه :

« ومحلُّ الخلاف في أنَّها هل تقتضي التأييد أم لا ؛ فيما إذا أُطْلِقَ النَّفيُّ أو قُيِّدَ بالتأييد ؟ ، أمَّا إذا قُيِّدَ بغيره نحو : ﴿ ... ﴾⁵ ، فلا خلافَ بينهم في أنَّها لا تُفِيدُه ؛ فقد ظهَرَ أنَّ مَنْ رَدَّ على الرَّخْشَرِيِّ في قوله بـ: "تأييد النَّفي" بهذه الآية وشبهها ممَّا قُيِّدَ فيها مَنفِيَّها بغير التأييد ليس على تحقيق في المسألة «⁵ .

7 - ابن هشام (ت 761 هـ) :

بما أنَّ ابن هشام هو صاحب متن "قطر الندى" ؛ فقد كانت كتبه هي أهمّ مصادر الفاكهي في شرحه ؛ فلا نكاد نجد صفحة تخلو مِنْ ذكر كلمة "المصنّف" أو أحد مصنّفاته ؛ ومن أهم هذه الكتب :

¹ - مجيب النّدا : 97 - 98 .

² - مريم : 26/19 .

³ - البقرة : 95/02 .

⁴ - شرح التّصريح : 357/2 .

⁵ - مجيب النّدا : 165 .

الأوضح : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الشذور ، وشرحه

المغني : مغني اللبيب عن كتب الأعراب

شرح قطر الندى وبل الصدى

وكما ذكرنا سابقاً فقد تأثر الفاكهيّ بمنهج الأزهريّ في شرحه على "أوضح المسالك" لابن هشام ؛ المعتمد خاصّة على مُقابلة آراء ابن هشام في المسألة الواحدة من خلال جميع كتبه ، والاستعانة بهذه المؤلفات في شرح كلامه وما يرمي إليه .

فكان الفاكهيّ كثيراً ما يقف على تعارض آراء ابن هشام واضطرابها ، أو يستدرك عليه ما فاتّه ويؤاخذه عليه .

أولاً : ما استدرّكه عليه :

استدرك الفاكهيّ على ابن هشام كثيراً من المسائل التي لم يذكرها في المتن ، وهو في عرضه لهذه المواضيع يُنوع ذلك العرض على النحو التالي :

أ - أحياناً يذكر الأمر المستدرك مع إكماله وتوفيته حقه من البحث ؛ ومن ذلك :

قوله : « لم يذكر فيما ألحق بالمشي في الإعراب : ما سُمّي به منه كزندان "علماً" ؛ فكان الأولى ذكره - كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتي ما سُمّي به منه - فيرفع بالألف ويُجرّ ويُصبّ بالياء ، ويجوز فيه أن يُجرى مجرى "سلمان" ؛ فيعرب بإعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون »¹ .

وقوله : « وإلا "أولات" بمعنى : ذوات ؛ وهو اسم جمع ... ولم يذكر - هنا - ما حُمِلَ على جمع المؤنث غيره »² .

ب - وأحياناً يُنبّه عليه ويُلفت النظر إليه ، ويعتذر عن المصنّف في إغفاله هذا الأمر أو إسقاطه له ؛ ومن ذلك :

¹ - مجيب التدا : 141 .

² - نفسه : 146 - 147 .

قوله : « وزاد ابن مالك في تعريفها¹ في التسهيل : "مستقل" لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى ؛ كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التأنيث ... وأسقطه المصنف - كغيره - لعله لِمَا جَنَحَ إليه الرضي مِنْ أُمَّهَا مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لِشِدَّةِ الامتزاج ... وأسقط - أيضاً - مِنْ التَّعْرِيفِ : "الوضع" المخرَجُ للمهمل ؛ للاستغناء عنه بتعبيره بـ"القول" الموضوع لمعنى لا غير² .

وقوله : « وأسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم ؛ وهو: "إذا" و"كيفما" و"لو" ؛ لأنَّ المشهور في "إذا" أنَّهَا لا تجزم إلا في الشعر ... وفي "كيفما" عدم الجزم لعدم السَّماع بذلك ... وأما "لو" فالأفصح أنَّهَا لا تجزم ، وَمَنْ أجازَهُ خَصَّهُ بالشعر³ .

ثانياً : ما آخذه عليه وخالفه فيه :

أخذَ عليه العديد من المآخذ ، وخالفه في كثير من المسائل والآراء ؛ ومن أمثلة ذلك :

قال الفاكهي : « وقدَّم الأسماء الستة لكونها مفردة ... وأتبعه بالمتى لكونه يليه ، ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم ؛ لشرف المذكر ، ثم بما لا ينصرف لشيبهه بالفعل ، ثم بالأمثلة الخمسة ... لكن كان الأولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة ، كما في "التسهيل" و"الشدور" ؛ لأنَّ ذلك أقرب إلى الأصل ، وحيثُ بدأ بالأسماء الستة كان ينبغي أن يُثني بما لا ينصرف لكونه مفرداً⁴ .

وأخذَ عليه : تعبيره عن أداة التعريف بـ"أل" فقال :

« وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بـ"أل" ؛ لشموله لـ: أل واللام ؛ على قول من يراها وحدها هي المعرفة⁵ .

أخذَ عليه تعريفه للمبني بقوله : (وهو بخلافه) أي: بخلاف المعرب ؛ فقال :

¹ - يقصد : الكلمة .

² - صفحة : 81 .

³ - مجيب النداء : 203 - 204 .

⁴ - نفسه : 127 .

⁵ - نفسه : 84 .

« ولو قال : "وهو بضده" لكان أولى ؛ لأن الإعراب ضدّ البناء ، والضدان لا يجتمعان ،
والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك »¹ .

أخذ عليه ذهابه إلى أنّ الفعل الماضي مبني على الضم مع واو الجماعة ، فقال :

« وأما نحو: ضربتُ ، وضربوا ؛ فالسكون والضم عارضان ... وعبرة المتن كالشرح تُوهّم أنّ
الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم ، وليس كذلك ؛ فقد صرّحوا - عند الكلام على ألقاب البناء
- أنّ الضم لا يدخل الفعل كالكسر »² .

وخالفه في "إذما" ؛ فقد ذهب ابن هشام إلى أنّها ظرف زمان ، وذهب الفاكهي إلى أنّها حرف
؛ فقال : « والحرف ليس منه "مهما" ... ولا "إذما" بل هي ظرف زمان بمنزلة "متى" ... وقيل :
إنّما حرف بمنزلة "إن" الشرطيّة ... وهو الأصح »³ .

وقوله في "هذين" و"هاتين" : « والأصح - وعليه ابن الحاجب - أنّهما مبنيان جيء بهما على
صورة المثني ، وليسا مثنيين حقيقة ... وكلامه في الأوضح - عند أنواع التثنية - يقتضي أنّ ثمّ لنا قولاً
يقول بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ، ولا قائل به »⁴ .

وكثيراً ما يُخالفه ويعتذر عنه ؛ إذا وجد هناك سبيلاً للاعتذار عنه ؛ ومن ذلك قوله :

« وآثر التمييز بالعلامة على الحدّ - وإن كان أضبط ؛ لاطراده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس -
تسهيلاً على المبتدئ »⁵ .

وقوله في الأمر : « واعلم أنّ المصنّف لو قال - كما في الأوضح - : وبنائوه على ما يُجرّم به
مُضارعه ؛ لكان أحسن ؛ لكن لما ذكر أنّ للماضي ثلاثة أحوال ، أراد أن يذكر - بالتنصيص - أنّ
للأمر كذلك »⁶ .

¹ - مجيب التدا : 90 .

² - نفسه : 103 .

³ - نفسه : 117 .

⁴ - نفسه : 227 - 228 .

⁵ - نفسه : 83 .

⁶ - نفسه : 107 .

ثالثاً : بيان ما وَقَعَ فيه ابن هشام من اضطراب :

لقد تعددت الآراء النَّحويَّة عند ابن هشام ، وخالفَ اختياراته النَّحويَّة في عدد من المسائل ، ولا حظَّ هذه الظاهرة لديه كثير من العلماء الذين تناولوا مُصنَّفاته بالشرح أو الدِّراسة¹ ، وقد تركَ ابن هشام كثير من المصنَّفات التي صنَّفها في مراحل مختلفة من حياته ؛ فكان من الطَّبيعي أن نرى له في المسألة الواحدة أكثر من قول .

وقد سارَ الفاكهِيّ على نهج من شرحوا مصنَّفات ابن هشام² في تتبُّع اضطراب آرائه ؛ فأحصى بين ثنايا " مجيب النَّدا " كثيراً من مواطن التَّضارب في الرّأي ؛ وفي عرْضه لها كثيراً ما يُرجِّح رأياً على رأيٍّ ، ويُناقشه غير مُكتفٍ بالعرض فقط ، وإليك أمثلة لذلك :

أ – ذهبَ ابن هشام في " قطر النَّدى " و " شرح الشذور " و " أوضح المسالك " إلى أنَّ الفعل ثلاثة أقسام ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين ، ولكنَّه في " مغني اللِّيب " يذهب إلى أنَّ الفعلَ قسمان كما يقول الكوفيون ! يقول الفاكهِيّ : « وأما الفعلُ ... فثلاثة أقسام عند جمهور البصريين ، وقسمان عند الكوفيين والأخفش ؛ بإسقاط الأمر ... وانتصرَ لهم المصنِّف في المغني وقواه »³ .

ب – وذهبَ في " شرح قطر النَّدى " إلى أنَّ " إذما " ظرفُ زمانٍ بمنزلة " متى " ، وخالفَ في " أوضح المسالك " فذهبَ إلى أنَّها حرفٌ بمنزلة " إنَّ " الشرطيَّة ؛ قال الفاكهِيّ :

« والحرفُ ليس منه " مهما " ... ولا " إذما " بل هي ظرفُ زمانٍ بمنزلة " متى " ؛ فإذا قلت : إذما تقمُ أقمُ ؛ فمعناه : متى تقمُ أقمُ ... وقيلَ : أنَّها حرفٌ بمنزلة " إنَّ " الشرطيَّة ؛ وأنَّ المعنى في المثال : إنَّ تقمُ أقمُ ، وهو الأصحُّ كما في الأوضح »⁴ .

¹ - يُنظر : تطوُّر الآراء النَّحويَّة عند ابن هشام الأنصاريِّ لحسن الشَّاعر ، دار البشير/عمَّان ط1994/1م : 08 .

² - منهم : خالد الأزهري في (شرح التصريح على التوضيح) .

³ - مجيب النَّدا : 100 ، ويُنظر : مغني اللِّيب عن كتب الأعراب ، تح : ح الفاخوري ، دار الجليل/بيروت ط1997/2م : 377/1-378 .

⁴ - مجيب النَّدا : 117 ، ويُنظر : شرح قطر النَّدى لابن هشام ، تح : يوسف البقاعي ، دار الفكر/بيروت (دط) 2008م : 53 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/بيروت ط2003/2م : 91/2 .

ج - ذهب ابن هشام في "شرح الشذور" إلى أنّ المحذوف من نحو: ﴿...﴾¹ هو نون الوقاية لا نون الرفع ، وعكس في "أوضح المسالك" ؛ فذهب إلى أنّ المحذوف هو نون الرفع ! قال الفاكهي :

« وأما نحو: ﴿...﴾² فالمحذوف منه نون الوقاية - على الأصح - لا نون الرفع ... هذا ما جرى عليه في شرح الشذور ، وعكس في الأوضح ؛ فصحّ أنّ المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك »³ .

إلى غير ذلك من المواضع التي بيّن فيها الفاكهي ما وقّع فيه المصنّف (ابن هشام) من اضطراب في الرأى³ .

¹ - الأنعام : 80/06 .

² - مجيب النداء : 154 - 155 ، ويُنظر : أوضح المسالك : 73/1 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع (دط) 2004م : 90 .

³ - للمزيد حول هذا الأمر يُنظر كتاب : تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ لحسن الشاعر .
واعترضات الأزهريّ النحويّة على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح لغريب وداني (رسالة ماجستير - جامعة أمّ القرى) 1427 هـ .

الفصل الثاني

(تحقيق المؤلف)

المبحث الأول

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

منهج التحقيق

رموز معتمدة في التحقيق

صور من نسخ المخطوط

المبحث الثاني

النص المحقق من الكتاب

(من خطبة المؤلف ... إلى فصل النكرة والمعرفة)

المبحث الأول :

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

لكتاب " مجيب النداء إلى شرح قطر الندى " نسخ مخطوطة كثيرة ، توجد في العديد من مكتبات العالم الإسلامي وزواياه ، وقد استطعت الحصول منها على أربع نسخ ؛ ثلاثة مخطوطة وواحدة مطبوعة طبعة حجرية تعود إلى سنة 1281 هـ ، وهذه النسخ هي :

- النسخة الأصل : وهي نسخة مخطوطة كاملة الأوراق ، وقد رمزت لها بالحرف (أ) .
 - النسخة المخطوطة الثانية : وقد رمزت لها بالحرف (ب) .
 - النسخة المخطوطة الثالثة : وقد رمزت لها بالحرف (ط) .
 - النسخة المطبوعة طبعة حجرية : وقد رمزت لها بالحرف (م) .
- وسأحاول في ما يلي أن أقدم هذه النسخ بالتحليل والتفصيل والتعليق ؛ لِمَا يشوبها من نقص .

1/ النسخة الأصل (أ) :

وهي نسخة مخطوطة ، تحصّلت على صورة منها من مخطوطات مكتبة آل يدّر بغرداية ؛ تحت رقم 401 ، وتقع هذه النسخة في 146 ورقة ، ورتبها ناسخها في 290 صفحة ؛ وهي نسخة كاملة ، في كلّ صفحة 21 سطرا - باستثناء الصفحتين الأولى والثانية اللتين بهما 22 و 23 سطرا على التوالي - ومعدّل الكلمات في السطر الواحد 08 كلمات ، ومقياس الصفحة: 220 مم طولاً و 165 مم عرضاً ، وقد كُتبت بخط مغربي أسود اللون مقروء ، واستعمل اللون الأحمر في كتابة "متن قطر الندى"

وهي جيّدة التّجليد ، سليمة من أيّ تمزيق أو تأكل ، وتقع في مجلّد واحد ، وتعتمد على نظام التّعقيبة ، وورقاتها مرقّمة بقلم الرّصاص ، ويكثر فيها التهميش .

وهذه النسخة دخلت في عدّة تملكات ؛ حيث جاء في الصفحة الأولى :

« دخل في مُلك الفقير إلى ربّه الغني مصطفى بن محمّد بن مصطفى البارودي سنة 1266 » ،

وتحتها بخط مغاير ومشطوب عليه :

« انتقل للحطّاب بن محمّد القروي وذلك ... من مالكة أعلاه ... ذي القعدة سنة 1296 »

وتحتها : « انتقل إلى الحطّاب القروي بالشراء الصحيح والثمن المدفوع من مالكة أعلاه في محرم سنة 1321 » .

وتحتها بلون أزرق فاتح :

« انتقل بالشراء إلى يدر الحاج أحمد بن الحاج حمّو بن يحيى بالشراء الصحيح والثمن المدفوع من تريكة الحاج الناصر بن الحاج إبراهيم البرباني المتوفي بتونس ، وذلك بتاريخ شهر جمادي الثانية عام 1331 ، حبسه لمن يقرأ فيه فلا يُباع ولا يُشترى ... كاتبه : يدر الحاج أحمد بن الحاج حمّو بن يحيى ... » .

ولا تحتوي هذه النسخة على اسم الناسخ ولا على تاريخ نسخها ، ومما مرّ من تمليكات ، ومن نوعية الورق وشكل الخط ، نستنتج أنّ تاريخ نسخها كان قبل سنة 1266 هـ بسنوات قليلة .
وبالنسبة للأوراق التي اخترت القيام بتحقيقها فهي تبلغ 56 ورقة من هذه النسخة .

دوافع اختيار النسخة (أ) لتكون هي الأصل للتحقيق :

أ - النسخة (أ) هي النسخة الوحيدة من بين النسخ الأربعة التي ليس بها سقط .

ب - خطها مقروء وواضح ، ويكثرُ بها التهميش الذي يُزيل - أحياناً - بعض الغموض ، وهو في أغلبه منقول عن "حاشية يس العلّيمي على مجيب النّدا" .

ج - هي نسخة مصحّحة ومنقّحة ، ومقارنة مع غيرها من النسخ ؛ والدليل على ذلك أنّه جاء في هامش الورقة [02/40] : « وفي نسخة بدل "إن" "أين" ، وينبغي ذكرهما ... » .

كما أنّنا لا نجد كلمة ساقطة منها إلا وقد استدرکها الناسخ على الهامش ؛ كما هو الحال في الورقة [02/39] .

د - تاريخ نسخها يعتبر قديم ؛ إذا علمنا أنّ تاريخ نسخ النسخة (ط) هو 1123 هـ ، و (م) هو 1281 هـ ، و (ب) ليس ببعيد عن (ط) .

2 - النسخة (ب) :

وهي مخطوطة محفوظة بمكتبة "إيروان" في دار التلاميذ بالعطف (غرداية) ، تحت رقم (8 مج 72) ، وتقع هذه النسخة في 267 ورقة ، وفي كلّ صفحة 12 سطرا ، ومعدّل الكلمات في السّطر الواحد 07 كلمات ، ومقياس الصفحة : 210 مم طولا ، و140 مم عرضا ، وقد التزمّ النّاسخُ بإطار حول الكتابة (90 × 165 مم) .

وقد كُتِبَتْ بخط مغربي إفريقي أسود اللّون ، وكُتِبَ "متن قطر النّدى" بلون أحمر ، وهي جيّدة التّجليد ، سليمة من التّآكل ، وتقع في مجلّد واحد ، وتعتمد على نظام التعقيبة ، وينعدم فيها التّهميش ، ولا تحتوي على اسم النّاسخ ، ولا على تاريخ النسخ .

وبها عدّة أوراق ساقطة في بدايتها ؛ حيث تبدأ من قوله : (والصّحيح في الإعراب أنّه زائد على ماهية الكلمة ومُقارن الوضع ، والثّاني مبني : وهو ما كان بخلافه ...)¹ .

أمّا الأوراق التي اخترت تحقيقها فتقع - بالنسبة لهذه النسخة - في 96 ورقة .

ومّا يُلاحظ على هذه النسخة :

أ - أنّ بها كثيرا من العبارات السّاقطة نتيجة لسهو النّاسخ المتكرر .

ب - ناسخها يجهل الكثير عن قواعد اللّغة العربيّة ؛ ممّا أدّى إلى كثرة الأخطاء نتيجة لسوء فهم الخط العربي ، كما نجد الأخطاء - كذلك - في كتابة الآيات القرآنيّة .

ج - يطلق النّاسخ على سيبويه لفظة (الشيخ) ، ويرمز لكلمة (حينئذ) بالحرف : ح .

3 - النسخة (ط) :

وهي نسخة توجد بالزاوية العثمانيّة بطولقة (بسكرة) ، بدون جرد ، وتقع في 52 ورقة من الحجم الكبير - بدون احتساب الأوراق السّاقطة منها - وفي كلّ صفحة 26 سطرا ، ومعدّل الكلمات في السّطر الواحد 12 كلمة ، وقد كُتِبَتْ بخط مغربي أندلسي أسود اللّون مقروء ، واستُعمل اللّون الأحمر في كتابة "متن قطر النّدى" .

¹ - أي أنّها تبدأ من موضوع الاسم المبني .

واعتمدتُ منها على الأوراق الاثنتي عشرة الأولى فقط ؛ لأنّ بها سقط يبدأ مِنْ مبحث (المثني) وشروط تشنيته (إلى مبحث (نواسخ الجملة الاسميّة) .

وجاء في الصفحة الأولى : (هذا شرح الفاكهي على قطر الندى ، للسيّد محمّد العاقلبي البسكريّ) .

أمّا تاريخ نسخها فهو سنة 1123 هـ مثلما جاء بعد البسملة في بداية الشرح ، وهي نسخة لم يُحدّد فيها اسم النَّاسخ .

4 - النسخة (م) :

وهي النسخة المطبوعة طبعة حجرية ، وقد تحصّلت على صورة منها مِنْ موقع : مكتبة المصطفى الإلكترونية www.al-mostafa.com ، ويعود تاريخ طبعتها إلى سنة 1281 هـ - 1864م بالقاهرة ، وأُعيد طبعتها بالهند على طبعتها القاهرية في نفس السنة¹ .

واعتمدتُ على هذه النسخة بالرغم من أنّها مطبوعة ؛ لأنّ هذا لا يخرج عن قيود البحث العلمي في تحقيق المخطوطات وحتّى تستند إلى ما قاله أساتذة التحقيق بأنّ ما يُؤدّي بالمطبعة هو عين ما يُؤدّي بالقلم ؛ وتُصبح بذلك تلك الطبعات أصول ثانوية ؛ إذا قام على نشرها واعتنى بها مصحّحون أمناء ؛ لأنّ هؤلاء منزلون بمنزلة الرواة الثقات ورواياتهم منزلة منزلة ما يُسميه المحدثون بالوجدادة² .

وتقع هذه النسخة في 194 صفحة - بحساب صفحة العنوان - وفي كلّ صفحة 25 سطرا ، ومُعَدّل الكلمات في كلّ سطر 10 كلمات ، وقد ألتمزّ إطار حول الكتابة .

وكُتِب على الصفحة الأولى : (هذا مجيب النّدا إلى شرح قطر الندى ، للعالم المحقّق والإمام المدقّق الشّيخ الفاكهياني رحمه الله تعالى أمين) .

وصفحتها مرّقة من الأعلى ، وتعتمد على نظام التعقيبية ، كما أنّها كُتِبَتْ بخط جيّد مقروء وشبيه بخطوط اليد ، ولم تُراعَ فيها علامات الرّسم الحديث ، وكلّ نصوصها متداخلة بما فيها الشواهد

¹ - يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة في شبه القارة الهندية الباكستانيّة ، إعداد : أحمد خان ، مكتبة الملك فهد/الرياض (دط) 2000م : 332 - 333 .

² - يُنظر : تحقيق التّصوّص ونشرها لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط7/1998م : 31-32 ، وتحقيق التراث العربيّ منهجه وتطوّره لعبد المجيد ذياب ، دار المعارف/مصر ط2/1993 هـ : 225 .

مِنْ آيَاتِ وَأَبْيَاتِ وَغَيْرِهَا ، وَقَدْ كُتِبَ "مَتْنُ قَطْرِ النَّدَى" بِحَظِّ بَارِزٍ وَأَكْبَرَ قَلِيلاً عَنِ الشَّرْحِ ؛ وَإِجْمَالاً فَإِنَّ هَذِهِ النُّسخَةَ شَبِيهَةً إِلَى حَدِّ بَعِيدٍ بِالنُّسخِ المَخْطُوطَةِ .

وُخْتِمَتِ هَذِهِ النُّسخَةُ بِفَهْرَسٍ وَجِيزٍ - فِي صَفْحَةٍ وَاحِدَةٍ - لِفُصُولِ وَأَبْوَابِ الكِتَابِ ، وَقَبْلَ صَفْحَةِ الفَهْرَسِ كَتَبَتْ فِقْرَةً حُدِّدَ فِيهَا مَنْ اعْتَنَى بِطَبْعِهِ ؛ حَيْثُ جَاءَ فِيهَا :

« يَقُولُ أُسَيْرُ الجَنَاحِ ، كَسِيرُ الجَنَاحِ ، مَحْمُودُ العَالِمِ " بَلَّغَهُ اللهُ المَآرِبَ وَوَقَاهُ كَلَّ ظَالِمٌ " : إِنَّ أَجَلَ مَا تَتَسَابَقُ فِيهِ الهِمَمُ ... أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ عِلْمَ النَّحْوِ مِنْ أَجْلِ العِلْمِ ... وَإِنَّ مِنْ أَنْفَسِ مَا أَلَّفَ فِيهِ " قَطْرِ النَّدَى " لِإِمَامِ هَذَا الفِرَقِ ... وَلَقَدْ اعْتَنَى بِشَرْحِهِ أئِمَّةٌ مِنْ أَكْبَارِ الأئِمَّةِ ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ سَبْكَاً وَصِنَاعَةً ، وَأَهْجَ مَا وَضَّحَ لَهُ بِلَاغِهِ وَبِرَاعِهِ : شَرْحُ الإِمَامِ المَدَقِّقِ الفَهَامَةِ ، وَالمَحَقِّقِ العِلَامَةِ ؛ الإِمَامِ الفَاكْهِي ، رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِمَا وَرِضْوَانَهُ ، فَلَمَّا حَازَ مِنَ المَزَايَا مَا لَا يَحْصِرُهُ عَدٌّ ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ حَدٌّ ، أَحَبَّ كُلُّ مَنْ السَّيِّدِ النَّبِيلِ وَالكَامِلِ الأَصِيلِ ؛ مُحَمَّدِ أَفندي شَاهِينَ ، وَحَضْرَةَ المَكْرَمِ ذِي الإِتْقَانِ أَحْمَدِ أَفندي عَسِيرَانَ ، أَنْ يُنْجِزَا طَبْعَهُ ، لِيُكْثِرَا بِإِشْهَارِهِ نَفْعَهُ ؛ رَغْبَةً مِنْهُمَا فِي الخَيْرِ ، وَقَاهُمَا اللهُ تَعَالَى مِنْ كُلِّ ضَيْرٍ ، فَطَبَعَ عَلَى مَنَوَالٍ عَجِيبٍ ، وَأَسْلُوبٍ غَرِيبٍ ، مُصَحَّحاً عَلَى يَدَيْ الفَاضِلِ الأَلْمَعِيِّ ، وَالكَامِلِ اللُّوْذِعِيِّ الفَهَامَةِ ، السَّيِّدِ : أَحْمَدِ قَاسِمٍ ، بَلَّغَهُ اللهُ المَغَانِمِ ... ، وَلَمَّا فَاحَ مِنْهُ مَسْكُ الحِتَامِ قَلْتُ مُؤَرِّخاً لَهُ بَعْدَ التَّمَاسِهِ مَتِي فِي هَذَا العَامِ : ... "أَبْيَاتٌ" . »

وَرِغْمَ هَذَا ، فَإِنَّ هَذِهِ النُّسخَةَ لَمْ تَسَلِّمْ مِنَ الأَخْطَاءِ وَالتَّحْرِيفَاتِ ؛ وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ :

حُرِّفَتِ العِبَارَةُ : « وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ... - عَلَى قِرَاءَةِ قُنْبُلٍ - مَوْوَلٌ » ، عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي :

« وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ... - عَلَى قِرَاءَةِ - فَقِيلَ : مَوْوَلٌ »¹ .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ ، وَالتِّي أَثْبَتْنَاهَا فِي هَوَامِشِ التَّحْقِيقِ ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذِهِ النُّسخَةَ لَا تَرْقَى إِلَى النُّسخَةِ (أ) مِنْ حَيْثُ الدَّقَّةُ وَقَلَّةُ الأَخْطَاءِ .

وَالجِزءُ المَحَقَّقُ يَقَعُ - بِالنُّسْبَةِ لِهَذِهِ النُّسخَةِ - فِي 71 صَفْحَةٍ .

منهج التحقيق :

¹ - يُنْظَرُ : مَجِيبُ النُّدَا : الورقة [29/أ] .

لم يخرج منهجي عن مناهج التحقيق المختلفة ؛ ولكنني سأبيّن المنهج الذي سرتُ عليه التزاماً منّي بأسس البحث ، متّبِعاً في ذلك قواعد التّحقيق الصّحيحة والمشهورة عند أهل الصّنعة ، وذلك على النحو التّالي :

1 - كُنْتُ النَّصِّ وَفَقَّ الرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ الْحَدِيثِ ، وَاعْتِمَاداً عَلَى النَّسْخَةِ الْأَصْلِ ، وَالَّتِي أُتْبِتُ أَرْقَامَ أَوْرَاقِهَا دَاخِلَ النَّصِّ الْمُحَقَّقِ ؛ لَيْسَهُلَّ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا .

2 - قَابَلْتُ النَّسْخَ الثَّلَاثَةَ بِالنَّسْخَةِ الْأَصْلِ ، وَعَارَضْتُهَا مَعَارِضَةً دَقِيقَةً وَبَاحْتِرَاسٍ ، وَسَجَّلْتُ الْفُرُوقَ بَيْنَ هَذِهِ النَّسْخِ تَسْجِلاً وَافِياً دَقِيقاً فِي الْحَاشِيَةِ .

3 - وَضَعْتُ زِيَادَاتِ النَّسْخِ الْأُخْرَى فِي صَلْبِ الْكِتَابِ دَاخِلَ الْأَقْوَامِ الْمَعْقُوفَةِ ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي حَوَاشِي التَّحْقِيقِ .

4 - وَضَعْتُ كَلَامَ مِثْنِ "قَطْرِ النَّدى" بَيْنَ الْأَقْوَامِ الْمُسْتَدِيرَةِ ، وَبِخَطِّ غَامِقٍ ، وَالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بَيْنَ الْأَقْوَامِ الْمَرْهُرَةِ .

5 - ضَبَطْتُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَبْطٍ ضَبْطاً تَاماً ، وَعَنَيْتُ عَنَايَةً تَامَةً بِعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ حَيْثُ جَاءَ خَالِياً مِنْهَا .

6 - خَرَّجْتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ وَأَشْرْتُ فِي الْهَامِشِ إِلَى اسْمِ السُّورَةِ وَرَقْمِهَا وَرَقْمِ الْآيَةِ ، مَعَ مُرَاعَاةِ كِتَابَةِ الْآيَاتِ بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ بِرَوَايَةِ حَفْصِ عَن عَاصِمٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ قِرَاءَةً .

7 - خَرَّجْتُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ مِنْ كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ الْمَعْتَمَدَةِ ، وَمِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ الْمَهْتَمَّةِ بِذَلِكَ وَنَسَبْتُ كُلَّ قِرَاءَةٍ إِلَى صَاحِبِهَا .

8 - خَرَّجْتُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ مِنْ كِتَابِ الْأَحَادِيثِ ، وَأَشْرْتُ إِلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ إِنْ كَانَ ثَمَّةَ اخْتِلَافٍ .

9 - قُمْتُ بِتَخْرِيجِ الْأَقْوَالِ وَالْأَمْثَالِ مِنْ مِضَانِهَا .

10 - خَرَّجْتُ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ مِنْ : دَوَاوِينِ الشَّعْرِ ، وَالْمَجْمُوعَاتِ الشَّعْرِيَّةِ وَالْأَدْبِيَّةِ ، وَمِنْ كِتَابِ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ ، وَأَكْمَلْتُ أَنْصَافَ الْآيَاتِ فِي الْحَاشِيَةِ ، وَعَيَّنْتُ الْبَحْرَ وَالْقَائِلَ مَا أَمَكَّنَ ذَلِكَ وَذَكَرْتُ

الروايات الواردة في البيت ، وشرحتُ الغريب من الألفاظ ، وبيّنت الشاهد فيه إن لم يُوضّحه المصنّف

11 - قُمتُ بتزقيم الشواهد الشعرية ، ووضعت الرقم بين قوسين معقوفين .

12 - قدّمتُ تراجم موجزة لما ورد من أعلام ؛ عند ذكر اسم العلم لأول مرة .

13 - وثّقتُ آراء النحاة وأقوالهم من مصادرها الأصلية ، وعزّوتها لأصحابها إن لم ينصص على أسمائهم ، وإن نصّ عليها تتبّعتها في مؤلفاتهم ما أمكن ، وإن لم أعثر عليها ففي المؤلفات القريبة منها .

14 - علّقتُ على بعض المسائل التي استدعت التعليق ؛ كوجود آراء أخرى مغايرة لرأي المؤلف ، أو أتباعه لرأي سابق عليه .

15 - شرحتُ المفردات الغريبة ، والكلمات المستغلقة ، من معاجم اللغة المعتمدة .

16 - أضفتُ عناوين للتوضيح ، ووضعتها بين قوسين معقوفين ، وإن وجدت من كلام المؤلف ما يصلح لأن يكون عنواناً كتبتُه في الوسط وجعلته عنواناً (كما هو الحال في فصل النكرة والمعرفة)

17 - أتبعْتُ النصّ المحقّق بالفهارس الفنية ؛ الوافية لكل ما ورد في النص ؛ من شواهد قرآنية، وأحاديث شريفة ، وأمثال ، وأقوال ، وقوافي ... إلخ ، ثمّ ذيلتُ كلّ هذا بفهرس للمصادر والمراجع ، ثمّ فهرس الموضوعات .

رموز معتمدة في التحقيق :

[] المعقوفان : لخصر العناوين المضافة ، أو زيادة أو نقص من إحدى النسخ ، ولأرقام مضافة قبل الآيات .

() : لخصر عبارات "متن قطر الندى" .

[/.. أ] : لأرقام أوراق النسخة الأصل (أ) .



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم وانا محمد بن

الحمد لله الرابع من الخوض في معرفة وسلطانته العبيد
على من فناء وقصدهما سبحانه عبوة وعقرانه المغن
بواسع بقله من ابتغى لحيوه واحسانه العاقل
لما يشاء ولا معانده في جعله ولا مماثل له في شأنه
وسلطانته والعلامة والسلطان على سيدنا محمد النبي
بعثته من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجملة
ونصبه لتبليغ احوال العباد وبيان احكامهم من
الحلال والحرام ونعتة بصعوات الكمال والحمد لله
بنطقه يعطى الخطاب والحكمة وعلمها على الانواع
عموما بارساله فكان لها خير للعالمين رحمة
وخفي من امن به يجعل له يد الخليفة عيسى
امثالها كما اشتمل جوده وما انعم به على الامم
به تسهيل العوالم بعد الصعوبة موهوبا بالسلا
الابدية والامن من العذاب والعقوبة صلى الله
وسلم عليهم وعلى اله واهله المقربين لا اوضح
المسائل اية التعدي صلافة وسلاما دابن عدة
ذبات الارض وقلم التعدي **اما بعد** وبهذا شرح
الكيمي وضعته على المقدمة الموضوع في علم
العربية المسماة بفن التعدي وبالصدى للعلم
المحقق والامام الحق اما وعزة الصنعة
وعالمها وفاض من يعتقها وحكمها الى عبد الله

تمام

الورقة الأولى من النسخة (أ)

مع ثمرات من زيد ما حيف ان المصنف لا يكون
 اعرب من الموصوف وفيما نذا اضيف الموصوف وهو
 في رتبة ما تختص بالالم ويعد على كملانه قوله
 في التوحيد المتعجب **بجوه المضاف اليه**
 من الموصوف والاي على اطلاق قوله هذا ان
 المضاف اليه الموصوف مع ما لا يتعرب بالاظان
 كالمصنف المضافة اليه مع بقاء التوابع لا يظلم
 والواقع موضع فخره لا يتفرع في باب الاضافة من
 ان كلامه لا يتعرب بالاضافة والحق ان اعلم
 بانه بقية كان في المصنف الذي ذكره مطلقا
باب في تعريف المصنف او المصنفين
 عن العوامل اللغوية لفظا او حكما غير اعني او
 وصفا او فعلا ان يوصل واعني والحق ما جعل به
 العاطية مع مبتدأ غير الموصوف الموصوفين
 وفي التجماع بالمبتدأ فضلا ليعلم ان
 اصلا في مبعثات وخالف في التثنية ووجدوا في العاقل
 نكر النيات اطلها كما قال وذهب جمع النيات كلاً
 من غير الاطر واختاره الرضف قال ابو حيان وهذا
 الخلاف لا يجره ويا بيرة **المبتدأ والخبر** كلاهما موصوفان
 بان ما يدونه تصغر على ولو بينه الفجر عشر
 الاختلاف كما انه اوجه ما يطعم لفظا
 اذا قيلت في المصنفين في جوابه زيد وانه
 يجره كونه مبتدأ او كونه مابعا فيترجم
 نحو قوله ما قيل انما فعل او وان الترتيب
 دفنا لفظا في السموال وان جملة المبتدأ
 واجبا يانه المبتدأ في الصورة وعلمية
 في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا يترجم
 من غير الترجيح ويكون المترجم على الاسمية
 لا يترجم المترجم في غيرهما فيستحق

قوله المصنفين انما اطلق المصنفين في
 المصنفين ووجهه انه مسمى به في المصنف
 عن كونه مبتدأ وانما تارة والباعث ان
 تقوم وانه عاملا ومعمولا والباعث ان
 وقوله في المصنفين انما اطلق المصنفين
 ووجهه ان علمه المصنفين وهو في المصنفين
 المصنفين او انما تارة مع المصنفين
 وليس المصنفين المصنفين والاعلم ان
 المصنفين المصنفين في المصنفين

قوله المصنفين انما اطلق المصنفين
 في المصنفين ووجهه انه مسمى به في
 المصنفين عن كونه مبتدأ وانما تارة
 تقوم وانه عاملا ومعمولا والباعث ان
 وقوله في المصنفين انما اطلق المصنفين
 ووجهه ان علمه المصنفين وهو في
 المصنفين او انما تارة مع المصنفين
 وليس المصنفين المصنفين والاعلم ان
 المصنفين المصنفين في المصنفين

الورقة 57 من النسخة (أ) وهي الورقة
 الأخيرة من النص المحقق

الا جمع فهو الحسن عندك واليمين الله يمينك ليلا
يلتصمب الامتصاص بالخير لا تحاد من كنفها وحركة
تعمية الامتصاص وليكن في دعواته ما اردنا
ايراده على دعواته المقومة واليسكون من فضل من
الكلع بيده على خلالنا في ادراكه اطلاقه انما يكون
الجواب عنه على وجه حسن ليكون مني يد جمع
بالنقطة على حسن الخلق بعد ملأ الغنة في ذلك ما
يتحقق به الخلق ويجمع مشاويره في ذلك اطلاقه منه
بان واخضع معتري بغير المانع وكثرة النزل ولو لا
كفره في ان يكون من الثلاثة التي اذا ما تاجن واح
انفكح علمه الامتصاص ما كسب في بطلانها وما عسى
فبعضه لتكليم الامتصاص الجارية والتجدي له الزم
بعد ان العز او ما كنا لنفقد في لولا ان هذا انما الله رب
اعجز له ولو الذي ربه او زعمه ان اشتد فعمتك التي
اذ عنت على وعلى والذي وان اعلم ان الحارة ضاه وادخلني
في حنتك في عبادك الصالحين قال مولانا رحمه الله تعالى
وكنا في العز من تغليفه بوجوه الاثنين ثالث عشر رجب
البريد سنة اربع وعشرون وتسعمائة احسن
الله عاقتنا وحسبنا الله ونعم الوكيل والاصول والافوة
الابا لله العلي العلي وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه اجمعين اتمنى

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

والصحيح في الاعراب انه زايد على ما سببه الكلمة
 ومفازن الوضوح **والشدة منبى** وهو ما كان **مبتلى**
 اى المعرب اى ما لم يغيره اى سبب العوامل
 الداخلة عليه ولو قلل وهو بضء كذا اولي
 كان في الاعراب ضد البناء والضم ان لا يفتحوا ونظرا
 بل ان فدا يفتحون كما في قوله والضوء وهو مشتق
 من البناء وهو لغة وضعته وحلته على حدة
 في اذنية الثبوت واحكاما على القول بانها لفظي
 عليه به ما عيان مقتضى الاعمال من شبه الاعراب
 من حركه او حرف او سكون او فتحة وليس ككلمة
 او اقبل على انظرا او قلصا من سكوني وعلى القول
 بانها معنوي لزوم اضر الكلمة شالته وامدته

٤٨٥
 ٦٢
 ٦٢

الورقة الأولى من النسخة (ب)

واما ما حج نحو مرت بزجيه صاحبها او الصفة لتكون
 العرب من الموصوف وفيها الضميمة التي معرفة
 موصوف زينة ما تختصك فالجمع وينال على بطلانه
 قوله كخندروب والوليد المتغيب موصوف المضاف
 التي الموصوف بالياء معرب برب والصفة ما تكون
 العرب من الموصوف واليه على الكلف من ليد
 هذا المضاف التي المعرفة معرفة ما لا يتعرب
 لاضافة كاضافة المضافة التي معمولات والمتوسط
 في اربابها وانواع موصوف كثيرة لما تفرع به بابها
 من كل منهما لا يتعرب بالاضافة والحكم انما على بابها
 نعتة كان في ذلك انما يتذكر مغلظة على بابها
باب في نكح المبتدأ والخبر وما يتعلق

بها

الورقة 96 من النسخة (ب) وهي الورقة
 الأخيرة من النص المحقق

عمده در این کتاب که کتب مضایحه و لا عرض بنوعیه
 تکلیف در این سنه الجارحه و الحمد لله العزیز
 سدید الصمد او مکه کفره منظره لولا ان سیدنا الله
 ربنا اوزعتنا ان اشکر نعمته التي انعمه علی و علی
 و الصالحين وان العمل صلواته رضاه و اجتناب
 به عبادک الصالحين **ف** ان مولود رحمته الله
 و جميع المسلمين و كان العرف منه يوم الجمعة يهتفون
 الله هذا فبقنا و ما فبنا المسلمين و حسبتنا الله و
 نعم الوكيل و اعول و افوه بما بد الله العلي اعظم
 انقضى

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



لوضوحه

الورقة الأولى من النسخة (م)

وأيمن الله يمينك لتلايل تنبس الاستفهام بالخبر لا تقادح حركتها وحركة همزة
 الاستفهام وليكن هذا آخر ما اردنا ايراد على هذه المقدمة والسؤال
 من فضل من اطلع فيه علو خلال ان يبادر الى صلاحه ان لو يمكن الجواب
 عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالحق هو احسن لكن بعد مطالعة
 في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فته فان واضعه
 معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولو لاطمعه فان يكون من الثلاثة
 التي اذامات ابن ادم انقطع عمله الامتصاص كاشفت
 فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسة
 الجارية والحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 ربنا وزعمنا ان اشكر نعمتك التي
 انعمت على وعلم والدي وان
 اعلم صالحا قرصاه و
 ادخلني برحمتك
 في عبادك
 الصالحين

وصل
 الله وسلم على اشرف
 المرسلين
 ٢٢
 ٢

الورقة الأخيرة من النسخة (م)

المبحث الثاني

النص المحقق من كتاب

مجيب النداء إلى شرح قطر الندى

(من خطبة المؤلف إلى ... فصل النكرة والمعرفة)

[خطبة المؤلف ¹]

بسم الله الرحمن الرحيم ² ، صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ ³

الحمدُ لله الرَّافِع من انخفَض لعزِّه وسلطانه ، المفيض على من نَحَاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه ، المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه ، الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شأنه وسلطانه ⁴ ، والصَّلَاة والسَّلَام على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي بعثه [اللهُ] ⁵ من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجَمَّة ، ونصبه لتمييز أحوال العباد وبيان أحكامهم من ⁶ الحِلِّ والحرمة ونعته بصفات الكمال ، وأكَّد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة ، وعَطَفَ على الأنام عموماً بإرساله ؛ فكان كما أخبر للعالمين رحمة ، وخصَّ من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشر ⁷ أمثالها ، فما أشمل جوده وما أعمَّه ! فحصل لأُمَّته به تسهيل الفوائد بعد الصَّعوبة ، موصولاً بالسَّعادة الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ⁸ وعلى آله وأصحابه المقتفين لأوضح المسالك ، أئمة الهدى ، صلاةً وسلاماً دائمين عدد حَبَّات ⁹ الأرض وقطر الندى .

أمَّا ¹⁰ بعد ، فهذا شرحٌ لطيفٌ وضعته على المقدِّمة الموضوعة في علم العربية ؛ المسمَّاة بـ : « قطر الندى وبلِّ الصِّدى » ، للعالم المحقِّق والإمام المدقِّق ؛ إمامٌ هذه الصناعة وعالمها وقاضي شريعته وحاكمها ، أبي ¹¹ عبد الله [01/] ¹² جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري ¹³

¹ - زيادة من عندي ؛ وكلَّ ما سيأتي على شكل عناوين بين معقوفين فهو زيادة للتوضيح .

² - في النسخة (ط) كتب بعد البسملة : [وبه نستعين سنة 1123] بلون أحمر ، وهو على الأرجح تاريخ نسخها .

³ - في (م) : [وصلى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ] .

⁴ - [وسلطانه] ساقطة من النسخة (ط) .

⁵ - زيادة من (م) .

⁶ - في (م) : [في] .

⁷ - في (م) : [عشرة] .

⁸ - [وسلم] ساقطة من (م) .

⁹ - في (أ) : [نبات] .

¹⁰ - في (م) : [وبعد] .

¹¹ - في (م) : [ابن] . وما ورد عكس كنية المصنف واسمه ؛ فإنَّ كنيته : أبو محمد ، واسمه : عبد الله .

¹² - زيادة من عندي لتحديد أوراق النسخة الأصل (أ) .

¹³ - سبق التعريف به صفحة 23 .

"رحمه الله" ، يتكفل بحل ألفاظها ، وتبيين معانيها ، ممتزجاً بكلماتها، مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب ، جانبت فيه الإيجاز المخل ، والإطناب الممل ؛ حرصاً على التقريب ؛ لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها ، وسميته : « مجيب النداء إلى شرح قطر الندى » .

وبالله أعتصم وعليه أتوكل ، وإليه أتضرع¹ وأتوسل أن ينفع به طالبه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز بجنات النعيم ، وأن يبلغني أحسن الأمل ، ويوفقني في القول والعمل ، إنّه خير موفق ومعين ، لا رب غيره ، ولا مأمول إلاّ خيره .

[حدّ النحو]

مقدمة : اعلم أنّ من أراد الخوض في علم من العلوم ، على الوجه الأكمل ؛ ينبغي له أن يتصور أولاً حقيقته ؛ بحدّه أو رسمه ؛ ليكون على بصيرة في طلبه ؛ فإنّ من ركب مَثَنَ عمياء خَبِطَ خَبِطَ عشواء² ، [وأن يعرف موضوعه ؛ وهو ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له]³ ، وأن يعرف غايته ؛ وهي الثمرة التي لأجلها يُطلب ؛ ليصون سعّيه عن العبث .

فحدّ هذا العلم الذي نحن بصدده : علمٌ بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم ، إعراباً وبناءً⁴ . وموضوعه : الكلمات العربيّة ؛ لأنّه يُبحثُ فيه عن الحركات الإعرابية والبنائية⁵ .

¹ - في (م) : [أضرع] .

² - العشواء : التّاقة التي لا تبصر أمامها ؛ فهي تحبط بيديها كلّ شيء ، ويُقال : " هو يحبط حبط عشواء " أيّ : يُخطئ ويُصيب ، قال زهير (من الطويل) : رأيتُ المَيَا حَبِطَ عشواءَ مَنْ نُصِبَ ثُمته ومنْ تُخطئُ يُعمّرُ فيهرمي يُنظر : أساس البلاغة للزمخشري ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1998م : 654/1 ، والصحاح للجوهريّ ، تح : أحمد عطار ، دار العلم للملايين/بيروت ط3/1984م : 2427/6 .

والمثل ورد في : مجمع الأمثال للميداني ، تح : محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية (دط) 1955م : 261/1 ، وكتاب جمهرة الأمثال للعسكريّ ، دار الجيل/بيروت ، ط2(دت) : 412/1 . وفرائد الخرائد في الأمثال للخويني ، تح : عبد الرزاق الحسين ، دار النفائس/الأردن (دط) (دت) : 211 .

³ - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

⁴ - هذا تعريف النحاة المتأخرين ، أمّا في اصطلاح القدماء فهو : « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها » . انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تح : طه عبد الرؤوف ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) : 48/1-49 ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير البلدي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ، ودار الثقافة/الجزائر (دط) (دت) : 217-218 .

⁵ - في (ط) : [وموضوعه : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ...] .

وغايته : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ، ومُخاطبة¹ العرب بعضهم لبعض .

[الكلمة وأقسامها]

ولما كان موضوع هذا العلم الكلم² العربية ، وكان البحث في كلِّ علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنّف³ - رحمه الله - ببيان الموضوع فقال - بعد الابتداء بالبسملة تبرُّكاً باسمه القديم ، واقتداءً بالكتاب الكريم ، وعملاً بقول النبي العظيم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ »⁴ أي : أقطع .

(الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، وهي لغةٌ : تُقال للجمل المفيدة كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَخْتَارُ ﴾⁵ ، ﴿ وَاللَّهُ يَخْتَارُ ﴾⁶ ، ﴿ وَاللَّهُ يَخْتَارُ ﴾⁷ ؛ وهو من إطلاق الجزء مُراداً به الكل .

واصطلاحاً : (قول) أي : مَقُولٌ ، تحقيقاً أو تقديراً ، استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول ؛ كاللَّفْظ بمعنى الملفوظ ؛ وهو اللَّفْظ الموضوع لمعنى ، مفرداً كان أو مركباً ، مُفيداً أو غير مُفيد ، واللَّفْظ ما يتلفَّظ به الإنسان ، مهملاً كان أو مستعملاً ، فالقول أخصّ منه لاختصاصه بالموضوع؛ فكلّ قول لفظ ، ولا عكس⁸ بالمعنى اللغوي .

1 - في (أ) : [مخصصة] .

2 - في (ط) : [الكلمات] .

3 - يقصد ابن هشام ، صاحب المتن (متن قطر الندى) .

4 - الحديث في : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي/بيروت (دط) 1994م :

466/3 ، وسنن ابن ماجه ، تعليق: محمد الألباني ، وضبط: أبي الحسن القطان ، مكتبة العارف/الرياض ط1(دت) : 330

رقم 1894 ، وفيه : ((... لا يبدأ فيه بالحمد أقطع)) .

5 - المؤمنون : 100/23 . والآية زيادة من (م) .

6 - التوبة : 40/09 .

7 - الأعراف : 137/07 .

8 - في (م) : [ولا ينعكس] .

فخرج بالقول غيره ؛ كالدَّوال الأربع وهي : الإشارة ، والخطُّ ، والعُقْد ، والنُّصْب¹ ؛ المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى .

وصحَّ الإخراج به² وإن كان جنسًا ؛ لما قالوه : من أنّ الجنس إذا كان بينه وبين فصله [02/أ] عموم وخصوص من وجه صحَّ أن يُخرَج به ما تناوله عموم فصله ، [والقول مع فصله]³ الذي هو (مفرد) ، كذلك لصدقهما على زيد ونحوه ، وانفراد القول بصدقه على المركَّب ، والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ ؛ كما يُقال : معنى مُفرد .

والمراد بالمفرد⁴ : ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه كزيد ؛ فإنّ أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي التي هي : ز ي د ؛ وكلّ منها لا يدلّ على معنى ، وليست أجزاءه : الزاي ، والياء ، والذال - خلافا لما في الشرح⁵ - بل هذه أسماء مسمياتها أجزاءه⁶ ؛ ومُسمياتها لا تدلّ على معنى ، وإتّما يُقال لها لها : حروف المباني ؛ وتُطلق بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال ، كما صرّح به العلامة ابن أبي شريف⁷ في حاشيته على المحلّي⁸ ، وخرج بالمفرد « المركَّب » ؛ وهو ما يدلّ جزؤه

1 - العُقْد : جمع عُقْدَة ؛ وهي هنا ما يُجعل من اليد دليلا على العدد ، والنُّصْب : جمع نُصْبَة ؛ وهي العلامات المنصوبة كالحجرات دليلا على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلا على حدود المزارع وغير ذلك .

2 - أي : القول .

3 - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

4 - في (ط) : [بالمفرد] وهو خطأ من الناسخ .

5 - قال في الشرح : « والمراد بالمفرد: ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه وذلك نحو: زيد ؛ فإنّ أجزاءه ه وهي : الزاي والياء والذال ؛ إذا أفردت لا تدلّ على شيء ممّا يدلّ هو عليه ، بخلاف قولك : غلام زيد ؛ فإنّ كلاً من جزأيه - وهما الغلام وزيد - دالّ على جزء معناه ؛ فهذا يُسمّى مُركَّباً لا مُفرداً » . شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري : 22 .

6 - في (ط) : [أجزاء] .

7 - هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان ، أبو إسحق ، برهان الدين المريّ ، المقدسي ثمّ القاهري ، الشافعي ، أخو الكمال محمد (ويعرف كلّ منهما بابن أبي شريف) ، فقيه ولد ونشأ في القدس وأكمل دروسه بالقاهرة وتوفي بها سنة 923هـ ، من كتبه : شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، وشرح المنهاج (فقه) ، ومنظومة في القراءات ، ومختصرات وشروح كثيرة . تُنظر ترجمته في : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة : 103/1 . والضوء اللامع

136-134/1 ، والبدر الطالع للشوكاني: 23-22/1 ، وشذرات الذهب : 166/10-168 ، والأعلام : 66/1 .

8 - هناك عدة كتب في النحو حملت هذا الاسم منها : (المحلّي في النحو) لمظفر ابن أحمد بن أبي غانم المصري النحوي (ت333هـ) . يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي : 290/2 ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : 2050/4 . =

على جزء معناه ك: غلام زيد .

وزاد ابن مالك¹ في تعريفها - في التسهيل² - « مستقل » ؛ لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى ؛ كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف المفاعلة ؛ فإنّها ليست بكلمات لعدم استقلالها³ ، وأسقطه المصنّف - كغيره - لعله⁴ لِمَا جَنَحَ إليه الرّضي⁵ من أنّها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة ؛ لشدة الامتزاج ، فجعل الإعراب على آخرها⁶ كالمركب المزجي⁷ .

وأسقط أيضًا من التعريف « الوضع » المخرج للمُهمَل ؛ للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع للمعنى ، لا غير ، لكن خالف في تعريف الكلام⁸ فعبر باللفظ دون القول .

وآثر القول على اللفظ لكونه جنسًا قريبًا بالنسبة إلى اللفظ ؛ إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره⁹ ، والقول ، وإن أُطلق على غير اللفظ من الرّأي والاعتقاد بطريق الاشتراك المراد به هنا

ولأبي الحسن القفطي (ت 646 هـ) كتاب : المحلى في استيعاب وجوه كلاً . يُنظر: كشف الظنون : 1617/2 . وكذلك لابن شقير النحوي (ت 317 هـ) كتاب يُسمّى : « المحلى وُجوه النَّصب » ، وهو نفس الكتاب المنسوب للخليل باسم : الجمل في النحو .

1 - هو محمّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين (600 - 672 هـ) أحد الأئمّة في علوم العربية وُلد في جيان بالأندلس ، وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها ، من أشهر مؤلفاته: الألفية ، والكافية الشافية الشافية ، وتسهيل الفوائد ، وشرح التسهيل . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 130/1 ، وشذرات الذهب : 590/7-591 .

2 - يُنظر : تسهيل الفوائد لابن مالك : صفحة 2 ؛ حيث عرّف الكلمة بقوله : « الكلمة لفظ مستقلّ ، دالّ بالموضع ... » .

3 - أيّ : بالنطق .

4 - ساقطة من (ط) .

5 - هو محمّد بن الحسن الإستراباذي ، نجم الدّين (ت 686 هـ) ، عالمٌ بالعربية من أهل إستراباذ بطبرستان ، من مؤلفاته : شرح كافية ابن الحاجب ، و شرح شافيته في علم الصرف . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 567/1-568 ، وشذرات الذهب : 691/7 ، وخزانة الأدب : 28-30/1 . والأعلام : 86/6 ،

6 - في (ط) : [آخره] .

7 - يُنظر تفصيل ذلك في : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 25/1 .

8 - يُنظر: متن قطر الندى وبل الصّدى ، لابن هشام ، دار ابن حزم/بيروت ط 2004/1م : 10 .

9 - عللّ المصنّف في شرحه على قطر الندى عدولَه عن اللفظ إلى القول ؛ بأنّ اللفظَ جنسٌ بعيد ، لإطلاقه على المهمل والمستعمل ، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل . يُنظر : شرح قطر الندى : 22 .

اللفظ ؛ للقرينة الدالة على ذلك ؛ فاستعماله في الحدّ أولى .

وقدّم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه ؛ والجزء مُقدّم على الكلّ طبعاً ؛ فقدّم وضعاً ليوافق الوضع الطبع ، ومن قدّم الكلام فلأنّه أهمّ ؛ إذ به يقع التفاهم والتّخاطب .

واللامّ في الكلمة - كما قال الرّضي¹ - لماهية الجنس من حيث هي هي²، من غير دلالة على قلّة قلّة ولا كثرة ، فلا تُنافي التّاء التي للوحدة .

والفائدة في ملاحظة التّاء في مقام التعريف : التنبيه من أوّل الأمر على أنّ الكلمة لا تصدق على أفرادها إلاّ بالوحدة الصّرفة دون الاجتماع ؛ فلا يُقال لمجموع « زيد قائم » مثلاً أنّه كلمة .

(وهي) بالاستقراء والقسمة العقليّة ثلاثة : (اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) لا رابع لها ؛ لأنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، و« لأنّ الكلمة إمّا أن [i/03] تدلّ على معنى في نفسها أو لا ، الثّاني: الحرف ، والأوّل : إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثّاني: الاسم ، والأوّل : الفعل »³ .

1 - سبق التعريف به .

2 - نصّ عبارة الرّضي : « فإن قيل : إنّ التّاء في لفظ الكلمة للوحدة ؛ لأنّ كلمة وكلماً كتمرّة وتمر ، واللام فيه للجنس ، فيتناقضان ؛ لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة ! فالجواب : أنّ اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ، ولئن سلّمنا ذلك قلنا: إنّ الجنس على ضربين ؛ أحدهما : استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة (كلّ) كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَطُوعَتِ قُلُوبُكُمْ لَأَعْتَبْتُمْ يَوْمَ يَخْرُجُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُغْرَقُونَ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَصْحَابُ السُّورَةِ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَصْحَابُ السُّورَةِ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَصْحَابُ السُّورَةِ ﴾ [العصر : 2/103 - 3] أي : كلّ الإنسان ؛ وإلّا لم يجز الاستثناء ... وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة ، والثّاني : لماهية الجنس من غير دلالة على القلّة ولا الكثرة ؛ بل ذلك احتمال عقلي ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَطُوعَتِ قُلُوبُكُمْ لَأَعْتَبْتُمْ يَوْمَ يَخْرُجُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُغْرَقُونَ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَصْحَابُ السُّورَةِ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَصْحَابُ السُّورَةِ ﴾ [يوسف : 14/12] ولم يكن هناك ذنب معهود ، ولم

يُرد استغراق الجنس أيضاً ، ومثله قولك : ادخل السوق ، واشتر اللّحم ، وكلّ الخبز ؛ فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا دلالة فيه على الكثرة ، والمقصود في هذا الموضوع هو الثّاني ؛ أيّ : ماهية الجنس من حيث هي هي ؛ لأنّ الحدّ إمّا يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه » . شرح كافية ابن الحاجب للرّضي : 23/1 - 24 .

3 - هذا الكلام لابن الحاجب ، وقد شرّحه الرّضي كما يلي : « هذا اللفظ الدالّ على معنى مفرد - أعني الكلمة - إمّا أن يدلّ على معنى في نفسه ، أو على معنى لا في نفسه ، الثّاني : الحرف ، أعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها ، والأوّل - أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها - إمّا أن تقتنر بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثّاني : الاسم ؛ أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقتنر بأحد الأزمنة الثلاثة ، والأوّل : الفعل ؛ أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقتنر بأحد الأزمنة الثلاثة » . شرح كافية ابن الحاجب للرّضي : 29/1 .

وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلّي إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى: إنسان و فرس ، ومن جعلها أقسامًا للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكلّ¹ إلى أجزاءه ؛ كانقسام السّكنجيين² إلى خلّ وعسل ، وعلامة الأوّل: صدق اسم المقسوم على كلّ من أقسامه ، بخلاف الثاني³ ، فقد ظهر الفرق بينهما .

وقدّم الاسم في الذّكر للاخبار به وعنه ، وأتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه ، وأخّر الحرف لعدمهما فيه ، ولكلّ من الأقسام الثلاثة علامات ، وكذا حدود يُعرّف بها ، ويتميّز بها⁴ عن قسيمه⁵ ، وآثر التّمييز بـ « العلامة » على « الحدّ » - وإن كان أضبط لاطرّاده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس - تسهياً على المبتدئ .

[الاسم وعلاماته]

فقال: (فأما الاسم) وهو ما دلّ على معنى في نفسه ، غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً (فيُعرّف) أي : يُميّز عن قسيمه (بأل) المعرّفة من أوّله (كالرجل) إذ هي المتبادرة عند الإطلاق ، حتّى إذا أُريدَ غيرها فُيَدَّتْ ؛ فيقال : "أل" الموصولة ، أو الزائدة ، واختصت به لأنّها موضوعة للتّعريف ، ورفع الإبهام⁶ .

وإنّما يقبل ذلك الاسم ومُراده به ما يُمكن دخول « أل » عليه كما مثّل ؛ لأنّ كثيراً من الأسماء لا تدخلها « أل » كالمضمرات والمبهمات ، وأكثر الأعلام ، ويجوز أن يُراد بـ: « أل » ما هو أعمّ من المعرّفة ؛ لتدخل الموصولة ، والزائدة ؛ وكلّ منهما من خواص الاسم أيضاً ؛

¹ - في (ط) : [الكلّي] .

² - السّكنجيين أو السّكنجيل : كلمة فارسية ؛ وهو شراب مركب من خلّ وعسل ، والكلمة معربة من "سركة" بمعنى خلّ باللغة الفارسية ، و"أنكبين" بمعنى عسل ، وقد يُراد بها في الطب القديم : كلّ شراب مرّكّب من حلو وحامض .

انظر : محيط المحيط لبطرس البستاني ، مكتبة لبنان/بيروت (دط) 1987م : 419 ، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربيّة ، مكتبة الشروق ط4/1425هـ - 2004م : 440 .

³ - يقصد بالأوّل : الكلّي ، ويقصد بالثاني : الكلّ .

⁴ - ساقطة من (ط) .

⁵ - في (ط) : [قسيمه] ، وفي (م) : [قسيمه] .

⁶ - في (ط) : [الإيهام] .

وذلك لموافقتهما «أل» المعرفة بصورةً وحكمًا .

ويُحْمَل دخول الموصولة على المضارع على أنه ضرورة¹ أو شاذ ؛ بل قال الجرجاني²: «أنه خطأ بإجماع»³ [وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه]⁴ وفي الشذور⁵، لكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح⁶ وفي الجامع .

وتعبيره بأل أولى من تعبير مَنْ عَبَّرَ بالألف واللام ؛ إذ لا يُقال في "هل" : الهاء واللام ، ولا في "بل" : الباء واللام ، وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل ؛ لشموله لـ"أل" واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة .

ولـ"أم" بدلهما على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام : «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ»⁷ .

-
- ¹ - في مثل قول الفرزدق : مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وقول سلمان الطائي : أَحْفَنُ أَطْنَانِي إِنْ سَكَنْتُ ، وَإِنِّي لَفِي شُعْلٍ عَنِّي دَخَلِي الْيَتْبَعُ
وقول ذي الخرق الطهوي : يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضَ الْعَجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتِ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ
وقول ذي الخرق أيضا : فَيَسْتَخْرِجُ الْبِرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمَنْ جُحِرَ بِالشَّيْخَةِ الْبِتْقَصَعُ
يُنظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ، تح : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ط1/1980م : 288-289 ،
وتحليل الشواهد لابن هشام ، تح : عباس الصالح ، دار الكتاب العربي/بيروت ط1/1406هـ-1986م : 154 .
- ² - هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، أبو بكر (ت471 هـ) واضع أصول البلاغة ، كان من أئمة اللغة ، من أهل جرجان (بين طبرستان وخرسان) له شعر رقيق ، من كتبه : "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" و"الحمل في النحو" و"العمدة" في التصريف ، و"المقتصد في شرح الإيضاح" . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 106/2 ، وشذرات الذهب : 308/5-309 ، والأعلام : 48/4-49 .
- ³ - تُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تح : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد/الجمهورية العراقية (دط) 1982م : 71/2-72 .
- ⁴ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومكتوب على الهامش كاستدراك .
- ⁵ - يُنظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام : 38-39 .
- ⁶ - أي : اختصاص الاسم بأل المعرفة فقط ، أما أل الموصولة فتدخل على المضارع . يُنظر : أوضح المسالك : 37/2 .
- ⁷ - يُنظر : مسند الإمام أحمد ، شرح : حمزة الزين ، دار الحديث/القاهرة ط1/1995م : 75/17 رقم : 23569 .
ومعنى الحديث : ليس من البر الصيام في السفر ، فأبدل اللام ميماً على لغة حمير ، وباللفظ الثاني ورد في كثير من كتب الحديث .

(و) يُعَرَفُ أيضاً من آخره (بالتَّوْنين) وهو نونٌ ساكنةٌ¹ تُثَبِّتُ لفظاً لا خطأً ؛ استغناءً عنها بتكرار الحركة ، وأقسامه المختصة بالاسم أربعة :

أحدها : تنوين التَّمكين ؛ وهو اللاّحق للاسم المجرَّب المنصرف - ماعدا الجمع بألف وتاء - إشعاراً ببقائه على أصالته ؛ بحيث لم يُشبه الحرفَ فيبنى ولا الفعلُ فيُمنع من الصَّرف ؛ وذلك كرجلٍ ورجالٍ .

الثَّاني : تنوين التَّنكير ؛ وهو اللاّحق لبعض الأسماء المبنية إشعاراً بأنَّ المراد به غير مُعين وهو معنى [1/04] قولهم : فرّقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعاً في باب اسم الفعل كصهٍ ، وقياساً في المختوم بـ : " ويه " كسيبويّه .

الثالث : تنوين المقابلة ؛ وهو اللاّحق للجمع بألف وتاء كمسلماتٍ ؛ سمي بذلك لأنَّ العرب جعلوه في مُقابلة " التَّون " في جمع المذكر السالم .

الرَّابع : تنوين العوض² ؛ وهو اللاّحقُ لـ : « إذ ، وكلّ ، وبعض ، وأيِّ » عوضاً عن مُضافها³ إذا حُذِفَ ؛ نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ نَبَأٌ بَشِيرٌ ۖ هُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُرُوجًا بَارِئَةً ۖ تُمْسِكُ سُحُبًا مُرْسَلًا ۖ يُمْسِكُ فِيهَا حَيَاتًا مُتَعِدَّةً لِيُخْرِجَ فِيهَا رِجَالًا مُرْسَلِينَ ۖ يُخْبِرُونَكَ عَلَىٰ الَّذِي ظُنَّوْا بِهِنَّ ۖ وَيُنزِلُ فِيهَا نِجَالًا ۚ سَاءَ لِمَنْ كَفَرَ مِيزَانًا ﴾ .⁴ ، ﴿ وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ ۚ وَنُزُلَاتُ الْوَحْيِ يُخْبِرُونَ ﴾ .⁵ ، ﴿ وَنُزُلَاتُ الْوَحْيِ يُخْبِرُونَ ﴾ .⁶ ، ﴿ وَنُزُلَاتُ الْوَحْيِ يُخْبِرُونَ ﴾ .⁷ ، أو للجمع المتناهي المعتلّ اللأم ، إذا حذفت ياءه كجوارٍ وغواشٍ ؛ فالتنوين فيهما عوضٌ عن الياء المحذوفة ، على الصَّحيح⁸ .

1 - ساقطة (ط) .

2 - تنوين العوض ثلاثة أنواع : عوض عن جملة ، وعوض عن مفرد ، وعوض عن حرف .

3 - في (م) : [مُضافهما] .

4 - الواقعة : 84/56 .

5 - يس : 40/36 .

6 - البقرة : 253/02 .

7 - الإسراء : 110/17 .

8 - هذا عند سيبويه ، أمّا عند المبرد والزجاجي فالتنوين فيهما عوض من الحركة فقط .

يُنظر : هَمع الهوامع للسيوطي ، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1998م : 517/1 .

أما التنوين اللاحق لروي البيت ؛ وهو الحرف الذي تُعزى إليه القصيدة ، ولأعاريض المقفاة والمصرّعة ، فتسميته تنوينا مجاز ، لا حقيقة ؛ لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطأ ووقفا ، وحذفه في الوصل ، نصّ عليه ابن مالك¹ في " التُّحفة " ، وتبعه ابنه² في نكت الحاجبية³ ، والمصنّف والمصنّف في الأوضح⁴ ، فلا يرُدُّ على إطلاقه هنا .

وقد أنهى ابن الخباز⁵ في شرح الجزولية⁶ أقسام التنوين إلى عشرة ، وجمعها بعضهم في قوله :

أقسامٌ تنوينهم عشرة عليك بها فإنّ تقسيمها من خير ما حُرزا

مَكَّنْ وَعَوَّضْ وَقَابِلْ وَالْمَكْرَرِ زِدْ رَتَّمْ وَاحْكِ اضْطَرَّ وَعَالِ وَمَا هُمَزًا⁷

1 - سبق التعريف به .

2 - هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، أبو عبد الله ، بدر الدين ، نحوي ، ويُسمّى : ابن الناظم ؛ لأنّ أباه نَظَم الألفية ، من أهل دمشق "مولدا ووفاء" ، له عدة مؤلّفات منها : شرح الألفية ؛ المعروف بشرح ابن الناظم ، وشرح لامية الأفعال ، وشرح تصريف ابن الحاجب ، توفي سنة 686هـ .

تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 225/1 ، وشذرات الذهب : 696/7-697 ، والأعلام : 31/7 .

3 - قال خالد الأزهري : « واختلف في هذين التنوينين المسميين بـ : الترتّم والغالي على أقوال ؛ أحدها : أنّهما تنوينان لهما خصوصيات ؛ منها : مجامعة أل والاتصال بغير الاسم ، والثاني : أنّ الترتّم نون مبدلة من حرف العلة ... ، وأنّ الغالي نون "إن" حذفت منه الهمزة ، والثالث : وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية ؛ أنّهما ليسا بتنوينين ؛ بل هما نونان زيدتا في الوقف ... وليسا من أنواع التنوين » . شرح التصريح على التوضيح : 30/1

4 - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 36/1-37 .

5 - هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي ، الموصلبي ، أبو عبد الله ، شمس الدين (ت639هـ) ، نحوي ضريّر ، من مؤلّقاته : "الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية" وهو شرح لألفية ابن معطي ، و"توجيه اللمع" وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني .

يُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 304/1 ، وشذرات الذهب : 350/7 ، والأعلام : 117/1 .

6 - " المقدمة الجزولية" في النحو وهي المسماة بالقانون ، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت606هـ) وهي غاية في الإيجاز ، مع اشتغال على شيء كثير من النحو ، لم يسبق إلى مثلها ، وقد شرحها جماعة من العلماء ؛ منهم ابن الخباز . يُنظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : 1800/2-1801 .

7 - البيت الثاني منهما ورد في : شرح التصريح لخالد الأزهري : 31/1 ، مع اختلاف بسيط . قوله

"زد"يريد : تنوين الزيادة ؛ وهو الداخل على ما لا ينصرف نحو : (سلاسل) ، وتنوين الترتّم : هو اللاحق للقوافي المطلقة ، يأتيون به بدلا من حرف الإطلاق (الألف والواو والياء) لقطع الترتّم الحاصل بها ، وتنوين الحكاية : مثل أن يسمّى رجل بعاقلة لبيبة ، فإنّك تحكي اللفظ المسمّى به ، وتنوين الضرورة : هو الداخل على المنادى المضموم ؛ نحو : (سلام الله يا مطرّ عليها) ، وتنوين غال : هو اللاحق للقوافي المقيّدة ؛ بأن يكون آخرها حرفا ساكنا ليس حرف مدّ ؛ كقول الشاعر : (قالت بنات

(و) يُعْرَفُ أَيْضًا (بِالْحَدِيثِ عَنْهُ) ؛ أَيُّ : الإِسْنَادُ إِلَيْهِ ؛ وَهُوَ أَنْ تَضَمَّ إِلَيْهِ مَا تَتَمَّ بِهِ الْفَائِدَةُ (كِتَاءُ ضَرْبَتْ) بِتَثْلِيثِهَا بِالْحَرَكَاتِ ؛ فَإِنَّهَا اسْمٌ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ حَدَّثْتَ عَنْهَا بِالضَّرْبِ ، وَكَذَلِكَ : « مِنْ » و « ضَرْبٌ » مِنْ قَوْلِكَ : مَنْ : حَرْفٌ جَزْرٌ ، وَضَرْبٌ : فِعْلٌ مَاضٍ ، فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ اسْمِينَ ، فَكَيْفَ أَخْبَرْتَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ حَرْفٌ وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ فِعْلٌ ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَنَاقُضٌ ؟

قلت : قال الرُّضِي¹ : « لَيْسَ الْمُرَادُ أَكْثَرًا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ حَرْفٌ وَفِعْلٌ ؛ بَلِ الْمُرَادُ : أَكْثَرُهُمَا إِذَا اسْتَعْمَلَا فِيمَا وَضَعَا² لَهُ ؛ كَخَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَةِ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، كَانَ " مِنْ " حَرْفًا وَ" ضَرْبٌ " فِعْلًا »³ .

على أَنَّ جَمَاعَةَ - مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ - اعْتَبَرُوا فِي الْإِسْنَادِ إِلَى الْقَوْلِ⁴ إِسْنَادًا مَا لَمَعَنَاهُ⁵ ؛ لِيُخْرِجَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا لِلْفِظَةِ ، كَالْمِثَالِينَ الْمَذْكُورِينَ ، أَمَّا إِسْنَادُ " خَيْرٌ " إِلَى " تَسْمَعُ " فِي قَوْلِهِمْ : « تَسْمَعُ بِالْمَعْجِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »⁶ فَمَوْوَلٌ⁷ .

العمّ يا سلمى وإنّ (أصله : وإن ؛ وسمّي بالعالِي لما فيه من الزيادة على حرف آخر البيت ، وتوِين المَهْمُوز : ويقال له " تنوين الشذوذ " أيضا ؛ كقول بعضهم : (هَوْلًا قَوْمًا) ؛ وفائدته تكثير اللفظ .
يُنظَرُ : تفصيل هذه الأنواع في : هَمْعُ الْهَوَامِعِ : 518/2 - 520 ، وشرح التصريح : 26/1 - 31 .

¹ - سبق التعريف به .

² - في النسخ : [وضع] .

³ - شرح كافيّة ابن الحاجب للرُّضِي : 28/1 ؛ مع اختلاف في العبارة ؛ حيث ورد في الكتاب المطبوع : « قلت : لم تُرد أنّ " مِنْ " - في هذا التركيب - حرفٌ ، و" ضَرْبٌ " فعل ؛ بل المعنى : أنّ " مِنْ " - إذا استعمل في المعنى الذي وُضِعَ له أوّلاً ؛ نحو : خرجت من الكوفة - حرفٌ ، وكذا " ضرب " فعل ماضٍ في نحو : ضرب زيد .

⁴ - أَيُّ : اللَّفْظُ

⁵ - قال ابن مالك : « فالاسم كلمة يُسند ما معناها إلى نفسها أو نظيرها » . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 03 .

⁶ - هذا القول من أمثال العرب المشهورة ؛ والمعجديّ : تصغير معديّ ، وقال بعضهم : هو منسوب إلى مُعَيْدٍ ؛ وهو اسم قبيلة ، والمثل للنعمان بن المنذر ، وقصته : أنّ " ضَمْرَةَ " كان يُغَيِّرُ عَلَى ثُغُورِ النعمانِ حَتَّى إِذَا عَمِلَ صَبَرَ النعمانُ كَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ ادْخُلْ فِي طَاعَتِي ، وَلِكَ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَاقْبَلْهَا وَأَتَاهُ ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ اذْدَرَاهُ - وَكَانَ ضَمْرَةَ ذَمِيمًا - فَقَالَ النعمانُ : تَسْمَعُ بِالْمَعْجِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، وَيُضْرَبُ الْمِثْلُ لِمَنْ خَبِرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَاتِهِ .

يُنظَرُ : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري : 266/1 ، ومجمع الأمثال للميداني ، تح : محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية (دط) 1955م : 129/1 ، وأمثال العرب للمفضل الضبي ، تح : إحسان عباس ، دار الرائد العربي/بيروت ، ط1401/1هـ - 1981م : 55 - 76 .

⁷ - أَيُّ : مُوَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ (أَنْ) النَّاصِبَةَ لِلْمَضَارِعِ ؛ وَأَنَّ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ؛ أَيُّ : (سَمَاعُكَ) ؛ فَالْإِسْنَادُ فِي الْحَقِيقَةِ

[الاسم : مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ]

(وهو) أي الاسم بعد التركيب (ضربان) ؛ أحدهما : (مُعَرَّبٌ) وهو الأصل في الأسماء ؛ أي : الغالب ؛ ولهذا قدّمه ، ويُسمّى : مُتَمَكِّنًا وكذا أمكن ، إن انصرف .

وإنّما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه لا يُمَيِّزُهَا إِلَّا الإعراب ، بخلاف الفعل ؛ إذ يُمكن تمييزها بغيره ، والمعرب مشتقٌّ من الإعراب فينبغي الكلام عليه أولاً ؛ إذ معرفة المشتقِّ مُتَوَقِّفَةٌ¹ على معرفة المشتقِّ منه .

فالإعرابُ لغةٌ : البيانُ ، والتغييرُ ، والتَّحْسِينُ ؛ يُقالُ : أعربَ عن حاجته ؛ إذا أبانَ عنها ، وأعربتْ معدةُ البعيرِ إذا تغيّرت لفساد ، وجارية عروبةُ أي : حَسَنَاءُ .

واصطلاحًا : - على القول بأنّه لفظي- أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ ، يجلبُهُ العاملُ في آخر الكلمة [1/05] أو ما نَزَلَ منزلته² ، وعليه المصنّف في الأوضح والشذور³ .

وعلى القول بأنّه معنويّ : تغييرٌ أواخر الكلم أو ما نَزَلَ منزلتها ، لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، لفظاً أو تقديراً ، وعليه كثير من المتأخّرين⁴ ؛ وهو ظاهر تعريفه للمُعَرَّب بقوله :

[الاسم المعرب]

إلى المصدر ؛ وهو اسم مبتدأ ، وخيرٌ : خبره ؛ أي : سماعك بالمعيني خيرٌ من رؤيتك إياه .
يُنظر : همّع الهوامع : 27/1 ، وشرح شذور الذهب : 41 .

¹ - في (ط) : [موقوفة] .

² - كدال "يد" لنزولها منزلة آخر الكلمة ، وكألف " اثنا عشر " ؛ لأنّ "عشر" حالٌ محلّ التّون ، وهي بمنزلة التنوين .

³ - يُنظر : أوضح المسالك : 46/1 ، وشرح شذور الذهب : 58 .

⁴ - ذهب طائفةٌ من النّحاة إلى أنّ الإعراب - في الاصطلاح - هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فالإعرابُ عندهم لفظي ، وهو اختيار ابن خروف والفارسي وابن الحاجب وابن مالك .

وذهبت طائفةٌ من المتأخّرين إلى أنّ الإعراب معنويّ ؛ وهو تغييرٌ في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعامل دخل عليها نفسها ، والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه ، وهو اختيار الأعلام وجماعة من المغاربة ، ونُسِبَ لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان . أمّا العُكْبَرِيُّ فذهب في (اللباب : 53/1 - 54) إلى أنّه معنويّ ، وفي كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين : 167) إلى أنّه لفظي . يُنظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان : 833/2 ، والتذييل والتكميل في

شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، تح: حسن هندواوي ، دار القلم/دمشق ط1419/1هـ - 1998م : 115/1 - 116 .

(وهو ما) أي الذي أو شيء (يتغيّر) هيئةً (آخره) لفظاً أو تقديراً (بسبب العوامل) المختلفة المقترضية رفعا أو نصباً أو جرّاً (الداخلة عليه) لفظاً أو تقديراً ؛ وذلك (كزيد) وموسى .

فقوله " يتغيّر " كالجنس للمُعَرَّب ؛ فدخل فيه التغيير الكائن في الأوائل والأواسط¹ وخرج بقوله : " آخره " تغيير الأوائل والأواسط ، والمراد بالآخر : ما كان آخر حقيقةً ؛ كدال " زيد " ، أو مجازاً كدال " يد " .

وقولنا : لفظاً أو تقديراً ؛ إشارة إلى أنّ المعرَّب نوعان :

لفظيٌّ : وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد .

وتقديريٌّ : وهو ما يُقدَّرُ فيه ذلك كالفتى ، وغلامي ، ومنه نحو: القاضي " رفعا وجرّاً " ، وجمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلم ، رفعاً فقط² كمسلمي³ . وكذا الأسماء الستة ، والجمع المذكّر مطلقاً ، والمثني رفعا ؛ إذا أضيفت⁴ إلى كلمة أو لها ساكنٌ ؛ نحو : جاء أبو الحسن ، ومسلمو القوم وصالحا القوم ، تبةً عليه السيّد⁵ في حاشيته ، وغيره .

وخرج بقوله " بسبب العوامل " ما تغيّر آخره [لا بسبب ذلك ، بل]⁶ بسبب غيرها ؛ كالاتباع والنقل ، والحكاية ، والتقاء الساكنين⁷ .

¹ - في (ط) : [الأوساط] .

² - ساقطة من (ط) .

³ - في (أ) : [رفعا كمسلمي فقط] ، وقوله : (رفعا فقط) خرج به حالنا النصب والجرّ ؛ فإنّ إعرابه فيهما لفظيٌّ ؛ لبقاء الياء ، وإدغامهما لا يُخرجهما عن حقيقتهما .

⁴ - في (أ) : [أضيف] .

⁵ - جاء في بغية الوعاة : 377/1 : السيّد جماعة ؛ أشهرهم ثلاثة : السيّد ركن الدّين الأسترابادي ، صاحب المتوسط الحسن شرف شاه المتوفى سنة 715 هـ ، والسيّد الجرجاني علي بن محمد بن علي الحنفيّ الشريف المتوفى سنة 814 هـ ، والسيّد عبد الله النُقرارا ، شارح اللب . تُنظر ترجمة الأوّل في بغية الوعاة : 520/1 - 522 ، والثاني في نفس المرجع : 196/2 - 197 ، والثالث في : 70/2 ، وفي ثلاثهم نحاة ، ولهم شروح وحواش على العديد من كتب النحو .

⁶ - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

⁷ - الاتّباع : في مثل الكسرة في دال (الحمد لله) في قراءة من أتبع الدال اللام ،

والنقل : في مثل قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَوْتِي كِتَابَهُ ﴾ [الإسراء : 71/17] في قراءة ورش ؛ بنقل حركة همزة " أوتي " إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة من الألف ،

والحكاية : نحو : مَنْ زيدٍ ؟ لقائل : مررتُ بزيدٍ ،

وعلى القول بأنه معنوي : [i/06] لُزُومُ آخر الكلمة حالة واحدة لغير عاملٍ ولا اعتلالٍ ، وعليه المصنف في شرح الشذور¹ ، وظاهر عبارة المتن تقتضيه .

وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبَهَ الحرفَ شَبَهًا قَوِيًّا ؛ يُدْنِيهِ مِنْهُ فِي الْوَضْعِ أَوْ فِي الْمَعْنَى أَوْ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ فلو عَارَضَ "شبه الحرف" ما يقتضي الإعراب أستصحَبَ ؛ لأنَّه الأَصْلُ فِي الْإِسْمِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْرَبَ الْحَرْفُ عِنْدَ مُشَابَهَتِهِ الْإِسْمَ ، كَمَا بُنِيَ الْإِسْمُ لِمُشَابَهَتِهِ [له]² ، لَعْدَمِ الْمُقْتَضَى لِإِعْرَابِهِ ؛ إِذْ لَا تَعْتَوْرُهُ³ الْمَعَانِي حَتَّى يُعْرَبَ لِبَيَانِ مَا أُرِيدَ [به]⁴ مِنْهَا .

تنبيه : اختلفَ فِي الْأَسْمَاءِ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ ؛ فَقِيلَ : مَبْنِيَّةٌ ؛ لَوْجُودِ الشَّبهِ الْإِهْمَالِيِّ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا عَامِلَةٌ وَلَا مَعْمُولَةٌ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ⁵ ، وَقِيلَ : مُعْرَبَةٌ حُكْمًا ، وَقِيلَ : مَوْقُوفَةٌ لَعْدَمِ مُقْتَضَى الْإِعْرَابِ⁶ وَسَبَبِ الْبِنَاءِ ، وَهَذَا الْمُبْتَدَى لِلْوِاسِطَةِ .

واعلم أنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَقَدَّمَ مَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْحَرَكَاتِ جَزْئِيًّا عَلَى الْعَادَةِ فِي تَقْدِيمِهَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَ السَّكُونِ⁷ لِأَصَالَتِهِ فِي الْبِنَاءِ ، وَخَصَّ الْكَسْرَ بِالتَّقْدِيمِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ الْبِنَاءِ ؛ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِالْمِثَالِ فِي قَوْلِهِ :

¹ - يُنْظَرُ : شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِابْنِ هِشَامٍ : 99-100 .

² - زِيَادَةٌ مِنْ (م) ، أَيْ : لِمُشَابَهَتِهِ الْحَرْفِ .

³ - فِي (ب) : [تَعْتَرِيهِ] ، وَقَوْلُهُ : "تَعْتَوْرُهُ الْمَعَانِي" أَيْ : الطَّارِئَةُ بِالتَّرْكِيْبِ ،

وَالْإِعْتَوَارُ : التَّدَاوُلُ ؛ يُقَالُ : اعْتَوَرُوا الشَّيْءَ وَتَعَاوَرُوهُ إِذَا تَدَاوَلُوهُ . الصَّحَاحُ : 762/1 .

⁴ - زِيَادَةٌ مِنْ (ب) .

⁵ - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : « وَنَمَّا يَشْكَلُ أَمْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ ؛ مَا بُنِيَ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ كَحُرُوفِ التَّهْجِيِّ الْمَسْرُودَةِ ، وَهِيَ أَيْضًا غَيْرُ خَالِيَةٍ مِنْ شَبهِ الْحَرْفِ لِأَنَّهَا كَلَّمَا غَيْرُ عَامِلَةٌ فِي شَيْءٍ ، وَلَا مَعْمُولَةٌ فِي شَيْءٍ ، فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ الْمَهْمَلَةَ ك: هَل

وَلَوْ وَلَوْلَا » شَرْحُ التَّسْهِيلِ : 38/1 ، وَيُنْظَرُ : هَمْعُ الْهَوَامِعِ : 64/1 .

⁶ - فِي (م) : [لَعْدَمِ الْمُقْتَضَى لِلْإِعْرَابِ] .

⁷ - فِي (ب) : [تَقْدِيمِ الْأَصُولِ الْمَبْنِيِّ عَلَى السَّكُونِ] وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(كهؤلاء في لزوم الكسر) في الأحوال الثلاثة ؛ وهو من أسماء الإشارة ، والهاء فيه للتنبية ، وكلها مبنية - إلا "دين" و"تين" على قول - لتضمنها معنى الإشارة¹؛ فإنه من معاني الحروف ، وإن لم يُوضع له حرف يُؤدّي به ، كما وُضع للتّميني والترجي ، وإمّا كان مُوجِباً للبناء² ؛ لأنّ حقّ

الاسم أن يدلّ على معنى في نفسه فقط ، فإذا وُجدَ مع ذلك قد دلّ على معنى في غيره كان مُشَبَّهاً للحرف في ذلك ؛ إذ الدلالة على معنى في الغير إمّا هي³ من شأن الحروف ، وُبيّ على الكسر للتخلّص من التقاء الساكنين بالحركة الأصليّة في ذلك .

وأتى بكاف التّشبيه⁴ مع حرف العطف في قوله :

(وكذلك : حذام ، وأمّس ، في لغة الحجازيين) ؛ للإشارة إلى أنّ المبنى على الكسر نوعان :

مُتَّفَقٌ على بنائه كهؤلاء ، وقد مرّ ، ومُخْتَلَفٌ فيه كحذام [وأمّس] .

فأمّا حذام [⁵ ونحوه ؛ ممّا هو على وزن فَعَالٍ - بفتح أوله - علماً لمؤنث] تشبيهاً له بنحو "نزال" في التعريف والتّأنيث [⁶ ، كوّبار "اسم لقبيلة" ، وسكّاب "اسم لفرس" ، وسجّاح - بمهملة في آخره - "اسم للكذّابة التي ادّعت النبوة" ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مُطلقاً ؛ قيل : تشبيهاً له بـ: "فَعَالٍ" الدال على الأمر⁷ ، قال الشاعر :

[01] إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ⁸

¹ - وتضمنها معنى الإشارة على بناء أسماء الإشارة ، أمّا على إعراب "دين" و"تين" فشبههما بمثنّيات الأسماء ، وإمّا قال :

« على قول » لأنّ ابن الحاجب وأبو حيان قالوا بينهما ؛ وأنّ "ذان" و"تان" صيغتان مرتبطتان للرفع ، و"دين" و"تين"

للنصب والجرّ . يُنظر : هَجع الهوامع : 141/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 77 / 3 .

² - أيّ : تضمّن معنى الإشارة مُوجب للبناء ، وقد يكون تضمّن معنى الحرف .

³ - في (ب) : [إذ هي] .

⁴ - في (ط) : [وأتى بالكاف مع حرف ...] .

⁵ - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) ؛ سهواً من الناسخ .

⁶ - زيادة من (ب) .

⁷ - كنزال بمعنى : انزل ، ودزّك بمعنى : أدرك .

⁸ - البيت من الوافر ، وهو للّجيم بن صعب في : العقد الفريد : 18 / 3 ، ولسان العرب : 306 / 6 (رقش) ، وشرح شواهد

المغني : 596 / 2 ، وشرح التصريح : 347 / 2 ، وله أو لوشيم بن طارق في : لسان العرب : 99 / 9 (نصت) ، وبلا

نسبة في : الكامل : 591 ، وما ينصرف وما لا ينصرف : 75 ، وكتاب الشعر : 12 ، والخصائص : 178 / 2 ، وأمالي

وأكثر بني تميم يُؤافقهم في كلِّ ما حُتِمَ براء ؛ فيبنيه على الكسر مُطلقاً ، ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مُطلقاً ؛ إعراب ما لا ينصرف للعلمية [والعدل عن فاعله عند سيبويه¹ ، وللعلمية² والتأنيث المعنوي عند المبرِّد³ ، قيل: وهو الظاهر ؛ إذ لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يُوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث ؛ فلا وجه لتكلف غيره⁴ .

وقد جمَع [1/07] الأعشى⁵ بين اللغتين التميميتين في قوله :

[02] - وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ¹

ابن الشجري : 360 / 2 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 773 / 2 ، وشرح أبيات سيبويه : 88 ، وشرح المفصل : 71/3 وشرح قطر الندى : 26 ، 422 ، وشرح شذور الذهب : 129 ، وأوضح المسالك : 66 / 2 ، ومغني اللبيب : 367 / 1 ، وكشف النقاب : 229 .

وَجَيْمٌ بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، جدّ جاهلي ، تُنظر ترجمته في : الأعلام : 241 / 5 .
 ووجه الاستشهاد في البيت : مجيء حَدَامٍ في الموضوعين مبنياً على الكسر في محل رفع ، وهو مذهب الحجازيين .
¹ - يُنظر : الكتاب : 280-279 / 3 .

وسيبويه هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، الحارثي بالولاء (148 - 180هـ) ، اشتهر بلقبه "سبويه" الذي يعني رائحة التفاح بالفارسية ، إمام البصريين في النحو ، تعلّم على الخليل فبرع في النحو ، كتب "الكتاب" الذي قيل: أنّه قرآن النحو ، وناظر الكسائي فخطأه ، فخرج إلى فارس وتوفي بشيراز . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تح: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار/الأردن ط3/1985م : 54-57 ، ومراتب النحويين : 79 وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ط2 (د ت) : 66-72 ، والفهرست لابن النديم : 79 ، وبغية الوعاة : 229-230 ، والأعلام : 81 / 5 .
² - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

³ - يُنظر : المقتضب للمبرِّد ، تح: محمد عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ط2/1979م : 373/3 ، 374 .
 والمبرِّد هو : محمد بن يزيد بن الأكبر ، الأزدي ، أبو العباس (210-286 هـ) ، إمام العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ، كان رأس المدرسة البصرية في مقابل ثعلب ممثل الكوفة ، من أشهر مؤلفاته : "الكامل" ، و"المقتضب" و"شرح لامية العرب" . تُنظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : 101 ومراتب النحويين : 110 ، ونزهة الألباء : 167-173 ، والأعلام : 144 / 7 .

⁴ - للمزيد حول هذا الأمر انظر : جامع الدروس العربية للغلابيني ، المكتبة العصرية/بيروت ط28/1993م : 213/2 .

⁵ - هو ميمون بن قيس بن جندل (ت7هـ) ، ويقال له : أعشى قيس ، وأعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير ، أحد شعراء المعلّقات ، ويُسمّى : صنّاجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يُسلم ، أخباره كثيرة ومدائح ملوك العرب وفارس مشهورة . تُنظر ترجمته في : الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تح: أحمد شاکر ، دار المعارف (دط) 1982م : 257/1-266 ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، قراءة وشرح: محمود شاکر ، دار المدني/جدة (دط) (دت) : 52/1-65 ، والأعلام : 341/7 .

فبني « وَبَار » الأول على الكسر ، وأعرَب الثاني .

وأما " أمس " فأهل الحجاز بينونه على الكسر مُطلقاً² ؛ إذا أُريدَ به مُعَيَّن ، ولم يُضَف ولم يُعرَف
ب: "أل" ، ولم يُكسر ، ولم يُصعَّر³ .

وعلة بنائه [عندهم]⁴ : تضمَّنه معنى لام التعريف⁵ ، وبُني على الحركة ليُعْلَم أن له أصلاً في
الإعراب ، وكانت كسرة لأتَّها الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين .

1- البيت من مجزوء البسيط ، وهو للأعشى ميمون بن قيس في : ديوانه: 71 ، وفيه : (ومرَّ حدّ ...) ، والكتاب: 279/3 ،
والأصول في النحو: 89/2 ، وشرح المفصل: 71/3 ، 72 ، ولسان العرب: 273/5 (وبر) ، وتوضيح المقاصد: 1220/4 ،
وشرح شذور الذهب: 132 ، وهمع الهوامع: 100/1 ، وشرح التصريح: 346/2 ، والدرر اللوامع: 22/1 ، وبلا نسبة في :
المقتضب: 50/3 ، 346 ، وأما ابن الشجري: 361/2 ، والمفصل: 197 ، والمقرب: 282/1 ، والأوضح: 65/2 .
والشاهد فيه قوله : "وبار" فإنَّ هذه الكلمة قد وردت مرتين ، ويدلُّ كسرها في المرَّة الأولى على أنَّه بناها على الكسر ؛
لكونها علماً على زنة فعَّال - بفتح الفاء - مختوما بالراء ؛ ولو أنَّه أعرَّبه لجا به مفتوحاً ؛ لأنَّه حينئذ يكون مجروراً ب =
على وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية والتأنيث ، فليس لنا بدٌّ من اعتباره مبنيًا ، وأما في المرَّة الثانية فقد جاء
بهذه الكلمة مرفوعة (بدليل القوافي المرفوعة) والكلمة فاعل ، معربة ، فرفعت بالضَّمة .
« وقيل : إنَّ " وَبَار " الثاني ليس باسم ... بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماضٍ وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله :
"هلكت" ، وقال أولًا "هلكت" بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانياً "باروا" بالتذكير على معنى الحي ، وعلى هذا القول
فتكتب "باروا" بالواو والألف كما تكتب "ساروا" » .
شرح شذور الذهب : 133 .

2- رفعا ونصبا وجرًا .

3- أمَّا إذا أُريدَ بـ "أمس" يومٌ ما ؛ نحو: فعلتُ ذلك أمساً ، أو كُسِّر - جمع تكسير - في نحو قول الشاعر :

مرّت بنا أوّل من أموس تميمسُ فينا ميسة العروس

أو دخلته "أل" نحو قوله تعالى : ﴿ ... ﴾
ما كان أطيّب أمسنا ، فيُعرب في الجميع .

وقد ذكر المبرِّد والفارسي وابن مالك والحريزي أنّ " أمس " يُصعَّر ؛ فيُعرب عند الجميع ، كما يُعرب إذا كسّر ، ونصَّ
سيبويه في الكتاب: 479/3-480 على أنَّه لا يُصعَّر ؛ وُقُوفاً منه على السَّماع . يُنظر : شرح شذور الذهب : 135

4- زيادة من (م) .

5- ذلك لأنَّ كلَّ يومٍ متقدِّم على يوم فهو أمس ، فكان في الأصل نكرة ، ثمَّ لما أُريدَ به أمس يوم التَّكلم دخله لام التعريف
العهدي ، ثمَّ حذفت "أل" وقُدِّرت فصار معرفة ، واستدلَّ على تضمَّن " أمس " لأمِّ التعريف بأمرين ؛ أحدهما : أنَّه معرفة
في المعنى لدلالته على وقت مخصوص ، وليس هو أحد المعارف ؛ فدالَّ ذلك على تضمَّنه لام التعريف ، والثاني : أنَّه يُوصَف
بما فيه الألف واللام ؛ كقولهم : " أمسُّ الدَّابُّر " ولولا أنَّه معرفة بتقدير اللام لما وُصِفَ بالمعرفة ؛ لأنَّه ليس أحد المعارف ،
وهذا ممَّا وقعت معرفته قبل نكرته . يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 309/3 ، وأما ابن الشجري ،

وأما بنو تميم فمنهم مَنْ أعزبه إعراب ما لا ينصرف مُطلقاً ؛ للعَمِيَّة والعدل عن "الأمس" وأكثرهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع ، وبينه على الكسر في غيرها .

فإنَّ فُقِدَ شَرْطُ من الشُّروطِ المُتقدِّمة ، فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وإنَّ استعمَلتَ المجرَّد¹ - المراد به مُعيَّن - ظرفاً ؛ فَمَبْنِيٌّ إجماعاً ، كذا في الأوضح² .

وأشارَ إلى القسمِ الثَّاني³ بقوله : (وَكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ) من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، بتذكير العشرة في المذكَر ، وتأنيتها في المؤنَّث ، وعكسَ ذلك فيما دونها⁴ .

[في لُزومِ الفتح (في الأحوالِ الثلاثة ، وكلُّها مَبْنِيَّةٌ على الفتح ؛ صَدْرًا وَعَجْزًا ؛ أمَّا الأوَّل [فلافتقاره إلى الثَّاني ، وقيلَ :]⁵ لتنزله منزلة صدر الاسم⁶ ، وأمَّا الثَّاني فلتضمُّنه معنى الحرف ؛ أي : "الواو" ؛ لأنَّ أصلَ " أحد عشر" - مثلاً - أَحَدٌ وَعَشْرٌ ؛ ثمَّ حُدِفَت الواو قَصْدًا لمزجِ الاسمين وجعلهما اسمًا واحدًا⁷ ، وكان البناء على الحركة لِمَا مرَّ ، وكانت فتحة قَصْدًا لتخفيف الثقل الحاصل بالتَّركيب .

وإنَّما لم يُمزَجِ الاسمان في نحو : « لا رجلَ وامرأة » لأنَّ الأحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة ؛ بخلاف « لا رجلَ وامرأة » .

تح : محمود الطَّنَّاحي ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1992/1م : 2 / 595 .

¹ - من (أل) والإضافة .

² - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : 2 / 66 (باب ما لا ينصرف) .

³ - القسم الأوَّل هو المَبْنِيُّ على الكسر ، السَّابق ذكره .

⁴ - ما دونها هو الجزء الأوَّل من العدد المركَّب وهو بعكس الجزء الثَّاني ؛ فيذكَر مع المؤنَّث ويؤنَّث مع المذكَر .

⁵ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وقد أُشيرَ في الهامش إلى وُجود العبارة السَّاقطة في بعض النسخ .

⁶ - أي : لوقوع آخره وَسَطًا للكلمة ؛ ووسط الكلمة ليس له محلٌّ من الإعراب .

⁷ - في (ط) : [لمزجِ الاسمين اسمًا وجعلهما واحدًا ...] .

فإنَّهما في هذه¹ الأحوال الثلاثة يُعربان - كما يُفهمُ ذلك من كلامه - نصْباً على الظرفية أو حفصاً بـ: "من" ، لكن بترك التنوين في الحالة الثانية ، مُراعاهً للإضافة ، وبُجوبه² في الثالثة ؛ لِزوال ما يُعارضه في اللفظ والتقدير ؛ إذ هما [i/08] في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات ، والتنوين فيهما للتمكين .

وإنَّما أُعربا في الأحوال الثلاثة لأنَّه لم يكْمُل فيهما شبه الحرف ، فبقيا على مُقتضى الأصل وهو الإعراب ، وُئييا - عند وُجود الشرط المذكور - لمُشابهتهما الحرف من حيث تضمَّنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف ، مع ما فيهما من شبه الحرف ؛ بالجمود³ والافتقار والتوغل في الإبهام .
وقيل : لشبههما بحرف الجواب ؛ في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما .

وُئييا على الحركة لما مرّ ، وكانت [الحركة]⁴ ضمة ؛ جبراً بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه ، مع أنّ معناه مقصوداً ؛ وليكْمَل لهما جميع الحركات ؛ لأنَّهما في حال الإعراب إمَّا مجروران بـ: من ، أو منصوبان ، أو لِيُخالف حركةً بنائهما حركةً إعرابهما⁵ .

ومثلهما في جميع ما قدّمناه : أسماء الجهات الستّ ، وما عُطِفَ عليها ممّا مرّ⁶ ، وتُسمّى هذه الظروف "غايات" ؛ لِصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق ، بعد أنّ كانت وسطاً .

شرح الإيضاح: 151/1 ، والمفصل: 204 ، وشرح المفصل: 107/3 ، وشرح الكافية الشافية: 965/2 ، وشرح قطر التدى: 34 ، وشرح شذور الذهب: 139 ، وأوضح المسالك: 388 ، وشرح ابن عقيل: 372 ، وجمع الهوامع: 143/2 وكشف النقاب: 227 ، ويروى البيت كذلك: (... بالماء الحميم) .

والشاهد فيه : (قبلا) بالتصّب مع التنوين ؛ لانقطاعها عن الإضافة في اللفظ والمعنى .

¹ - ساقطة (ط) .

² - في (أ) و (ط) : [وبوجوده] .

³ - في (ط) : [مع ما فيهما من معنى الجمود] .

⁴ - زيادة من (ب) .

⁵ - انظر تفصيل هذا في : شرح المفصل لابن يعيش ، تح : إميل بديع ، دار الكتب العلمية / بيروت ط1/1422هـ - 2001م : 107/3 .

⁶ - أسماء الجهات الستّ هي : فوق ، تحت ، وراء ، أمام ، يمين ، شمال ، وما كان في معانيها ، وأمّا ما عُطِفَ عليها فيقصد : حسبّ ، أوّل ، دوّن ، كما مرّ في الصفحة السابقة .

تنبیه : الحِقِّ بهذه الظروف في البناء والإعراب ، لفظة "غير" الواقعة بعد "لا" أو "ليس" كما في قولهم: قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ - بالضّم - أي: ليسَ المقبوضُ غيرها ؛ فأضمرَ اسمَ ليسَ فيها ، وحُذِفَ ما أُضيفَ إليه "غير" ونُويَ معناه ، فُبَيِّنَتْ على الضّمِّ لمشاركتها لها في الإبهام .

وتقييد المصنّف في الأوضح "غير" بالواقعة بعد "ليس"¹ يقتضي أنّ الواقعة بعد "لا" لا يثبتُ لها هذا الحكم ؛ كما صرّح به في شرح الشذور² ، وقال في المغني : « وقولهم : لا غير ، لحنٌ »³ ، والظاهر أنّه لا فرقَ بين المنفية ب: ليس ، أو ب: "لا" ؛ إذ الحكمُ ثابت لها على كلا الأمرين⁴ ؛ كما نصَّ عليه الزّخشي⁵ في المفصل⁶ ، وابن الحاجب⁷ في الكافية⁸ ، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ،

1 - قد ورد استعمال " لا غير " في الأوضح عند ذكره حذف عامل المفعول فيه وجوبا في مواضع ؛ فقال : « أو مسموعا بالحذف لا غير ؛ كقولهم : حينئذ الآن ... » . أوضح المسالك : 245/1 .

وقال خالد الأزهري معقبا عليه : « وكان ينبغي للموضح أن يقول "ليس غير" ؛ لأنه يرى أن قولهم "لا غير" لحن ؛ لِمَا صرّح به في المغني ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره ، والحق جوازه لورود السماع به » . شرح التصريح : 522/1 .

2 - يُنظر : شرح شذور الذهب : 141 ؛ حيث قال : « وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : "لا غير" فلم تتكلّم به العرب ؛ فإنّما أنّهم قاسوا "لا" على "ليس" ، أو قالوه سهواً ... » .

3 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام : 266/1 .

4 - قد تطرّق لهذا الأمر مرة أخرى . انظر : الورقة [35/أ] ، ويُنظر كذلك : تطوّر الآراء التّحوّية عند ابن هشام : 84 .

5 - هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، الزخشي ، جار الله ، أبو القاسم (467 - 538هـ) من أئمّة العلم بالدّين والتّفسير واللغة والأدب ، وُلِدَ في زخشر (من قرى خوارزم) وتنقل في البلدان ، ثمّ عاد إلى الحرجانية فتوفي فيها ، ومن أشهر كتبه : الكشف ، وأساس البلاغة ، والمفصل ، والأنموذج . تُنظر

ترجمته في : نزهة الألباء : 290 - 292 ، وإنباه الرّواة على أبناء النحاة للقفطي ، تح : محمد إبراهيم ، دار الفكر/القاهرة ط1406/1هـ - 1986م : 265/3-272 ، وبغية الوعاة : 279/2-280 ، والأعلام : 178/7 .

6 - يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب للزخشي ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلميّة/بيروت ، ط1999/1م : 204 ، وشرح التصريح : 718/1 .

7 - هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدّين (ت646هـ) ، فقيه ومن أئمّة التّحويين ، وُلِدَ في (أسنا) من صعيد مصر ، وعلمَ بالجامع الأمويّ بدمشق ، وتوفي بالأسكندرية ، من تصانيفه : (الكافية) ، و(الشافية) ، و(الوافية) . تُنظر ترجمته في : شذرات الذهب : 405/7-407 ، وبغية الوعاة : 134/2 - 135 ، والأعلام : 211/4 .

8 - يُنظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ، تح : جمال مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز/مكة المكرمة ، ط1418/1هـ - 1997م : 771/3 .

كلامه ، ومنهم المحققون¹ ، وقد سُمِعَ وَقُوعٌ "غير" بعد " لا " ؛ أنشد ابن مالك² في « باب القسم القسم » من شرح التسهيل³ قوله :

[05] - جَوَاباً بِهِ تَنْجُو [اِعْتَمِدْ]⁴ فَوَرِّتْنَا لَعْنِ عَمَلٍ أَسَلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ⁵

فِيَعْمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقَّفَ ؛ فَمَا وَقَعَ فِي الْمَغْنِيِّ ، وَشَرَحَ الشُّدُورُ ، لَا يُغْتَرَّ بِهِ⁶ .

وأشار إلى [القسم]⁷ الرابع بقوله : (وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السَّكُونِ) في الأحوال الثلاثة ، ولا فرق في " مَنْ " بين أن تكون استفهامية ؛ بمعنى أي عدد ، أو خبرية ؛ بمعنى عدد كثير ، وبُئِيتُ " مَنْ " في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى⁸ ؛ فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية ، أو في الافتقار ؛ فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة ، وبُئِيتُ " كَمْ " في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى .

ولما كان تأخيرهُ للسَّكُونِ⁹ يُوهِمُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ أَشَارَ إِلَى دَفْعِ¹⁰ ذَلِكَ التَّوَهُّمِ بِقَوْلِهِ : (وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ) لِخَفَّتِهِ وَثِقَلِ الْبِنَاءِ [عَلَى الْحَرَكَةِ]¹¹ ، وَاسْتَصْحَاباً لِلْأَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ الْحَرَكَةِ ؛ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا لِسَبَبٍ ؛ كَالْتِقَاءِ [09/أ] السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ : أَمْسٍ ، [وَكَذَا]¹² كَوْنِ الْكَلِمَةِ عَلَى

¹ - من هؤلاء الرضي ، انظر : شرح الرضي على الكافية ، تح: يوسف عمر ، جامعة بنغازي ، ط2/1996م : 171/3 .

² - سبق التعريف به .

³ - يُنظر : شرح التسهيل : 209/3 ، وكذلك : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح : عبد المنعم هريرة ، دار المأمون/مكة المكرمة ، ط1/1982م : 962 /2 - 963 .

⁴ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وفي (ب) عجز البيت : [لعن عمل السلف ولا غير تسأل] وهو تحريف .

⁵ - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 23/1 ، 209/3 ، وشرح التصريح : 567/1 ، 718 ، وهمع الهوامع : 145/2 ، والدّر اللوامع : 450/1 . - والشاهدُ فيه : وَقُوعٌ "غير" بعد " لا " .

⁶ - يُنظر مزيداً من التفصيل في : اعتراضات الأزهرية النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح (رسالة ماجستير) لغريب وداني ، جامعة أم القرى/مكة المكرمة 1426 - 1427هـ : 77 - 81 .

⁷ - زيادة من (ب) و (م) .

⁸ - مثل : (مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ) ومثل : (مَنْ عِنْدَكَ ؟) فَإِنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (إِنَّ) فِي الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى (الْهَمْزَةِ) فِي الثَّانِي .

⁹ - في (ط) : [تَأْخِيرِ السَّكُونِ] .

¹⁰ - في (أ) و (م) : [رَفِعَ] .

¹¹ - زيادة من (ب) .

¹² - زيادة من (ب) .

حَرْفٍ واحدٍ ؛ كَبَعْضِ المِضْمَرَاتِ ، وَكَوْنُهَا عُرْضَةٌ لِأَنَّ يُبْتَدَأَ بِهَا كَلَامَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَكَوْنُهَا لَهَا أَصْلٌ فِي التَّمَكِينِ ك: أَوَّلِ ، وَشَبَّهَهَا بِالْمَعْرَبِ ك: ضَرَبَ ؛ فَإِنَّهُ مُشَابِهَةٌ لِلْمُضَارِعِ¹ فِي وَقُوعِهِ : صِفَةٌ وَصَلَةٌ ، وَشَرْطًا ، وَخَبْرًا ، وَحَالًا .

وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ السَّكُونُ دَخَلَ فِي² الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ك: هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ ، وَلَمَّا كَانَ الْفَتْحُ أَقْرَبَ الْحَرَكَاتِ إِلَى السَّكُونِ لِحُصُولِهِ بِأَدْنَى فَتْحِ الْفَمِّ ؛ دَخَلَ أَيْضًا فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ك: سَوْفَ ، وَقَامَ ، وَأَيَّنَ ، وَلَمَّا كَانَ الْكَسْرُ وَالضَّمُّ ثَقِيلَيْنِ ؛ اخْتَصَّ بِالْحَرْفِ وَالْإِسْمِ لِحِفَّتِهِمَا ، دُونَ الْفِعْلِ لِثِقَلِهِ .

[الْفِعْلُ وَأَقْسَامُهُ]

(وَأَمَّا الْفِعْلُ) وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ، وَاقْتَرَنَ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَضَعًا (فَثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ) عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقِسْمَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ³ ؛ بِإِسْقَاطِ الْأَمْرِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُقْتَطَعٌ مِنَ الْمِضَارِعِ ؛ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُعْرَبٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةٌ⁴ ، وَانْتَصَرَ لَهُمُ الْمَصْنَفُ فِي الْمَغْنِيِّ⁵ ، وَقَوَّاهُ وَقَوَّاهُ .

وَإِنَّمَا كَانَتْ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةً ؛ لِانْحِصَارِ الزَّمَانِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ - الَّذِي هُوَ الْحَدِيثُ - إِذَا مُتَقَدِّمٌ عَنِ زَمَنِ الْإِخْبَارِ أَوْ مُقَارَنٌ لَهُ أَوْ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ ؛ فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَاضِي ، وَالثَّانِي الْحَالُ ، وَالثَّلَاثُ

¹ - فِي (ط) : [الْمِضَارِعُ] ، وَفِي (م) : [فَإِنَّهُ شَابَهَ الْمِضَارِعَ] .

² - سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) .

³ - هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْمَجَاشِعِيِّ بِالْوَلَاءِ ، الْبَلْخِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِالْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ ، أَبُو الْحَسَنِ (ت 215 هـ) ، نَحْوِيُّ وَلِغَوِيٌّ وَعَرُوضِيٌّ ، أَخَذَ عَنِ سَبْيُوهِ وَالْخَلِيلِ ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ : مَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَالْأَوْسَطُ فِي النُّحُو ، وَالْإِشْتِقَاقُ ، وَالْعَرُوضُ . تُنظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي : مَرَاتِبِ النُّحَوِيِّينَ : 87 - 88 ، وَطَبَقَاتِ النُّحَوِيِّينَ : 72 - 74 ، وَالْفَهْرَسْتُ : 80 - 81 ، وَنَزْهَةُ الْأَبْيَاءِ : 107 - 109 ، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ : 590/1 ، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ : 769 / 1 .

⁴ - تُنظَرُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي : الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ لِأَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ ، تَح : مِحْيِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ بِيْرُوتَ ، ط 1 / 2003 م : 427 (الْمَسْأَلَةُ : 72) .

⁵ - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : « وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو الْحَسَنِ أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ حُذِفَتْ حَذْفًا مُسْتَمَرًّا فِي نَحْوِ : قُمْ ، وَاقْعُدْ ؛ وَأَنَّ الْأَصْلَ : لِيَقُمْ وَلْتَقْعُدْ ؛ فَحُذِفَتْ اللَّامُ لِلتَّخْفِيفِ ، وَتَبِعَهَا حَرْفُ الْمِضَارِعَةِ ، وَبَقُولِهِمْ أَقُولُ لِأَنَّ الْأَمْرَ مَعْنَى حَقِّهِ أَنْ يُؤَدَّى بِالْحَرْفِ ، وَلِأَنَّهُ أَخُو النَّهْيِ وَلَمْ يَدَلَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْحَرْفِ ... » . مَغْنِي اللَّيْبِيِّ : 377 - 378 .

الاستقبال ؛ قال ابن الخطّاب¹ : الدليل على أنّ الأزمنة ثلاثة قوله تعالى : ﴿...﴾
 ﴿...﴾² ، وقول زهير³ :
 ﴿...﴾⁴

[06] - وأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي عَدِ عَم⁴

[الفعل الماضي وعلامته]

(ماضٍ) وهو ما دلّ وَضْعاً على [حَدَثٍ و]⁵ زمانٍ انقضى ؛ وسمّي ماضياً باعتبار زمانه⁶ المستفاد منه ، وقدمه على فعل الأمر ؛ لأنّه جاء على الأصل ؛ إذ هو مُتَّفَقٌ على بنائه ؛ ولأنّ علامته مُفْرَدَةٌ ، وقدمهما على المضارع لأنهما قد يكونان مُجَرَّدَيْن ؛ والمضارع لا يكون إلاّ بالزيادة ؛ والمزيد فيه فرغ عن المجرد .

وعكس في الأوضح⁷ فقدّم المضارع لأنّه لما شابه الاسم قَوِيَّ وشَرَفَ ، وأخّر الماضي لتأخّره في الوجود⁸ ؛ لأنّه مسبوq بالحال والاستقبال ، ولزم على هذا توسّط الأمر .

(ويُعرفُ) أي: يُمَيِّزُ⁹ عن قسيمه¹⁰ (بناء التّأنيث الساكنة) الدّالة على فاعله ، وتلحقه مُتصَرِّفاً كان أو جامداً ، إلاّ فعل التّعجب و"حبذا" في المدح ، وأفعال الاستثناء ، و"كفى" في قولهم

1 - سبق التعريف به صفحة 86 .

2 - مرثم : 64 / 19 .

3 - هو زهير بن أبي سُلمى ، ربيعة بن رباح المزني ، من مُضَر (ت 13 ق هـ) ، حكيم الشعراء في الجاهليّة ، كان أبوه شاعراً وخاله ، وأخته سُلمى ، وابناه ، قيل : كان يُنظّم القصيدة في شهر ، وينقحها ويهدبها في سنة له ديوان . تُنظر

ترجمته في : الشعر والشعراء : 1 / 137 - 153 ، وطبقات فحول الشعراء : 51 / 1 ، 63 ، 64 .

4 - البيت من الطّويل ، وهو لزهير في ديوانه : 86 ، واللّباب في علل البناء والإعراب : 14 / 2 ، والخزانة : 506 / 7 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 67 .

5 - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

6 - في (ب) : [زمانه الذي انقضى] .

7 - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : 40 / 1 .

8 - لأنّ كلّ زمانٍ يكونُ أولاً " مُستقبلاً " ثمّ " حاضراً " ثمّ يصير " ماضياً " .

9 - ساقطة من (م) .

10 - في (ط) و (م) : [قسيمه] .

: كَفَى يَهْدٍ ، ولا يَقْدَحُ ذلك في كونها أفعالاً ماضية ؛ لأنَّ العربَ التزمتْ تذكيرَ فاعلها ، وإنما اختصتْ التاءُ الساكنة¹ به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ، ولم يعكس لئلا يُفضي ثقل الحركة إلى ثقل الفعل .

والمرادُ بها : الساكنة بالذات ؛ فلا يضِرُّ تحريكها لعارض كأن يُلاقِيها ساكن فحينئذٍ تُكسَر ؛ نحو: ﴿ وَجَاءَ مِنْهَا زَيْدٌ وَرَبُّهَا ﴾ ﴿ وَجَاءَ مِنْهَا زَيْدٌ وَرَبُّهَا ﴾ ﴿ وَجَاءَ مِنْهَا زَيْدٌ وَرَبُّهَا ﴾ ، أو تُضمُّ ؛ نحو: ﴿ وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَّ ﴾³ ؛ ولهذا قال المرادي⁴ :

« ولا اعتداد بحركة النَّقل ، ولا بحركة التقاء الساكنين لِعُرْوُضُهُمَا »⁵ .

وخرَجَ "بالساكنة" المتحرَّكة ؛ فإنَّها تدخلُ على الاسم ك: قائمة ، وعلى الحرف⁶ [10/1] ك: رُبَّتْ رُبَّتْ ، وَثُمَّتْ⁷ ، إلا أنَّ حركتَهُما في الاسم حركة إعرابٍ ، وفي الحرف حركة بناء ، وقد تكونُ في الاسم حركة بناءٍ ؛ نحو: « لا حول ولا قوَّة »⁸ ، وأمَّا قولهم : رُبَّتْ وَثُمَّتْ - بالسكون - على قلة ؛ حيثُ دخلتْ على الحرف ، فلا يردُّ على إطلاقِهِ⁹ ؛ لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل ، بل هي - في

¹ - ساقطة من (ط) و (ب) .

² - يوسف : 51/12 .

³ - يوسف : 31/12 . قرأ عاصم وحمره ويعقوب وأبو عمرو بالكسر ، وقرأ الباقون بالضم . إتخاف فضلاء البشر: 146/2

⁴ - هو الحسن بن قاسم بن عبد الله ، أبو أحمد ، بدر الدِّين ، المعروف بابن أمِّ قاسم (ت 749هـ) ، مفسر وأديب ، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب ، من كتبه : إعراب القرآن ، وشرح الشاطبية ، والجنِّي الدَّاني في حروف المعاني ، وشرح الألفية المسمَّى : توضيح المقاصد والمسالك . تُنظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 32/2 - 33 ، وبغية =

الوعاءة : 517/1 ، وشذرات الذهب : 274/8 - 275 ، والأعلام : 211/2 .

⁵ - توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، تح : ع سليمان ، دار الفكر/القاهرة ، ط1/2001م : 288/1 .

⁶ - الحروف التي تلحقها تاء التأنيث ثلاثة ؛ وهي : (رَبَّتْ ، وَثُمَّتْ ، ولات) وزاد المرادي رابع وهو : (لَعَلَّتْ) . يُنظر : الجنِّي الدَّاني في حروف المعاني للمرادي ، تح : فخر الدِّين قباوة ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1992م : 58 .

⁷ - في (ب) : [رَبَّة ، وَثُمَّة] ، وهو خطأ من النَّاسخ .

⁸ - جزء من حديث وهو: «... يا عبد الله بن قيس قل: لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنَّها كُنَّتْ من كنوز الجنَّة » . يُنظر : الجامع الصحيح للبخاري : 381/4 كتاب التوحيد باب ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: 134/4] .

⁹ - في (رَبَّتْ) سبع عشرة لُغة ؛ وهي : " رَبَّتْ " بضمِّ الرَّاء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة (فهذه أربع) و" رَبَّتْ " بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة . و" رَبَّتْ " بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحرَّكة . و" رَبَّتْ " بضمِّ الرَّاء والباء معا ، مشددة ومخففة . و" رَبَّتْ " . يُنظر : الجنِّي الدَّاني : 447-448 ، ومغني اللبيب : 131/1 .

في مثل ذلك - لتأنيث اللفظ¹ ، والمصنّف وإن أطلق التّأنيث ، فالمرادُ به تأنيث المعنى - كما أشرنا إليه² - إذ هو المتبادر عند الإطلاق³ .

[أحكام الماضي]

ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال : (وبنائُهُ على الفتح) لفظاً أو تقديراً ثلاثياً كان أو رُباعياً أو حُماسياً أو سُداسياً ، ولا يزيد على ذلك ، ويُني على الحركة لمشاботته المضارع - فيما مرّ- والاسم يُوقوعه موقعه⁴ ، وخصّ بالفتحة طلباً للخفة .

(الإ) إذا كان (مع واو الجماعة فيضم) آخره [ضمة بناء]⁵ (كضربوا) للمناسبة⁶ ، وأمّا نحو : نحو : " دعوا " و " اشتروا " ففيه إعلالٌ معروف⁷ ، (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (كضربت) بتثليث التاء ؛ كراهة توالي أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ إذ⁸ الفاعل كجزء من فعله .

وخرج بـ: " المرفوع المنصوب ، وبـ: " المتحرك " الساكن ، غير الواو ؛ ففي هاتين الحالتين يُني على الفتح ، كما إذا تجرّد ، وقد شمل ذلك كلّهُ عُموم المستثنى منه⁹ .

وذهب بعضهم إلى بنائه على الفتح مُطلقاً ؛ وأمّا نحو : " ضربت " و " ضربوا " فالسكون والضمّ عارضان ؛ أوجبهما ما مرّ¹ ، وعليه المصنّف في الأوضح² ، [وعبارة المتن كالشرح³ تُوهّم أنّ الماضي

1- في (ط) : [بل هي تأنيث في مثل ذلك اللفظ] .

2- ساقطة من (ط) .

3- في (أ) و (ط) : [على] .

4- نحو : (زيد قام) فوقع الماضي موقع (قائم) ، ولأنّه يكون صفة ؛ نحو : (مررتُ برجلٍ قام) فوقع موقع (مررتُ رجلٍ قائم) ، وقد وقع أيضاً موقع الفعل المضارع في الجزء ؛ نحو قولك : (إن فُمت فُمتُ) والمراد : إن تقم أقم ، فلما كان فيه ما دكرنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ، ميّز بالحركة على فعل الأمر ؛ لفضله عليه ... ولم يُعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته ، فصار له حُكمٌ بين حُكم المضارع وحكم الأمر . يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش : 208 / 4 .

5- ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

6- في (م) : [لمناسبة الواو] .

7- ذلك لأنّ الأصل : (دعوا) و (اشتروا) تحرك كلّ من الواو والياء ، وانفتح ما قبله ، فقلبت ألفا ، ثم حُدفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصار ما قبل الواو مضموماً تقديراً .

8- في (م) : [لأنّ] .

9- وهو الضمير المنصوب مثل : (ضربت) ، والساكن مثل : (ضربا) ، والتجرّد من الضمير مثل : (ضرب) .

والْحُكْمُ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ بِالْفَعْلِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ (فِي) الْقَوْلِ (الْأَصَحُّ) أَيُّ: الصَّحِيح .

وقيلَ : أَنَّ "نِعَمَ" و"بِئْسَ" اسمان¹ ؛ لدخول حرف الجرِّ عليهما في قولهم² : « ما هي بِنِعَمِ الولدِ »³ ، و« نِعَمَ السَّيِّئِ عَلَى بِئْسَ العَيْرِ »⁴ .⁵

وأجيبُ : بأنَّ مدخول حرف الجرِّ محذوف ؛ أيُّ: بولدٍ مَقُولٍ⁶ فيه نِعَمَ الولدِ ، وعلى عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئسَ العَيْرِ ، وسيأتي - في باب الفاعل - الكلام على إعراب مرفوعهما على هذا القول .

وقيلَ : أَنَّ "عَسَى" و"لَيْسَ" حرفان⁷ ؛ الأولُ : حرفٌ ترجِّحٌ ك : لعلَّ ، والثاني: حرفٌ نفْيٍ ك : ما النَّافِيَةُ ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزَّمان⁸ ؛ ولأنَّ إفادة معناهما مُتَوَقِّفَةٌ على غيرهما كسائر الحروف .

¹ - القائل بذلك الفراء (ت 207 هـ) وجماعة من الكوفيين ، وإعرابهما - على رأيه - مبتدأ ، وما بعده بدل منه ، أو عطف بيان ، والمخصوص بالمدح والذمّ : الخير ؛ كما في قولك : نِعَمَ الرَّجُلِ خالداً .

وعلى رأي البصريين : أنّهما فعلان جامدان لإنشاء المدح والذمّ ، والرجل : فاعل مرفوع ، والجمله من الفعل والفاعل : في محلّ رفع خبرٍ مُقَدَّم ، وخالداً : مبتدأ مؤخّر . يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 81/1 .

² - في (ط) و (م) : [قوله] .

³ - هذا القول حكاه أبو بكر بن الأنباري (ت 327 هـ) عن ثعلب عن سلمة عن الفراء ، أنّ أعرابياً بُشِّرَ بمولودة ؛ فقيل له : نِعَمَ المولودة مولودتك ! فقال : (والله ما هي بِنِعَمِ المولودة ؛ نُصِرْتُهَا بُكَاءً ، وبرّها صدقة) . يُنظر : أمالي ابن الشجري : 405 / 2 ، والإنصاف : 82 / 1 ، وكتاب أسرار العريّة : 103 .

⁴ - العَيْرُ : الحمار ، وَعَلَبَ على الوحشيِّ ، جمع : أعياضٌ وعيَّازٌ وعيَّورٌ وعيُّورَةٌ ومَعْيُورَاءٌ . القاموس المحيط للفيروزآبادي ، تح : محمود أحمد ، المكتبة العصريّة/ صيدا ، بيروت ، ط 1/ 2009م : صفحة 1101 (غير) .

⁵ - هذا القول - كذلك - حُكِيَ عن بعض فُصَحَاءِ العرب . يُنظر : أمالي ابن الشجري : 405 / 2 ، والإنصاف : 82 / 1 ، وكتاب أسرار العريّة : 103 .

⁶ - في (ط) : [بِمَقُولٍ فِيهِ ...] .

⁷ - ذهب ابن السراج (316 هـ) ، وأبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ) في الحليّيات ، إلى أنّ (ليس) حرفٌ نفْيٍ بمنزلة (ما) النافية . وأما (عسى) فذهب الكوفيون إلى أنّها حرفٌ ترجِّحٍ بمنزلة (لعلَّ) وتبعهم على ذلك ابن السراج . يُنظر : شرح قطر الندى : 40 ، والجنّي الدّاني : 494 ، ومُعْني اللَّيْبِ : 480 / 1 .

والغريب أنّ ابن السراج قال في " الأصول " : (أمّا " ليس " فالدليل على أنّها فعل ، وإنّ كانت لا تتصرّف تصرّف الأفعال (...) . يُنظر : الأصول في النّحو لابن السراج ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسّسة الرّسالة/ بيروت

ط 3/ 1996م : 82 / 1 . وهذا مُخالفٌ تماماً لما نقله عنه المرادي وابن هشام ، ولعلّهما نقلًا عن كتاب آخر له .

⁸ - في (ط) : [لعدم دلالتهما على ذلك عارض الحدث والزَّمان] .

وأجيبُ : بمنع الأوّل ؛ ولو سلم ، فعدم دلالتها على ذلك عارض ، وبأنّ¹ توقّف إفادة معناها على ذكر [11/أ] المتعلّق بعدها ؛ إنّما هو لشيبههما بالحرف في عدم التصرف ؛ فلما شابهاه أُعطيّا حكمه في التوقّف المذكور ؛ إذ بعض الكلمات قد يُعطى حكم بعضٍ آخرٍ لمُشابهةٍ بينهما كالمضارع .

[فعل الأمر وعلامته]

وأشارَ إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله : (وأمر) وهو مُستقبلٌ أبداً ؛ إذ المقصود به : حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل² .

(ويعرف) أي : يُميّز عن قسيميه³ (بدلالته على الطلب) أي : بنفسه ، لا بانضمام غيره إليه إليه ؛ ليخرج نحو : " لا تضرب " ؛ فإنّ الدلالة على الطلب - وإن فُهمت منه - فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك .

ولابدّ (مع) ذلك من (قبول ياء المُخاطبة) نحو : ﴿ ۞ ﴾ ، أو نون التوكيد ك: ﴿ ۞ ﴾ ، والمراذُ بياء المُخاطبة : ياء الفاعلة ؛ وهي اسمٌ مُضمّر⁵ عند سيّوئه⁶ والجمهور ؛ فلو دلّت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو التّون فهي اسم فعل ك: نزل ، أو مصدر ؛ ك: ضرباً زيداً ، أو حرف ؛ نحو : كلاً ؛ بمعنى : أنته ، أو قبلتهما ولكن لم تدلّ على الطلب فهي فعل مضارع ؛ نحو : ﴿ ۞ ﴾ ، أو فعل تعجّب ؛ نحو : أحسنَ زيدٌ ؛ فإنّه ليس أمراً على الأصحّ ؛ بل على صورته .

1- في (ب) : [لأنّ] .

2- في (ط) و (م) : [دوام ما حصل] ، وفي (ب) : [ما لم يقصد يحصل أو دوام ما حصل] .

3- في (ط) : [قسيمه] ، وفي (م) : [يتميّز عن قسيمه] .

4- مریم : 26/19 .

5- وقيل : أنّها حرّفُ كناء التّأنيث في (قامت) لا ضمير ، والفاعل ضمير مُستكن في الفعل ؛ وعليه الماضي ووافقه الأخفش .

يُنظر : همع الهوامع : 191 / 1 ، وشرح التسهيل : 123 / 1 ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تح : محمد بركات ، دار الفكر / دمشق ط 1982م : 85 / 1 .

6- يُنظر : الكتاب : 200 / 4 - 201 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 86 / 1 .

7- يوسف : 32 / 12 .

وإنّما قال : ياء المخاطبة ، ولم يقل : ياء المتكلّم ؛ لأنّ هذه تكون في الاسم والفعل والحرف ؛ نحو : مرّ بي أخي فأكرمني .

[أحوال بناء الأمر]

ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه ؛ فقال : (وبنائوه على السكون) إذا كان صحيح الآخر¹ ، ولم يتصل به ضمير تثنية ، ولا ضمير جمع ، ولا ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ (كاضرب) وانطلق ، واستخرج ؛ إذ مضارعه يُجزم بالسكون .

(إلاّ المعتلّ) وهو ما آخره « واو » أو « ألف » أو « ياء » (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة ، [لكن]² يشترط ألاّ يتصل به ما تقدم³ أو نون النسوة (ك اغزوا وحش وارم) إذ مضارعه يُجزم بحذف آخره ؛ فاغزوا : مبني على حذف الواو ، واحشوا : على حذف الألف ، وارم : على حذف الياء ؛ لأنّ مضارعها مثلها .

(و) إلاّ (نحو : قوموا) ممّا هو صحيح واتصل به ضمير تثنية ، (و) نحو : (قوموا) ممّا اتصل به ضمير جماعة ، (و) نحو : (قومي) ممّا اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه ؛ إذ⁴ مضارعه المتصل به ذلك يُجزم بحذفها .

ومثله في البناء المذكور : المعتل المتصل به ذلك ؛ نحو : اغزوا ، واغزوا ، واغزوي⁵ .

وإنّ اتصل بالمعتلّ نون نسوة بُني على السكون ؛ نحو : اغزوا ، وارموا ، واحشوا ، كالصحيح المتصلة⁶ به النون المذكورة ؛ نحو : قمن ، واقعدن .

واعلم أنّ المصنّف لو قال كما في الأوضح¹ : « وبنائوه على ما يُجزم به مضارعه » لكان أحسن ؛ لكن لما ذكر أنّ للماضي ثلاثة أحوال أراد أن يذكر - بالتنصيص - أنّ للأمر كذلك .

¹ - وهذا مشروط بأن لا تباشره نون التوكيد ؛ فإنّ باشرته بُني على الفتح ؛ نحو : أقبلن ، واضربن .

² - ساقطة من (أ) .

³ - من الضمائر ؛ وهي : ضمير التثنية ، وضمير الجمع ، وضمير المؤنثة المخاطبة .

⁴ - في (ب) : [أي] .

⁵ - أصله : اغزوي ؛ استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ، ثمّ

كسرت الزاي لمناسبة الياء ، ولئلاّ تنقلب الياء واواً ؛ لوقوعها ساكنة بعد ضمة .

⁶ - في (ط) و (م) : [المتصل] ، وفي (ب) : [المعتل بالنون] .

[أفعال الأمر المُختلف حول فعليتها]

(ومنه) أي : من فعل الأمر (هَلُمَّ ، فِي لُغَةٍ) بِنِي (تَمِيم) ؛ المِلْحَقِينَ بِهَا الضَّمائر بحسب مَنْ هي مُسندة إليه ؛ نحو: هَلُمَّ يا زَيْدُ ، وَهَلُمَّيْ يا هِنْدُ ، وَهَلُمَّا يا زِيدان ، وَهَلُمَّوا يا زِيدون ، وَهَلَمَنَّ يا هِنْداتُ ، وَأما [12/أ] أهلُ الحِجاز فهي عندهم : اسم فعل لازم طَريقةً واحدةً ؛ ولا يَخْتَلِفُ بحسب مَنْ أُسِنِدَ إليه ، وَبَلَّغْتَهُمْ جِاءَ التَّنْزِيلِ ؛ نحو: ﴿ هَلُمَّ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ فَجاءَ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ ﴾ .
﴿ هَلُمَّ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ فَجاءَ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ ﴾ ، ﴿ هَلُمَّ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ فَجاءَ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ ﴾ ، ﴿ هَلُمَّ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ فَجاءَ بِأَهْلِكَ بِمِصْرَافٍ ﴾ .³

(و) كذا (هَاتِ) بِكسر التاء ، ما لم يتصل به ضميرُ جماعةِ المذكَّرينَ فيُضْمُ ؛ نحو: هَاتُوا ، (وَتَعَالَى)⁴ بفتح اللام لا غير (فِي الْأَصْحَحِ) أي : الصَّحيح⁵ ؛ لدلالاتهما على الطَّلْبِ وقُبُولهما - مع ذلك ياء - المِخاطَبَةِ ك: هَاتِي ، وَتَعَالِي . فَإِنْ أَمَرْتِ بِهما [مُذَكَّرًا ، كان بناؤهما على حذف حرف العلة ؛ فتقول : هَاتِ ، وَتَعَالَى ؛ ك: اِزْمِ ، وَاخْشِي ، وَإِنْ أَمَرْتِ بِهما]⁶ مُؤنَّثًا ، كان بناؤهما على حذف النون⁷ ؛ فتقولُ : هَاتِي ، وَتَعَالِي ؛ ك: اِزْمِي ، وَاخْشِي ؛ إذ بناء الأمر على ما يُجَزَمُ به مُضارعه .

وقيل : أهما اسما فعلين⁸ .

[الفعل المضارع وعلامته]

- ¹ - يُنظَر : أَوْضَحَ الْمَسالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مالِك : 45 / 1 .
- ² - الْأَنْعام : 150 / 06 .
- ³ - الْأَحزاب : 18 / 33 .
- ⁴ - فِي (ط) و (م) : [تَعَالَى] .
- ⁵ - (هَاتِ) و (تَعَالَى) أَفعالٌ مَبْنِيَةٌ على حَذْفِ آخِرها لِأَنَّها مَعْتَلَّةٌ ؛ فالأوَّلُ مَبْنِيٌّ على حَذْفِ الياء ، والثاني على حَذْفِ = الألف ، وَإِنَّمَا ضُمَّتِ التَّاءُ فِي (هَاتُوا) لِأَنَّ أَصلَهُ (هَاتِيُوا) اسْتَثَقَلَتِ الضَّمَّةُ على الياء فَحُذِفَت ، فَالتَقَى ساكِنانِ (الياء والواو) ، فَحُذِفَتِ الياء لِالتقاءِ السَّاكِنينَ ، وَضُمَّتِ التَّاءُ لِمُناسِبَةِ الواو ؛ وَلِئلاَّ تَنْقَلِبَ الواو ياء .
- ⁶ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهواً من التأسخ ؛ لتشابهه نهاية العبارة عليه .
- ⁷ - أَمَا إِذا أَمَرْتِ جَمعَ مُؤنَّثَ فَإِنَّها يُنْبِيانِ على السكون ؛ نحو: تَعَالَيْنِ وَهَاتِيْنَ يا هِنْداتُ .
- ⁸ - القائل بذلك جماعة من النحويين ؛ على رأسهم : الرَّخْمَشَرِيُّ (ت 538 هـ) .

يُنظَر : المَفْصَلُ فِي صِنعةِ الإِعْرابِ : 189 - 200 ، وَشَرَحَ شَذورُ الذَّهَبِ : 45 .

وأشارَ إلى القسم الثالث بقوله : (ومضارع) ؛ وهو ما دلَّ وضْعاً¹ على حَدَثٍ وزمانٍ غير مُنْقَضٍ ، حاضرًا كان أو مُستقبلاً ؛ وسمِّيَ مضارعاً من المضارعة² وهي المشابهة ؛ لمشابهته الاسم في أنّ كلاً منهما يطرأ عليه بعد التّركيب معانٍ مختلفة تتعاقب³ على صيغةٍ واحدةٍ ؛ وقضيّة ذلك : الاشتراك في الإعراب ، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يُميّزها إلا الإعراب ، وعلى المضارع يميّزها غيره⁴ ، أيضاً كان الاسمُ أشدَّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع ، فجعلَ الإعرابُ أصلاً فيه ، فرعاً في المضارع .

وما قيل: من أنّ العلة في التسمية مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص⁵ ، وقُبُول لام الابتداء والجرّيان على حركات اسم الفاعل وسكّنته ؛ فردّه ابن مالك في شرح التسهيل⁶ .

(ويعرفُ) أي : يُميّزُ⁷ عن قسيميه (ب لم) أي : بدخولها عليه ؛ نحو : ﴿ ٱلْأَرْضُ ٱلْحَقِيقَةُ ﴾⁸ ، وممّا يميّزُ به أيضاً : دخول حرف التنفيس التنفيس [عليه ؛ ك: سوف ، وكذا دخول اللّام و " لا " الطلّبيّتين]⁹ ، وإتّما اقتصرَ المصنّف على " لمّ

1- دخل بقوله (وضِعاً) المضارع المنفي ب (لم) فإنّه يدلّ بالوضع على حدث غير مُنْقَض ، وإن كانت (لم) تقلّب معناه

إلى الماضي ، ومثله : المضارع في سياق (لو) نحو : لو يُطيعكم ، وخرج نحو : نَعَمْ وبئس وعسى وحبّذا .

يُنظر : حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى لياسين الحمصي ، مطبعة الحلبي بمصر ط 1971/2 : م : 72 / 1 .

2- المضارعة مُشتقة من (الضرع) ؛ كأنّ كِلا الشبيهيّن ارتضعا من ضرعٍ واحدٍ ؛ فهما أخوان رضاعاً ، يقال : تضارَعَتْ السُّحْلان - والسُّحْل هو ولد الشاة - إذا أخذ كلّ واحد منهما بِحَلْمَةٍ من الضرع وتقابلا في الرضاع ، وزعم ابن عصفور أنّ المضارعة مقلوبة من (المراضعة) . يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 11 / 4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 304 / 1 .

3- في (م) : [متعاقبة] .

4- كتقدير اسم مكانه ؛ نحو : (لا تُعِنَّ بالجفاء وتمدح عمرا) ... يُنظر تفصيل ذلك في : شرح التسهيل : 34 / 1

5- لأنّ الاسم يكون مبهماً بالتّكثير ، ويتخصّص بالتّعريف ، والمضارع ؛ يحتمل الحال والاستقبال ، ويتخصّص للمستقبل بالسين وسوف .

6- في الحقيقة أنّ ابن مالك لم يرده من جهة أنّه علة في التسمية ؛ وإتّما ردّه من جهة أنّه علة لإعرابه .

يُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس على شرح الفاكهي : 73 / 1 ، وشرح التسهيل : 35 / 1 - 36

7- في (أ) : [يتميّز] .

8- الإخلاص : 03 / 112 .

9- ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وقد استدرك الحذف في الهامش .

لم " ك: ابن مالك في ألفيته¹؛ لأن لها امتزاجاً بالفعل بتغيير² معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه ،
قاله الرضي .

(وافتتاحه) - بالرفع على الابتداء ، كما هو قضية كلامه في الشرح³ - يكون (بحرف) واحد
واحد زائد (من) أحرف (نأيت) أي : بعدت ، أو " أنيت " أي : أدركت (نحو) قولك : (
نقوم ، وأقوم ، ويقوم) زيد ، (وتقوم) يا عمرو⁴ ، ولم يذكر هذه الأحرف ليُعرف بها المضارع ؛
لوجودها في أول الماضي ، وإنما ذكرها تمهيداً للحكم الذي⁵ بعدها ؛ كما سيأتي⁶ .

ومن النّحة مَنْ جعل افتتاحه بأحدها من علاماته أيضاً ، وهو ظاهر كلام المصنّف ؛ بل قيل :
إنّ التّمييز بها أولى من التّمييز بـ لم ؛ لعدم انفكاكها عنه ؛ ولا تصالها به ، وللتّصنيف على جميع
أمثله ، بخلاف " لم " ، وعليها اقتصر ابن مالك في التّسهيل⁷ .

وعليه فيُشترط في الهمزة أن تكون للمتكلّم وحده ، وفي النّون أن تكون للمتكلّم ومن معه ، أو
للمعظم نفسه ولو ادّعاءً ، وفي الياء أن تكون للغائب المذكّر مُطلقاً ، أو لجمع الغائبات ، وفي التّاء
أن تكون للمخاطب مُطلقاً ، أو للغائبة أو للغائبتين .

وبهذا ظهر أنّ التعبير بـ: " أنيت " أنسب بالنسبة للتضعيفيّة⁸ من [13/أ] تعبيره¹ بـ: " نأيت " .

¹- في قوله : سواهما الحرف كهل وفي وم فعل مضارع يلي لم : يشم

فجعل علامة المضارع صحّة دخول (لم) عليه ؛ كقولك في (يشم) : لم يشم .

يُنظر : متن ألفية ابن مالك ، دار المغني/ الرياض ط1/ 2000م : 09 وشرح ابن عقيل ، تح : محي الدين عبد الحميد ،

دار التراث/ القاهرة ط2/ 2005م : 14 .

²- في (م) : [يتغير] ، وفي (ط) : [يتغير] .

³- يُنظر : شرح قطر الندى لابن هشام : 46 - 47 .

⁴- في (ب) : [يا هند] .

⁵- في (ب) : [للأحكام التي] .

⁶- في الأسطر الآتية ؛ وهو قوله : (ويضم أوله) .

⁷- يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 03 .

⁸- لأنّ الهمزة لها موضع واحد وهو المتكلّم وحده ، (والنّون) لها موضعان ؛ المتكلّم ومنه غيره أو للمعظم نفسه ،

(و الياء) لها أربع ؛ المفرد المذكّر ومثناه وجمعه وجمع الغائبات ، و (التّاء) لها ثمانية ؛ المفرد المذكّر والمفردة المؤنثة والمثنى

والمجموع لكلّ منهما ، والمفردة الغائبة والمثنى الغائبتين ، فكلّ له ضعف ما قبله .

[أَحْكَامُ الْمُضَارِعِ]

والْحُكْمُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِيمَا مَرَّ هُوَ قَوْلُهُ : (وَيُضْمُ أَوْلُهُ) أَيُّ: الْمُضَارِعِ ؛ أَيِ الْحَرْفِ الْمُفْتَتَحِ بِهِ (إِنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا) سِوَاءِ كَانَ كُلُّ حُرُوفِهِ أَصُولًا (كَيُدْحَرِجُ) إِذْ مَاضِيهِ "دَحْرَجَ" ، أَمْ بَعْضُهَا زَائِدًا ك: " يُجِيبُ " وَ (يُكْرِمُ) إِذْ مَاضِيهِمَا : أَجَابَ وَأَكْرَمَ ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِمَا زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ وَزَنْهُمَا : أَفْعَلَ .

(وَيُفْتَحُ) أَوْلُهُ (فِي غَيْرِهِ) ؛ أَيُّ [فِي] غَيْرِ الْمُضَارِعِ الَّذِي مَاضِيهِ رُبَاعِيٌّ ؛ بِأَنَّ كَانَ مَاضِيهِ ثَلَاثِيًّا كَ يَضْرِبُ ؛ إِذْ مَاضِيهِ ضَرَبَ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا أَصْلِيَّ الْحُرُوفِ ، أَوْ حُمْاسِيًّا أَوْ سُدَّاسِيًّا (كَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ) إِذْ مَاضِيهِمَا : انطَلَقَ وَاسْتَخْرِجَ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَزِيدًا فِيهِمَا ، وَمَنْ الْحُمْاسِيُّ نَحْوُ: خَصَّمَ ، وَقَتَلَ - بِالتَّشْدِيدِ - فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : اخْتَصَمَ ، وَاقْتَتَلَ ؛ أَدْغَمَتِ التَّاءُ فِيهِمَا بَعْدَهَا³ وَحُدِفَتِ الْهَمْزَةُ⁴ ؛ [وَلِهَذَا فُتِحَ حَرْفُ]⁵ الْمُضَارِعَةِ مِنْهُمَا .

وَيُسْتَشَى مِنْ كَلَامِهِ نَحْوُ: إِخَالَ ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ مِنْهُ⁶ مَكْسُورَةٌ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَكَذَا نَحْوُ: أَهْرِيْقُ ، وَاسْطِيعُ ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا مَضْمُومَةٌ ، مَعَ⁷ أَنَّ مَاضِيَهُمَا - وَهُوَ : أَهْرَاقَ ، وَاسْطَاعَ - لَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ ، وَقَدْ يُقَالُ بِأَنْهُمَا مِنَ الشَّوَاذِ ، فَلَا اسْتِثْنَاءَ ، أَوْ بِأَنَّ الْهَاءَ وَالسَّيْنَ زَائِدَتَانِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ؛ فَكَأْتُهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ تَقْدِيرًا .

(وَيُسَكِّنُ آخِرَهُ) تَسْكِينِ بِنَاءٍ - عَلَى الْأَصَحِّ - إِنْ كَانَ (مَعَ نُونِ النَّسْوَةِ ؛ نَحْوُ) :

 ، وَبُنِيَ الْفِعْلُ مَعَهَا رُجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ مِنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ ؛ لِفَوَاتِ

1- في (أ) : [التَّعْبِيرُ] .

2- زيادة من (ط) .

3- في (أ) : [بَعْدَهُمَا] .

4- أَيُّ : هَمْزَةُ الْوَصْلِ ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِتَحْرِيكِ مَا بَعْدَهَا .

5- مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

6- فِي (ط) : [فِيهِ] .

7- فِي (ط) : [عَلَى] .

8- الْبَقْرَةُ : 228 / 02 .

9- الْبَقْرَةُ : 237 / 02 .

شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه ؛ باتّصاله بالتّون الّتي لا تتّصلُ إلّا بالفعلِ ، وبُني على السّكون لأنّه الأصلُ في البناء كما مرّ ؛ وحملاً على الماضي المتّصل بها .

وإذا دخل عليه عامل ؛ نحو: لم يضرّين ، ولن يضرّين ، لم يُؤثّر فيه لفظاً¹ ، وإلى ذلك أشار بعضهم مُلغزاً ؛ حيث قال :

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

ووزنُ يَعْفُونَ : يَفْعَلْنَ ، والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة ، والتّون ضمير التّسوة لا نون الرفع ، بخلاف نحو: الرّجالُ يَعْفُونَ ؛ فإنّ الواو فيه ضمير الجماعة ، ولأمّ الكلمة محذوفة ، والتّون علامة الرّفْع ، والفعلُ معها مُعَرَّبٌ وأصلُهُ : يَعْفُوُونَ² ، بواوين ؛ وأولاهما لامّ الكلمة ، فاستثقلت الضّمّة الضّمّة على " واو " قبلها ضّمّة فحذفت³ ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى فبقِيَ " يَعْفُونَ " على وزن : يَفْعُونَ ؛ وخصّصت بالحذف لأنّها جزء الكلمة⁴ ، ولأنّها آخر الفعل ، ولأنّها لا تدلّ على معنى بخلاف الثّانية ؛ ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو: قاضٍ وغازٍ ، دون التّنين ؛ لأنّه كلمة مُستقلّة ولا يُوصفُ بأنّه آخر ، وجيء به لمعنى .

وكما يُسكّن مع نون التّسوة يُسكّن مع نون الذّكور ؛ كقوله :

[07] - وَيَرِجَعْنَ⁵ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ⁶

¹ - ولكن يُؤثّر فيه محلاً ؛ فيكونُ الفعل في محلّ جزم أو في محلّ نصب .

² - في (ط) : [وأصلُ يَعْفُونَ : يَعْفُوُونَ] .

³ - في (م) : [فحذفت الضّمّة] .

⁴ - في (ط) : [لأنّها حرفُ الكلمة] .

⁵ - في (م) : [ويخرجن] ، وهو ما ورد في الكثير من المصادر .

⁶ - عجز بيت من الطّويل ، صدره : يَمْرُونَ بِالذّهْنِ خَفَافاً عِيَابُهُمْ

وهو لأعشى همدان في : الحماسة البصريّة : 262/2 - 263 ، والصّبح المنير في شعر أبي بصير : 317 (باب أعشى همدان)
ولأحد من بني همدان في : الكامل : 239/1 ، ولجرير في : ملحق ديوانه : 1021/3 ، وبلا نسبة في : الكتاب : 115/1 ،
وكتاب الشعر : 162 ، والإنصاف : 277/1 ، وشرح الكافية الشافية : 659/2 ، وشرح التّسهيل : 128 - 125/3 ،
164 ، ولسان العرب : 70/9 (خشف) ، 653/1 (ندل) ، وشرح ابن عقيل : 280 ، وأوضح المسالك : 284/1 .

الشرح : الذّهنا : اسم موضع ، والعياب : جمع " عيبة " وهي القفة ، والبُجْرُ : جمع أْبْجَر وهو العظيم البطن ؛ ويقصد :
أنّ حقائبهم منتفخة ، والمعنى : قيل أنّه يصف لُصوصاً يأتون فيسرقون ، فيمرون بالذّهنا وحقائبهم فارغة ، ويعودون

فلو عبّر ب : نون الجمع لكان أولى ، و [لَصَدَقَ]¹ عُموم قوله فيما بعد .
ويُعربُ فيما عدا ذلك .

(وَيُفْتَحُ) آخره فتحة بناء ، إن كان (مع نون التوكيد) خفيفةً كانت أو ثقيلة ، (المباشرة)
[14/أ] وهي المتصلة به من غير حاجز (لفظاً أو² تقديرًا)³ ، هذا مذهب الجمهور ، وبه جرّم ابن
مالك⁴ ؛ وعلة البناء - عندهم - تركيبه معها تركيب " خمسة عشر " ؛ بدليل أنه لو فصلَ بينَ الفعل
والتون فاصلٌ لم يحكم بينائه ؛ لأنهم لا يُركّبون ثلاثة أشياء [فيجعلونها كشيء واحد]⁵ ، ومعنى
مباشرتها له تقديرًا : ألا يُنوي هناك فاصل ، وذهب قومٌ إلى البناء مطلقاً⁶ ؛ لأنّ التون لما لحقته
أكّدت فيه الفعلية ، وردّته إلى أصله [من البناء] ، وذهب جمّع إلى الإعراب مُطلقاً ، والأصحّ الأوّل
[7] .

من دارين وحقائبهم ملأى . يُنظر : اللسان : 653 / 11 (ندل) .

والشاهد في : (يرجعن) حيث سكّن المضارع مع نون الذكور ، وهي في الحقيقة نون إناث استعملت مجازاً في الذكور .
يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 116 / 1 .

¹ - ساقطة من (ب) .

² - في (أ) : [لفظاً وتقديراً] ؛ وهذا خلاف ما في : متن قطر الندى .

³ - نون التوكيد المباشرة له لفظاً نحو : (يُنْبَدَنَّ) وهو في هذه الحالة مبنيّ ، أمّا إذا فصلَ بين الفعل والتون فاصل ؛ مثل :
(تتبعان) و (تُبْلَوْنَ) و (تَرَيْنَ) ؛ فإنّ الألف في الأوّل ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث ، فاصلة بين الفعل والتون
فهو معرب لا مبني . وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدراً كان الفعل أيضاً معرباً ؛ وذلك نحو :



[آل عمران : 186/3] ؛ ففي هذه الحالة الفاصل محذوف مقدّر وهو "واو" الجماعة ، وسيأتي تفصيل إعراب هذه الأفعال .

يُنظر : شرح قطر الندى : 49-52 .

⁴ - يُنظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك : 175-176 .

⁵ - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) ، وفي (ب) : [ويجعلونها كالكلمة الواحدة] .

⁶ - أي : سواء اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ؛ مثل : تتبعان ، وتبْلَوْنَ ، وتَرَيْنَ .

وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي في الإيضاح . يُنظر : ارتشاف الضرب : 662 / 2 ، والمساعد
على تسهيل الفوائد : 672 / 2 .

⁷ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

المدغمة ، وتعدّرت حذف أحدهما ، فحرّكت الواو بحركةٍ مُجانسةٍ لها وهي الصّمة ؛ لتدلّ على المحذوف ، فصار: **لُتْبَلُونَنَّ** ، على وزن **لُتْفَعُونَ** .

(﴿ ١ ﴾ أصله قبل التّوكيد : **تَرَائِينَ** ؛ فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثمّ حذف الهمزة فصار: **تَرَينَ** - بفتح الرَّاء وكسر الياء الأولى وإسكان [الياء]² الثانية - فتحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، ثمّ حُذفتْ لالتقاء الساكنين فصار: **تَرَينَ** ، ثمّ دخلَ الجازم فحذف نون الرّفع ثمّ أكّد بالنون الثّقيلة فالتقى ساكنان³ ؛ ياء المخاطبة والنون المدغمة ، فحرّكت الياء بحركةٍ مُجانسةٍ لها⁴ لتدلّ على المحذوف ، فصار: **تَرَينَ** ؛ على وزن : **تَفِينُ**⁵ .

والثّاني نحو : (﴿ ٦ ﴾ أصله قبل التّوكيد : **يَصُدُونَنَّكَ** ؛ فدخلَ الجازمُ فحذفَ نونَ الرّفع ، ثمّ أكّد بالنون ، فالتقى ساكنان " الواو والنون المدغمة " فحذفتْ⁷ الواو لاعتلالها ولوجود الصّمة الدّالة عليها .

وقوله في الشّرح⁸ : « أصله قبل دخول الجازم " يَصُدُونَنَّكَ " فلمّا دخلَ الجازم حذفَ نونَ الرّفع الرّفع » إنّما يأتي [15/أ] على شذوذ ؛ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب .

¹ - مريم : 26/19 .

الإعرابُ : فإمّا : الفاء استئنافية ، إمّا : إنّ : حرف شرط جازم ، ما : زائدة لا عمل لها ، ترينَ : فعل مضارع مجزوم بأنّ وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنّثة : في محلّ رفع فاعل ، ونونُ التّوكيد : حرف مبني لا محلّ له من الإعراب . **وجه الاستشهاد** : فصّلت الياء بين الفعل ونون التّوكيد ؛ فبقيَ مُعرّباً ولم يُبنَ .

² - ساقطة من (أ) و (ب) .

³ - أيّ : تَرَينَ .

⁴ - ساقطة من (ط) .

⁵ - في (أ) و (ب) و (ط) : [تعين] ، والتصحيح من (م) .

⁶ - القصص : 87/28 .

⁷ - في (ط) : [ثمّ حذف] .

⁸ - يُنظر : شرح قطر النّدى : 52 .

وقد تبيّن ممّا¹ قرّنا أنّ الفعلَ في هذه الأمثلة - ماعدا الثاني² منها - مُعَرَّبٌ لفظاً ؛ إذ الإعرابُ فيها ظاهرٌ³ ؛ إذ هو بحذف النّون للجازم ، فما وَقَعَ في الأوضح⁴ من أنّه مُعَرَّبٌ في الأوّل ، والثالث⁵ والثالث⁵ تقديرًا كالثاني - وهو لُتْبَلُوْنَ - سهوٌ .

وإنّما لم يُبَيّن فيها على الأصحّ لانتفاء تركّبه ؛ لأنّهم لا يُركّبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد .

والضّابطُ في ذلك : أنّ ما كان من المضارع رفعُهُ بالضّمّة ، إذا أُكِّدَ بالنّون يُبَيّن على الفتح ، وما كان رفعه بثبوت النّون ، إذا أُكِّدَ بالنّون يبقى على إعرابه ، لفظاً أو تقديرًا لعدم مُباشرتها له ، وإنّما بُيّن مع عدم مُباشرتها له في نحو : " هل تضربنّ يا هندات " لِوُجود المقتضى لبنائه ، وهو ظاهر ؛ وإنّما قدّم المصنّف حالة بنائه على إعرابه لأنّه الأصلُ فيه ، والله أعلم .

[الحرفُ وعلامتهُ]

- (وأما الحرفُ) وهو ما دلّ على معنى في غيره فقط (فيُعرَفُ) أي : يتميِّز عن قسيميه)
(بأنّ لا يقبلَ شيئاً من علامات الاسم) المتقدّمة ولا غيرها ، (و) لا شيئاً من علامات

¹ - في (أ) و (ب) : [بما] .

² - وهو : لُتْبَلُوْنَ .

³ - في (أ) : [إذ الإعرابُ فيه ظاهراً] .

⁴ - يُنظر : أوضح المسالك : 45 / 1 .

⁵ - وهو : تَرَيَنَّ .

الفعل¹ المتقدّمة ولا غيرها ؛ فحينئذٍ يمتنع كونه واحداً منها ؛ فيتعيّن² كونه حرفاً ؛ إذ لا يخرج³ عن ذلك ، كما دلّ عليه الاستقراء .

(نحو: هل) من حروف الاستفهام ، وتدخّل على الجملتين الاسميّة والفعليّة ، حيث لم يكن في حيّزها فعل ، أمّا إذا كان فتحتصّ بالفعل ، فلا مُنافاة حينئذٍ بين ما ذكره هنا وبين قولهم - في باب الاشتغال - من أنّه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصّ بالفعل كهل⁴ ؛ والعلّة في ذلك ما قاله الرضي⁵ وغيره⁶ من أنّ أصلها أن تكون بمعنى "قد" كما في: ﴿ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾ تطّقت على همزة الاستفهام ، انحطّت رُبتّها عن "قد" في اختصاصها بالفعل ؛ فاختصّت به فيما

1- في (ط) : [الأفعال] .

2- في (ط) : [فيعتبر] .

3- في (ط) و (م) : [لا يخرج] .

4- يعني تمثيلهم بنحو : (هل زيداً حدّثته) إذ التقدير (هل حدّثت زيداً حدّثته) ؛ فزيداً : مفعول بفعل محذوف ؛ وإتّما وجب النصب لوجوب وقوع الفعل بعد هل ، فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال .

يُنظر : شرح التصريح : 442 / 1 - 443 .

5- يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 418 / 1 .

6- قال سيّويه : « وكذلك هل ؛ إمّا تكون بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت "هل" لا تقع إلاّ في الاستفهام » .

الكتاب: 189 / 3 ، وقال المبرّذ : « وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزّ وجلّ : ﴿ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾

﴿ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾ ؛ لأنّها لا

تخرج عن حدّ الاستفهام ؛ تدخّل عليها حروف الاستفهام نحو: أم هل فعلت ؟ وإن احتاج الشاعِر إلى أن يلزمها الألف

فعل كما قال : سائلُ فوارسَ يَربوعَ بشدّتنا أهلُ رأونا بسنح الففّ ذي الأكم « . المقترض: 181 / 1 - 182

وبالغ الرّمشريّ وزعم أنّها لا تجيء إلاّ بمعنى (قد) . يُنظر : المفصل: 414 ، ومغني اللّيب : 566 / 1 .

وقال المرادي : « ذكر ذلك قومٌ من النّحويين ؛ منهم ابن مالك ، وقال به الكسائي والفراء ، وبعض المفسّرين في قوله

تعالى : ﴿ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾ ، واستدلّ بعضهم على ذلك بقول الشاعِر :

سائل فوارس ... ؛ فالمعنى : أقد رأونا ،

ويدلّ على ذلك : دخول الهمزة عليها ، وأنكر بعضهم مُرادفة هل ل قد ؛ وقال: يُحتمل أن يكون : " أهل رأونا " من

الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد ؛ كقوله : " ولا للبهائم أبداً دواء ... » .

الجنى الدّاني : 344 - 345 ، وتُنظر هذه المسألة في : همع الهوامع : 507 / 2 - 508 .

7- الإنسان : 01 / 76 .

8- في (ط) : [فهكذا] .

إذا كان¹ في حيزها ؛ لأثما² إذا رأته في حيزها تذكّرت عُهوداً بالحِمَى وَحَنَّتْ³ إلى الألف المألوف ،
وعانقته ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره في حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلة⁴ .
(وِبلٌ) : من حُروف العطف ؛ ومعناها الإضراب⁵ .

(و) الحرفُ (ليس منه مهما) لِعَوْدِ الضّميرِ عليه⁶ في نحو: ﴿لَمَّا دَامَ ظُلْمُ اللَّيْلِ وَسَوَّاهُ الْجَبَلُ حَمَلًا مُهِينًا﴾
والضّمير لا يعود إلا على الأسماء
الأسماء ، وقيل : أنَّه حرفٌ⁸ .

(و) لا (إذما) ؛ بل هي ظرفٌ زمانٍ بمنزلة "متى" ؛ فإذا قلت⁹: إذما تقمّ أقمّ ؛ فمعناه : متى
متى تقمّ أقمّ ، ويدلُّ على اسميّتها : أنَّها كانت قبل دُخول "ما" اسماً ؛ والأصلُ بقاء الشّيء على ما
كان عليه¹⁰ ، وقيل : أنَّها حرفٌ¹¹ بمنزلة "إن" الشّرطيّة ؛ وأنّ المعنى في المثال : إنّ تقمّ أقمّ ، وهو
الأصحّ كما في الأوضح¹² .

1- في (م) : [كانت] .

2- في (ب) : [كأثما] .

3- حَنَّتْ : بالتّخفيف ؛ بمعنى : مالت وعطفَتْ ، من حَنَا يَحْنُو حُنُوًّا ، وبالتّشديد بمعنى : اشتاقتْ ؛ من : حَنَّ يَحْنُ حَنِينًا .
يُنظر : المعجم الوسيط : 203-204 (حنا) .

4- هذا القول ورد في : شرح كافية ابن الحاجب : 418 / 1 ، وفي هامشه وردت أبيات لأحد الشعراء الظرفاء مشيراً
إلى هذا القول في (هل) [من البسيط] : مليحةٌ عشقتْ ظنياً حوى حوراً فمُدَّ رأته سَعَتِ فوراً لخدمته
كهله إذا ما رأَتْ فعلاً بجزرها حنّت إليه ولم ترضَ بمرقته

5- يُنظر معنى (بل) في : الجحى الداني : 235 ، ومغني اللبيب : 189-190 .

6- في (ط) : [عليها] .

7- الأعراف : 132 / 07 .

8- القائل بذلك السُّهيليّ ، وتبعه ابن يسعون ، واستدلوا بعدة شواهد . يُنظر : مغني اللبيب : 533 / 1 .

9- في (ط) : [فلو قلت] .

10- ساقطة من (ط) .

11- القائل بذلك سيويه ، أما عند المبرّد - في أحد قوليه - وابن السراج والفارسي فهي : ظرف .

يُنظر : مغني اللبيب : 153 / 1 ، والكتاب : 56-57 / 3 ، وشرح التصريح : 398 / 2 ، وشرح قطر الندى : 53 ،
والمقتضب : 46 / 2 ، والأصول لابن السراج : 159 / 2 ، وارتشاف الضرب : 1862 / 4 .

12- يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 91 / 2 .

وأجيبُ عمّا تقدّم¹ بأنّ "إذ"² قد سُلِبَ منها معناها الأصلي بعد دُخول "ما" ؛ بدليل أنّها كانت كانت للماضي فصارت للمستقبل ، واستعملت مع " ما " الزائدة³ استعمال " إن " فكانت حرفاً ، وفي الشرح⁴ ، وفيه نظر؛ قلت : ولعلّ وجه النظر أنّه لا يلزم من تغيير⁵ زمانها انسلاخها عن الاسميّة الاسميّة [16/1] إلى الحرفيّة ؛ بدليل أنّ المضارع موضوعٌ للحال أوّله وللاستقبال ، وإذا دخلت عليه "لم" قلبت معناه إلى الماضي ، ولم تُخرَج⁶ لفظه عن كونه مُضارعاً .

(بل) منه (ما المصدرية) وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر ؛ نحو: ﴿ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﴾ (بل) منه (ما المصدرية) وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر ؛ نحو: ﴿ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﴾ .

(ولما الرابطة) أي : لوجود شيء بشيء¹⁰ ، وهي عند سيبويه¹¹ : حرفٌ وُجودٌ لوجود ، وقيل :

أنّها ظرفٌ ، وقال ابن جني¹ : « بمعنى حين »² ، وقال ابن مالك : « بمعنى إذ ، وفيه معنى الشرط الشرط »³ ، واستظهره المصنّف في المغني⁴ وعلّله بأنّها⁵ هنا مُختصّة بالماضي والإضافة إلى الجمل ، كما

1- أي : عن القول بأنّها اسم .

2- في (أ) و (ب) و (ط) : [إذما] .

3- في (أ) : [المزيدة] .

4- يُنظر : شرح قطر الندى : 53 ؛ حيث ورد فيه : « وقال المبرد وابن السراج ... إنّها ظرف زمان ... واحتجوا بأنّها قبل دخول "ما" كانت اسماً ؛ والأصل عدم التّغيير ، وأجيب : بأنّ التّغيير قد تحقّق قطعاً ؛ بدليل أنّها كانت للماضي فصارت للمستقبل ؛ فدلّ على أنّها تُزَع منها ذلك المعنى البتّة ، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر » . فابن هشام لم يُوافق سيبويه ومَن نحا نحوه في عدّهم " إذما " حرفاً ؛ لأنّ تغيّر الدلالة من زمانٍ إلى آخر لا يلزم منه خروجها عن النّوع ؛ فتبقى اسماً كما كانت قبل دخول " ما " عليها ؛ بدليل بقاء المضارع مضارعاً حتّى وإن دخلت عليه " لم " .

5- في (أ) : [تغيّر] .

6- في (أ) و (ب) : [يخرج] .

7- آل عمران : 118 / 03 .

8- العنت : الإثم والوقوع في أمر شاق . يُنظر : الصّحاح : 258/1 - 259 (عنت) .

9- القائل بذلك : الأخصش وابن السراج وجماعة من الكوفيين ؛ فيرون أنّها بمنزلة " الّذي " واقعٌ على من لا يعقل ، وهو الحدث ؛ والمعنى : ودّوا ما عتّموه ؛ أي : العتّ الّذي عتّموه .

يُنظر : شرح قطر الندى : 57 ، والجنى الداني : 332 ، وارتشاف الضّرب : 993 / 2 .

10- مثل : لما جاءني أكرمه . يُنظر : شرح قطر الندى : 57 .

11- يُنظر : الكتاب : 234 / 4 ، وشرح قطر الندى : 57 .

كما هو شأن إذ ؛ وعليه فعاملها جوائها ، وُرِدَ بِأَنَّهَا أُجِيبَتْ بِ: "ما" النَّافِيَةِ و"إِذَا" الفجائية ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما⁶ .

ولا خلاف بينهم أنّ "لَمَّا" النَّافِيَةَ حَرْفٌ ، وتختصُّ بالمضارع ، وكذا "لَمَّا" الإيجابية⁷ ، إلاَّ أنَّها تدخلُ على الجملة الاسميَّة ، وعلى الماضي لفظاً لا معنى كما صرَّحَ به في المغني⁸ .

والحُكْمُ على "مهما" و"إِذَا" بالاسميَّة ، وعلى "ما" و"لَمَّا" بالحرفيَّة، إمَّا هو (على الأصحَّ) منَ القولين فيها ، وقد مرَّ أنّ الأصحَّ في إِذَا أَنَّهَا حَرْفٌ ؛ فقوله : "على الأصحَّ" منظورٌ فيه بالنسبة إليها .

¹ - هو عثمان بن جيِّي ، أبو الفتح ، الموصلِي (ت 392هـ) ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، أخذ عن الفارسي ثمَّ حلَّ محلَّه ، وُلِدَ في الموصل وتوفيَّ في بغداد ، من مؤلَّفاته : الخصائص ، وسرَّ صناعة الإعراب ، واللُّمع ، وشرح ديوان المتنبي . تُنظر ترجمته في : شذرات الذهب : 4 / 494-495 ، وبغية الوعاة : 2 / 132 ، والأعلام : 4 / 204 .

² - قال ابن هشام : « وزعم ابن السراج ، وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جيِّي ، وتبعهم جماعة ، أنَّها ظُرفٌ بمعنى حين » .

مغني اللبيب : 1 / 460 ، ويُنظر : الخصائص لابن جيِّي ، تح : محمد النجار ، المكتبة العلميَّة (دط) (دت) : 2 / 253 ،

222 / 3 ، والأصول لابن السراج : 2 / 157 و 3 / 179 ، وكتاب الإيضاح للفارسي ، تح : كاظم بحر المرجان ، عالم

الكتب ط 2 / 1996م : 250 ، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : 2 / 1092 .

وهذا يعني أنَّها ليس فيها معنى الشَّرط ؛ لأنَّك إذا قلت : " حين قام زيد قمت " لا دلالة على سببية الأوَّل للثاني .

³ - شرح التسهيل : 4 / 101 .

⁴ - يُنظر : مغني اللبيب : 1 / 460 .

⁵ - في (ط) : [بأنَّه] .

⁶ - الأوَّل كقولهِ تعالى : ﴿...﴾

﴿...﴾ [سبأ : 14 / 34] . والثاني كقولهِ : ﴿...﴾

⁷ - "لَمَّا" النَّافِيَةَ : مثل : ﴿...﴾ [عبس : 23 / 80] ، أي : لم يقض ؛

فهي بمنزلة "لم" في النفي والحرفية والحزم

والاختصاص بالمضارع .

و"لَمَّا" الإيجابية : بمنزلة "إلاَّ" أيَّ أنَّها حرف استثناء ؛ نحو قولهم : عزمت عليك لَمَّا فعلت كذا ، أي : إلاَّ فعلت كذا ،

أي : ما أطلب منك إلاَّ فعلت كذا . يُنظر : شرح قطر الندى : 57 .

⁸ - يُنظر : مغني اللبيب : 1 / 461 .

وما حكاها من الخلاف في "ما" المصدرية حكاها غيره ، وحكى ابن خروف¹ الاتفاق على حرفيتها وردّ على مَنْ نقلَ فيها خلافاً² ، قال في المغني : « والصوابُ مع ناقل الخلاف ؛ فقد صرّح الأخفش وأبو بكر³ باسميتها⁴ .

واعلم أنّ الحروفَ ستة أنواع :

أحدها : ما لا يختصُّ بالأسماء ولا الأفعال ؛ بل يدخلُ على كلِّ منهما ولا يعملُ ك: هلّ .

الثاني : ما لا يختصُّ بهما ولكنه يعملُ ؛ كالأحرف المشبهة ب: ليس .

الثالث : ما يختصُّ بالأسماء ويعملُ فيها الجرّ ك: في ، أو النصب والرفع ك: إنّ وأحواتها .

الرابع : ما يختصُّ بالأسماء ولا يعملُ فيها ؛ ك: لام التعريف .

الخامس : ما يختصُّ بالأفعال ويعملُ فيها الجزم ك: لمّ ، أو النصب ك: كنّ .

السادس : ما يختصُّ بالأفعال ولا يعملُ ؛ ك: قد و السّين و سوف .

(وجميع الحروف مبنية) بإجماع ؛ لا حظّ لها في الإعراب ؛ لأنّها لا تتصرّف ، ولا يتعاقب

¹ - هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي (ت609هـ) عالمٌ بالعربية ، أندلسي من أهل إشبيلية ، من مؤلفاته : شرح جمل الزجاجي ، وشرح كتاب سيويه ، والممتع في التصريف . تُنظر ترجمته في : الوابي بالوفيات لابن أبيك الصّفي : 58/22-61 ، وبغية الوعاة : 203/2-204 ، والأعلام : 330/4 .

² - الذي نسب هذا الرأي لابن خروف هو ابن هشام ؛ قال في مغني اللبيب : 496/1 : « وزعم ابن خروف أنّ "ما" المصدرية حرفٌ باتّفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافاً ، والصوابُ مع ناقل الخلاف ... » . أمّا ابن خروف فيقول في " شرح جمل الزجاجي " : 293/1 : « فـ"ما" في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير ؛ إن شئت جعلتها اسماً بمنزلة الذي ، وإن شئت حرفاً موصولاً بمنزلة "أنّ" وكلا القولين لسيويه والأخفش - رحمهما الله - فلمّا قدّراها به الذي كانت اسماً ، ولمّا قدّراها بلفظ المصدر كانت حرفاً » .

قالت محقّقة كتابه : « فواضح من كلام ابن خروف أنّه لا يقول بحرفيتها مطلقاً ، ولم يدّع أنّهم اتّفقوا على حرفيتها » . يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تح: سلوى عرب ، جامعة أمّ القرى/مكة (دط) 1419هـ : 181/1 و293 .

³ - هو محمد بن السّري بن سهل ابن السّراج (ت316هـ) أحد أئمة الأدب واللّغة ، أخذ عن المبرد ، درّس ببغداد وتوفي فيها من تلاميذه : الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، له : شرح كتاب سيويه ، وكتاب الأصول الكبير . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 109/1 ، وطبقات النحويين : 112 ، ووفيات الأعيان : 339/4 ، والأعلام : 136/6 .

⁴ - مغني اللبيب : 496/1 ، وقال المرادي : « وذهب الأخفش وابن السّراج وجماعة من الكوفيين إلى أنّها اسم فتفتقر إلى ضمير ؛ فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ؛ فتقديره عند سيويه : يُعجبني صنْعك ، وعند الأخفش : الصنْع الذي صنعت » . الجنى الداني: 332 ، ويُنظر : رصف المباني للمالقي: 315 ، والارتشاف : 993/2 .

عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب ، ثم منها [ما هو مبني على السكون ك: "قذ" و "لم" ، وما هو على الفتح ك: إنَّ و ليت]¹ ، وما هو على الكسر² ك: لام الجرّ ، وما هو على الضمّ ك: منذُ ؛ في لغة مَنْ جرَّ بها³ .

وقد تقدّم أنّ الأصل في البناء السكون لِمَا مرّ ، فإذا جاء شيءٌ ممّا الأصل فيه البناء مَبْنِيّاً ، فلا يُسأل عن سبب بنائه [لِمَجِيئِهِ عَلَى أَصْلِهِ ، ثُمَّ إِنَّ جَاءَ مَبْنِيّاً عَلَى السَّكُونِ ، فَلَا يُسأل - أَيْضاً - عَنْ سَبَبِ بِنَائِهِ]⁴ عليه لذلك ، أو على حركة⁵ سُئِلَ عَنْهُ سؤَالَانِ : لِمَ عَدَلَ إِلَى الْحَرَكَةِ ؟ وَلِمَ كَانَتِ الْحَرَكَةُ كَذَا ؟ وَإِذَا جَاءَ شَيْءٌ ، مِمَّا الْأَصْلُ فِيهِ الْإِعْرَابُ مَبْنِيّاً عَلَى السَّكُونِ ، سُئِلَ عَنْهُ سؤَالٌ وَاحِدٌ : لِمَ بُنِيَ ؟ أَوْ عَلَى حَرَكَةٍ سُئِلَ عَنْهُ ثَلَاثَةٌ أَسْئَلَةٍ [17/أ] : لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ عَدَلَ إِلَى الْحَرَكَةِ⁶ ؟ وَلِمَ كَانَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِ كَذَا ؟

[الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]

(وَالْكَلامُ) لغةٌ : عبارة عن القول ، وما كان مُكْتَفِيّاً بِنَفْسِهِ ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ⁷ ، وَاصْطِلَاحاً : (لَفْظٌ) أَيْ : مَلْفُوظٌ ، كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى : الرَّمْيِ ، ثُمَّ خُصَّ بِالرَّمْيِ مِنَ الْفِعْلِ ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَقَدْ مَرَّ تَعْرِيفُهُ⁸ .

1- ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

2- أي : وما هو مبني على الكسر .

3- قال المرادي في حديثه عن "مذ" و"منذ" : « والمشهور أنّهما حرفان ؛ إذا انجرّ ما بعدهما ، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما ، وقيل : هما اسمان مطلقاً » . الجحى الداني : 500 .

4- ما بين المعقوفين ساقط من (ط) ، سهوا من الناسخ ؛ لتشابه نهاية العبارتين .

5- في (ط) و (ب) : [الحركة] .

6- في (ب) : [لم بُني على الحركة] .

7- « القاموس المحيط والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شواطيط » للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ) ، قيل فيه : قد ميّز فيه زيادات على صحاح الجوهري ، وتنافس الناس فيه كتابة وشراءً . يُنظر : كشف الظنون لحاجي خليفة : 1306/2 - 1310 .

وورد تعريف الكلام في القاموس أنّه : « القول أو ما كان مكتفياً بنفسه » . القاموس المحيط : 1355 (كلم) .

ويُنظر تعريف الكلام في : شرح التصريح : 15/1 .

8- يعني عند شرحه للكلمة في الورقة : 02 .

ولو عبّر بالقول هنا - كما في الكلمة - لَكَانَ أَوْلَى لِمَا مَرَّ ، وخرَجَ به ما ليس بلفظ ؛ كالخَطِّ والإشارة وشبههما¹ وإن كان مُفيداً فإنه لا يُسمّى كلاماً اصطلاحاً ، وصحَّ الإخراج به وإن كان جنساً لِمَا مَرَّ .

(مُفيدٌ) أي : دالٌّ على معنى يحسُنُ الشُّكُوثُ [مِنَ المِتْكَمِّ]² عليه ؛ بحيث لا يصير السَّمْعُ مُنتَظراً لشيءٍ آخر ، لأنَّ الفائدة حيث وقعت قيلاً للفظ أو القول ؛ فالمرادُ بها الفائدة التَّامة ؛ أي التَّركيبيَّة لا النَّاقصة التي هي الإفراديَّة ؛ ؛ إذ هي غير مُعتدِّ بها في نظرهم ، وخرَجَ به ما لا فائدة فيه كالمركَّب الإضافي ، والمزجي ، والإسنادي المسمّى به ك: بَرَقَ نَحْرُهُ ، ودخلَ فيه : ما لا يُجْهَلُ معناه ك: السَّمَاءُ فوقنا والأَرْضُ تحتنا ، إلّا أن يُرَادَ بالمفيد : المفيد بالفعل ، فلا يُسمّى كلاماً ، وعليه جَرَى بعضُهُم³ .

واقْتصاره هنا على ذكر المفيد - كما في الأوضح⁴ - مُغنٍ عن ذكر المركَّب ؛ إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التَّركيب .

واعْتَبَرَ بعضُهُم في الكلام : القصد ؛ ليخرجَ كلام النَّائم ونحوه ؛ فإنه عارٍ مِنَ القصد وجرى عليه في المعنى⁵ والشُّذُور⁶ ، وأسقطه قومٌ لعدم اعتباره عندهم وصحَّحه أبو حيان⁷ ، وتبعهم المصنّف هنا هنا وفي الأوضح⁸ .

¹- في (ط) : [ونحوهما] .

²- ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

³- يُنظر مزيداً من التفصيل في : التذليل والتكميل لأبي حيان : 34/4 .

⁴- يُنظر : أوضح المسالك : 33/1 .

⁵- يُنظر : مغني اللبيب : 05/2 .

⁶- يُنظر : شرح شذور الذهب : 50 ؛ حيث عرّف الكلام بقوله : « الكلام قولٌ مُفيدٌ مقصودٌ » .

⁷- يُنظر : التذليل والتكميل : 35/1-36 .

وأبو حيان هو : محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف ، الأندلسي ، أثير الدّين (ت745هـ) ، من كبار العلماء بالعربيّة

والتفسير والحديث ، وُلِدَ في غرناطة ، ورحل إلى مالقة ، وأقام بالقاهرة حتّى توفّي فيها ، له من الكتب الكثير أشهرها :

ارتشاف الضرب من لسان العرب ، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل ، وتفسير البحر المحيط .

تُنظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 302/4-310 ، وبغية الوعاة : 280/1-284 ، والنجوم الزاهرة لابن تغري :

91/10-93 ، وشذرات الذهب : 251/8-254 ، والأعلام : 152/7 .

⁸- يُنظر : أوضح المسالك : 33/1 ؛ وفيه عرّف الكلام بقوله : « عبارة عمّا اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة » .

وما قيل في الاعتذار عن المصنّف في عدم ذكره : من أنّ المفيد يستلزمه¹ إذ حسّن سكوت المتكلّم ؛ يستدعي أن يكون قاصداً لِمَا² تكلم به ، فغير مسلّم ، ولو سلّم فيكون قوله في المغني وغيره مقصوداً مُستدرِكاً³ إلا أن يُقال : أنّه من قبيل التصريح بما علّم التزاماً .

واعلم أنّ بين اللفظ والإفادة عموماً⁴ من وجه ؛ لصدقهما على : قام زيد ، ونحوه ، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد ، والإفادة بصدقها على الإشارة .

والصُّور التي يتألّف منها الكلام ستّ : اسمان ، فعلٌ واسمٌ ، فعلٌ واسمان ، فعلٌ وثلاثة أسماء ، فعلٌ وأربعة أسماء ، جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه⁵ .

وهو خبرٌ ؛ إن احتمل الصدق والكذب وإلاّ فإنشاء ، والأصحّ انحصاره فيهما⁶ ، وأنّ الجملة أعمُّ أعمُّ منه⁷ .

(وأقلُّ ائتلافه) عند النُّحاة - خبراً كان أو إنشاءً - (من اسمين) حقيقة ك: هذا زيد ، أو حكماً (كزيد قائم) ؛ فإنّ الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ؛ بدليل أنّه لا يبرز مع التثنية والجمع ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ؛ فسقط ما قيل : أنّ " زيد قائم " ثلاثة أسماء

¹ - في (ط) : [مستلزمه] .

² - في (ط) : [بما] .

³ - في المغني عرّف الكلام بقوله : « هو القول المفيد بالقصد » . مغني اللبيب : 05/2 .

بعض النُّحاة يقول في تعريف الكلام : (هو القول المفيد المركّب) فيذكر ثلاث قيود ، وبعضهم يكتفي بذكر قيد واحد ؛ فيقول : (الكلام هو القول المفيد) ، وهذا الذي فعله ابن هشام في أوضح المسالك ؛ لأنّ (المفيد) يُعني عن كلّ من (المركّب) و(المقصود) ؛ وذلك لأنّه لا يُفيد الفائدة المطلوبة إلاّ إذا كان مُركّباً ؛ ولأنّ معنى المفيد : أن يحسن سكوت المتكلم عليه ؛ والذي يحسن سكوته يكون قاصداً لما نطق به ، ومن هنا نعلم أنّ ابن هشام - في متن الشذور والمغني - قد ذكر قيوداً يستغني عنه وهو " القصد " وترك قيوداً آخر يستغني عنه - أيضاً - وهو " المركّب " ؛ فهو مؤاخذ على ذلك ؛ لأنّه لم يلتزم طريقاً واحداً ؛ وذلك لأنّه إنّ كان قد ترك قيد " التركيب " للاستغناء عنه بالمفيد فما سرّ ذكره قيد " القصد " وهو مستغني عنه بالتركيب ؟ يُنظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ، تح: محي الدين عبد الحميد: 50 (الهامش) .

⁴ - في (ب) : [عموماً وخصوصاً] .

⁵ - وقد يتألّف من: اسم وجملة ؛ كزيد قام ، ومن فعل واسم وجملة ك: كاد زيد يقرأ ... إلى غير ذلك ، فلا حاجة للحصر . يُنظر: حاشية يس على شرح الفاكهي: 90/1 ، وتُنظر أمثلة لكلّ من هذه الصُّور في: شرح قطر الندى : 59 .

⁶ - يُنظر الرأي المقابل ؛ وهو انقسامه إلى ثلاثة أقسام في : حاشية يس : 91/1 .

⁷ - إذ شرطه الإفادة بخلافها ؛ فيقال : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلّة ... وكلّ ذلك ليس مفيداً ؛ فليس كلاماً .

يُنظر : حاشية يس : 91/1 .

لا اسمان فقط ، كذا قيل فالتأمل ، (أو من : فعل واسم ؛ كقام زيد) ، ونعم العبد ، ولا يُشترطُ في جُزأي الكلام أن يُتلفَّظ بهما معاً [18/أ] [كما مثلاً ؛ بل قد يُتلفَّظ بأحدهما دون الآخر ك: استقم ، وقد لا يُتلفَّظ¹ بهما معاً²] كالمقدّر بعد " نَعَم " في جواب من قال : أقام زيدٌ ؟ إذ الكلام هو المقدّر بعدهما³ على الصحيح .

والتأليف وُقوع الألفة بين الجزأين ؛ فهو أخصُّ من التّركيب ؛ إذ هو ضمُّ كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكلُّ مؤلّف مُركّب ، ولا عكس بالمعنى اللّغوي .

¹- في (ط) و (م) : [يُلْفَظُ] .

²- ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

³- في (ب) و (م) : [بعدها] .

(فصل) : عَقْدُهُ لأنواع الإعراب وعلاماته

وقد تقدّم معنى الإعراب ، لغة واصطلاحاً¹ ، (وأنواع الإعراب) الذي هو جنس لها عند النّحاة (أربعة) بالاستقراء ؛ وهي :

(رَفْعٌ) بحركةٍ أو حَرْفٍ ، (وَنَصْبٌ) بذلك أو بحذفٍ ؛ وكلاهما يوجد (في) المَعْرَبِ من (اسم وفعل) ؛ فالرَّفْعُ فيهما (نحو: زيدٌ يقومُ ، و) النَّصْبُ فيهما نحو: (إنَّ زيداً لَنْ يقومَ) .

(وَجَرٌّ) بحركةٍ أو حَرْفٍ ، ولا يُوجَدُ إلّا (في اسمٍ)² لِحَقَّتْهُ ؛ ولأنَّ كلَّ مجرورٍ مُخَبَّرٌ عنه في المعنى ؛ والمخَبَّرُ عنه لا يكون إلّا اسماً (نحو) : مررتُ (بِزيدٍ) ؛ ف: زيدٌ - في المعنى - مُخَبَّرٌ عنه بأنّه ممرورٌ به .

(وَجَزْمٌ) بِسكونٍ أو بحذفٍ ، ولا يُوجَدُ إلّا (في فعلٍ) وذلك (نحو : لَمْ يَقمْ) ؛ لِثِقَلِهِ وليكونَ الجِزْمُ فيه كالعوض من الجرّ ، لِمَا فاتَهُ مِنَ المشاركةِ فيه ؛ فيحصل لكلّ من صنفَي المَعْرَبِ ثلاثة أوجه من الإعراب³ ، وقيلَ : إنّما اختصَّ به لأنّه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه ؛ وما أدّى وجوده إلى عدمه كان باطلاً ؛ وذلك أنّ المنوّن من الأسماء إنّ جِزْمَ التقي فيه ساكنان ؛ الحرفُ المجرور والتّونين ، فيحرّكُ السّاكنُ الأوّلُ فيؤدّي وجود الجزم إلى عدمه ، وغير المنوّن محمولٌ عليه .

وقدّم الرّفْعَ لعدم استغناء الكلام عنه⁴ ك: جاء زيدٌ ، ثمّ النَّصْبَ لاشتراك الاسم والفعل فيه ؛ [ولأنّ عاملَهُ قد يكونُ فعلاً ، والعملُ له بالأصالة ؛ فيكون معمولُهُ أصلاً بالنسبة للمجرور ، ثمّ الجرّ لاختصاصه بالأشرف]⁵ .

¹ - صفحة : 88 .

² - في (ط) و (م) : [في الاسم] . وهذا بخلاف ما في متن قطر الندى .

³ - في (ط) : [من مُقتضى الإعراب] .

⁴ - لأنّ الرّفْعَ يكون للعمد ؛ التي لا يُستغنى عنها ، بخلاف النَّصْبِ الذي يكون للفضلات ، والجرّ الذي يكون لما بينهما .

يُنظر : شرح التسهيل : 264/1-265 ، وهمع الهوامع : 75/1 .

⁵ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

وكونُ الحركات أنواع الإعراب جارٍ على مذهب البصريين¹ ؛ من أنّ الإعراب ما اختلفَ به² آخر المعرّب ؛ لا أنّه اختلفَ آخر المعرّب على مذهب الكوفيين³ .

وعبّرَ ب: الأنواع دون الألقاب ، المعبّرُ بها بعضهم ؛ لأنّ الإعراب عنده لفظي ولأنّ من حقّ اللقب أنّ يصدّق على ما لُقّبَ به كأن يُقال : الإعرابُ الرّفْعُ ، وكذا البواقي ، وهو مُمتنع لاستلزامه حمل الأخصّ على الأعمّ .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول ، وعلامات فروع نائبة عنها ؛ أشار إلى الأوّل بقوله : (فيرفَعُ) أي المرفوع من اسم وفعل (بضمّة ، ويُنصَبُ) أي المنصوبُ منهما (بفتحةٍ ، ويُجرُّ) أي المجرور من اسم (بكسرةٍ ، ويُجزَمُ) أي المجرؤم من فعلٍ (بحذفِ حركةٍ) .

فالضمّة⁴ : علمٌ ومسمّاهُ الرّفْعُ ، وكذا الباقي وقد مرّ أمثلتها ، هذا هو الأصلُ ؛ لأنّ الإعراب بالحركات والسّكون أصلٌ للإعراب بالحروف والحذف ، إذ لا يعدل عنهما إلّا عند تعذرهما .

وخرَجَ عن ذلك الأصل - باعتبار المحلّ لا النائب⁵ - سبعة أبواب⁶ ؛ أعربت بغير ما ذكر وتسمّى: أبواب [19/أ] التّيابة ؛ لأنّ الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل ، ووجه انحصارها في سبعة أنّ النائب فيها إمّا :

¹ - في (م) : [على مذهب المصنّف] .

² - في (ط) : [فيه] .

³ - قال السيوطي : « اختلفَ ؛ هل الإعراب لفظي أو معنوي ؟ على قولين ، فالجمهور على الأوّل ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين ، وابن مالك ونسبهُ للمحقّقين ، وابن الحاجب ، وسائر المتأخّرين ؛ وحده على هذا : أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب وهو الآخر ، وذهب الأعمش وجماعة من المغاربة إلى أنّه معنوي ، ونُسبَ إلى ظاهر قول سيبويه ، ورجّحه أبو حيان ؛ وعلى هذا فحدهُ : التغيّرُ لعاملٍ لفظاً أو تقديراً » . همع الهوامع : 53/1 - 54 .

فالإعرابُ هو الحركاتُ اللاحقةُ آخر المعربات من الأسماء والأفعال - عند من يقول أنّه لفظي - ، والإعرابُ : هو تغيّرُ في آخر الكلمة - عند من يقول أنّه معنوي - وهذا الخلاف لم يدر بين بصريين وكوفيين ولم يشر إليه الأنباري في الإنصاف ، وقد تحدّث عنه العكبري (ت 613 هـ) في كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين : 167) على أنّه خلافٌ بين مجموعتين من النحاة .

⁴ - في (ط) : [فالضمُّ] .

⁵ - أمّا باعتبار النائب فعشرة : ثلاثة تنوب عن الضمّة ، وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السّكون .

⁶ - في (ط) : [أنواع] .

- حرفٌ عن حركة ؛ وهو باب الأسماء الستة ، وباب المثني ، وباب جمع المذكر السالم .
 أو حركةٍ عن حركة ؛ وهو باب الجمع بألف وتاء ، وباب ما لا ينصرف .
 أو حرف عن حركة ، وحذفه عن حركة أو سكون ؛ وهو باب الأمثلة الخمسة .
 أو حذف حرفٍ فقط عن سكون ؛ وهو باب الفعل المعتل .

[إعرابُ الأسماء الستة]

وقدّم الأسماء الستة لكونها مفردة ؛ والمفردُ سابقٌ على المثني والجمع ، وأتبعه بالمثني لكونه يليه
 ثمّ أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم¹ لشرف المذكر ، ثمّ بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ،
 ثمّ بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الأحوال .

لكن كان الأولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة ، كما في التسهيل² والشذور³ ؛ لأنّ ذلك
 أقرب إلى الأصل ، وحيثُ بدأ بالأسماء الستة كان ينبغي أن يثني بما لا ينصرف لكونه مفرداً وإنّ لزم
 منه الفصل بين ما يُعربُ بالحروف وما⁴ يُعربُ بالحركة .

إذا تقرّر هذا ، فقولُهُ : (إلاّ الأسماء الستة) وما عُطِفَ عليها من المثني وغيره - ممّا سيأتي -
 منصوبٌ على الاستثناء ممّا قبله ، وهذا هو البابُ الأوّل ممّا خرّج عن الأصل .
 (وهي : أبوه وأخوه وحَمُوها وفُوهُ وهَنُوه وذُومال) [أي : صاحبه]⁵ ، وبعضُهم عدّها خمسة
 بنقص " الهنّ " ؛ مُنكراً جواز إتمامه⁶ كما سيحييء .

والأسماءُ الستة علّمٌ بالغلبة على هذه الأمثلة ؛ كلفظي العبادلة⁷ والعشرة بالنسبة إلى الصحابة

¹ - ساقطة من (ط) و (ب) .

² - يُنظر : تسهيل الفوائد : 04 ، وشرح التسهيل : 41/1 وما بعدها .

³ - بدأ في الشذور بما لا ينصرف ثمّ ما جمع بألف وتاء ثمّ الأسماء الستة ثمّ المثني وما يلحق به فجمع المذكر السالم وما يلحق به ثمّ
 الأمثلة الخمسة وأخيراً الفعل المعتل . يُنظر : شرح شذور الذهب : 63 وما بعدها .

⁴ - في (ط) و (م) : [وبما] .

⁵ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

⁶ - أيّ : منكراً إثبات لأمه وإعراجه بالحروف .

⁷ - العبادلة : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن العباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزبير (رضي الله عنهم) .

انظر : المعجم الوجيز لجمع اللغة العربية / القاهرة ط1980/1م : صفحة 404 (عبد) .

"رضي الله عنهم" ، وإن أطلقت على غيرها فتوسّع .

والحمّ : أقارب الزوج ؛ [أباً كان أو أماً أو غيرها ؛ فلهذا أنّ الضمير ، وقد يُطلق على أقارب الزوجة]¹ ، والهنّ : اسمٌ يُكْنَى به عن أسماء الأجناس ، وقيل : يختصُّ بما يستقبح التصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصّة .

ومثل : ذومال - أي المضافة إلى اسم جنس - ذو المضافة إلى علمٍ ؛ نحو : «أنا الله ذو بكّة»² ، أو وصفٍ ؛ نحو : ﴿...﴾³ ، أو جملةٍ ؛ نحو : " اذهب بذي تسلم"⁴ ، فلو قال - كما في العمدة⁵ - : " وذو المعرب " لكان أحسن .

والتقييد بـ: المعرب لإخراج " ذو الطائيّة"⁶ فإنّ المشهور بناؤها ، وقد تُعرب فتجري مجرى

¹ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

² - جاء في السيرة النبوية : « قال ابن إسحق : وحُدِّثُ أنّ فريشاً وجدوا في الركن كتاباً بالسريانية ، فلم يدروا ما هو ، حتّى قرأه لهم رجل من يهود ؛ فإذا هو : " أنا الله ذو بكّة ، خلقتها يوم خلقت السموات والأرض ، وصوّرت الشمس والقمر وحففتها بسبعة أملاك حنفاء لا تزول حتّى يزول أحشباها ، مباركٌ لأهلها في الماء واللبن " ، قال ابن هشام : أحشباها : جبلها ... » . السيرة النبوية لابن هشام : 196/1 ، ويُنظر كذلك : الرّوض الأنف في شرح السيرة النبوية ، تأليف : عبد الرحمن

السّهيلي ، تح : عبد الرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية (دط) 1990م : 262/2 .

³ - يوسف : 76/12 .

⁴ - يُنظر هذا القول في : الكتاب : 118/3 ، والكمال : 1353 ، والأصول : 15/2 ، وشرح الكافية الشافية : 946/2 واللسان : 292/12 (سلم) . قال أبو حيان : « وفي "ذي" هذه قولان ؛ أحدهما : أنّها موصولة على لغة طيء ، وأعربت في لغة بعضهم ، و"تسلم" صلة لذي ؛ والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ثمّ اتّسع فحذف الجار ... ثمّ حذف الضمير فلا إضافة في "ذي" ولا شذوذ ... وذهب الجمهور إلى أنّ " ذي " بمعنى صاحب وهو مضاف إلى "تسلم" ؛ والمعنى : اذهب في وقت ذي سلامة » . ارتشاف الضرب : 1835/4 .

⁵ - العمدة في النحو أو "عمدة الحفاظ وعدّة اللافظ" هي مقدّمة في النحو للشيخ الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجيّاني (ت672هـ) ، وله شرح عليها . يُنظر : كشف الظنون : 1166/2 - 1170 .

⁶ - ذو الطائيّة : نسبة إلى قبيلة طيء ؛ ففي لغتها تُستعمل "ذو" بمعنى الذي وآتي ، وتنتيهما وجمعهما ؛ فيقال : رأيت ذو فعل وذو فعلت ، وذو فعلا ، وذو فعلوا... ، وكلُّ مبنئٍ على سكون الواو ، على أنّ منهم مَنْ يُجرى بها مجرى التي بمعنى "صاحب" فيعربها بالواو والألف والياء ؛ فيقول : جاءني ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، على أنّ ذلك شاذ . يُنظر : شرح الكافية الشافية : 273/1 - 274 ، وشرح شذور الذهب : 66 - 67 ، وارتشاف الضرب : 1007/2 ، ويُنظر كذلك مبحث : الاسم الموصول ، من هذا الكتاب .

أي : حَيَاشِيمَهَا وَفَاهَا .

فلو أضيفت إلى الياء أُعْرِبَتْ - على الأصح - بحركاتٍ مُقَدَّرَةٍ ، وكلُّها تُضَافُ إلى الياء¹ إلا "ذو" .
وأن تكونَ غيرَ منسوبٍ إليها ؛ فلو نُسِبَ إليها كانت مُعْرَبَةً بالحركات ؛ نَبَّهَ عليه ابن الصَّانِعِ²
والهَوَارِيُّ³ وغيرهما ، وهو مُسْتَعْنَى عنه باشتراط الإضافة .

فإذا توفّرت هذه الشُّروط أُعْرِبَتْ بالحروف ، واستُعْنَى⁴ عن التّصريح بذكرها فيها لِنُطْقِهِ بها ،
كذلك كما استُعْنَى عن تقييد "ذو" بمعنى صاحب ، و"فو" بالخُلُوءِ من الميم ؛ فإن لم يخلُ منها أُعْرِبَ
بحركاتٍ ظاهرة مع تضعيفِ ميمه ، ودُونِهِ منقوصاً⁵ ، [وبحركاتٍ مُقَدَّرَةٍ مَقْصُوراً]⁶ ك: عصا⁷ ،
ولك تثلثُ فائه قَصْراً ونَقْصاً واتباعها لِميمه ؛ فهذه عشر لغات⁸ أفصحها فتح فائه

الشرح : حياشيم : جمع خيشوم وهو أقصى الأنف ؛ وإتما جمعه باعتبار أجزائه وأطرافه ، وبعد هذا البيت : (صهباء
خُرْطُوماً عُقَاراً قَرْقِفاً) وصبهاء : فاعل " خَالَطَ " ، ويقصد بالصبهاء : الخمر
والمعنى : يصفُ طيب نكهتها كأن فيها خمراً . يُنظر : الخزانة : 444/3 .
والشاهد فيه : (وفا) حيث نصبت بالألف ؛ مع أنه غير مُضَافٍ إضافة ظاهرة .

1 - لو أُضِيفَتْ هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كُسِرَتْ أو أُجْرِها لمناسبة الياء ، وكان إعرابها بحركات مقدرة قبل الياء ؛ تقول :
هذا أبي ، ورأيتُ أحي ... فتقدّر حركات الإعراب قبل ياء المتكلم ؛ كما تفعل في نحو : غلامي .

2 - في (ط) : [ابن الصانع] وهو تحريف من الناسخ .

وإبن الصانع هو : محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي حسن الرُّمَدي ، الشَّيخ شمس الدِّين الحنفي النحوي (ت 776هـ)
اشتغلّ بالعلم وبرعَ في اللُّغة والتَّحو والفقهِ ، وأخذ عن الشَّهاب بن المرحل وأبي حيان ... من مؤلِّفاته : شرح ألفية ابن
مالك ، والتذكرة (عدّة مجلِّدات في النحو) . تُنظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 192/6 ،
وبغية الوعاة : 155/1 - 156 ، والأعلام : 192/6 .

3 - هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي ، المالكي ، أبو عبد الله ، شمس الدِّين (ت 780هـ) عالم بالعربية ، أعمى
من أهل المرية ، صَحِبَهُ إلى الدِّيار المصرية أحمد بن يوسف الرُّعيني الغرناطي ، فكان ابن جابر يؤلف والرُّعيني يكتب ،
واشتهرا بالأعمى والبصير ، ورحلا إلى الشام ن ومن مؤلِّفات ابن جابر : شرح ألفية ابن مالك ، وشرح ألفية ابن معطي .
تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 34/1 - 35 ، والدرر الكامنة : 339/3 ، وشذرات الذهب : 462/8 ، والأعلام : 328/5

4 - في (أ) : [أُسْتَعْنَى] .

5 - أي : مخذوف الآخر ؛ وهو حرف العلة من (فو) .

6 - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومستدرك على الهامش .

7 - في (أ) و (ب) و (م) : [عصى] .

8 - قال ابن مالك : « في الفمّ تسع لغات : فتح الفاء وكسرها وضمُّها مع تخفيف الميم والتقص ، وفتحها وضمُّها مع
تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمُّها مع التخفيف والقصر ، ... واللُّغة التاسعة : التقص واتباع الفاء الميم في الحركة

منقوصاً ، واقتصرَ في التسهيل على تسع¹ .

وإنما أعربت بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن² الحركات إلا أنها أقوى منها ؛ لأن كلَّ حرفٍ علّةٌ كحركتين ؛ فكَرِهَ استبدالُ المثني والمجموع - الفرعيين عن المفرد - بالإعراب بالأقوى ، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها مُعرّبة بالحروف ؛ ليكونَ في المفردات الإعراب بالأصل وهو³ الحركة ، وبالأقوى وهو الحروف .

وخصّوا هذه الأسماء لمُشابهتها المثني والمجموع في أنّ آخرها حرف⁴ علّة يصلح للإعراب ، وفي استلزام⁵ كلِّ منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ ، والأب لابن .

وخصّوا ما ذكّر بحال إضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة ، وفُضِّلَت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد .

وما تقدّم من أنّها مُعرّبة بالحروف هو المشهور من أقوالِ عشرة⁶ ، وردَّ بأنّ الإعراب زائدٌ على ماهية الكلمة فيؤدّي إلى بقاء "فيك" و"ذي مالٍ" على الحرف الواحد ، ولا نظيرَ لذلك !
وأجيبُ : بأنّه لا محذورَ في جعلِ الإعراب حرفاً من نفسِ الكلمة إذا صلحَ له ؛ كما جعلوه في المثني والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع .

وقيلَ : أنّها مُعرّبة بحركاتٍ مُقدّرة⁷ على أحرفِ العلّة كما في المقصور ، واتّبعَ فيها ما قبل الآخر للآخر ، رفعاً وجرّاً ، وهو مذهب الجمهور ، وصحّحه جماعة ؛ منهم المصنّف⁸ وابن مالك

الإعرابية وغيرها » . شرح التسهيل : 47/1 - 48 .

1 - لأنه أسقط الكسر مع التضعيف . يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك : 04 ، وشرحه له : 47/1 - 48 .

2 - في (ط) : [من] .

3 - في (ط) : [وهي] .

4 - ساقطة من (ط) .

5 - في (ط) : [التزام] .

6 - ذكّر السيوطي أكثر من عشرة أقوال ، يُنظر تفصيل ذلك في : همع الهوامع : 125/1 - 128 ، والإنصاف : 17/1 - 28

(المسألة الثانية) ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري : 193 - 200 ، والتدليل والتكميل : 176/1 - 185 .

7 - ساقطة من (ب) .

8 - لم يقل ابن هشام بهذا في كتبه المتوفرة لدي .

ورجَّحَهُ¹ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ ، فَإِذَا أُمِّكِنَ التَّقْدِيرُ مَعَ وُجُودِ النَّظِيرِ لَمْ يَعْدِلْ عَنْهُ ، وَقَدْ أُمِّكِنَ فِي هَذِهِ ، وَرَجَّحَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ إِيرَادُهُ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ .

(وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ هُنِ) مُضَافًا (ك: عَدِ) أَي : مَنْقُوصًا مُعْرَبًا² بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ كِإِعْرَابِ "عَد" وَنَحْوِهِ مِمَّا حُذِفَ لَامُهُ اعْتِبَاطًا³ وَجُعِلَ الْإِعْرَابُ عَلَى عَيْنِهِ ؛ ف: هَذَا هُنْكَ أَفْصَحُ [21/أ] مِنْ : هَذَا هُنُوكَ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنَّ⁴ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا »⁵ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ لُغَةَ النَّقْصِ - مَعَ كَوْنِهَا أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا - هِيَ أَفْصَحُ قِيَاسًا ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ نَاقِصًا فِي الْإِفْرَادِ فَحَقُّهُ أَنْ يَبْقَى عَلَى نَقْصِهِ فِي الْإِضَافَةِ ؛ كَمَا فِي : يَدٌ ؛ لَمَّا حُذِفَتْ لَامُهَا فِي الْإِفْرَادِ وَجُعِلَ الْإِعْرَابُ عَلَى مَا قَبْلَ اللَّامِ اسْتَصْحَبُوا ذَلِكَ حَالِ الْإِضَافَةِ ؛ فَأَرَبَتْ بِالْحَرَكَاتِ ، قَالَ فِي : شَرْحِ الشُّذُورِ⁶ .

وَفِي كَلَامِهِ هُنَا⁷ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ إِعْرَابَهُ⁸ بِالْحُرُوفِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ وَلَقَلَّتْهَا وَلِكُونِهَا غَيْرِ

مَشْهُورَةٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا الْفَرَّاءُ¹ وَلَا الرَّجَاجِيُّ² فَادَّعَى أَنَّ الْمَعْرَبَ بِالْحُرُوفِ خَمْسَةٌ أَسْمَاءٌ لَا سِتَّةَ³ ، وَكَثِيرٌ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ يَذْكُرُونَهُ مَعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَلَمْ يُبَيِّنْهُوا عَلَى قَلَّةِ إِعْرَابِهِ بِالْحُرُوفِ ؛ فَيُوهِمُ ذَلِكَ مُسَاوَاتِهِ

¹ - يَقْصِدُ ابْنَ مَالِكٍ . يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ : 48/1-49 ، وَكَذَلِكَ : التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : 181/1 .

² - فِي (أ) وَ (ب) وَ (ط) : [مَنْقُوصٌ مَعْرَبٌ] ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ (م) .

³ - فِي (م) : [اِحْتِيَاطًا] وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَاعْتِبَاطًا : أَي لَا لِغَلَّةٍ مُوجِبَةٍ لِلْحَذْفِ .

⁴ - فِي (ط) : [يَهْنُ] .

⁵ - الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي " كِتَابِ الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ " : 536/2 رَقْمًا : 963 ، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ : 457/15 ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ فِي

" غَرِيبِ الْحَدِيثِ " : 163/3 رَقْمًا : 422 ، 288/3 رَقْمًا : 467 . الشَّرْحُ : تَعَزَّى : انْتَسَبَ وَانْتَمَى ؛ وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ :

يَا فُلَانُ ؛ لِتَخْرُجَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَى الْقِتَالِ فِي الْبَاطِلِ ، فَأَعْضُوهُ : أَي قَوْلُوا لَهُ : اِعْضُضْ عَلَيَّ هُنِ أَيْبِكَ ؛ أَي : عَلَيَّ ذَكَرَ أَيْبِكَ

أَي قَوْلُوا لَهُ ذَلِكَ اسْتَهْزَاءً بِهِ ، وَلَا تُجَبِّوهُ إِلَى الْقِتَالِ الَّذِي أَرَادَهُ ، وَالْمَعْنَى : تَمَسَّكَ بِذَكَرِ أَيْبِكَ الَّذِي انْتَسَبْتَ إِلَيْهِ عَسَاءً أَنْ

يَنْفَعَكَ ، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَا تُجَبِّيكَ ، وَلَا تَكُنُوا : أَي لَا تَذْكُرُوا كِنَايَةَ الذِّكْرِ وَهُوَ الْهَنْ ؛ بَلِ اذْكُرُوا لَهُ صَرِيحًا وَهُوَ : الْأَيْرُ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ السَّنَةِ لِلْبُغْوِيِّ ، تَح : شُعَيْبُ الْأَرْنَائِيُّ ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ ط 1983/2 م : 120/13-121 ، وَالتَّهْيَاةُ فِي

غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِابْنِ الْأَثِيرِ ، تَح : مُحَمَّدُ الطَّنَاحِيُّ ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ (دَط) (دَت) : 233/3 (عَزَا) وَ 252 (عَضُض)

وَكَذَلِكَ : شَرْحُ التَّصْرِيحِ : 61/1 ، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ لِابْنِ هِشَامٍ : 65 .

⁶ - يُنْظَرُ : شَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ : 70 .

⁷ - فِي (م) : [هَذَا] .

⁸ - فِي (أ) : [الْإِعْرَابُ] .

لهنّ ، قال ابن مالك : « وَمَنْ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى قَلْتِهِ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ وَإِنْ حَظِيَ مِنَ الْفَضْلِ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ »⁴.

ولا يَخْفَى أَنَّ الْمِرَادَ بِالنَّقْصِ هُنَا : النَّقْصُ اللُّغَوِيُّ ؛ أَيُّ : حَذْفُ الْآخِرِ وَجَعْلُ مَا قَبْلَهُ آخِرًا ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ : الْهَنْ ؛ بَلْ يَجُوزُ بِقَلَّةٍ⁵ فِي "الْأَب" و"الْأَخ" و"الْحَم" ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

[09] - بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ⁶

وَحَكَّى أَبُو زَيْدٍ⁷ : « جَاءَنِي أَخُكَ »¹ ، وَالْفَرَاءُ : « هَذَا حَمُكَ »² ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لُغَةٌ لَا ضَرُورَةَ

¹ - هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدبليّ ، أبو زكرياء (ت 207 هـ) ، أربع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ النحو عن الكسائي ، وكان مؤدّب ابني الخليفة ، وُلِدَ بالكوفة وعاش في بغداد ، ومن أشهر كتبه : الحدود ، ومعاني القرآن ، والمقصود والممدود . تُنظَرُ ترجمته في : الفهرست : 100-102 ، ونزهة الألباء : 81-84 ، وطبقات النحويين واللغويين : 131-133 ، وبغية الوعاة : 333/2 ، والأعلام : 145/8 .

² - هو عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم (ت 337 هـ) ، شيخ العربية في عصره ، وُلِدَ في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وتوفي في طبرية ، لزم الرّجّاج ليتعلّم فنسب إليه ، له كتاب " الجمل " الذي كان كتاب المصريين وأهل المغرب والحجاز واليمن والشام ، وله كذلك : الإيضاح في علل النحو ، والأماشي... إلخ . تُنظَرُ ترجمته في : نزهة الألباء : 227 ، وطبقات النحويين : 119 ، وبغية الوعاة : 17/2 ، والأعلام : 299/3 .

³ - يُنظَرُ : شرح شذور الذهب : 70 ، وشرح قطر الندى : 64 ، وتحليص الشواهد : 63 ، وشرح جمل الرّجّاجي لابن هشام : 96-98 ، والتذليل والتكميل : 163/1 .

⁴ - شرح التسهيل : 44/1 .

⁵ - في (ط) : [نقله] ، وهو تحريف للكلمة .

⁶ - الرجز لِرؤبة بن العجاج في : مُلحَق ديوانه : 182 (المسمّى : مجموع أشعار العرب) ، وشرح التصريح : 62/1 ، والدرر اللوامع : 31/1 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل : 46/1 ، وشرح الكافية الشافية : 184/1 ، وتوضيح المقاصد : 317/1 ، وأوضح المسالك : 48/1 ، وشرح المكوّدي : 96/1 ، وهمع الهوامع : 129/1 ، وشرح ابن عقيل : 27 .
الشرح : الرجز والبيت مقتبس من المثل السائر : (من أشبه أباه فما ظلم) ؛ واختلّف في معنى نفي الظلم في المثل ؛ فقيل : فما ظلم في وضع الشبه في موضعه ، وقيل : فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدّى إليه الشبه ، وقيل : الصّواب فما ظلمت - أي أمّهُ - حيث لم تزن ؛ بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه . يُنظَرُ : شرح التصريح : 62/1 ، وتحليص الشواهد : 57 .

والشاهد فيه : حذف الحرف من (أب) في اللَّفْظَيْن ، وإعراجه بالحركات .

⁷ - هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت 215 هـ) أحد أئمّة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ، وهو من ثقاة اللّغويين ؛

ويجوزُ في الأب - وتاليه أيضاً - القصر³ ؛ وهو التزام⁴ الألف مطلقاً في آخرها وهو⁵ أشهرُ فيها من النقص ؛ كقولِه :

[10] - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا⁶

وقول بعضهم : « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ »⁷ .

وحكي عن الأصمعي⁸ أنه يُقالُ للمرأة : حماة¹ .

-
- قال ابن الأنباري : « كان سيويه إذا قال : سمعتُ من ثقة ، عنى أبا زيد » ، من تصانيفه : كتاب "التّوادر في اللّغة " و"الهمز" و" لغات القرآن" و"خلق الإنسان" . تُنظر ترجمته في : الفهرست : 83-84 ، ومراتب النحويين : 57-59 ، ونزهة الألباء : 101-104 ، وطبقات النّحويين : 165-166 ، وبغية الوعاة : 582/1 ، والأعلام : 92/3 .
- ¹ - يُنظر : التّذييل والتّكميل : 166/1 ، وتوضيح المقاصد : 318/1 ، وجمع الهوامع : 130/1 .
- وفي كتاب التّوادر في اللّغة لأبي زيد الأنصاريّ ، تح : محمد أحمد ، دار الشروق ، ط1/1981م : 259 : « وقال بعضهم : ولكن يُقال : أب وأبان ؛ كقولك : يد ويدان ، ودم ودمان ؛ فأرادَ الاثنين » .
- ² - يُنظر هذا القول في : التّذييل والتّكميل : 166/1 ، وتوضيح المقاصد : 318/1 ، وشرح التصريح : 62/1 .
- ³ - في (ب) : [التّقص] .
- ⁴ - في (أ) : [إلزام] .
- ⁵ - ساقطة (ط) .
- ⁶ - وبعده : (قد بَلَعًا فِي الْمِحْدِ غَايَتَاهَا) ، والرجز لرؤبة في : ملحق ديوانه : 168 ، ولأبي النجم في : خزانة الأدب : 453/7-455 ، ولأحدهما في : شرح شواهد المغني : 127/1 ، 585/2 ، وشرح التصريح : 63/1 ، والدّرر : 32/1 ، 38 ، وبلا نسبة في : سرّ صناعة الإعراب : 705/2 ، الإنصاف : 18/1 ، وكتاب أسرار العربية : 62 ، وشرح شواهد الإيضاح : 212 ، والمقرّب : 47/2 ، وشرح التسهيل : 45/1 ، وشرح الكافية الشافية : 184/1 ، وشرح المفصّل : 155/1 ، 357/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 415/3 ، وتوضيح المقاصد : 318/1 ، ومعني اللّيب : 73/1 ، وأوضح المسالك : 49/1 ، وشرح شذور الذهب : 76 ، وتخليص الشواهد : 58 ، وشرح ابن عقيل : 27 ، وجمع الهوامع : 129/1-135 ، وكشف النقاب : 84 ، وخزانة الأدب : 105/4 .
- وقبل هذا البيت وردت أبيات في الديوان ، وهذه الأبيات نُسيبتُ في (نوادر أبي زيد : 258) لبعض أهل اليمن ، ثم قال أبو زيد : « قال أبو حاتم : سألتُ عن هذه الأبيات أبا عُبيدة فقال : انقُطْ عَلَيْهِ هَذَا وَضَعَهُ الْمَفْصَلُ » . والشاهدُ فيه : (أبا أباهَا) فَإِنَّ " أباهَا " مضاف إليه ؛ فكان حقّه أن يجزّ بالياء على لغة الجمهور ، ولكنّه جاء على لغة القصر ؛ فهو مجرور بكسرة مقدّرة على الألف .
- ⁷ - الشاهدُ من الأمثال ؛ وهو في : مجمع الأمثال للميدان : 152/1 ، 318/2 ، وجمهرة الأمثال للعسكري : 213/2 ، 242 = والفاخر للمفضل : 62-63 ، وأمثال العرب للمفضل : 110 ، وفرائد الخرائد للخويني : 518 .
- ومعنى المثل : إنّما أنا محمول على القتال ولست بشجاع ؛ ويضربُ لمن يُحمَلُ على أمر ليس من شأنه .

[المثنى والجمع المذكر السالم وإعرابهما]

(و) إلا (المثنى) وهو ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين ؛ ك: الزيدان² ؛ أصله : زيدٌ وزيدٌ فعَدَلوا عنه كراهية التّطويل والتّكرار ، والمراد بالمتعاطفين : المتّفقان في اللفظ [بدليل اشتراطهم في التّثنية اتّفاق اللفظ]³ ؛ فسَقَطَ ما قيل من أنّ هذا الحدّ غير مانع لشموله لنحو : العَمْرَيْنِ⁴ .
ويُشترَطُ في كلّ ما يُثنى ثمانية شروط ؛ وهي: الإفراد ، والإعراب ، وعدم التّركيب ، والتّنكير واتّفاق اللفظ ، واتّفاق المعنى ، ووجود ثانٍ له في الخارج ، وألاً يُستغنى بتثنية غيره عن تثنيته⁵ ، فإذا توفّرت هذه الشّروط (فيرفع) حينئذٍ (بالألف) نيابة عن الضّمة ك: جاء الزّيدان ، ويُقال فيه : مُثنى حقيقة¹ .

والشّاهدُ فيه : (أحاك) حيث وردَ مقصوراً ، معربٌ بحركات مقدّرة ، وإعرابُهُ : مبتدأ مؤخّر مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف ، ومُكْرَءٌ : "اسم مفعول" خبر مقدّم ، ولا يجوز أن يكونَ (مكره) مبتدأ ، و(أحاك) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ لعدم اعتماده على نفيّ أو استفهام عند جمهور البصريين ، وأجازهُ الأحمش والكوفيون ؛ لعدم اشتراطهم هذا الشرط .
يُنظر : شرح التصريح : 63/1 ، والدّرر اللّوامع : 32/1 .
ويروى : (مكره أحوك ...) وعندئذ لا شاهد في هذه الزّواية .

⁸ - هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهليّ ، أبو سعيد (ت 216 هـ) ، راوية العرب ، وأحد أئمّة العلم باللّغة والشعر والبلدان ، نسبته إلى جدّه " أصمع " ، مولده ووفاته بالبصرة ، كان كثير التّطواف بالبوادي وكان الرشيد يُسمّيه : شيطان الشعر ، وتصانيفه كثيرة منها : الإبل ، وخلق الإنسان ، وشرح ديوان ذي الرّمة .
تُنظر ترجمته في : الفهرست : 84-85 ، وطبقات النحويين : 167-174 ، ومراتب النحويين : 62-78 ، وبغية الوعّاة : 113-112/2 ، والأعلام : 162/4 .

¹ - هذا استدلال على القصر في " الحم " ؛ ووجهه : أنّه إذا قيل ما ذُكِر استدعى أن يقال للرجل " حمّاً " ؛ لأنّ صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التّأنيث ، فلمّا اتّصلت التاء نُقِلَ الإعراب من الألف إليها وظهر لأحرف صحيح ، والمذكر على أصله فيُقَدَّر فيه الإعراب ، ونظير ذلك : فتى وفتاة .
يُنظر : شرح التصريح : 64/1 .

² - في (ط) : [كالزان] وهو تحريف من الناسخ .

³ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) ومذكور بعد البيت السابق .

⁴ - العمران : يطلق على أبي بكر الصّديق وعمر بن الخطّاب ، من باب التّغليب ؛ والتّغليب سماعي لا يقاس عليه ؛ وكذلك نحو : " الأيوان " للأب والأُمّ ، و" القمران " للشمس والقمر ، و" المروتان " للصفاء والمروة . يُنظر مزيداً من التفصيل في : التذييل والتكميل : 227/1-228 .

⁵ - هذه الشروط تشترط كذلك في جمع المذكر السالم ، وتفصيلها كما يلي :

الإفراد : فلا يجوز تثنية وجمع المثنى ، والجمع السالم ، ولا المكسر المتناهي . الإعراب : فلا يُثنى ولا يُجمَع المبني ، ومنه

(و) إلا (جَمَعَ المذكَر السَّالِمَ) بِنَصْبِ الميم ، وَعَطَفَهُ على ما قبله قبل إنهاء الكلام على المثني لِيَجْمَعَهُمَا في حَالَتِي الجزِّ والنَّصْبِ ؛ لاشتراكهما فيهما ، محافظة على الاختصار وتفناً في العبارة ، وهو : ما دلَّ على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده .

ويُشْتَرَطُ فيه ما أُشْتَرَطُ² في المثني ، وزيادة على ذلك : أن يكون مفردُهُ عَلَمًا [22/1] لمذكَر عاقل ، خالٍ من تاء التأنيث المعغيرة لتاء " عِدَّة " و " نُبَّة " عَلَمِينَ³ ، أو صفةً لمذكَر عاقل خاليةً من تاء التأنيث ، قابلة لها ، أو دالة على التفضيل ؛ فلا يُجْمَعُ هذا الجمع نحو : رجل ، وزينب ، وواشق ، وطلحة ، وسبيوَيْه ، وبرقَ نحرُهُ ، ولا نحو : حائضٌ ، وسابقٌ ، وعلامةٌ ، وجريح ، وصُبُورٌ ، وسكران⁴ ، وأحمر⁵ .

أسماء الشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال . **عدم التركيب** : فلا يُثَنَّى المركَّب تركيب إسناد ولا يُجْمَعُ اتِّفَاقًا ؛ نحو : تأبَّط شراً . **التنكير** : فلا يثنى العلم ولا يجمع ، وإذا أريد تنثيته أو جمعه قدر تنكيره ، والأجود إذا ثني العلم أو جمع أن يجلي بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية . **اتفاق اللفظ** : فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود ك: "شمس" و"قمر" إذا قصدت الحقيقة . **اتفاق المعنى** : هذا الشرط فيه أقوال ؛ أحدها: نعم ؛ يمنع تنثية المشترك والمجاز وجمعهما ؛ كلفظ "البحر" الذي يطلق على البحر المعروف ويطلق كذلك على العالم الواسع المعرفة مجازاً ، الثاني: لا ؛ الثالث: وعليه ابن عصفور ؛ الجواز إذا اتفقا في المعنى الموجب للتسمية مثل: "الأحمران" للذهب والزعفران . **ألا يُستغنى عن تنثيته وجمعه بثنية غيره وجمعه** : فلا يثنى "بعض" للاستغناء عنه بثنية "جزء" .

وجود ثانٍ له في الخارج: فإن لم يكن له لم يجز إلا بتأويل .

يُنظَرُ تفصيل هذه الشروط في : همع الهوامع : 140/1 - 145 ، وشرح التصريح : 65/1 .

1 - يُنظَرُ هذا القول في : شرح التصريح : 65/1 .

2 - في (ب) و (ط) : [يشترط] .

3 - أي أنّ ما لحقته تاء التأنيث عوضاً من فاء الكلمة نحو: عدة ، أو لامها نحو: نُبَّة ، وسميت به رجلاً فيجوز لك - إن لم يكسّر قبل التسمية أو تعتل لأمه - أن تجمعه بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون نصباً وجرّاً ، وبالألف والتاء ؛ فتقول : جاء عدون وتُبون ، وجاء عِدَاتٌ وتُباتٌ ، فإن كُسِّرَ قبل العلمية نحو: شَفَّة ؛ فإنك إذا سميت به رجلاً فلا يجوز إلا تكسيره وإن أعلتْ لأمه نحو: دية ؛ وسميت به رجلاً فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء .

يُنظَرُ : التذييل والتكميل : 304/1 ، والأصول : 414/2 .

4 - في (ب) : [شكور] .

5 - يُشْتَرَطُ فيما يجمع جمع مذكر سالم (زيادة على ما ذكر) :

أن يكون لعاقل أو مشبه به ؛ فلا يجمع ك (واشق) علم لكلب ، ولا (سابق) صفة لفرس .

أن يكون خالياً من تاء التأنيث ؛ وخالف الكوفيون هذا الشرط [انظر : الإنصاف : 34/1 - 37 المسألة : 04 ، والتبيين

فإذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذٍ ، كلٌّ من [الاسم و]¹ تلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها - ولو تقديرًا² - نيابةً عن الضمة ؛ ك: جاءَ الزيدون والعاقلون .

وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله : (ويُجران ويُنصبان بالياء) المكسور ما قبلها - ولو تقديرًا³ - المفتوح ما بعدها في الجمع - وفي المثني بالعكس - نيابةً عن الكسرة والفتحة .

وجعلُ الياء علامةً لهما⁴ حملاً للتصبي على الجرِّ ، دون الرفع ؛ لاشترائهما في كون كلِّ منهما فضلة⁵ مُستغنى عنه بخلاف الرفع فإنه عمدة في الكلام .

وإنما حمَّلوا التصب على الجرِّ لأنَّ حقَّ الياء أن تكونَ للجرِّ ؛ إذ علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء .

واختصَّ المثني في الرفع بالألف والمجموع فيه بالواو ؛ لأنَّ المثني أكثر دوراناً في الكلام من الجمع ، والألف خفيفةٌ والواو ثقيلةٌ بالنسبة إليها ؛ فجعلوا الخفيفة في الكثير ، والثقيلة في القليل⁶ ؛

ليكثر في كلامهم ما يستحقون ، ويقل ما يستثقلون⁷ ، قاله ابن إياز¹ في شرح الفصول² .

عن مذاهب النحويين : 219] ... يُنظر : همع الهوامع : 150/1 - 151 .

¹ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

² - مثل : (جاءَ مصطفون) بفتحة قبل الواو ؛ وأصله (مصطفون) استثقلت الضمة فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء

الساكنين . ونحو : ﴿ ﷻ ﴾ آله وآل عمران : 139/3 . شرح

التصريح : 67/1 .

³ - مثل : (رأيت المصطفين) أصله (مصطفين) استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

انظر : حاشية يس : 112/1 .

⁴ - ساقطة من (ط) .

⁵ - أي : إعراب فضلة كالمفعول ، ويُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس : 112/1 - 113 .

⁶ - في (م) : [فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل] ، وفي (ب) : [الخفيف في الثقيل والثقيل في الخفيف] .

⁷ - تطرَّق أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) لهذا في كتابه (أسرار العربية : 65) فقال : « إنّما حصوا الثنية بالألف ،

والجمع بالواو ؛ لأنَّ الثنية أكثر من الجمع ؛ لأنَّها تدخل على مَنْ يعقل وعلى من لا يعقل ... بخلاف الجمع السالم فإنه في

الأصل لأولي العلم خاصة ؛ فلما كانت الثنية أكثر والجمع أقل جعلوا الألف وهو الألف للأكثر ، والأثقل -وهو الواو -

للأقلّ » . ويُنظر كذلك : اللباب في علل البناء الإعراب للعكبري : 99/1 - 100 .

وَحُرِّكَ ما بعد علامة التَّشْنِيَةِ ، المَزِيدُ³ ؛ لِدْفَعِ تَوْهَمِ إِضَافَةِ أَوْ إِفْرَادِ⁴ ، فِرَاراً مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِالْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ فِي ذَلِكَ⁵ ، وَرُبَّمَا فُتِحَ مَعَ الْيَاءِ ، وَضُمَّ مَعَ الْأَلْفِ وَفُتِحَ مَا قَبْلَهَا⁶ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ قَبْلَهَا إِلَّا فَتْحَةً ، وَالْيَاءُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا .

وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، فِي الْجَمْعِ ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى شِدَّةِ الْاِمْتِزَاجِ ، [وَلَيْسَلْمَا مِنَ التَّغْيِيرِ]⁷ وَالْاِنْقِلَابِ⁸ ، وَحُرِّكَتْ نَوْنُ الْجَمْعِ - الْمَزِيدَةُ - أَيْضًا ، لِدْفَعِ تَوْهَمِ إِضَافَةِ أَوْ إِفْرَادِ هَرَبًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَفُتِحَتْ⁹ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا فِي الرَّفْعِ : وَأُو قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، وَفِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ : يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ؛ فَلَوْ ضُمَّتْ أَوْ كُسِرَتْ لَثَقُلَ اللَّفْظُ جَدًّا .
وَرُبَّمَا كُسِرَتْ¹⁰ بَعْدَ الْيَاءِ ضَرُورَةً¹¹ .

1 - هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد ، جمال الدين (ت 681 هـ) ، قال ابن رافع في "تاريخ بغداد" : كان أوحده زمانه في النحو والتصريف ، وقال أبو حيان : ابن إياز أبو التعاليل ، من تصانيفه : شرح الضروري لابن مالك ، وشرح فصول ابن معطي . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة: 532/1 ، والوافي بالوفيات: 212/1 ، ومعجم المؤلفين : 605 /1 ، والأعلام : 234/2 .

2 - "الفصول الخمسون في النحو" ليحيى بن عبد المعطي (ت 628 هـ) ، شرحها الكثير من النحاة منهم ابن إياز ؛ وسمي شرحه : المحصول في شرح الفصول . يُنظر: كشف الظنون : 1269/2 .

3 - ما : نائب فاعل للفعل "حُرِّكَ" والمقصود بها التَّوْنُ ، المَزِيدُ : صفة لـ ما . انظر : حاشية يس : 113/1 .

4 - دفع تَوْهَمِ إِضَافَةٍ مِثْلَ : " جَاءَ خَلِيلَانِ عَيْسَى وَمَوْسَى " إِذْ لَوْلَا التَّوْنُ لَتَوْهَمَ إِضَافَةُ مَوْسَى لِخَلِيلَيْنِ ، أَمَّا دَفْعُ تَوْهَمِ الْإِفْرَادِ فَمِثْلُ : " جَاءَنِي هَذَا " ؛ إِذْ لَوْلَا التَّوْنُ لَتَوْهَمَ إِفْرَادُ " هَذَا " . حاشية يس : 113/1 .

5 - يعني أنَّ أصل هذه التَّوْنِ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَبْنِيٌّ ؛ وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ السَّاكِنِ الْكَسْرُ . حاشية يس : 113/1

6 - أَجَازَ الْكَسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ فَتُحَّ نُونُ الْمُثَقَّلِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ ، وَنَصًّا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ مَعَ الْأَلْفِ ، وَحَكَى الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : " هُمَا خَلِيلَانُ " أَيُّ : جَوَّازَ ضَمَّ نُونِ التَّشْنِيَةِ إِذَا كَانَتْ بِالْأَلْفِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِالْيَاءِ فَلَا يَجُوزُ الضَّمُّ . يُنظر : التذليل والتكميل : 238/1 و 241 ، وشرح التسهيل : 61/1 - 62 .

7 - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

8 - أَي أَنَّهُ لَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ لَانْقَلَبَتْ يَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ بَعْدَ كَسْرَةٍ تَقَلَّبَتْ يَاءً ، وَلَوْ ضُمَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لَانْقَلَبَتْ وَأُوًّا لِأَنَّ كُلَّ يَاءٍ وَقَعَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ تَقَلَّبَتْ وَأُوًّا . يُنظر : حاشية يس : 114/1 .

9 - فِي (ب) : [وَجُعِلَتْ فَتْحَةً] .

10 - فِي (أ) : [كُسِرَ] .

11 - كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : عَرَبِيٌّ مِنْ عَرَبِيَّةٍ لَيْسَ مِنَّا
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدٍ
بَرِئْتُ إِلَى عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِينَ
وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ
وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرَبِيِّنِ
وَقَوْلِ الْآخَرِ : فَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

وأعرباً بالحروف طلباً للتناسب ؛ من حيث أنهما كالفرع بالنسبة للمُفرد ؛ لكونهما بزيادة عليه ،
فالإعراب بالحروف فرغ بالنسبة إلى الإعراب بالحركات .

ثمَّ الاسمُ إذا نُثِّي ، وكانَ صحيحاً أو مُعتلاً جارياً بجره ¹ ، أو منقوصاً ، أو مهموزاً غير ممدود ،
[أو ممدوداً همزته]² أصليّة ؛ لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها وردّ ياء المنقوص .
وأما المقصور : فألفه إذا كانت زائدة على ثلاثة ، أو بدلاً عن ياء ³ ، أو مجهولة الأصل ⁴ ، أو
أصليّة وأميلت ⁵ ، قُلبت ياءً وإلا ف: واواً .

وحكمه إذا جُمع - كما إذا نُثِّي - من الحُوق [i/23] العلامة من غير تغيير ⁶ ، ولا يُستثنى إلا
المقصور والمنقوص فإن أحرهما يُحذف لالتقاء الساكنين ، ثمَّ يُفتح ما قبل آخر المقصور دلالةً على ما
حُذف ⁷ ، ويُضمُّ ما قبل آخر المنقوص في الرفع ، ويُكسرُ في غيره مُناسبةً للحرف ¹ .

يُنظر : شرح التسهيل : 72/1 ، والتذييل والتكميل : 278/1 ، وضرائر الشعر : 219 .

¹ - أي : الجاري بحرى الصّحيح ؛ وهو ما كان آخره واواً أو ياءً قبلهما ساكن ؛ مثل : ضيّبي ، ودلّو .

يُنظر : التذييل والتكميل : 16/2 ، وشرح التصريح : 739/1 .

ويُسمّى كذلك : (الشبّه بالصّحيح) و (شُبّه صحيح الآخر) و (مُلحقٌ بالصّحيح) و (منزل منزلة الصحيح) ؛ سُمِّيَ
بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره كما تظهر على الصّحيح الآخر . يُنظر : جامع الدروس العربيّة للغلابيني :

102/1 ، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي : 142 و 148 والنحو الوافي لعباس حسن : 58/4 و 65 و 722

² - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

³ - الزائدة على ثلاثة هي التي تكون رابعة ؛ كحُبلَى ، وملهَي ، أو خامسة ك مصطفَى ، أو سادسة ك مُستدعي ؛ فتُقلبُ

الألف ياءً ؛ فتقول : حُبلَيان ، ملهَيان ، مصطفَيان ، مستدعيان ، أما التي بدلا عن ياء : فهي التي لا تكون زائدة كفتى ؛

فترجع إلى أصلها في التثنية ؛ كقوله تعالى : ﴿ اذْكُرْ نِعْمَةَ اٰلِهَيْكَ الَّتِي لَا يَدْرِي فَا تَعْزِمُ اَنْ تَكْفُرَ بِهَا وَلَقَدْ اٰتٰتٰكَ اٰلِهٰتُكَ مِنْ قَبْلُ هٰذَا كُلًّا فَا تَدْبُرُ الْاٰيٰتِ ﴾ يوسف : 36/12 .

⁴ - أي : إذا كانت ألفه ثالثة في مثل (إلى ، ألا) علمين ؛ وهي مجهولة الأصل لأتمها جامدة ولم تطرأ عليها الإمالة ؛ ففي

تثبيتها تُقلب "ألفه" واؤُ ؛ فتقول : (إلَوَّان ، ألَوَّان) . يُنظر : النحو الوافي : 616/4 .

⁵ - أي : لم تظهر عند التعلق ألفاً خالصة ؛ وإنما كانت ألفا فيها رائحة الياء ؛ فلهذا كانت الياء أحقّ بها عند القلب ؛ نحو :

(متى ، إذا) علمين ؛ فيقال في تثنيتهما : (مَتَيَّان ، إِدَيَّان) . يُنظر : النحو الوافي : 615/4 .

⁶ - أي : الاسم الصّحيح لا يلحقه تغيير في الحالتين ، إلا أنه في حالة الجمع يُضمُّ ما قبل الواو .

⁷ - في مثل قوله تعالى : ﴿ اذْكُرْ نِعْمَةَ اٰلِهَيْكَ الَّتِي لَا يَدْرِي فَا تَعْزِمُ اَنْ تَكْفُرَ بِهَا وَلَقَدْ اٰتٰتٰكَ اٰلِهٰتُكَ مِنْ قَبْلُ هٰذَا كُلًّا فَا تَدْبُرُ الْاٰيٰتِ ﴾ [آل عمران : 139/3] ، فإن أصله (

الأعلَيَّونَ) تحرّكت الياء المبدلة من "واو"

في الأصل ؛ لأنه من العلو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها ،

[المُلحق بالْمُثَنَّى والجمع]

وقد أُحِقَّ بكلِّ من المثنى والمجموع ألفاظٌ شابهتهما في الدلالة على معناهما ، وإن لم تكن منهما لِفَقْدِ ما أُعتبر فيهما من الشُّروط منها . فالملحق بالمثنى هنا أربعة [ألفاظ :

لفظان بشرط² (و) هما (كلا وكلتا) ولا يَنْفَكَّان عن الإضافة إلى ظاهر أو مُضَمَّر ؛ والشَّرْطُ في إلحاقهما كونهما (مع المُضَمَّر) ؛ فحينئذٍ يُرفعان بالألف ويُجرَّان ويُصبَّان بالياء (كالمثنى) ؛ لأثَمَّا - في الأغلب - إذا أُضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيداً له ؛ ك: جاء الزَّيدان كلاهُما ؛ فجُعِلَا موافقين لمتبوعهما في الإعراب ثمَّ أُطْرِدَ³ ذلك فيما إذا أُضيفا إلى ضمير مُتَكَلِّمٍ أو مُخاطَبٍ⁴ ، بخلاف ما إذا أُضيفا إلى ظاهر فإنَّهُما لا يجريان على المثنى أصلاً⁵؛ فلذا لم يُلحَقا به وجُعِلَ إعرابُهُما بحركاتٍ⁶ مُقدَّرة على الآخر كالمقصور نظراً إلى إفراد اللَّفْظِ ؛ كقوله تعالى: ﴿

7

ولما كان الإعرابُ بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمَر فرعاً عن الإضافة إلى المُظْهَر ؛ جُعِلَ الفرعُ للفرع والأصلُ للأصل .

وهذا بخلاف المثنى من ذلك فلا حذف فيه ؛ بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء الالمنقوص إن كانت محذوفة .

همع الهوامع : 153/1

1 - في مثل : (القاضي - القاضون) و (الداعي - الداعون) . يُنظر : جامع الدروس العربيَّة : 20/2 .

2 - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

3 - في (م) : [طُرِدَ] .

4 - مثل : جئنا كلانا ، و جئتما كلاكما . يُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس : 117/1 - 118 .

5 - إذ لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك . انظر : شرح الرضي على الكافية (طبعة بنغازي) : 92/1 .

وقال السيوطي : « فَإِنَّ أُضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلَّها ، هذه هي اللُّغة المشهورة ، وبعض العرب يجريها

مع الظاهر مُجرَّها مع المضمَر في الإعراب بالحرفين ، وعزَّها الفراء إلى كنانة » . همع الهوامع : 137/1 .

6 - في (ب) : [بحركة] .

7 - الكهف : 33/18 .

ولفظان بلا شرط ، وإليهما أشار بقوله : (وكذا : اثنان واثنان مُطلقاً) أي : سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمَر أم لم يُضافا ؛ لأنّ وضعهما وضع المثنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقةً ؛ إذ لم يثبت لهما مُفرد فيعرّبان إعرابه ، (وإن رُكبا) مع العشرة ك: جاءني اثنا عشرة واثننا عشرة .

وكلامه يُوهّم جواز إضافتهما إلى كلِّ مضمَر ، وليس كذلك ؛ فإنّ إضافتهما إلى ضمير التثنية ممتنعة فلا يُقال : جاء الرجلان اثناهما ، ولا المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما ؛ لأنّ ضمير التثنية نصٌّ في الاثنتين ، وإضافة الاثنتين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه ، نَبّه عليه في شرح اللُّمحة¹ ، فتأمّله .

تنبيه : لم يذكر فيما ألحق بالمثنى في الإعراب ما سُمّي به منه ؛ ك: زيدان "علماً" فكان الأولى ذكره كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتي ما سُمّي به منه ، فيُرفع بالالف ويُجرُّ ويُنصبُ بالياء ، ويجوز فيه أن يُجرى مجرى "سَلْمَانَ" فيعرَّب بإعراب ما لا ينصرف ؛ للعلميّة وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه "أل" جرَّ بالكسرة ، كقوله :

[11] - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ²

(و) الملحق بالجمع المذكور السالم في إعرابه أربعة أنواع :

أحدها : أسماءُ جُمُوع³ ؛ وهي ما لا واحد لها من لفظها ؛ فمنها :

(أولو) بمعنى أصحاب ، اسمٌ جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه وهو "ذو" ؛ نحو :

••◆□ ◂◃◄◅◆◇◈◉◊○◌◍◎●◐◑◒◓◔◕◖◗◘◙◚◛◜◝◞◟◠◡◢◣◤◥◦◧◨◩◪◫◬◭◮◯◰◱◲◳◴◵◶◷◸◹◺◻◼◽◾◿◮◯◰◱◲◳◴◵◶◷◸◹◺◻◼◽◾◿◮◯◰◱◲◳◴◵◶◷◸◹◺◻◼◽◾◿

¹ - يُنظر : شرح التصريح للأزهري : 66/1 .

² - **وَاللُّمْحَةُ** : مختصر في النحو على سبعة أبواب ، تأليف أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، وقد شرحها ابن هشام الأنصاري ، وشرحها كذلك : ابن عبد الدائم البرماوي (ت 831 هـ) . يُنظر : كشف الظنون : 1561/2 .

³ - صدر بيت من الطويل ، عجزه : أملٌ عليها باليلى الملوّان
وفي خزانة الأدب عجزه : (عَقَتْ حَجَجًا بَعْدِي وَهُنَّ ثَمَانِي) ، وهو لتميم بن مُقبل في : الكتاب : 259/4 ، والأصول :
198/3 ، وشرح المفصل : 442/3 - 443 ، وسمط الآلي : 533/1 ، واللّسان : 150/8 (سبع) ، 621/11 (ملل) ،
291/15 (ملا) ، وشرح التصريح : 593/2 ، 726 ، والخزانة : 302/7 - 304 ، وإصلاح المنطق : 394 ، وبلا نسبة
في : الخصائص : 202/3 ، والمفصل : 255 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 345/3 ، والأوضح : 163/2 ، التصريح : 66/1 .
الشرح : الحي : القبيلة ، والسبعان : اسم موضع في ديار قيس ، وقيل : اسم جبل .
الخزانة : 303/7 .

والشاهد فيه : (السبعان) الذي جرَّ بالكسرة لدخول "أل" عليه ، والذي أجري مجرى الممنوع من الصرّف .

³ - اسم الجمع : هو ما يدلُّ على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاصّ بالتكسير أو غالب فيه ؛ فيدخل في اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط مثل : إبل وقوم ؛ مفرد إبل : جمل وناق =

"الأعراب" جمع "عرب" ؛ لأنّ العرب يُعْمُ الحاضرين والباديين ، والأعراب خاصُّ بالباديين ، هذا قول ابن مالك¹ ومن تبعه² ، وعلى ما قاله غيره³ يكون جمع تصحيح لم يستوفِ الشُّروط ؛ لأنّ "عالم" اسمُ جنس وليس بعلم ولا صفة .

(و) الثاني : جُموعُ تصحيح لم تستوفِ الشُّروط⁴ ؛ منها : (أهلون) جمع أهل ، (ووايلون) جمع وابل "وهو المطر الغزير" ؛ لأنّهما ليسا علمَيْن ولا صفتين .

(و) الثالثُ : جُموعُ تكسير ؛ وهي⁵ ما لم يسلم فيها بناء واحدها ، منها :

(أرضون) - بفتح الرّاء - جمع أرض - بسكونها - وجمع هذا الجمع ؛ لأنّه ربّما يُورَدُ في مقام الاستعظام كقوله :

[12] - لَقَدْ ضَحَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مَنِيرٍ⁷

(وِسُون) - بكسر السين - جمع سَنَة - بفتحها - ولائها "واو" أو "هاء" لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، وَلِمَجِيءِ الْفِعْلِ عَلَى : سَانِيْتُ أَوْ سَانِهْتُ ؛ وَأَصْلُ سَانِيْتُ : سَانَوْتُ ؛ فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِتَجَاوُزَهَا - مُتَطَرِّفَةً - ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ⁸ .

(وِبَابُهُ)⁹ : وهو كلُّ ما كان جمعاً لثلاثي حُدِفَتْ لائمه وعوض عنها هاء التّأنيث ، ولم

¹ - يُنظر : شرح التسهيل : 81/1 .

² - وهو ابن هشام . يُنظر : شرح التصريح : 69/1 .

³ - يُنظر تفصيل ذلك في : التذليل والتكميل : 320/1 - 321 .

⁴ - في (م) : [والثاني : جُموعُ لم تستوفِ تصحيح الشُّروط] .

⁵ - في (أ) : [وهو] .

⁶ - في (م) : [سدوس] وهي التّرواية المشهورة . يُنظر : الدرر اللّوامع : 51/1 .

⁷ - البيت من الطويل ، وهو لكعب بن معدان في : المحتسب : 218/1 ، وبلا نسبة في : شرح التّسهيل : 83/1 ، وشرح

شذور الذهب : 86 ، وشرح التصريح : 09/1 ، 70 ، وتمعّ الهوامع : 154/1 ، والدرر اللّوامع : 50/1 .

الشرح : ضحّت : تعبت وملّت ، الأرضون : جمع أرض ، وسكّنت الرّاء للضرورة ، بنو هداد : ويروي (بنو سدوس)

قبيلة يهجوها الشاعر ويزعم أنّهم ليسوا أهلاً للخطابة . يُنظر : الدرر اللّوامع : 51/1 .

⁸ - في (ب) : [لجاوزتها متطرفة على ثلاثة أحرف] .

⁹ - أيّ : باب سنون .

يُكْسَرُ¹ ؛ ك : عِرْزَةٌ وَعِرْزِينَ ، وَعِضَّةٌ وَعِضِينَ² ، بخلاف نحو: تمرّة ؛ لعدم الحذف ، ونحو: عِدَّةٌ وَزِنَةٌ ؛ لأنّ المحذوف الفاء³ ، ونحو: يد ودمّ ؛ لعدم التعويض ، وشدّد: أبون وأخون⁴ ، ونحو: اسمٌ وبنْتُ ؛ لأنّ العوض غير الهاء⁵ ، ونحو: شاة وشفة ؛ لتكسيرها على شياها وشفاه .

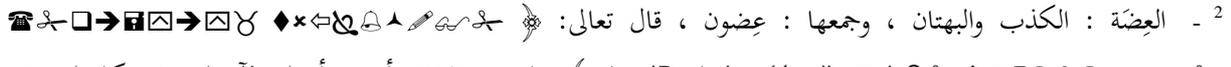
(وَبُنُونٌ) جمع ابن ، وقياس جمعه جمع السلامة: ابنون ؛ كما يُقال في التثنية : ابنان ؛ ولكن خالَفَ تصحيحه تثنيته لعلّة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة⁶ .

(و) الرَّابِعُ : ما سُمِّيَ به منه ، أو ممّا أُحِقَّ به ، فمنه :

(عَلِيُّونَ) اسم لأعلى الجنّة ، وهو في الأصل جمع "عَلِيٍّ" - بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء - ووزنُهُ : فَعِيلٌ ، من العلو .

(وشبهه) ممّا سُمِّيَ به ؛ ك: زيدون ، عَلَمًا ؛ فهذا وما قبله من الأنواع (كالجمع) المذكّر السالم في إعرابه بالحروف ، ويجوز في هذا أن يَجْرِي بَجْرِي "غِسْلِينَ" في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون مُنَوَّنَةً ، إن لم يكن أعجمياً ؛ فإن كان أعجمياً ك: قسرين ، امتنع التثنية وأعرّب إعراب ما لا ينصرف .

¹ - أي : يجمع جمع تكسير ؛ لأنّه إذا جُمِعَ هذا الجمع يُعْرَبُ بالحركات .

² - العِضَّةُ : الكذب والبهتان ، وجمعها : عِضُونٌ ، قال تعالى: ﴿...﴾  الحِجْر: 91/15 ؛ أي : أجزاء فأمنوا ببعضه وكفروا ببعضه . يُنظر : الصّحاح : 2241/6 (عضه) ، ومعاني القرآن للفراء ، تح : محمد النجار وأحمد نجاتي ، عالم الكتب ، ط92/2 : 1983/3م .

والعِرْزَةُ : العُصْبَةُ من النَّاسِ ، والجمع : عِرْزُونَ و عِرْزُونَ "بالضم أيضا" . يُنظر : لسان العرب لابن منظور : (عزرا) .

³ - قوله : عِدَّةٌ وَزِنَةٌ ، أي : ممّا كانت الهاء فيه عوضاً من الفاء .

⁴ - لأنّها جُمِعَتْ هذا الجمع مع عدم التعويض ؛ وأصلها : أبو وأخو ؛ فحذفت لاماتها - عند الجمع - ولم يعوّض منها شيء . يُنظر : شرح التصريح : 71/1 .

⁵ - أي أدّ العوض همزة الوصل في (اسم) وتاء التأنيث في (بنت) لا هاء التأنيث . يُنظر : التذييل والتكميل : 323/1 .

⁶ - "ابن" أصله : بنو ؛ حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل ؛ والجمع يردّ الأشياء إلى أصولها ؛ فلمّا جُمِعَ رجعت الواو فذهبت الهمزة ، ثمّ حذفت الواو لعلّة ؛ والمحذوف لعلّة كالتأنيث ، فلم تأت الهمزة . أمّا في التثنية : فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها ؛ لأنّها مُتَحَرِّكَةٌ بالفتح ، والفتح خفيف ؛ وقد حذفت أولاً لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض ، والممانع من حذفها - لو رجعت - ومن قلبها ألفاً : سكون ما بعدها كما في "بنات" ، ولو حذفت لصار اللفظ "بنان" فيحصل اللبس بـ بنان ، بخلاف بنون . يُنظر : حاشية يس : 122/1 .

وما تقدّم من أنّ المثني والمجموع¹ مُعربان بالحروف [i/25] هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما² ، وكلّهما مستشكلة³ ، ومذهب الخليل⁴ وسيبويه⁵ : أنّ هذه الأحرف محالٌ للإعراب ؛ كالدال من "زيد" ، والحركات مقدّرة فيها ، واختاره الأعم⁶ ، وهو أقوى المذاهب ، ومع ذلك فقد رُدّ بما هو مذكور في المطوّلات⁷ .

¹ - في (م) : [الجمع] .

² - في (أ) : [فيها] . وهذه المذاهب هي :

الأوّل : إعرابها بالحروف ، والثاني : أنّ الإعراب مقدّر فيما قبلها . والثالث : أنّ الحروف دلائل الإعراب ، والرابع : أنّ الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا ، وانقلابها نصبا وجرا . يُنظر تفصيل ذلك في: الإنصاف : 29/1-33 (المسألة: 03) ، ووصف المباني : 21-24 ، والإيضاح في علل النحو : 130-134 ، وكتاب أسرار العربية : 67-68 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 201-208 ، والتذيل والتكميل : 287/1-295 ، وهمع الهوامع : 157/1-158 .

³ - في (م) : [مشكلة] .

⁴ - هو هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ (100-170 هـ) من أئمّة اللّغة والأدب ، وواضع علم العروض ، وأوّل معجم لغوي عربي وهو: كتاب العين ، كان أستاذ سيبويه ، ومن مؤلّفاته : العروض ، وتفسير حروف اللّغة .

تُنظر ترجمته في : الفهرست : 68-70 ، ونزهة الألباء : 45-47 ، ومراتب النحويين : 44-56 ، وطبقات النحويين 47-51 ، وبغية الوعاة : 557/1 ، والأعلام : 314/2

⁵ - يُنظر مذهب الخليل وسيبويه في : الكتاب : 17/1-18 ، والمقتضب : 151/2 ، 153 ، وهمع الهوامع : 158/1 ، وارتشاف الضرب : 568/2 ، والتذيل والتكميل : 291/1 .

⁶ - قال الأعم : « واعلم أنّ الألف والياء في التننية ، والياء والواو في الجمع ، عند أكثر شارحي كتاب سيبويه : من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد ، والألف من قفأ ، واحتجوا على ذلك بحجج ... » . يُنظر تفصيل هذه الحجج في : النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعم الشنتمري ، تح : رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف/المملكة المغربية (دط) 1999م : 187/1-189 .

والأعم هو : يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، الأندلسي ، أبو الحجاج (ت 476 هـ) عالم بالأدب واللّغة ، وُلِدَ في شنتمرية الغرب ورحل إلى قرطبة ، كُفّ بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية ، كان مشقوق الشفة العليا فأشْتَهَرَ بالأعم ، من كتبه : النكت على كتاب سيبويه ، وشرح ديوان الحماسة ، وشرح الجمل في النحو .

تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 81/7 ، والوافي بالوفيات : 90/29 ، وبغية الوعاة : 356/2 ، والأعلام : 233/8 .

⁷ - قال أبو حيان : « وقد رُدّ هذا المذهب بوجهين ؛ أحدهما : أنّها لو كانت معربة بالحركات المقدّرة للزم ظهور الحركة في الجمع حالة النصب ؛ لأنّ الفتحة لا تستقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكُنْتُ تقول : رأيت الزيدَين ؛ كما تقول : رأيت جواريتك . والوجه الثاني : أنّها لو كانت معربة بالحركات لوجب أن تكون تننية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها ؛ فيقال : رأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان » . التذيل والتكميل : 292/1 ، ويُنظر كذلك : همع الهوامع : 158 /1 .

وذهب الزّجاج¹ إلى أنّهما مَبْنِيَانِ لِتَضْمُنُهُمَا واو العطف² ؛ ك: خمسة عشر ، وليس الاختلافُ
إِعْرَاباً عنده³ بل كلّ واحدة صيغة مستأنفة⁴ كما قيل في : هذان واللذان⁵ عند غيره⁶ ، وردّه الرّضي⁷
الرّضي⁷ .

ومن العرب مَنْ يلزم المثنيّ الألفَ مطلقاً ، ويعرّبه بحركات مقدّرة على الألف كالمقصور⁸ ، ومنهم
مَنْ يلزمه الألفَ دائماً ويعرّبه بحركات ظاهرة على التّون إجراءً له بحجّرى المفرد⁹ .

(و) إلّا (أولات) بمعنى : ذوات ، وهو اسمُ جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه
وهو "ذات"¹⁰ ، ونظيره: « أولو » ؛ في كونه اسم جمع إلّا أنّ أولو مُختصّ بالعاقل ، ولم يذكر هنا

1 - هو إبراهيم بن السّري بن سهل ، أبو إسحق (ت 311 هـ) ، نحوي ولغوي ، وُلد ومات في بغداد ، كان في شبابه يحرّطُ
الرّجّاج ، تعلّم النحو من المبرّد وصار من كتّاب القاسم (وزير المعتضد) وكان له مناقشات مع ثعلب وغيره ، ومن
مؤلّفاته : الأمالي ، وإعراب القرآن ، والاشتقاق . تُنظر ترجمته في : الفهرست : 92 ، ونزهة الألباء : 183 - 184 ،
وطبقات النحويين : 111 ، وبغية الوعاة : 411/1 - 413 ، ووفيات الأعيان : 49 - 50 ، والأعلام : 40/1 .

2 - في (م) : [معنى واو العطف] .

3 - في (ب) : [وليس الاختلاف عنده إعراباً] ، وجاء في شرح كافية ابن الحاجب : 418/3 : « ومذهب الرّجّاج أنّ
المثنيّ والمجموع مبنيان لتضمّنهما واو العطف ؛ كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده ... » .

4 - يُنظر رأي الرّجّاج في : الإنصاف : 29/1 ، 31 (المسألة : 03) ، وشرح كافية ابن الحاجب : 418/3 ،
وقال المالقي : « وذهب الرّجّاج إلى أنّهما مبنيان في حال الرّفْع ، ومعرّبان في حال النصب والخفض » . رصف المباني
في شرح حروف المعاني للمالقي ، تح : أحمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق (دط) (دت) : 21 .
ويُنظر هذا الرأي في : التبيين عن مذاهب النحويين : 201 .

5 - في (ب) : [والذي] .

6 - قيل فيهما : أنّهما صيغتان موضوعتان للمرفوع والمنصوب فهما مبنيان ؛ لقيام علّة البناء فيهما ، وليس مثنيين حقيقةً ؛
لأنّه يشترطُ فيما يثنّى الإعراب ، ومفرد ما ذكر مبني . يُنظر : همع الهوامع : 141/1 .

7 - بقوله : « وليس بشيء ؛ لأنّه لم يحذف المعطوف في "خمسة عشر" بل حذف حرف العطف فتضمّن المعطوف فُئِي ، أمّا
في المثنيّ والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف » . شرح كافية ابن الحاجب : 418/3 .

8 - وهي لغة بلخّارث بن كعب ، وختعم ، وزبيد ، وكِنانة وآخريّن ؛ فتقول على لغتهم : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ،
ومررت بالزيدان ، قال الشاعر : إنّ أباهاً وأبا أباهاً ... ، وقال الآخر : تَرَوَدَ مِنَّا بَيِّنٌ أَذْنَاهُ طَعْنَةٌ .
يُنظر : شرح الشذور : 75 ، وهمع الهوامع : 134/1 ، وشرح التصريح : 65/1 .

9 - يُنظر تفصيل هذا في : همع الهوامع : 157/1 ، وشرح التصريح : 65/1 .

10 - قال خالد الأزهري : « أولات : اسم جمع بمعنى ذوات ، لا واحد له من لفظه ، وواحد في المعنى "ذات" بمعنى : صاحبة
وأصله : أُلَى - بضمّ الهمزة وفتح اللّام - ... » شرح التصريح : 82/1 .

ما حُجِّلَ على جمع المؤنث السالم غيره .

ومثله : ما سُمِّيَ به منه¹؛ ك : أذرعاتٍ وعرفاتٍ² ، بالتَّوْنين فيهما ، وبعضهم يحذفه مراعاةً للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعرب هذا النوع إعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاةً للتسمية ، وقد رُوِيَ قولُ امرئ القيس³ :

[13] - تَنْوَرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍٍ وَأَهْلُهَا⁴

¹ - أي : من جمع المؤنث السالم .

² - عرفات : علم لموضع الوقوف ، وأذرعات : - بكسر الراء ، وزاد في القاموس : وقد تفتح - موضع بالشام . انظر :

الصحاح للجوهري : 1211/3 (ذرع) ، وشرح التصريح : 82/1 . وقال الأزهري : « واختلف العرب في كيفية

إعراب هذا النوع المسمّى به على ثلاثة فرق : فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف تنوينه ؛ لأنه في

الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية ، وبعضهم على ما كان عليه قبل التسمية مراعاةً للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاةً

للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ... مراعاةً للتسمية . فالأول : راعى الجمعية فقط ، والأخير :

راعى التسمية فقط ، والمتوسط : توسّط بين الأمرين .» يُنظر تفصيل ذلك في : شرح التصريح : 82/1 - 83 .

³ - هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار ، تُوِّفِي نحو : (80 ق هـ) ، أشهر شعراء العرب ،

مولده بنجد ، اشتهر بلقبه وقيل : إنّ اسمه : حندج أومليكة أوعدي ، أخذ الشعر عن خاله المهلهل ، ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه فقال جملته المشهورة ، أجازَ السَّمُوالُ ثمَّ قَصَدَ قِيسَ الرُّومِ فمطله ، ومات في طريق عودته في أنقرة .

تُنظر ترجمته في : الشعر والشعراء : 105/1 - 136 ، وطبقات فحول الشعراء : 51/1 ، 81 - 96 ، والمؤتلف والمختلف في

أسماء الشعراء لابن بشر الأمدى ، تصحيح : ف. كرنكو ، دار الجليل/بيروت ط 1991/م : 09 ، والأعلام : 11/2 - 12

⁴ - صدر بيت من الطويل ، وعجزه : (بيثرب أدنى دارها نَظَرٌ عَالِي) ، وهو لامرئ القيس في : ديوانه : 141 ، والكتاب :

233/3 ، والمقتضب : 38/4 ، والأصول : 106/2 ، وكتاب الشعر : 217 ، وسرّ صناعة الإعراب : 497/2 ، وشرح

كافية ابن الحاجب : 42/1 ، ووصف المباني : 345 ، وشرح المفصل : 142/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي :

310/1 ، 423 ، وشرح التصريح : 83/1 ، وهمع الهوامع : 78/1 ، والخزانة : 56/1 ، والدّرر اللّوامع : 13/1 .

وبلا نسبة في : المقتضب : 333/3 ، وشرح الكافية الشافية : 1426/3 ، وشرح المفصل : 159/5 ، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي : 1359/2 ، وشرح ابن عقيل : 40 ، وأوضح المسالك : 58/1 .

الشرح : أذرعات : بلد في أطراف الشام ، المنتور : التأظر إلى النار من بُعْد ؛ والمعنى : نظرت إلى نارها بقلبي . انظر :

الدّرر : 13/1 ، ومعجم البلدان للحموي ، دار صادر/بيروت ، (د ط) 1977 م : 130/1 ، والخزانة : 57/1 - 59 .

والشاهد فيه : أذرعات ؛ حيث يجوز فيه : - الكسر مع التنوين ؛ وذلك مراعاةً له قبل التسمية به ، فهو جمع مؤنث سالم

وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة وينون تنوين مقابلة لا تنوين تنكير . - الكسر بلا تنوين ؛ لأنه جمع بحسب أصله ،

وعلم لمؤنث بحسب حاله ، فجُرّ بالكسرة كما يُجرّ جمع المؤنث السالم ، ومنع التنوين كما يمنع العلم المؤنث .

- الفتح بغير تنوين ؛ لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف . يُنظر : الخزانة : 56/1 - 57 .

[الجمعُ بالألف والتاء المزيدتين]

(وما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين) على مفرده [وعدل عن تعبير¹] غالبهم بجمع المؤنث السالم ، وإن كان جزئياً على الغالب كما قال الخنيسلي² إلى ما قاله تبعاً لأبي حيان³ ؛ ليشمل ما كان مفردُهُ مذكراً ك: حمامات ، وما سلّم فيه بناء الواحد - كما ذكّر⁴ - وما تغيّر فيه ذلك ك: سجدات⁵ .

لكن يُردّ عليه أنّ الذي جُمِعَ بألف وتاء⁶ هو المفرد ، وهو لا يُنصب بالكسرة ؟

ويجاب بما قاله ابن الصائغ : أنّ الذي جُمِعَ بهما معناه الذي وَقَعَ عليه ما يُجمع بهما ؛ وهو المجموع بهما⁷ ؛ فهو المفرد بوصف ضمّ غيره إليه ، لا المفرد قبل ضمّ غيره [إليه]⁸ .

واشترط - كغيره - أنّ تكون الألف والتاء [مزيدتين ؛ احترازاً عن نحو: قضاة وأبيات إذ الألف في الأوّل والتاء]⁹ في الثاني أصليتان . قال جدّي¹⁰ «رحمه الله» في شرحه على الآجرومية¹¹ :

¹ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

² - هو محمّد بن أبي بكر بن محرز بن محمّد ، شمس الدّين (ت 731 هـ) ، نحوي بليغ ، من آثاره : الموشح في شرح كافية ابن الحاجب . تُنظر ترجمته في : هدية العارفين في أسماء المؤلفين : 148/2 ، ومعجم المؤلفين لكحالة : 171/3 .

³ - يُنظر : التذليل والتكميل : 151/1 .

⁴ - أي : كما ذكّر ابن هشام في الآية الآتية وهي : ﴿ ﷻ ﴾ : العنكبوت : 44/29 ، وهذا بناءً على أنّ (ذكّر)

بصيغة الماضي المبني للمعلوم ، فإن كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد : كما ذكّر في قول الشارح : حمام وحمامات . يُنظر : حاشية يس : 125/1 .

⁵ - سجدات - بفتح الجيم - جمع سجدة - بسكوئها - ، وك: غزفة وغزفات - بضمّ الرّاء وفتحها - ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ؛ فترى أنّ الألف قلبت ياءً ، والهمزة قلبت واوا . يُنظر : شرح القطر : 70 ، وشرح الشذور : 65

⁶ - في (م) : [بألف وتاء مزيدتين] .

⁷ - في (أ) : [معناه الذي وقع عليه الجمع بهما ؛ وهو المجموع] .

⁸ - ساقطة من (أ) .

⁹ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

¹⁰ - هو علي بن محمد الفاكهي ، وسبقت ترجمته في قسم الدراسة صفحة 19 .

¹¹ - هي مقدّمة في النحو لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن داود ، الصنّهاجي ، المعروف بابن آخروم (682 - 723 هـ) ؛ وهي مقدّمة نافلة للمبتدئين ، ألفها وهو بمكة المكرّمة ، ولها شروح كثيرة . يُنظر : كشف الظنون : 1796/2 -

1798 ، ومعجم المؤلفين : 641/3 .

« ولا حاجة إلى هذه الزيادة ؛ لأنّ ذلك غير داخل تحت قولنا : ما جُمِعَ بألفٍ وتاء ؛ إذ المتبادر من ذلك أن تكون الألف والتاء مستحدثتين لأجل الجمع ؛ ولهذا اقتصرَ ابن مالك على قوله :
 وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا¹² »

والذي يُجْمَعُ بِألفٍ وتاءٍ قياساً مطرداً خمسة أنواع : ذو التاء مطلقاً³ ، وعَلِمَ المؤنث كذلك⁴ ، إلاّ ما استثنى منهما ، وصفة مذكّر لا يعقل ومصعّره⁵ ، واسم جنس مؤنث بالألف إلاّ ما استثنى منه⁶ . وتحذف له التاء⁷ ، فإن كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية⁸ .

وتُجمَعُ حُرُوفُ المعجم ؛ فما كان فيه ألف جازَ قصره ومدّه بالإجماع⁹ .

(**فِيصَبُّ بِالْكَسْرِ**) وجوباً ؛ حملاً للتصّب على الجرّ [26/أ] قياساً على أصله وهو جمع المذكّر السّالم ، وقضية إطلاقه أنّه يُنصَبُ بها وإن كان محذوف اللّام ك: ثُبة ولغة ، وهو مذهب

1 - صدر بيت من ألفية ابن مالك ، عجزه : (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا) . يُنظر : متن ألفية ابن مالك : 13 .

2 - أورَدَ المؤلف - كذلك - هذا القولَ لجدّه في كتابه : شرح كتاب الحدود : 115 .

3 - أي : تاء التأنيث سواء أكانت المبدّلة في الوقف هاء كتمرّة ، أو الساكن ما قبلها ك بنت وأخت ، ويُستثنى منه : شفة وشاة وامرأة ... فلا تُجمَعُ هذا الجمع استغناءً بتكسيروها . يُنظر : همع الهوامع : 79/1 .

4 - أي : علم المؤنث مطلقاً ؛ سواء كان فيه التاء أم لم يكن ؛ ك زينب وعفراء ، سواء كان لعافل أم لغيره .

5 - صفة مذكّر لا يعقل مثل : جبال راسيات و ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ﴾ : جبال راسيات و ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ﴾ البقرة: 203/2 ، بخلاف صفة المؤنث ك: امرأة

حائضٌ والعافل مثل: رجل عالمٌ ، أما مصعّر المذكّر الذي لا يعقل فمثل: فُلَيْس - فُلَيْسَات ، ودُرَيْهَم - دُرَيْهَمَات ، بخلاف مصعّر المؤنث نحو: أُرَيْب ، وعُقَيْرِب ؛ لأنّه في المعنى صفة لمؤنث خالية من التاء ، وليست دالة على التفضيل ؛ ولذلك لم يُصب البعض في تجويز ذلك . يُنظر : جامع الدروس العربية : 22/2 ، وهمع الهوامع : 79/1 .

6 - اسم جنس مؤنث بالألف مثل: حبلى - حبليات ، ويُستثنى كلّ ما كان على وزن : فَعَلَى - فَعْلَان ، وفَعْلَاء - أَفْعَل مثل: حمراء - أحمر ؛ فكما لا يُجمَعُ مذكّرهما بالواو والنون ، لا يُجمَعُ مؤنثهما بالألف والتاء ، إلاّ إنّ جُعِلَ " سكرى وحمراء " علمين جُمِعَ هذا الجمع . يُنظر : همع الهوامع : 82/1 .

7 - استغناء بناء الجمع ولئلاّ يجمَع بين علامتي تأنيث . يُنظر: حاشية يس : 127/1 .

8 - فتقلب الألف ياء في نحو: (فتاة) ، وواواً في نحو: (قناة) ، وتبقى الهمزة أو تقلب واوا في نحو: سقاة ؛ فنقول : فتيات وقنوات وسقاعات وسقوات ، وإن كانت الهمزة أصلية بقيت نحو: قراءة وقراءات . يُنظر: حاشية يس : 127/1 .

9 - حروف المعجم تجمع بالألف والتاء لأنّها أعلام ؛ فما كان فيه ألف ك: الباء فإنّه يجوزُ قصرُهُ ومدّه بالإجماع ؛ فيقال فيه على القصر: بيات ، وعلى المدّ: باءات ؛ بالإقرار للهمز . يُنظر : همع الهوامع : 82/1 .

البصريين¹ ، وذهب بعضهم - أي النحاة² - إلى أنّ محذوف اللّام إذا لم تُرد إليه لأمه - في حال الجمع الجمع - يكونُ نصبه بالفتحة³ ، وفي التّسهيل⁴ : أنّ ذلك لغة ، وحزى عليه في الأوضح⁵ .

وسكّت عن رفعه وجرّه لحيئهما على الأصل ، وحينئذٍ يُعلم استواءُ جرّه ونصبه - في الإعراب - [بالكسرة ، وإنما تخلّف الفرغ عن الأصل⁶ في الإعراب]⁷ بالحروف لعلة مفقودة في الفرع ؛ وهو أنّه ليس في آخره حروف [علة]⁸ تصلح للإعراب ؛ ك : ﴿ ﺍﻟﻬﻤﺲ ﺍﻟﻤﺮﻛﺔ ﺍﻟﻤﺘﻨﺒﺌﺔ ﺍﻟﻤﺘﻨﺒﺌﺔ ﺍﻟﻤﺘﻨﺒﺌﺔ ﴾ ؛ فالتّسّموات : منصوبٌ بالكسرة على المفعول به عند الجمهور ، وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني¹⁰ والزّخشي¹¹ وابن الحاجب¹² ، ورجّحه في المغني¹³ ب : أنّ المفعول به ما كان

-
- 1 - يُنظر : الكتاب لسيبويه : 373/3 ، وكتاب الشعر للفارسي : 169-177 ، والخصائص لابن جنيّ : 304/3 .
 - 2 - في (م) : [وذهب بعض النّحاة] .
 - 3 - ك : سمعتُ لغاتم - بفتح التاء - حكاها الكسائي ، ومثل : رأيتُ بناتك ، كما حكاها ابن سيدة ، فإن رُدّت اللّام في الجمع (سنة - سنوات) نُصِبَ بالكسرة اتّفاقاً ؛ نحو : اعتكفتُ سنواتٍ أو سنهاتٍ ، بكسر التاء . يُنظر : شرح التصريح للأزهري : 82/1 ، وكتاب الشعر للفارسي : 169 .
 - 4 - انظر : تسهيل الفوائد لابن مالك : 06 ، وكذلك : شرحه : 85/1-87 ، والتنذيل والتكميل لأبي حيّان : 335/1 .
 - 5 - يُنظر : أوضح المسالك لابن هشام : 58/1 .
 - 6 - الأصل هو : المذكر ، والفرع هو : المؤنث .
 - 7 - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهواً من الناسخ ؛ لتشابه نهاية العبارتين ؛ وهو ما يعرف بانتقال النظر .
 - 8 - زيادة من (ب) .
 - 9 - العنكبوت : 44/29 . وقد تكرر ما يُشبهه هذا التّركيب في آيات كثيرة ؛ منها : الأنعام : 01/6 و73 ، والأعراف : 54/7 ، والتّوبة : 36/9 ، ويونس : 03/10 ، وهود : 07/11 ...
 - 10 - سبق التعريف به . وقال في أسرار البلاغة : « ... والمنصوب في هذا كلّ مفعول مطلق ، لا تقييد فيه ؛ إذ من المحال أن يكون معنى "خلق العالم" "فَعَلَ الخَلْقَ به ، كما تقول في ضربتُ زيداً : فعلت الضربَ يزيد ؛ لأنّ الخَلْقَ من (خَلَقَ) كالفعل من (فَعَلَ) ، فلو جازَ أن يكونَ المخلوق كالْمضْرُوبِ لَجَازَ أن يكونَ المفعول في نفسه كذلك ، حتّى يكونَ معنى (فَعَلَ القيامَ) فَعَلَ شيئاً بالقيام ، وذلك من شنيع المحال » .
 - 11 - أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني ، تح : محمد الإسكندراني دار الكتاب العربي ط2/1998م : 278 . ويُنظر كذلك : شرح التصريح : 80/1-81 .
 - 12 - سبق التعريف به . يُنظر رأيه في : شرح التصريح : 80/1 .
 - 13 - سبق التعريف به . يُنظر رأيه في أماليه ، تح : فخر قدارة ، دار الجيل/بيروت ، (دط) 1989م : 85/1 .
 - 14 - يُنظر : مغني اللّبيب : 410/2 (الباب السادس : التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين) .

موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعلُ به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعلُ العامل فيه هو فعلٌ إيجاده ؛ وإن كان ذاتاً ؛ لأنَّ الله تعالى مُوجِدٌ للأفعالِ والدَّواتِ جميعاً .

ومثله في هذا الخلاف : خَلَقَ اللهُ العَالَمَ¹ .

(و ﴿ ٧٠٨ ﴾ ﴿ ٧٠٩ ﴾ ﴿ ٧١٠ ﴾ ﴿ ٧١١ ﴾ ﴿ ٧١٢ ﴾ ﴿ ٧١٣ ﴾ ﴿ ٧١٤ ﴾ ﴿ ٧١٥ ﴾ ﴿ ٧١٦ ﴾ ﴿ ٧١٧ ﴾ ﴿ ٧١٨ ﴾ ﴿ ٧١٩ ﴾ ﴿ ٧٢٠ ﴾) ، أفادَ بذِكْرِ المثالين³ أنَّ هذا الجمعُ بعضُهُ مَقْيَسٌ ك: بنات في جمع بنت ، وبعضُهُ مَسْمُوعٌ ك: سموات⁴ جمع سماء ، وأنَّ ما فيه تاء التَّأْنِيثِ - إذا⁵ أريدَ جمعه هذا الجمع - تُحذَفُ تاءهُ هَرَباً من اجتماع علامتي تَأْنِيثٍ في كلمة واحدة .

[إعراب ما لا ينصرف من الأسماء]

(و) إلّا (ما لا ينصرف) وهو الاسم المعرب الفاقِدُ للصرف ؛ الذي هو التَّنوينُ وَحْدَهُ ، لوجود عِلَّتَيْنِ فرعيَّتين فيه من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقامهما - كما سيأتي آخر الكتاب - وأمَّا الجرُّ فليس داخلاً في مسمّاه ؛ بدليل أنَّ الشَّاعِرَ متى اضطرَّ إلى صرف الممنوع نَوْنَهُ ، وإمَّا حُذِفَ [تَبَعاً]⁶ لحذف التَّنوين ؛ لأنَّه لو جُرَّ بعد حذف التَّنوين لالتَبَسَ بالمُنْيِيِّ على الكسر ك: نَزَالَ وَدَرَاكَ⁷ .

وَدَرَاكَ⁷ .

(فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة حملاً للجرِّ على النَّصبِ دون غيره ؛ لأنَّ الفتحَةَ إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمَّة ، فَحُمِلَتْ على الأقرب ؛ (نحو) : مررتُ (بِأَفْضَلِ مِنْهُ) وبمساجدَ وصحراءَ

1 - يُنظر أدلَّةُ الجمهور ؛ والدَّاهِبِينَ إلى أنَّ "العالمَ" مفعول به لا مفعول مطلق ، في : شرح التصريح : 80/1 .

2 - الصَّافَات : 153/37 .

3 - في الآيتين .

4 - لأنَّ مفردَهُ ليس واحداً من الأنواع الخمسة المتقدِّمة ؛ فإنَّه وإن كان اسم جنس لكنَّه ليس مؤنَّثاً بالألف الممدودة ؛ ولذا

صُرِفَ كما في : ﴿ ٧٠٨ ﴾ ﴿ ٧٠٩ ﴾ ﴿ ٧١٠ ﴾ ﴿ ٧١١ ﴾ ﴿ ٧١٢ ﴾ ﴿ ٧١٣ ﴾ ﴿ ٧١٤ ﴾ ﴿ ٧١٥ ﴾ ﴿ ٧١٦ ﴾ ﴿ ٧١٧ ﴾ ﴿ ٧١٨ ﴾ ﴿ ٧١٩ ﴾ ﴿ ٧٢٠ ﴾

فصلت : 12/41 ؛ لأنَّ ألفه زائدة وهمزته بدل من "واو" أصلية ؛ لأنَّها

"لام" الكلمة قلبت همزة ؛ لتطرِّفها بعد ألف زائدة ؛ كما في "كساء" ، وليست الهمزة بدلا من ألف التَّأْنِيثِ ؛ لأنَّ ألف

التَّأْنِيثِ لا بُدَّ أن تصحب أكثر من أصليين ؛ لأنَّها من أقسام الألف الزائدة . يُنظر : حاشية يس : 128/1 .

5 - في (أ) : [إن] .

6 - ساقطة من (أ) .

7 - لأنَّ الكسرة لا تكون إعراباً إلّا مع التَّنوين ، أو الألف واللام ، أو الإضافة ؛ وهو ما لا يتوقَّر في " نزال ودراك " .

يُنظر : شرح التسهيل : 41/1 ، والتذليل والتكميل : 176/1 .

، وهذا الحكمُ مستمرٌّ فيه (إلا مع أل) أو بدلها¹ ، سواء كانت «أل» موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) : مرزئ (بالأفضل) وباليزيد² ، ونحو قوله³ :

[14] - تَبَيُّتُ بِلِيلٍ أُمُّ أَرْمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقًا⁴

(أو) مع (الإضافة) ولو تقديرًا نحو: مرزئ (بأفضلكم) ، وقوله : اِبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ⁵ ، في رواية الكسر بلا تنوين على نيّة المضاف إليه ، فإنه يُجْرُ حينئذٍ بالكسرة- لفظاً أو تقديرًا- على الأصل ؛ لأنّ الكسرة إنّما حُذِفَتْ تَبَعًا لِحَذْفِ التَّنوينِ ، والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التَّنوين ؛ فلا يُقال: أنّه محذوفٌ منهما لِيَسْتَتَبِعَ حَذْفُهُ حَذْفَ الجِرِّ ، وظاهر كلامه أنّه في ذلك باقٍ على منع صرفه ، لكنّه يُجْرُ بالكسرة .

وفي المسألة ثلاثة أقوال⁶ : الصَّرْفُ مطلقاً [27/1] بناءً على أنّ الصَّرْفَ هو الجِرُّ ، والمنع مطلقاً ؛ لفقد التَّنوينِ ، والتفصيل: إنّ زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو ب: «أل» صُرِفَ كالعَلَمِ ؛ فإنّه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول «أل» عليه ، وإلا فلا كالوصف ، وهو المختار .

¹ - ك : (أم) في لغة حمير .

² - في (أ) : [واليزيدي] .

وهو مثال لِ أَلِ الزَّائِدَةِ ، وهو كلمة من بيت وهو : رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَنَ أَلِ يَزِيدٍ شديداً بأعباء الخِلافةِ كاهلُهُ يُنظر مزيداً من التفصيل حوله في : شرح قطر التّدى : 74 .

³ - في (ب) دُكِرَ الصَّدْرُ ، وفيه تحريف .

⁴ - عجز بيت من الطويل ، صدره: أِنْ ثَمَّتْ مِنْ بَحْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا

وهو لبعض الطّائين في : همع الهوامع : 86/1 ، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: 42/1 ، وتوضيح المقاصد: 343/1 ، والدّرر: 17/1 . الشّرح : الأولق : شبه الجنون ، أمّا الوَلُقُ : فهو السير السهل السريع ، والألق :

الاستمرار في الكذب . يُنظر: لسان العرب لابن منظور: 384/10 (ولق) .

والشّاهد فيه : أم أرمَد ، أصله : الأرمَد ؛ دخلت عليه بدل أل وهي: أم ؛ فصُرِفَ ، ودخول أم بدّل أل لغة مشهورة عند حمير . يُنظر : الدّرر اللّوامع للشنقيطي : 18/1 .

⁵ - حَكَى أبو علي الفارسي : اِبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بالصّمّ على البناء وبالفتح على الإعراب ، ومنع الصَّرْفَ للوصفية ووزن الفعل ، وبالحذف على تقدير ثبوت المضاف إليه ، كما أثبت مَنْ قال : (خالطَ من سلمى خياشيمَ وفا) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية لابن مالك : 966/2 .

⁶ - أي : إذا دخلته أل أو أُضِيفَ وجُرَّ بالكسرة ، هل يعود مُنصرفاً أم لا ؟ أقوالٌ ، ثالثها إنّ كانت العلتان باقيتين فيه فهو باقٍ على منع صرفه ، وإلا صُرِفَ .

وسكّت عن رفعه ونصبه لأثهما على الأصل ، وحينئذٍ يُعَلَم - أيضاً¹ - استواء جرّه ونصبه في الإعراب بالفتحة ، ويظهر الفرق بينهما - كما قال ابن مالك - بالعامل² أو التابع .

[الأفعال الخمسة]

(و) إلاّ (الأمثلة الخمسة) ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ « لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَفْعَالًا بِأَعْيَانِهَا ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ السِّتَّةَ أَسْمَاءَ بِأَعْيَانِهَا ؛ وَإِنَّمَا هِيَ أَمْثَلَةٌ يُكْتَبُ بِهَا عَنْ كُلِّ فِعْلٍ كَانَ بِمَنْزِلَتِهَا ؛ فَإِنَّ "يَفْعَلَانِ" كِنَايَةٌ عَنْ يَذْهَبَانِ وَيَسْتَخْرِجَانِ ، وَنَحْوَهُمَا ... وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَسُمِّيَتْ خَمْسَةً³ عَلَى إِدْرَاجِ الْمِخَاطَبَتَيْنِ تَحْتَ الْمِخَاطَبَيْنِ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُعَدَّ سِتَّةً » ، قَالَ الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ⁴ .

(وهي) : كُلُّ فِعْلٍ مَضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ ، أَوْ وَاوٍ جَمَاعَةً ، أَوْ يَاءٍ مُخَاطَبَةً ؛ نَحْوُ : (يَفْعَلَانِ) بِالْيَاءِ التَّحِيَّةِ ، لِلْغَائِبَيْنِ ، (وَيَفْعَلُونَ) بِالْيَاءِ - كَذَلِكَ - لِلْغَائِبِينَ ، (وَتَفْعَلَانِ) بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ ، لِلْمُخَاطَبَيْنِ ، (وَتَفْعَلُونَ) بِالتَّاءِ - كَذَلِكَ - لِلْمُخَاطَبِينَ ، (وَتَفْعَلِينَ)⁵ بِالتَّاءِ - كَذَلِكَ - لِلْمُخَاطَبَةِ⁶ .

ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين ؛ نحو : الزيدان يفعلان ، والزيدون يفعلون ، أو علامتين - في لغة طيء⁷ - نحو : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون⁸ ، وأمّا ياء المخاطبة فلا

1 - ساقطة من (ب) .

2 - في (ب) : [في العامل] .

3 - يقصد : وعُدَّتْ خَمْسَةً .

4 - يُنْظَرُ : شَرْحُ اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ (مَخْطُوطٌ بِمَكْتَبَةِ الْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ) : الْوَرَقَةُ 49 .

5 - جَاءَ فِي مَتْنِ قَطْرِ النَّدَى : 12 : « وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا ، وَتَفْعَلِينَ » .

6 - في (ب) : [للمخاطبات] .

7 - اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ أَلَّا تَلْحَقَ الْفِعْلُ - إِذَا أَسْنَدَ إِلَى مَثْنٍ أَوْ مَجْمُوعٍ - عِلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ، كَمَا دَلَّتِ التَّاءُ عَلَى تَأْنِيثِهِ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَلْحَقُ أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ وَ"وَ" الْجَمَاعَةَ وَنُونِ الْإِنَاثِ ، وَحَكَى اللَّغَوِيُّونَ أَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ اللُّغَةِ هُمْ طَيْيٌّ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا مِنْ لُغَةِ أَرْدَ شَنْوَةِ ، وَيُسَمِّيَهَا بَعْضُهُمْ لُغَةَ (أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثِ) . يُنْظَرُ : ارْتِشَافُ الضَّرْبِ : 739/2 ،

وَالْكِتَابُ : 19/1 ، 40/2 ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : 200/1 - 203 ، وَشَرْحُ الْمَكْوَدِيِّ : 108/1 - 109 . وَيُسَمِّيَهَا ابْنُ مَالِكٍ : لُغَةُ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ » . يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ : 581/2 ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : 272/1 .

8 - قَالَ يَسُّ الْعَلِيمِيِّ : « قَدْ مَثَّلَ الشَّارِحُ لِلْغَائِبَيْنِ ، وَجَمْعِ الْغَائِبِينَ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ الْمُؤْتَنَتَانِ الْغَائِبَتَانِ نَحْوُ : تَقَوْمَانِ الْهِنْدَانِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرَ ذَلِكَ ؛ لِحِفَاثَتِهِ وَشَهْرَتِهِ مَا ذَكَرَهُ وَلِيَكُونَ تَوْطِئَةً لِمَا سَيَأْتِي عَنِ الْمَكْوَدِيِّ » . حَاشِيَةُ يَسُّ : 132/1 .

تكون إلا ضميراً .

وإذا بُسِطَتْ هذه الأمثلة كانت ثمانية¹ ، كما قاله المكودي² ، وكلها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال .

(فُتْرَفِعَ بِشُوبِ التَّوْنِ) - المكسورة بعد الألف غالباً ، المفتوحة بعد أختيها - نيابة عن الضمة ؛ نحو: أنتم تفعلون ؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث العنة ، ومن حيث أنها تُحْدَفُ للجازم .

(وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا) نيابة عن السكون والفتحة (نحو: ﴿ ﻻ ﻳﺮﻭﻥ ﻟﻪ ﺷﻲﺀ ﻭﻟﻮ ﻛﺎﻥ ﻳﺮﻭﻥ ﻟﻪ ﺷﻲﺀ ﴾) ولا فرق - فيما ذكر - بين بين أن يكون الفعل - المتصل به ما تقدم - صحيح الآخر أو معتله ، وإن لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو: أنتِ تَدْعِينَ ؛ فلعله تصريفية⁴ .

وقدّم الجزم على النَّصْبِ لأنَّ النَّصْبَ محمولٌ على الجزم ؛ كما حُمِلَ على الجرِّ في المثني والجمع] على حدّه⁵ ؛ لأنَّ الجزم نظير الجرِّ في الاختصاص .

وأما نحو: ﴿ ﻻ ﻳﺮﻭﻥ ﻟﻪ ﺷﻲﺀ ﻭﻟﻮ ﻛﺎﻥ ﻳﺮﻭﻥ ﻟﻪ ﺷﻲﺀ ﻭﻟﻮ ﻛﺎﻥ ﻳﺮﻭﻥ ﻟﻪ ﺷﻲﺀ ﴾⁶ فالمحذوف منه نون الوقاية على الأصح ، لا نون الرفع ؛ لفقد النَّاصِبِ والجازم ، وما قيل من أنَّ حذف نون الوقاية مُفَوِّتٌ للغرض الذي

-
- 1 - لأنَّ الواو تكون علامة في الجمع المذكر ، والألف تكون علامة في المثني الغائب المذكر ، وفي مثني الغائبين ؛ فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع : ثمانية . ويرى الشيخ يس أنها قد تزيد على العشرة . يُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس : 132/1 .
- 2 - يُنظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، تح: فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت (دط) 1993م : 109-108/1 .
- والمكودي هو : عبد الرحمن بن علي بن صالح ، أبو زيد (ت 807 هـ) ، عالمٌ بالعربية ، نسبته إلى بني مكود " قبيلة قرب فاس " ، مولده ووفاته بفاس ، له : شرح ألفية ابن مالك ، وشرح مقدمة ابن آجروم ، والبسط والتعريف في علم التصريف . يُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 83/2 ، والضوء اللامع : 97/4 ، والأعلام : 318/3 .
- 3 - البقرة : 24/2 .
- 4 - " تَدْعِينَ " أصله : تَدْعُوْنَ ؛ حذفت حركة اللام - والتي هي الواو - ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وقُلبت الضمة - التي كانت قبل الواو - كسرة لمناسبتها الياء ، فصار وزنه : تَفْعِيْنَ ، بعد أن كان : تَفْعُوْنَ . حاشية يس : 133/1 .
- 5 - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .
- 6 - الأنعام : 80/6 .

جاء بها لأجله ، منظورٌ فيه ؛ إذ هو حاصل بنون الرفع ، هذا ما جرى عليه في شرح الشذور¹ ،
وعكس في

الأوضح² : فصَحَّ أنّ المحذوف نون الرفع ، تبعاً لابن مالك³ .

وقد تقدّم أنّها تُحذف - أيضاً - لتوالي الأمثال⁴ ، وأمّا حذفها لغير ذلك فشاذ ، نثراً⁵ ونظماً ؛
كقوله :

[15] - أَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدُلُّكِي وَجَهْلِكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الدُّكِي⁶

[إعراب المضارع المعتل الآخر]

(و) إلاّ (الفعل المضارع المعتل الآخر) : وهو ما آخره ألف أو واو [28/أ] أو ياء ؛ وتُسمّى
أحرف علّة لأنّ من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ؛ وحقيقة العلّة تغيير الشّيء عن حاله .

وتقييدهُ الفعلِ بالمضارع - كغيره - لبيان الواقع ، لا للاحتراز ؛ إذ لا يُعرب من الأفعال سواه ،
فِيَجْزَمُ بِحذفِ آخِرِهِ (وهو حرف العلّة ، نيابةً عن الكسرة ؛ لأنّ أحرف العلّة لضعفها بسكونها

¹ - يُنظر : شرح شذور الذهب : 90 .

² - يُنظر : أوضح المسالك : 73/1 (باب النكرة والمعرفة) ، وكذلك قال بهذا الرأي في : مغني اللبيب : 556/1 .

³ - يُنظر : شرح التسهيل : 52/1 . قال خالد الأزهري : « وأما نحو : ﴿ ﷻ ﴾ [الزمر : 64/39] ،
و ﴿ ﷻ ﴾ ،

[الأنعام : 80/06] بتخفيف النون في قراءة نافع ، فالصّحيح عند سيبويه أنّ المحذوف نون الرفع ، والمذكور نون الوقاية ،

واختاره ابن مالك ؛ لأنّ نون الرفع عُهد حذفها للحجاز والناصب ولتوالي الأمثال في نحو : ﴿ ﷻ ﴾ [آل عمران :
186/3] .

شرح التصريح : 117/1 .

⁴ - في مثل : ﴿ ﷻ ﴾ ، ويُنظر مزيداً من التفصيل في : الورقة [15/أ] من هذا الكتاب .

⁵ - مثل : " لا يقرونا " ، وقولهم : " بلغنا أنّك تصلّيهما " ، وقوله : لم تأذني له ؟ ، والأصل : لا يقرونا ، وتصلينهما ، وتأذنين .
يُنظر تفصيل ذلك في : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح لابن مالك ، وزارة الأوقاف/الجمهورية
العراقية (دط) 1985م : 228-230 ، وخرزاة الأدب للبغدادى : 339/8 .

⁶ - الرجز بلا نسبة في : الخصائص : 388/1 ، وشرح التسهيل : 52/1 ، وشواهد التوضيح : 230 ، وضرائر الشعر : 110 ،
وشرح كافية ابن الحاجب : 18/4 ، ورفض المباني : 361 ، والارتشاف : 2413/5 ، واللسان : 426/10 (دلك)

صارت كالحركات ، فتسلط عليها العامل كتسلطه¹ على الحركات ؛ (نحو) : زيد (لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم) بحذف أو آخرهن² والحركات أدلة عليهن ، وأما نحو قوله :

[16] - أَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْجِي³

فضرورة⁴ عند الجمهور - ولغة عند ابن مالك⁵ - والجزم مقدر على أحرف العلة ؛ لأنه آخر الكلمة ، وهو محل الإعراب ، ظاهراً أو مقدرأ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾⁶ - على قراءة قُنْبُل⁷ - مؤول¹ .

237/12 (ردم) ، وشرح التصريح: 117/1 ، ومع الهوامع: 172/1 ، والخزانة: 339/8 ، 425 ، والدرر: 70/1 .

والشاهد في البيت : (تبيتي وتدلكي) حيث حذف النون لغير ناصب ولا جازم ، والأصل: تبيتين وتدلكين .

1 - في (ب) : [فتسلط عليه العامل تسلطه] ، وفي (م) : [فيتسلط عليها العامل تسلطه] .

2 - في (ب) : [آخرهن] .

3 - صدر بيت من الوافر ، عجزه : بما لاقت لُثُونُ بَيْي زياد

وهو لقيس بن زهير في : أمالي ابن الشجري: 126/1 ، وكتاب الجمل في النحو: 204 ، ونوادير أبي زيد: 523 ، وشرح

الكافية الشافية: 577/2 ، واللسان: 14/14 (أتى) ، وشرح التصريح: 87/1 ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب: 408 ،

والخزانة: 359/8 ، وشرح شواهد المغني: 328/1 ، و808/2 ، والدرر: 72/1 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 316/3 ،

والأصول: 443/3 ، والخصائص: 333/1 ، والمحتسب: 67/1 وسر صناعة الإعراب: 87/1 ، 631/2 ، وكتاب الشعر: 204

440 ، والمفصل: 512 ، والإنصاف: 26/1 ، وأسرار العربية: 108 ، واللباب: 109/2 ، وضرائر الشعر: 45 ، 63 ،

والمقرب: 50/1 ، 203 ، وشرح المفصل: 478/4 ، وشرح التسهيل: 40/1 ، 56 ، وشواهد التوضيح: 73 ، وشرح كافية

ابن الحاجب: 22/4 ، وشرح شافيته: 184/3 ، ووصف المباني: 149 ، وارتشاف الضرب: 1702/4 ، و2387/5 ، وتوضيح

المقاصد: 351/1 ، والجنى الداني: 50 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1481/2 ، 1852 ، 1771 ، والخزانة: 524/9 ،

ومع الهوامع : 175/1 ، وكشف النقاب: 220 .

الشرح: تنمي : من نमित الحديث أمميته ؛ إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغته على وجه الإفساد والتهمه

قلت: نَمَيْتَه ، بالتشديد ، ... والبيت مطلع قصيدة . يُنظر الشرح وقصة هذه الأبيات في : الخزانة : 366-365/8

وأما ابن الشجري : 127-126/1 ، وشرح شواهد المغني: 329/1 .

والشاهد في : (أَمْ يَأْتِيكَ) حيث أثبت الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن ، على رأي الجمهور .

4 - يُنظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : 45 ، واللباب للغكبري : 109/2 (باب ما يجوز في الضرورة) .

5 - يُنظر : شواهد التوضيح والتصحيح : 74 ؛ حيث قال : « ... وهي لغة معروفة ؛ أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليد

الأحرف الثلاثة منها » . أمّا في شرح التسهيل : 56/1 ؛ فذهب إلى أنّ ذلك ضرورة .

6 - يوسف : 90/12 .

7 - في (م) : [على قراءة فقيل: مؤول] ، وهو خطأ موجود - كذلك - في : حاشية يس ، طبعة المطبعة الوهبية 1292 هـ :

وما ذهب إليه من أنّ علامة الجزم فيها حذف حرف العلة ، إنّما يتمشى على قول ابن السراج³ من أنّ هذه الأفعال لا يُقدّر فيها الإعراب في حالتيّ الرّفْع والنّصب « لأنّا إنّما قدّرنا الإعراب في الاسم لأنّه فيه أصل ، فتجبت المحافظة عليه ، وفي الفعل فرغ فلا حاجة لتقديره »⁴ ، وجعل الجازم كالّدواء المسهّل ، والحركة كالفضلة في الجسم ؛ فالجازم إنّ وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوَى البدن .

وذهب سيبويه⁵ إلى تقدير الإعراب فيها ؛ فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدّرة واكتفى بها ، ثمّ لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة ؛ فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه .

فقد ظهر أنّ من يقول بعدم التّقدير يقول : أنّ الجزم [بحذف حرف العلة⁶ ، ومن يقول بالتّقدير يقول : أنّ الجزم]⁷ ليس بحذف الآخر ، بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق ، نبتة عليه المصنّف وغيره⁸ .

فقوله هنا : إنّ الجزم بحذف الآخر ، لا يُناسبه ما سيأتي قريباً ؛ من أنّ الفعل المضارع⁹ يُقدّر فيه الإعراب .

وابن عصفور هو : علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ، الحضرمي ، الإشبيلي ، أبو الحسن ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، توفي سنة 669 هـ بتونس ، من مؤلفاته : المقرّب ، وشرح جمل الزجاجي ، وضرائر الشعر .
تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 210/2 ، وشذرات الذهب : 575/7 ، والأعلام : 27/5 .

¹ - يُنظر تفصيل هذا في : شرح التصريح : 89/1 - 90 .

² - يُنظر : أوضح المسالك : 62/1 .

³ - يُنظر : الأصول في النحو : 48/1 . وابن السراج سبق التعريف به .

⁴ - يُنظر هذا القول لابن السراج في : شرح التصريح : 92/1 .

⁵ - يُنظر : الكتاب : 23/1 (وفيه إيماء لهذا الرأي) ، والتذييل والتكميل : 203/1 ، وشرح التصريح : 92/1 .

⁶ - في (أ) : [بحذف حرف الآخر] .

⁷ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

⁸ - يُنظر : التذييل والتكميل : 203/1 - 204 ، وجمع الهوامع : 174/1 .

⁹ - ساقطة من (ب) .

(فصل) : في الإعراب التقديري

وهو جارٍ في الأسماء والأفعال ، وهو في كلٍّ منهما قسمان ؛ لأنَّ المقدَّر في المعرَب إمَّا جميع حركاته [أو بعضها .

فالقسمُ الأوَّل من الأسماء ؛ وهو ما تُقدَّر فيه جميع حركاته ¹ [شيئان هنا ² : المضاف إلى ياء المتكلم ، والمقصور ؛ وقد أشار إليهما بقوله :

(وتُقدَّر جميع الحركات) الثلاث (في نحو : غلامي) من كلٍّ ما أُضيفَ إلى ياء ³ المتكلم ، وليس مُثنًى ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكَّر ، ولا منقوصاً ولا مقصوراً ⁴ ، لاشتغال المحلِّ بحركة ⁵ [29/1]
[29/1] المناسبة ، والمحلِّ الواحد لا يقبل حركتين في آنٍ واحد ، ومذهبُ ابن مالك ⁶ : أنَّ المقدَّر فيه إمَّا

¹ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

² - في (ب) : [هما] . و"هنا" أنسب ؛ لما فيها من الإشارة إلى أنَّ الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر .

³ - في (أ) : [لياء] .

⁴ - أمَّا المنقوص المضاف لياء المتكلم ؛ فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر ؛ فتقول : (جاء قاضي) ، بإدغام الياء في ياء المتكلم ، وكذا (رأيت قاضيً ومررت بقاضي) ؛ لأنَّ التقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبة للياء ، بل المحذوف منه حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الإعراب .

وأما المقصور نحو : (جاء فتاي ، ورأيت فتاي ، ومررت بفتاي) فيُقدَّر فيه الإعراب قبل الإضافة ... فلم تكن الإضافة سبباً لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة . يُنظر : حاشية يس : 137/1 .

⁵ - في (م) : [بكسرة] .

⁶ - يُنظر : تسهيل الفوائد : 161 ، وشرح التسهيل : 279/3 .

هو الضمّة والفتحة ، وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه ، وُرِدَّ¹ بِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ قَبْلَ التَّرْكِيبِ ؛ وَإِنَّمَا دَخَلَ عاملُ الجَرِّ بعد استقرارها .

(و) تُقَدَّرُ² جَمِيعُهَا - أَيْضاً - فِي نَحْوِ : (الْفَتَى) ؛ مِنْ كَلِّ اسْمٍ مُعْرَبٍ ، آخِرُهُ أَلْفٌ لَازِمَةٌ قَبْلُهَا فَتْحَةٌ ؛ لِتَعْدَّرَ تَحْرِيكُ الأَلْفِ مَعَ بَقَاءِ كَوْنِهَا أَلْفًا ، (وَيُسَمَّى) هَذَا (مَقْصُورًا) لِامْتِنَاعِ مَدِّهِ ، أَوْ لِأَنَّهُ

قَصَرَ عَنِ الظُّهُورِ³ الْحَرَكَاتِ فِيهِ ؛ أَيُّ: مُنِعَ مِنْهَا ، وَمِثْلُهُ : الْمَدْعَمُ وَالْمَحْكِيُّ بِ: مَنْ⁴ .

وإِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَةِ مَخْصُوصٌ بِالْمُنْصَرَفِ مِنْهُ ، أَمَّا غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ مِنْهُ كَ : مُوسَى ؛ فَالْمَقْدَّرُ فِيهِ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ - فَقَطْ - دُونَ الْكَسْرِ ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهَا فِيهِ ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَذَهَبَ ابْنُ فَلَاحِ الْيَمِينِيِّ⁵ إِلَى تَقْدِيرِهَا - أَيْضًا - فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا امْتَنَعَتْ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ كَ: أَحْمَدٌ لِلثَّقَلِ ، وَلَا ثَقُلَ مَعَ التَّقْدِيرِ .

¹ - يُنْظَرُ : شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِابْنِ هِشَامٍ: 94 ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : « وَالْجُمْهُورُ فِي الْمَحْكِيِّ وَالْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ أَنَّ الْإِعْرَابَ مُقَدَّرٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ » . الْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ : 374/2 .

² - فِي (م) : [يَقْدَرُ] .

³ - فِي (ب) : [صَوْرٌ] وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمَةِ .

⁴ - الْمَدْعَمُ : وَهُوَ أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرْفُ لِلإِدْغَامِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو - : ﴿ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ ﴾ [البقرة: 251/2] ، وَ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾ [الحج: 02/22] . يُنْظَرُ: التَّنْذِيلُ : 217/1 ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ : 178/1 . وَهَذَا

مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو فِي الإِدْغَامِ ؛ كَانَ إِذَا التَقَى الْحَرْفَانِ وَهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ ، مَتَحَرِّكَيْنِ ، أَسَكَّنَ الْأَوَّلَ وَأَدْعَمَهُ فِي الثَّانِي مَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ مُضَاعَفًا . يُنْظَرُ : الإِقْنَاعُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ : 164/1 ، 195 ، 211 ، 215 .

أَمَّا الْمَحْكِيُّ : فِيهِ مِثْلُ : مَنْ زَيْدًا ؟ لِمَنْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٍ ؟ لِمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَمَنْ زَيْدٌ ؟ لِمَنْ قَالَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ . يُنْظَرُ : التَّنْذِيلُ : 218/1 ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ : 178/1 .

⁵ - يُنْظَرُ : هَمْعُ الْهُوَامِعِ : 178/1 .

وَابْنُ فَلَاحِ الْيَمِينِيِّ هُوَ : مَنْصُورُ بْنُ فَلَاحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ ، أَبُو الْخَيْرِ ، تَقِيَّ الدِّينِ ، نَحْوِيُّ يَمِينِي ، لَهُ : " الْكَافِي " قَالَ السِّيُوطِيُّ : يَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِأَصُولِ الْفِقْهِ ، وَ" الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ " أَرْبَعُ مَجْلَدَاتٍ ، تُوْفِيَ سَنَةَ : 680 هـ .

يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي : بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ : 302/2 ، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ : 918/3 ، وَالْأَعْلَامُ : 303/7 .

والقسمُ الثاني من الأسماء ، وهو ما يُقدَّر فيه بعض حركاته ، و¹ هو الاسم المنقوص ، وهو المِشار إليه بقوله :

(والضمّة والكسرة في نحو: القاضي) من كلِّ اسمٍ مُعَرَّب ، آخره ياءٍ لازمة قبلها كسرة ؛ لِثقلهما² على الياء ، هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي ، فإنَّ كانَ فالمقدَّر فيه - حينئذ - الضمّة والفتحة ك: جَوَارٍ³ ، لما مرَّ في المقصور⁴ ، وإمّا لم تظهر الفتحة فيه حالة الجرِّ ؛ لِنِيباتها

عن حركة ثقيلة ، فُعومِلتْ معامَلتْها .

(ويُسمّى منقوصاً)⁵ لأنَّه نَقَصَ منه بعضُ الحركات ، أو لأنَّه تُحذفُ لامُّه لأجل التَّنوين ، كذا قيل⁶ ، هذا ما يُقدَّر في الأسماء .

وأما ما يُقدَّر في الأفعال ، فأشارَ إلى القسم الأوّل منها - وهو ما يُقدَّر فيه جميع حركاته - بقوله : (والضمّة والفتحة في نحو) : زيدٌ (يخشى) ولن يخشى ؛ من كلِّ فعلٍ مُعتَلٍّ بالألف ؛ لتعدُّر تحريكها .

وإلى الثاني منها بقوله : (والضمّة في نحو) : زيدٌ (يدعو ، ويقضي) ؛ من كلِّ فعلٍ مُعتَلٍّ بالواو أو الياء⁷ ؛ لِثقلها عليهما .

¹ - الواو ، زيادة من (ب) .

² - في (ب) و (م) : [لِثقلها] .

³ - مثل : مرزثُ بجوارٍ (بالتَّنوين للعوض) ، وهو مجرور وعلامة جرِّه فتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، المعوِّض عنها التَّنوين . يُنظر : حاشية يس : 140/1 .

⁴ - وذلك لعدم دخول الكسرة فيه ؛ لمنعه من الصرف ، وذلك لا يختص بصيغة الجمع المتناهي ، بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك . يُنظر : حاشية يس : 140/1 .

⁵ - في (م) : [ويسمى هذا منقوصاً] .

⁶ - قال خالد الأزهرى : « كلا التعليلين لا يخلو من نظر ؛ «أما الأوّل فلأنَّ نحو: يدعو ويرمي ، نَقَصَ منه بعضُ الحركات ، وهو لا يُسمّى منقوصاً ، وأما الثاني : فلأنَّ نحو : الفتى ، حذف لامُّه لأجل التَّنوين ، ولا يُسمّى منقوصاً » . شرح التصريح : 91/1 .

⁷ - في (ب) و (م) : [بالواو والياء] .

(وتظهرُ الفتحة) في المنقوص حالة النَّصب ، والمعتلّ بالواو والياء (في نحو : إنّ القاضي لن يقضي ، ولن يدعو) ؛ لحفتها .

تنبيه : قد مرَّ¹ أنّ من يقول بتقدير الحركات في المعتلّ ؛ يرى أنّ جزمَه بحذف الحركة ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه ؛ يرى أنّ جزمَه بحذف آخره ، والمصنّف جمَع بين دَعْوَى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو في ذلك مُخالف للقولين جميعاً .

ثمّ اقتصره على الحركات يُوهِمُ اختصاص التّقدير بها ، وليس كذلك ؛ بل الحروف - أيضا - قد تُقدَّر ؛ كالواو في جمع المذكّر السّالم المضاف [إلى الياء]² نحو: مُسَلِمِيّ كما مرَّ ، والتّون في نحو: لتضربانّ³ ، ولتضربنّ⁴ ، [ولتضربنّ]⁴ ، مُطلقاً⁵ ، ولتضربنّ ، ولتضربنّ ، وصلاً⁶ ، نَبّه عليه في الجامع⁷ الجامع⁷ .

1 - الورقة [29/أ] وصفحة: 94 من التحقيق ؛ حيثُ ذكر أنّ سبويه يرى تقدير الإعراب في حروف العلة ، وابن السّراج يقول بعدم تقديره .

2 - زيادة من (ب) ، وفي (م) : [للياء] .

3 - في (م) : [ليضربانّ ، وليضربنّ] .

4 - ساقطة من (ب) .

5 - أي: من كلّ فعل مضارع اتّصلَ به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، وأكّدت بالتّون الثّقيلة ، وإنّما حُذفت التّون في الأوّل لتوالي الأمثال ، والثّاني حملاً للّخفيفة على الثّقيلة . يُنظر : حاشية يس : 141/1 .

(لتضربانّ) أصله : لتضرباننّ ؛ حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، وقُدّرت حرصاً على بقاء علامة الإعراب ، وكُسرت نونُ التوكيد بعد الألف تشبيهاً لها بنون المثنيّ . يُنظر : شرح التصريح : 311/2 .

6 - قوله (مطلقاً) أي : وصلاً ووقفاً ، وقوله : (وصلاً) : يقصد أنّ نون التوكيد اللّخفيفة لا تُقدّر في الوقف ؛ لأنّها إذا وقعت بعد ضمّة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ، ورُدّ ما كان حُذِفَ لأجلها ؛ ففي الوصل تقول : (اضربنّ يا قوم ، واضربنّ يا هند) ، وفي الوقف تقول : (اضربوا ، واضربي) برّد واو الضمير ويائه .

ينظر: حاشية يس : 141/1 ، وشرح التصريح : 313/2 .

7 - الجامع الصّغير في النّحو : من مؤلّفات ابن هشام الأنصاري ، وممن شرحه : الشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي .

يُنظر: كشف الظنون : 564/1 . ولابن هشام كذلك كتاب آخر يُسمّى : الجامع الكبير .

يُنظر: بغية الوُحّاة : 69/2 ، وشذرات الذهب : 330/8 .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الإِعْرَابَ فِي الأَسْمَاءِ السَّتَّةِ وَالمَثَى وَالجَمْعَ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ ، فَيَحْتَاجُ¹ إِلَى عَدِّهَا فِي قِسْمِ² التَّقْدِيرِيِّ .

(فصل) : فِي الكَلَامِ عَلَى الفِعْلِ المِضَارِعِ

باعتبار رفعه ونصبه وجزمه

(يُرْفَعُ) الفِعْلُ [30/1] (المِضَارِعِ) إِذَا سَلِمَ مِنْ نَوْبِي التَّوَكِيدِ وَالإِنَاثِ ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ (يَنْصِبُهُ) وَجَازِمٍ (يَجْزِمُهُ) ؛ (نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ³) بِإِجْمَاعِ مِنَ النَّحَاةِ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيٍّ⁴ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ⁵ :

¹ - فِي (أ) : [فَتَحْتَاجُ] .

² - فِي (م) : [القِسْمِ] .

³ - [زَيْدٌ] زِيَادَةٌ مِنْ (م) ، وَكَذَلِكَ مِنْ مَثَلِ قَطْرِ النَّدى .

⁴ - هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بْنُ عَبْدِ المَطَّلِبِ ، الهَاشِمِيُّ ، القُرَشِيُّ ، أَبُو الحَسَنِ (23 ق هـ - 40 هـ) ، رَابِعُ الخُلَفَاءِ الرِّاشِدِينَ وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَهْرُهُ ، أَقَامَ بِالكُوفَةِ (دَارَ خِلاَفَتِهِ) إِلَى أَنْ قَتَلَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلْجَمٍ ، لَهُ دِيْوَانٌ شِعْرٌ ، وَجُمِعَتْ خُطْبُهُ وَأَقْوَالُهُ فِي كِتَابِ سُمِّيَ : نَحْجُ البَلَاغَةِ .

تُنظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي : الإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ لِلعَسْقَلَانِيِّ ، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ/بِيبْرُوتِ ، (دَط) (دَت) : 269/4 ، وَسِيرِ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ لِلدَّهْبِيِّ ، تَح : بِشَارِ عَوَّادٍ ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ ط 1996/1 م : 223 - 290 ، وَالأَعْلَامِ : 295/4 .

⁵ - فِي (أ) : [رَضِيَ تَعَالَى عَنْهُ] .

[17] - مُحَمَّدٌ تَفَدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ¹ إِذَا مَا حِخْفَتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا²

فالجازم فيه مُقَدَّر ؛ أي: لتَفَدٍ ، وقول بعضهم :

[18] - فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ³

فضرورة⁴ .

¹ - في (ب) و (م) اكتفى بذكر الصدر .

² - البيت من الوافر ، وهو لأبي طالب (عمّ النبي عليه الصلاة والسلام) في: شرح شذور الذهب: 239 ، وله أو لحسان أو للأعشى في: الخزانة: 11/9 ، ولحسان في: شرح كافية ابن الحاجب: 129/4 ، وله أو لأبي طالب أو لمجهول في: الدرر اللوامع: 173/2 ، وبلا نسبة في الكتاب: 08/3 ، والمقتضب: 130/2 ، والأصول: 175/2 ، وكتاب الشعر: 52 ، وسر صناعة الإعراب: 391/1 ، والمفصل: 426 ، والإنصاف: 432 ، وكتاب أسرار العربية: 281 ، وأما ابن الشجري: 150/2 ، وشرح المفصل: 253/4، 292، 144/5، ورسف المباني: 256 ، والجنى الداني: 113 ، وشرح التسهيل: 60/4 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 88/4 ، والمقرب: 272/1 ، وضرائر الشعر: 149 ، واللباب: 18/2 ، ومغني اللبيب: 373/1 ، وشرح التصريح: 277/2 ، وشرح شواهد المغني: 597/2 ، وهمع الهوامع: 444/2 .

الشرح: تبالا: قال ابن الشجري: الإهلاك ، وقال الأعلام: سوء العاقبة . شرح شواهد المغني: 597/2 .

والشاهد فيه: " تفدٍ " فإنه فعل مضارع لم يتقدّمه في اللفظ ناصب ولا جازم ؛ ولذلك قدّره العلماء مجزوما بلام الأمر محذوفة ؛ وأصله: لتفد . وقال بعضهم: هو خير يُراد به الدعاء ... وقال المبرد: « فلا أرى ذلك على ما قالوه ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمّر ، وأضعفها الجازمة ... » . المقتضب: 131/2 ، وأما ابن الشجري: 151/2 .

³ - البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في: ديوانه: 149 وفيه (اليوم أسقى) ، والكتاب: 204/4 ، والكمال: 318/1 ، والأصول: 364/2 ، ونوادير أبي زيد: 187 ، والشعر والشعراء: 98، 819 ، وشرح شواهد الإيضاح: 256 ، وشرح المفصل: 148/1 ، وضرائر الشعر: 93 ، وإصلاح المنطق: 245، 322 ، وشرح شذور الذهب: 240 ، وشرح التصريح: 88/1 ، والخزانة: 106/4، 350/8، 355 ، والدرر: 82/1 ، وبلا نسبة في: الخصائص: 74/1، 317/2، 340، 36/3 ، والمختص: 110/1 ، واللباب: 110/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 21/4 ، والاشتقاق لابن دريد: 337 ، والمقرب: 204/2 ، وارتشاف الضرب: 2404/5 ، وهمع الهوامع: 184/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 2167/2 ، والخزانة: 152/1 ، 484/4 .

الشرح: المستحقب: الاحتقاب شدّ الحقيبة من الخلف ، واحتقّب فلان الإثم كأنه جمعه واحتقّبه من خلفه .

اللسان: 325/1 (حقب) . والواعل: الوغل: السّيء الغداء ، والواعل: الذي يدخل على القوم في طعامهم من غير أن يُدعى . اللسان: 732/11 (وغل) .

والشاهد فيه: قوله (أشرب) حيث أسكن آخر المضارع ضرورة ، وقد منع المبرد جواز هذا - نثرا ونظما - وقال:

" الرواية الصحيحة: اليوم أسقى أو فاشرب " . انظر: المختص لابن جني: 110/1 ، وهمع الهوامع للسيوطي: 184/1 .

⁴ - انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: 93-94 . وقد اختلف النحاة في حذف حركة الإعراب للتخفيف من الأسماء

ورافعة تجرّده من النَّاصب والجازم عند الفراء ومُوافقيه¹ ، وهو الأصحّ .

وما قيل من أنّ التّجرّد أمرٌ عَدَمِيّ ، والرّفْعُ وُجُودِيّ ؛ والعَدَمِيّ لا يكون عِلَّةً للوجودي ، ممنوع² ؛ بل هو الإتيان بالمضارع على أوّل أحواله وهذا ليس بعَدَمِيّ ، ولو سَلِمَ فلا نسلم أنّه لا يعمل في الوجودي ، بل يعمل لأنّه هنا علامة لا مؤثّر .

وقيل: رافعة حلولة محل الاسم³ ، وقيل غير ذلك⁴ .

وإنّما رجّح عامل النّصب والجزم على عامل الرّفْع ، إذا دخل على الفعل ، لكونه قويّاً ؛ إذ هو عامل لفظي ، وعامل الرّفْع معنوي .

[نواصب المضارع]

(وَيُنْصَبُ) المضارعُ بحرف واحد من أحرف أربعة ؛ بدأ منها (ب: لن) ؛ لملازمتها النّصب ؛ وهي حرفٌ نفيّ ونصب واستقبال ، ولا دلالة لها على تأييد النّفي ولا تأكيد⁵ ، خلافاً للزّحشري في ذلك ؛ قال في المفصل⁶ : « هي لتأكيد نفي المستقبل » ، وفي الأنموذج⁷ : « لنفي المستقبل على التأييد »¹ .

والأفعال الصّحيحة على أقوال ؛ أحدها: الجواز مطلقاً - شعرا ونثراً - وعليه ابن مالك ؛ وقال: إنّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم ، والثاني: المنع مطلقاً ؛ في الشعر وغيره ، وعليه المبرد والزجاج ، والثالث: الجواز في الشعر ، والمنع في سعة الكلام ؛ وعليه الجمهور . يُنظر: همع الهوامع : 183/1 - 185 ، وضرائرالشعر : 93 .

¹ - في (ب) : [ومن وافقه] . ومن الذين وافقوا الفراء : ابن مالك ؛ انظر: تسهيل الفوائد: 62 ، وشرح التسهيل: 05/4 .

² - قال خالد الأزهريّ : « وأجيب : بأنّ التجرّد أمرٌ وجودي ؛ وهو كونه خالياً من ناصبٍ وجازمٍ ، لا عدم الناصب والجازم » . شرح التصريح : 356/2 .

³ - مثل قولك: "مررت برجل يَكْتُبُ" كما تقول: "مررت برجل كَاتِبٍ" ، وهو مذهب سيبويه والبصريين .

⁴ - يُنظر هذا الخلاف في: الإنصاف : 448 (المسألة : 74) ، واللباب : 25/2 - 26 ، وأسرار العربية : 48 - 49 .

⁵ - تأييد النّفي : أي أنّ قولك (لن أفعله) كقولك : لا أفعله أبداً ؛ أي أنّها أفادت التأييد في نفيها ما بعدها ، أمّا تأكيد النفي : هو أنّك إذا قلت : لا أبحر اليوم مكاني ، فإذا أكّدت وشدّدت قلت : لن أبحر اليوم . يُنظر :

همع الهوامع : 286/2 ، وارتشاف الضرب : 1644/4 .

⁶ - ما قاله في المفصل: صفحة 393 هو : « و"لن" لتأكيد ما تُعطيه "لا" من نفي المستقبل ؛ تقول: لا أبحر اليوم مكاني ، فإذا وكّدت وشدّدت قلت : لن أبحر اليوم مكاني ... » .

⁷ - (الأنموذج في النحو) للزّحشري ، اقتضبه من "المفصل" وجعلّه مقدّمة نافعة للمبتدئ كالكافية ، وله شروح ؛ منها :

ومحلّ الخلاف في أنّها هل تقتضي التأييد² أم لا ، فيما إذا أُطلق النفي أو قُيِّد بالتأييد ؟ أمّا إذا قُيِّد بغيره³ نحو: ﴿...﴾ فلا خلاف بينهم في أنّها لا تُفيده .

فقد ظهر أنّ مَنْ رَدَّ على الرَّخْشَرِي ، في قوله بتأييد النفي بهذه الآية وشبهها ؛ ممّا قُيِّد فيها منفيها⁵ بغير التأييد ، ليس على تحقيق في المسألة⁶ .

ورُدَّ ما ذَهَبَ إليه الرَّخْشَرِي بأنّه لا دليل عليه ؛ قال ابن مالك : « والحامل له على أنّ "لن" لتأييد النفي اعتقاده الباطل من أنّ الله لا يُرى في الآخرة ... جَعَلْنَا اللهُ من أهل الرؤية »⁷ .

شرح علي بن عبد الله المصري ، وشرح الأردبيلي (ت 647 هـ) . يُنظر : كشف الظنون : 185/1 .

¹ - جاء في الأمّودج بشرح الأردبيلي : « "لن" نظيرة "لا" في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد » .

وعلق الأردبيلي على هذا قائلا : « وفي بعض النسخ "التأييد" بدّل قوله: التأكيد » .

من هذا نفهم أنّ قول الرَّخْشَرِي بأنّ "لن" لنفي المستقبل على التأييد ، إنّما وقع في بعض نسخ الأمّودج دون بعض ؛ لذا فما جاء عنه في كتب النحو ليس دقيقا .

ويُنظر ما تُسبب إليه في : همع الهوامع : 286/2 ، ومغني اللبيب : 465/1 ، وارتشاف الضرب : 1644/4 ، وشرح

التسهيل : 44/4 ، وشرح التصريح : 357/2 ، وحاشية الصّبان : 704/3 ، وشرح قطر الندى : 79 .

² - ساقطة من (ب) .

³ - في (ب) : [بغير التأييد] .

⁴ - مريم : 26/19 .

⁵ - في (م) : [قُيِّد فيه بنفيها منفيها] .

⁶ - منهم خالد الأزهري ؛ الذي قال : « ... لو كانت للتأييد ، لزمَ التناقض بذكر " اليوم " في قوله تعالى :

﴿...﴾ [مريم : 26/19] ، ولزمَ

التكرار بذكر "أبداً" في قوله تعالى : ﴿...﴾

[البقرة: 95/2] « . شرح التصريح : 357/2 .

⁷ - شرح الكافية الشافية : 1531/3 ، وشرح التسهيل : 14/4 .

وعبارة ابن مالك لا تتوافق تماما مع ما ورد هنا ؛ حيث قال في شرح الكافية : « وحامله على ذلك اعتقاده أنّ الله تعالى

لا يُرى ، وهو اعتقادٌ باطلٌ ؛ بصحّة ذلك عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، أعني ثبوت الرؤية ، جعلنا الله من أهلها ،

وأعادنا من عدم الإيمان بها » .

يقصد ابن مالك الآية : ﴿...﴾

﴿...﴾

[الأعراف: 143/7] .

وأما استفادة التأييد في نحو: ﴿ ٤٠٦ ١١ ٥٠ ٣٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾¹ ، ونحو: ﴿ ٤٠٦ ١١ ٥٠ ٣٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾² فمن خارج³ ؛ كما في قوله : ﴿ ٤٠٦ ١١ ٥٠ ٣٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾⁴ ، وكَوْن "أبدا" فيه للتأكيد - كما قيل - خلاف الظاهر⁵ .

وهل تأتي للدعاء أم لا ؟ فيه خلاف ، اختار في المغني الأول ؛ قال فيه : « وتأتي لن للدعاء ... وفاقاً لجماعة⁶ ... والحجة في قوله :

[19] - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثَمَّ لِأَزَلٍ تُلْكُمْ خَالِدًا حُلُودَ الْجِبَالِ⁷ »⁸

لكنه صرّح في الشرح وفي الأوضح بخلافه⁹ .

والغريب أنّ الزّخشي قال في تفسيرها : « " أُرْبِي " بمعنى اجعلني متمكّنا من الرؤية التي هي الإدراك ... لا النظر الذي لا إدراك معه ، فقيل : " لن تراني " ولم يقل : لن تنظر إلي » . الكشاف : 502/2 - 503 .

¹ - الحج : 73/22 .

² - الحج : 47/22 .

³ - أي : لأمر خارجي ؛ لا من مقتضيات لن . يُنظر : حاشية الصّبّان : 407/3 .

⁴ - البقرة : 95/2 .

⁵ - جاء في حاشية الصّبّان : 407/3 : « أنّ هذا ليس تكرارا للفظ ، ولا بالمرادف ؛ لأنّ الاسم لا يُرادف الحرف ، ولأنّ التأييد نفس معنى "أبدا" وجزء معنى "لن" ؛ فلا يكون تكرارا ، وإنّما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتّضمّن » .
⁶ - منهم : ابن السّراج وابن عصفور . يُنظر : همع الهوامع : 288/2 ، ومغني اللّيب : 465/1 ، وشرح قطر النّدى : 79 ، وأوضح المسالك : 72/2 ، وشرح التصريح : 358/2 .

⁷ - البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون بن قيس (ت 7 هـ) في ديوانه : 169 وفيه (لازلت لهم) ، وشرح شواهد المغني : 684/2 ، والدّرر : 205/1 ، 07/2 ، وبلا نسبة في : الأصول : 171/2 ، وشرح التسهيل : 15/4 ، والمغني : 465/1 والارتشاف : 1644/4 ، وشرح التصريح : 358/2 ، وهمع الهوامع : 354/1 ، 288/2 ، وتاج العروس : 130/36 (لن) ، والقاموس المحيط : 264/4 (لن) .

والبيت استشهد به ابن هشام على أنّ " لن " تأتي للدعاء ؛ تبعا لابن السّراج وابن عصفور وآخرين ؛ الذين استدلوا بقوله تعالى : ﴿ ٤٠٦ ١١ ٥٠ ٣٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾ [القصص : 17/28] ، وردّ أبو حيان

هذا بأنّه لا حجة في ذلك ؛ أمّا الآية فالآنّ الدعاء لا يكون للمتكلّم ، وأمّا البيت فيحتمل قوله : " لن ترالوا " أن يكون خبرا ، ومع احتمال ذلك سقط الاستدلال به . يُنظر : الدرر اللوامع للشنقيطي : 07/2 .

⁸ - مغني اللّيب : 475/1 .

⁹ - يُنظر : شرح قطر النّدى : 79 ، وأوضح المسالك : 72/2 ، وشرح التصريح : 358/2 .

والأصحُّ أنّها بسيطة على وضعها الأصلي¹ ، ولا يُفصّل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة² ؛ كقوله :

[20]- لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْمِهْجَاءَ³

(و) اتّبعها (ب : كي المصدريّة) لمشاركتها لها في العمل من غير شرط ، وعلامة

المصدريّة تقدّم اللام عليها (نحو : ﴿ ﻛﻲ ﻣﻮ ﻗﻠﺒﻰ ﻣﻮ ﻗﻠﺒﻰ ﻣﻮ ﻗﻠﺒﻰ ﻣﻮ ﻗﻠﺒﻰ ﴾)⁴ (إذ لا يجوز حينئذٍ كونها جازة ؛ لأنّ حرفَ الجرِّ لا يُباشِر [31/؛] مثله .

والتّقييد بالمصدريّة [مُخْرَجُ]⁵ ل: كي التّعليلية الجازة ؛ وعلامتها ظهور " أن " - المفتوحة - بعدها ؛ نحو : جئتُ كي أنّ تُكرمني ، أو " اللام " نحو : جئتُ كي لتُكرمني⁶ ؛ إذ لا يجوز حينئذٍ جعلها

¹ - أي : غير مركّبة ؛ فليس أصلها " لا " فأبدلت الألف نوناً - خلافاً للفراء - ولا " لا أن " فخُذفتِ الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين - خلافاً للخليل والكسائي . يُنظر : شرح قطر الندى : 80 ، وأوضح المسالك : 72/2 ، وشرح شذور الذهب : 309 ، وشرح التصريح : 358/2 .

² - يُنظر : ضرائر الشعر : 201 ، وهمع الهوامع : 288/2 .

³ - البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : الخصائص : 411/2 ، والمقرب : 262/1 ، وضرائر الشعر : 201 ، وشرح التسهيل :

22/4 ، وارتشاف الضرب : 1644/4 ، ومغني اللبيب : 463/1 ، وشرح شواهد المغني : 683/2 ، والمزهر : 588/1 .

والشّاهد في البيت : (لما ... أدع) يُريد : لن أدع القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً ؛ ففصل بين " لن " والفعل المتصل بها للضرورة . ضرائر الشعر : 201 .

ف (لَمَّا) أصلها (لن ما) أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووُصلا خطأً للإلغاز ، وإتّما حقهما أن يكتبتا منفصلين .

والسؤال المطروح : كيف يجتمع قوله : " لن أدع القتال " مع قوله : " لن أشهد الهيجاء " ؟ الجواب : أنّ " أشهد " ليس معطوفاً على " أدع " ، بل منصوبٌ بأنّ مضمره بعد حرف العطف ، و " لن والفعل " عطْفٌ على " القتال " ؛ أي : لن أدع القتالَ وشهودَ الهيجاءَ ، على حدّ قول ميسون : ولُبسُ عباءةٍ وتقرّ عيني . يُنظر : مغني اللبيب : 463-464 .

⁴ - الحديد : 23/57 .

⁵ - ساقطة من (ب) .

⁶ - هذا تناقض مع قوله السابق (أنّ حرفَ الجرِّ لا يباشِر مثله) ! قال الشيخ يس : « أقول : لعلّ السّرّ في جواز دخول الجار

على الجار هنا ، وعدم جوازه فيما إذا تأخرت كي ؛ أنّ كي عند التأخر يصحّ أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية ، فلا ضرورة إلى جعلها جازة مؤكّدة ، وأما في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا إلى جعلها حرف جرّ ؛ إذ لا يصلح أن تكون ناصبة للفصل باللام ، ولا يصحّ أن تكون اللام ناصبة مؤكّدة لها ؛ لأنّ اللام ليست ناصبة ، فتعيّن أنّها جازة واللام

مؤكّدة لها « . حاشية يس : 149/1 .

أي : كيف تَجْنَحُونَ ؟

(و) أتى (ب: إِذْنٌ)¹ قبل "أَنْ" لطول الكلام عليها ، وهي حرف جواب وجزاء ؛ فإذا قلت لمن قال أزورك غداً : إذن أكرمك ، فقد أجبته ، وجعلت إكرامك جزءاً زيارته ، وجميئها لهما هو نصّ سيبويه² ، واختلف فيه : فحملهُ الشلوبين³ على ظاهره وقال: « أنّها لهما في كلّ موضع »⁴ ، وتكلّف تخريج ما خفي فيه ذلك ، وحملهُ الفارسي⁵ على الغالب ، وقد تتمخّض عنده للجواب ؛ فإذا قلت لمن قال أجبك : إذن أصدّقك ، فقد أجبته ، ولا يتصوّر هنا الجزاء .

والأصح أنّها حرف⁶ ؛ وعليه فالأصح أنّها بسيطة¹ ، وأنّها الناصبة² بنفسها³ ، وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها⁴ ؛ ولكن أعملوها حملاً لها على "ظن" ؛ لأنّها مثلها في جواز تقدّمها على

إذ لو كانت "كي" موضوعة للاستفهام لوردت في النثر ، ولدوّنت في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعة « .
ثمّ قال : « وأتعب من العيني في قوله: الشاهد في "كي" فإنّه بمعنى "كيف" وهو اسم لا شكّ فيه ككيف لدخول حرف
الجرّ عليه » . الخزانة : 107/7 - 108 .

- 1 - (إذن) : اختلف النحويون في رسمها على ثلاث مذاهب : أحدها : أنّها تُكتب بالألف ، كما رسمت في المصحف ، والثاني : أنّها تُكتب بالنون ، وإليه ذهب المبرد والأكثرون ، والثالث : يرى أنّها إنّ عملت كتبت بالنون ، وإن أُلغيت كُتبت بالألف ؛ لضعفها .
أمّا المالقي صاحب "رصف المباني" فيرى أنّها إنّ وُصلت في الكلام كُتبت بالنون - عملت أولم تعمل - وإذا وُقفَ عليها كُتبت بالألف . يُنظر : رصف المباني : 68 ، والجنى الداني : 366 ، ومغني اللبيب : 39/1 .
- 2 - قال : « وأما إذن فجواب وجزاء » الكتاب : 234/4 (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ، وكذلك : مغني اللبيب : 37/1 ، والجنى الداني : 364 ، وهمع الهوامع : 293/2 .
- 3 - هو عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، أبو علي ، الشلوبين أو الشلوبينيّ (ت 645 هـ) من كبار العلماء بالنحو واللغة ، مولده ووفاته بإشبيلية ، من مؤلّفاته: شرح المقدّمة الجزولية ، وحواش على المفصل ، والقوانين . تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة : 232/2 - 235 ، بغية الوعاة : 224/2 ، ووفيات الأعيان : 451/3 ، والأعلام : 62/5 .
- 4 - يُنظر : مغني اللبيب : 37/1 ، والجنى الداني : 364 ، وهمع الهوامع : 294/2 .
- 5 - يُنظر قوله في : الجنى الداني : 364 ، وتوضيح المقاصد : 1241/4 ، ومغني اللبيب : 37/1 ، وهمع الهوامع : 294/2 .
والفارسي هو : أبو علي ، الحسن بن أحمد ، من أئمة النحاة ، وُلد في فارس ، وتوفي في بغداد سنة : 377 هـ ، أخذ عن ابن السراج والزجاج ، وأخذ عنه ابن جنيّ ، له : كتاب الإيضاح ، والتكملة ، والمسائل الشيرازيات ... إلخ .
تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 232 - 234 ، وبغية الوعاة : 496/1 ، وشذرات الذهب : 407/4 ، ووفيات الأعيان : 80/2 ، والأعلام : 179/2 .

6 - وهو مذهب الجمهور ، انظر : همع الهوامع : 224/2 ، ومغني اللبيب : 37/1 .
وقال المرادي : « وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها اسم » الجنى الداني : 363 ؛ ويعني المرادي : أنّ الأصل في (إذن

على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسّطها بين جزأَيها ؛ كما حُمِلت " ما " على ليس ، وإن كانت غير مُختصّة .

وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

الأوّل: أن تكون (مصدرّة) في أوّل الكلام ، فإنّ وَقَعَتْ حشواً فيه بأن كان ما بعدها مُعتمداً على ما قبلها أُهْمِلتْ ؛ قال الرّضّي : « وذلك في ثلاث مواضع : الأوّل: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ؛ نحو: أنا إذن أكرمك ، وإيّ إذن أكرمك ... الثّاني: أن يكون جزءاً للشرط الذي قبلها ؛ نحو: إن تآتني إذن أكرمك ... الثّالث : أن يكون جواباً للقسَم الذي قبلها ؛ نحو: والله إذن لأخرجن ، وقوله :

[23]- لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِها وَأُمَكِنَنِي منها إذن لا أُقِيلُها⁵

أُكْرِمَكَ) : إذا جئتني أكرمك ، ثمّ حُدِفَتِ الجملة ، وِعُوِضَ التّوبين عنها ، وأضمرت "أنّ" . ويُنظر كذلك :
مغني اللبيب : 37/1 .

¹ - أي : غير مركّبة من " إذ " و " أنّ " ، وعلى البساطة فالصحيح أنّها الناصبة ؛ لا " أنّ " مضمرة بعدها .
يُنظر : مغني اللبيب : 37/1 .

² - في (ب) : [النافية] وهو تحريف .

³ - ذكر السيوطي أنّ مذهب الرّجاج والفارسي أنّها لا تنصب بنفسها ؛ لأنّها غير مُختصّة ؛ فهي تدخل على الجملة الابتدائية نحو: إذن عبد الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل ؛ لذا فالتأصب "أنّ" مضمرة بعدها .
يُنظر : همع الهوامع : 294/2 .

⁴ - أي بالفعل .

⁵ - البيت من الطويل ، وهو لكثير عرّة في : ديوانه: 305 ، والكتاب: 15/3 ، وسرّ صناعة الإعراب: 397/1 ، والمفصّل:

420 ، وشرح المفصّل: 126/5 ، وشرح شواهد المغني: 63/1 ، وشرح التصريح: 367/2 ، والخزانة: 473/8 ، 340/11 والدرر:

12/2 ، وبلا نسبة في : رصف المباني: 66 ، 243 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 46/4 ، والمقتصد: 1055/2 ، والمغني: 38/1 ،

وشرح شذور الذهب: 311 ، وأوضح المسالك: 76/2 ، وهمع الهوامع: 295/2 والخزانة: 447/8 . الشرح : عبد

العزيز: هو عبد العزيز بن مروان ، الخليفة الأمويّ ، قال الجاحظ : « ومن الحمقى كثير عرّة ، ومن حمقه أنّه دخل على عبد العزيز بن مروان فمدحه بمديح استحاده ، فقال له : سلني حوائجك . قال: تجعّلي في مكان ابن رمانة . قال: ويلك ؛ ذاك رجل كاتب وأنت شاعر ! فلمّا خرج ولم ينل شيئاً قال في ذلك: ... » . البيان والتبيين للجاحظ ، تح: ع هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ، ط1998/7م : 241/2 . وكذلك: شرح أبيات الجمل للبطلبيوسي ، تح: ع الناصير ، دار علاء الدين/دمشق ، ط2000/1م : 192 .
لا أقيلها : من الإقالة ؛ أي : لا

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة ، مُعْتَمِداً على ما قبلها بالاستقراء¹ ، بلى² تقع متوسطة في غيرها³ ؛ نحو: يَقْتُلُ إِذْنَ زَيْدٌ عَمراً⁴ ، وَلَيْسَ الرَّجُلُ إِذْنَ زَيْداً⁵ . انتهى⁶ .
نعم ، إِنَّ تَقَدَّمَهَا "واو" أو "فاء" جازَ النَّصْبُ بها على قلة⁷ .

والشَّرْطُ الثَّانِي : وإليه أشارَ بقوله: (وهو) أي المضارع الذي يليها (مُسْتَقْبَلٌ) ، فإن كان حالاً أَهْمِلتْ ؛ كما إذا كان إنسانٌ يُحَدِّثُكَ فَقُلْتُ له: إِذْنَ أَصَدَّقَكَ ؛ لأنَّ نواصب [32/أ] الفعل مُخْصِصَةٌ للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع⁸ .
وما

أوهَمَ خلاف ذلك ضرورة أو مؤوَل⁹ .

والثَّالِثُ : وإليه أشارَ بقوله: (متَّصِلٌ) ذلك المضارع بها (أو منفصلٌ) عنها ، إمَّا (بقَسَمٍ) أو بـ لا النَّافِيَةِ ، كما في المغني¹⁰ والشَّذور¹¹ ، وأشارَ إلى مثال الاتِّصَالِ والانفصالِ بقوله : (نحو: إِذْنَ أَكْرَمَكَ ، و :

أتركها . شرح شواهد المغني : 64/1 . والشاهد فيه : إلغاء "إذن" لوقوعها بين

القسم وجوابه ، وعدم تصدّرها .

1 - في (ب) : [بالاستغناء] . وهو تحريف .

2 - في جميع النسخ : [بل] . والتصحيح من : شرح كافية ابن الحاجب : 47/4 .

3 - في شرح كافية ابن الحاجب للرضي : [في غير هذه المواضع] .

4 - في (أ) : [عمروا] .

5 - في شرح كافية ابن الحاجب : [ولبئس] .

6 - شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 45/4 - 47 .

7 - قال خالد الأزهرّي : « إِنَّ كَانَ السَّابِقُ عَلَى إِذْنَ "واو" أو "فاء" جازَ النَّصْبُ والرَّفْعُ باعتبارين ؛ فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة ، والفعل فيها بعد "إذن" غير معتمد على ما قبلها » . شرح التصريح: 368/2 . ويُنظر: مغني اللبيب: 40/1 - 41 .

8 - لأنَّ نواصب الفعل تقتضي الاستقبال ، وأنت تريد الحال ، فَتَدَافَعَا . يُنظر : شرح شذور الذهب : 312 .

9 - قال يس : كان ينبغي أن يذكره قبل الشرط الثاني ، فإنه مذكور في كلامهم بعد الشرط الأول . حاشية يس: 149/1 .

وذلك نحو قوله: لا تتركني فيهم شطيرا إنّي إِذْنَ أَهْلِكَ أو أطيرا

بنصب "أهلك" بـ إذن ، مع أنّها وقعت حشوا بين اسم "إنّ" وخبرها ؛ فهو إمّا ضرورة أو مؤوَل على حذف خبر

"إنّ" أي : إنّي لا أستطيع ذلك ، ثمّ استأنف ما بعده بالنصب لتحقق شرطه . يُنظر: شرح التصريح : 368/2 .

10 - يُنظر : مغني اللبيب : 40/1 .

11 - يُنظر : شرح شذور الذهب : 312 .

على طريق اللَّفِّ والنَّشْرِ المرتَّب ، ومثال الانفصال بـ لا النَّافِيَةِ نحو: إِذْنَ لَا أَفْعَلَ .

وَاعْتَفَرَ الْفَصْلُ بِالْقَسَمِ لِأَنَّهُ زَائِدٌ جِيءَ بِهِ لِلتَّأْكِيدِ ؛ فَلَا يَمْنَعُ التَّصَبُّ ؛ كَمَا لَا يَمْنَعُ الْجَرَ فِي قَوْلِهِمْ :
« إِنَّ الشَّأَةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهِ - رَبَّهَا »² ، وبـ: لَا النَّافِيَةِ لِأَنَّ النَّافِيَّ كَالْجَزءِ مِنَ الْمُنْفِي ؛
فَكَأَنَّهُ لَا فَاصل .

وَاعْتَفَرَ ابْنُ بَابِشَادٍ³ الْفَصْلَ بِالنَّدَاءِ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ⁴ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ وَشَبَّهَهُ ؛ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ
بَعْضُهُمْ حَيْثُ قَالَ - وَفِيهِ أَيْضًا ذِكْرُ الشَّرْطِ الثَّلَاثَةِ :

أَعْمَلُ " إِذْنَ " إِذَا أَتَيْتَكَ أَوْلَا وَسُقَّتْ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْدَرُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَأْسِ النَّبَلَا¹

¹ - صدر بيت من الوافر ، عجزه : تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
وهو لحسان بن ثابت في : ديوانه : 22 (منفرد لوحده) وشرح شواهد المغني : 970/2 ، والدرر اللوامع : 11/2 ،
وبلا نسبة في : الارتشاف : 1653/4 ، وشرح قطر الندى : 82 ، وشرح شذور الذهب : 312 ، وأوضح المسالك :
78/2 ، والمغني : 457/2 ، شرح التصريح : 369/2 ، وجمع الهوامع : 295/2 ، وكشف النقاب : 207 .
والشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بـ "إذن" مع الفصل بينهما بالقسم ؛ والفصل بالقسم وبـ: "لا" النافية لا يبطل
عمل "إذن" .

² - هذا القول حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب . يُنظر: الإنصاف: 352/2 (المسألة: 60) ، وشرح التسهيل لابن
مالك : 194/3 ، وشرح الكافية الشافية : 994/2 ، وشرح ابن التاظم : 478 ، وارتشاف الضرب : 1845/4 .
والشاهد فيه (صوتَ والله ربَّها) حيث لم يمنع القسمُ الجَرَ في المضاف إليه .

³ - يُنظر: مغني اللبيب : 40/1 ، وجمع الهوامع : 295/2 ، وشرح التصريح : 370/2 .
وابن بابشاد هو : طاهر بن أحمد بن باب شاذ (ومعناه : الفرح والسرور) ، أبو الحسن (ت 469 هـ) من نخاة مصر ،
أحد الأئمة في النحو وفنون العربية ، ذهب إلى العراق تاجرا وأخذ عن علمائها ، ثم رجع إلى مصر واستخدم في ديوان
الرسائل ، له : شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو .

تُنظر ترجمته في: بغية الوعاة : 17/2 ، وإنباه الرواة للقطعي: 95/2 - 97 ووفيات الأعيان : 515/2 - 516 .

⁴ - سبق التعريف به . وقال في المقرَّب : 262/1 : « ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور ؛ نحو
قولك: إذن والله أكرمك ، وإذن في الدار آتيك ، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب إلا في ضرورة » .

[" أن المصدرية " ظاهرة أو مقدرة]

(و) يُنصب المضارع أيضاً (بأن المصدرية) أي: المنسبة مع مدخولها بالمصدر ؛ وهي أمُّ الباب ؛ لعملها (ظاهرة ؛ نحو) : ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾^٢ ، ومضمرة كما سيأتي .

والتقيد بالمصدرية مُخرِجٌ للمفسرة والزائدة ؛ فالأولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، المتأخر^٣ عنها جملة ، ولم تقترن بجاز^٤ ؛ نحو :

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾^٥ ، والثانية قال في أوضحه : « هي التالية لِ: لَمَّا ؛ نحو : ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾^٦ والواقعة بين الكاف ومجروها ؛ كقوله :

كأن ظبية تغطو إلى وارق السلم^٧ [25] -

^١ - في (أ) : [الفضلا] . و قد أورد الغلابي هذه الأبيات في كتابه : جامع الدروس العربية : 172/2 .

وزاد في (م) بيتا رابعا ، قال ياسين عنه : ذيل بعضهم هذه الأبيات بيت ذكر فيه مسألة تقدّم العاطف فقال :
وإن تجيء بحرف عطف أولا فأحسن الوجهين أن لا تعملها (حاشية يس: 150/1)

^٢ - الشعراء : 82/26 .

^٣ - في (م) : [المتأخرة] .

^٤ - ليس من "أن" المفسرة نحو: ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ﴾^٥ .
غير مسبوقة

بجملة ، ولأنها مخففة من الثقيلة ؛ فأخر: مبتدأ وحرره جملة أن ، وليس منها كذلك نحو: (قلت له أن أفعل) لوجود حروف القول ، وليس منها نحو: (كتبت إليه بأن أفعل) لاقتران الجار بها ؛ فهي مصدرية لا مفسرة ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح مؤول .
يُنظر : حاشية يس : 150/1 .

^٥ - المومنون : 27/23 . وفي جميع النسخ (وأوحينا ...) .

^٦ - يوسف : 96/12 .

^٧ - عجز بيت من الطويل ، صدره : وَيَوْمًا تُوفِينَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ وهو لباغت بن صريم البشكري في : الكتاب : 165/3 ، والأصول: 245/1 ، وشرح المفصل: 566/4 ، وضرائر الشعر: 59 ، وتحليص الشواهد: 390 ، والمساعد: 133/1 ، وشرح التصريح: 364/2 ، وليزيد بن أرقم في : الإنصاف: 164 ،

أو بين القَسَم و" لو " ؛ كقوله :

[26] - فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ¹ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مَنْ الشَّرِّ مُظْلِمٌ² «³

زادَ في المغني⁴ : والواقعة بعد " إذا " كقوله :

[27] - فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي بِلْجَةِ الْمَاءِ غَامِرٌ⁵

-
- ولكعب بن أرقم أو لابن صريم اليشكري في : اللسان: 482/12 (قسم) ، ولباغث بن صريم اليشكري أو أرقم بن علباء أو علباء بن أرقم اليشكري في : شرح التصريح : 333/1 ، ولأحدهم أو لراشد بن شهاب اليشكري في : الخزانة : 411/10 ، ولعبد الله بن المفجع في : شرح شواهد المغني: 111/1 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 134/2 ، والكامل: 111/1 وكتاب الشعر: 83 ، وسر الصناعة: 683/2 ، والاحتساب: 308/1 ، وأما لي ابن الشجري: 178/2 ، والمفصل: 386 واللباب: 222/1 ، والمقرب: 111/1 ، وشرح التسهيل: 43/2 ، وشرح الكافية: 496/1 ، ووصف المباني: 117 ، 211 والارتشاف: 1278/3 ، 1691/4 ، والجنى الداني: 222 ، 522 ، وتوضيح المقاصد: 542/1 ، والأوضح: 189/1 ، وشرح القطر: 208 ، وشرح الشذور: 306 ، والمغني: 64/1 ، وشرح المكودي: 241/1 ، وهمع الهوامع: 456/1 .
- الشرح :** تعطو : تُمَدُّ عُنُقُهَا ، السَلَم : نوع من الشجر . شرح شواهد المغني : 112/1
- الشاهدُ فيه :** (كَأَنَّ ظِيبَةَ) بجر ظبية ؛ فالتقدير: كظبية ، الكاف: حرف جر ، و"أن" زائدة ، وظبية: اسم مجرور بالكاف ويُروى البيت برفع ظبية ونصبها ؛ فعلى رواية الرفع : كَأَنَّ : مخففة واسمها محذوف والتقدير: كَأَنَّهَا ظِيبَةٌ . وعلى رواية النصب تكون ظبية اسم "كأن" - وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بالضرورة - واختلف في تقدير الخبر . تُنظَرُ أوجه الإعراب هذه في : تخلص الشواهد: 392 ، وأما لي ابن الشجري: 178/2 ، وشرح شواهد المغني: 112/1 .
- ¹ - اكتفى بذكر الصدر في (ب) و (م) .
- ² - البيت من الطويل ، وهو للمسيب بن عَلس (شاعر جاهلي ، حال الأعشى) في : شرح شواهد المغني: 109/1 ، والخزانة: 80/10 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 107/3 ، وشرح المفصل: 249/5 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 322/4 ، وشرح التسهيل: 51/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1529/3 ، والمغني: 63/1 ، والأوضح: 75/2 ، واللسان: 378/12 (ظلم) ، وشرح التصريح: 364/2 ، الخزانة: 145/4 ، 318/11 . **الشَّاهِدُ فِيهِ :** زيادة " أن " بين القسم و"لو" ، ويُروى : (وَأُقْسِمُ لَوْ أَنَا التَّقِينَا وَأَنْتُمْ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية . يُنظر: الخزانة : 83/10 .
- ³ - أوضح المسالك : 75/2 .
- ⁴ - يُنظر : مغني اللبيب : 65/1 .
- ⁵ - البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حَجَر في : ديوانه: 71 وفيه الشطر الثاني (معاطي يد من جَمَّة الماء غارف) ، وشرح شواهد المغني: 112/1 ، والدرر اللوامع: 30/2 ، وبلا نسبة في : المغني: 65/1 ، وشرح التصريح: 365/2 ، وهمع الهوامع: 326/2 . **الشرح :** بِلْجَةُ الْمَاءِ: معظمه ، وروي: بِلْجَةُ الْمَاءِ : وهي مجتمعه ، ومُعَاطِي يد: المناول بيده ، والمعنى : أَنَّهُ أَمْهَلَ هَذَا الْحِمَارَ - الَّذِي يُرِيدُ صَيْدَهُ - حَتَّى اطمَأَنَّ وَصَارَ فِي الْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْمُعَاطِي الَّذِي يَتَنَاوَلُ الْمَاءَ بِيَدِهِ غَرْفًا . يُنظر: شرح شواهد المغني : 112/1 - 115 ، والدرر : 30/2 .

[28] - إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ حَيِّنَا¹ تَعَالُوا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ²

ومنهم مَنْ أهملها حملاً على "ما" أختها - أي المصدرية³ - كقوله :

[29] - أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيُحْكِمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا⁴

كما أعملت "ما" المصدرية - قليلاً - حملاً عليها ؛ نحو ما روي في [33/1] الحديث : « كما تكوثوا يُؤلَّى عليكم »⁵ .

¹ - في (ب) و (م) : [أهلنا] .

² - البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في : شرح شواهد المغني : 91/1 ، وسمط اللآلئ : 67 ، والمختضب : 295/2 ، والخزانة : 292/4 ، وليس في ديوانه (طبعة دار بيروت) ، وبلا نسبة في : ضرائر الشعر : 91 ، والجنى الداني : 227 ، ومغني اللبيب : 55/1 ، وفي بعض طبقات الديوان وُضع ضمن زيادات الديوان ، وذكر السيوطي (في شرح شواهد المغني : 91/1) أنه ضمن قصيدة في الديوان وهي التي مطلعها : خليلي مُرّاً بي على أمّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفؤَادِ الْمُعْدَبِ وفي البيت روايات أخرى منها : (ولدان قومنا) ، (إذا ما ركبنا - إذا ماخرجنا) ، (إلى أن يأتي - إلى ما يأتنا) . ومعنى البيت : أنهم قد وثقوا بصيد هذا الفرس ، فهم يُهيئون لصيده الحطب . يُنظر : الخزانة : 292/4 . والشاهد فيه : جزم "يأتنا" ب أن ، والأصل : يأتينا ، وقد أنكر الفارسي هذه الرواية وقال : الرواية (إلى أن يأتي) وهذه الرواية لا شاهد فيها على الجزم . يُنظر : شرح شواهد المغني : 93/1 .

³ - وهو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أن "أن" هذه هي المحففة من الثقيلة ، شذاً اتصاها بالفعل لأنّ الفعل الذي بعدها - في البيت التالي - لم يكن جامداً ، ولا دعاءً ، فلا بدّ من الفصل ب قد ، أو تنفيس ، أو "لو" ، أو حرف نفْي . يُنظر : مغني اللبيب : 57/1 ، والجنى الداني : 220 ، وشرح التصريح : 363/2 ، والإنصاف : 459/2 .

⁴ - البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الخصائص : 390/1 ، وسر صناعة الإعراب : 549/2 ، والمفصل : 406 ، والإنصاف : 460 ، وشرح المفصل : 225/4 ، 87/5 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 32/4 ، وشرح التسهيل : 44/2 ، وشرح الكافية الشافية : 1527/3 ، وشرح المكودي : 689/2 ، ووصف المباني : 113 ، والجنى الداني : 120 ، والمغني : 56/1 ، والأوضح : 74/2 ، وتخليص الشواهد : 389 ، وشرح التصريح : 363/2 ، واللسان : 33/13 (أنن) ، وشرح شواهد المغني : 100/1 ، والخزانة : 420/8 ، 428 .

الشرح والإعراب : قبل هذا البيت بيتان قال عنهم البغدادي : « وهذه الأبيات قلّما خلا منها كتاب نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحدٌ إلى شاعر » . - ويحكما : جملة معترضة ، وويح : كلمة ترخم ، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف ، وأن تقرأ : في موضع نصب بدل من "حاجة" - في البيت الذي قبله - أو في محل رفع خبر لمبتدأ تقديره هي . شرح شواهد المغني : 100/1 ، والخزانة : 428/8 .

والشاهد فيه : (أن تقرأ) حيث لم يُعمل "أن" تشبيها لها بما المصدرية .

⁵ - الحديث وَرَدَ فِي : شُعَبَ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ ، تح : محمد زغلول ، دار الكتب العلمية/بيروت ط 1421/1 هـ : 23/6 رقم : 7391 ؛ وفيه : (... يُؤمر عليكم) ، وكنز العمال للمتقي : 89/6 رقم : 14972 .

(ومُضْمَرَةٌ) وإضمارها إما جوازاً أو وجوباً ؛ أمّا (جوازاً) ففي موضعين :
أحدهما : (بعد عاطف) وهو هنا "الواو" أو "الفاء" أو "ثم" أو "أو" ¹ ، (مسبوقة) ذلك
العاطف (باسم خالص) مِنْ تَأْوِيلِهِ بالفعل .

مثالُهُ بعد الواو (نحو) قول مَيْسُون ² زوج مُعاوية- رضي الله عنه - :

[30] - (وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ ³

فـ " تَقَرَّرَ " منصوبٌ بـ: أَنْ مُضْمَرَةٌ جوازاً بعد عاطفٍ وهو الواو ، و" أَنْ " والفعل في تأويل مصدر
مرفوع بالعطف على " لبس " الخالص من التأويل بالفعل ؛ والتقدير: ولبسُ عباءةٍ وقُرَّةُ عيني أحبُّ .
وَرُبَّمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخ " لَلْبَسِ " بِاللَّامِ مكان الواو العاطفة على قولها قبله :

لَبَيْتٌ تَحْفُقُ الأَرِيَاخُ ⁴ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ

وهو تحريف نَبَّةٍ عليه المصنّف في شرح بانة سُعاد ⁵ .

¹ - في (ب) : [وهو هنا الواو و الفاء و ثم و أو] بوضع الواو بدلا من أو .

² - هي مَيْسُون بنت بَجْدَل الكلبية ، بدوية شاعرة ، تزوّجها مُعاوية بن أبي سفيان فولدت له يزيد ، وسمعتها مرّة تنشدُ أبياتاً فيها
الشاهد المذكور ؛ تحنُّ فيها إلى البادية ، فاستجاب لرغبتها وطلّقها ، توفيت نحو: 80 هـ . يُنظر :

الحيوان للجاحظ ، تح: ع هارون ، مكتبة الحلبي/مصر ، ط2/1965م : 177/1 ، وخزانة الأدب : 505/8

ومُعاوية هو : مُعاوية بن صخر " أبي سفيان " بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، القرشي ، الأموي ، مؤسس
الدولة الأموية في الشام ، ولد بمكة وأسلم مع أبيه يوم فتحها ، ولآه عمر الأردن ، وجمع له عثمان ولاية الديار الشامية كلّها ،
وتوفي بدمشق سنة 60 هـ . تُنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء: 119/3 ، وشذرات الذهب : 270/1 .

³ - البيت من الوافر ، لميسون بنت بَجْدَل في : سرّ صناعة الإعراب: 273/1 ، والمختصّب: 326/1 ، وشرح شواهد الإيضاح:

250 ، والمغني: 438/1 ، 464 ، 154/2 ، وشرح الشذور: 332 ، واللسان: 408/13 (مسن) ، وشرح التصريح:

389/2 ، وشرح شواهد المغني: 653/2 ، 778 ، والخزانة: 503/8 ، 574 ، والدرر: 25/2 ، وبلا نسبة في : الكتاب:

45/3 والمقتضب: 26/2 ، والأصول: 150/2 ، وأمالي ابن الشجري: 427/1 ، والمقتصد: 1058/2 ، واللباب: 42/2 ،

ورصف المباني: 423 ، والجنى الداني: 157 ، وشرح المفصل: 237/4 ، وشرح التسهيل: 48/4 ، وشرح الكافية:

1557/3 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 54/4 ، 79 ، والأوضح: 86/2 ، وشرح القطر: 90 ، وشرح ابن عقيل: 514 ،

وشرح المكودي: 703/2 ، وهمع الهوامع: 322/2 . الشّرح : عباءة : شملة الصوف ونحوه ، وقيل : كساء مخطّط ،

وتقرّى عيني : عينٌ قريرة أي: باردة ، والمعنى : تفرح ، وقيل: من القرار وهو السُّكون ، والشّفوف: هو الثوب الرقيق

الذي يُستشف ما وراءه ، أَيْك يُنصَر . يُنظر : شرح شواهد المغني : 654/2 ، والخزانة : 504/8 - 505 .

⁴ - الصواب : "الأرواح" كما وردَ في : شرح شواهد المغني : 653/2 ، والدرر : 25/2 ، واللسان: 408/13 (مسن)

قال البغدادي : « وجمعُ "ريح" أرواح ، وقول النَّاس : أرياح ، قياساً على رِياح ، خطأ » . خزانة الأدب : 504/8 .

ومثاله بعد الفاء قوله :

[31] - لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ¹ مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّ²

وبعد " ثُمَّ " قوله :

[32] - إِيْنِي وَقَتْلِي سُلَيْكَأُ ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالْتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ³

وبعد " أو " قوله تعالى: ﴿ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ ﴾⁴ بالنَّصْبِ⁵ - في

قراءة غير نافع¹ - عَطْفًا عَلَى " وَحْيًا " ² .

⁵ - قال ابن هشام : « وَحَرَفَ أَكْثَرُهُمْ أَوَّلُهُ ؛ فَأَنشَدَهُ (لِبَس) وَإِنَّمَا هُوَ بِالْوَاوِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهَا (لِبَيْت) وَمَا بَعْدَهَا » .

شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ، المطبعة الميمنية/مصر (دط) 1307 هـ : 22 . وانظر كذلك: الدرر: 25/2 .
والغريب أن هذا البيت وردَ برواية (لبس) في مغني اللبيب: 154/2 (الباب الرابع : أقسام العطف) ، وكذلك في شرح
شدور الذهب : 315 .

¹ - في (أ) اكتفى بذكر الصدر . وكذلك البيت الذي يليه .

² - البيت من البسيط ، نسبة ابن مالك لرجل من طيبي في : شرح الكافية الشافية: 1558/3 ، وشرح التسهيل: 49/4 ، وهو

بلا نسبة في : ارتشاف الضرب: 1689/4 ، والأوضح: 87/2 ، وشرح شدور الذهب: 333 ، وشرح ابن عقيل: 515
والمساعد: 106/3 ، وشرح المكودي: 703/2 ، وشرح التصريح: 389/2 ، وهمع الهوامع : 322/2 ، والدرر : 26/2 .
الشرح : المعتز : المعترض للمعروف ، وهو الفقير ، إترابا: من أترب الرجل إذا كثُر ماله ، والتَّرب: بالفتح مصدر (تَرَب)
بمعنى : افتقر ؛ يقول : لولا تَوَقُّعٌ مَجِيءُ الْفُقَرَاءِ فَأَرْضِيهِمْ بَعَطَائِي ، لَمَا كُنْتُ أَفْضَلُ الْغِنَى عَلَى الْفَقْرِ .
يُنظر : الدرر اللوامع : 26/2 - 27 ، وشرح التصريح : 390/2 .

والشاهدُ فيه : (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع ب أن المضمرة جوازا بعد الفاء السببية ، التي تقدّمها اسمٌ صريحٌ
ليس في تأويل الفعل هو قوله: تَوَقُّع .

³ - البيت من البسيط ، وهو لأنس بن مُدْرِكَةَ الحُتْعَمِي في : الحيوان: 18/1 ، واللسان: 109/4 (ثور) ، 380/8 (وجمع) ،

260/9 (عيف) ، وشرح التصريح: 390/2 ، والدرر: 27/2 ، وبلا نسبة في : شرح الكافية الشافية: 1558/3 ، وشرح
التسهيل: 49/4 ، والأوضح: 87/2 ، وشرح الشذور: 334 ، وشرح المكودي: 704/2 ، وشرح ابن عقيل: 514 ، =
والمساعد: 107/3 ، وهمع الهوامع: 322/2 ، والخزانة: 462/2 . **الشرح :** سُلَيْكَأُ : اسم رجل ، مفعول "قتلي" ،
والمراد بالثور: ذَكَرُ الْبَقْرِ ؛ لأنَّ الْبَقْرَ تَتَّبِعُهُ ، فَإِذَا عَافَ الْمَاءَ ، فَيُضْرَبُ لِتَرْدِ الْمَاءِ فَتَرْدُ مَعَهُ ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالثَّوْرِ: ثَوْرُ
الطحلب وهو الذي يعلو على الماء . انظر: شرح التصريح : 307/2 ، واللسان : (ثور) ، والحيوان: 18/1 .

والشاهدُ فيه قوله : (ثُمَّ أَعْقَلَهُ) حيث نصب الفعل المضارع ب أن مضمرةً جوازا بعد "ثم" العاطفة ، وقد تقدّم عليها
اسمٌ خالصٌ من التأويل ، وهو قوله: قتلي .

⁴ - الشورى : 51/42 .

⁵ - قرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان برفع (يرسل) خبر ؛ أي : هو يُرسلُ ، أو مستأنف أو حال عطفًا على متعلق

وخرَجَ بقوله "خالص" غيرُهُ ؛ فلا يُنصب الفعل³ المعطوف عليه ؛ كقولهم: « الطَّائِرُ فَيَعُضُّ زَيْدٌ الذَّبَابُ » بِرَفْعٍ "يغضب" وُجوباً ؛ لأنَّ الاسم المعطوف عليه⁴ مؤوَّل بالفعل لِوُقُوعِهِ صِلَةً ل: أَل ؛ أي: الَّذِي يَطِيرُ⁵ .

(و) الثَّانِي: (بعد اللَّام) الجارَّة ، سواء كانت⁶ :

للتعليل كما (في نحو) : ﴿ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾ .

أم للعاقبة ؛ المسمّاة ب:لام الصَّيْرُورَةِ ، ولام المآل ؛ وهي الَّتِي يَكُونُ ما بعدها نقيضاً لمقتضى⁸ ما قبلها ؛ نحو: ﴿ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾ ؛ فالتقاطهم إِنَّمَا كَانَ لِرَأْفَتِهِمْ عَلَيْهِ لِمَا أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَبَّةِ ؛ فلا يراه أَحَدٌ إِلَّا أَحَبَّهُ ، فَقَصَدُوا أَنْ يَصِيرَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَهُمْ ، فَأَلَّ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ صَارَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا .

(من وراء) ، و(وحياً) مصدر في موضع الحال عُطِفَ عليه ذلك المتعلِّق . يُنظر : اتخاف فضلاء البشر للطميطاي: 451/2 ، وتفسير البحر المحيط: 504/7 ، والنشر لابن الجزري : 368/2 .

1 - هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، اللّيثي بالولاء ، المدني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، قرأ على عشرات من التابعين وروى عنه طائفة منها : قالون وورش ، وأصله من أصبهان ، اشتهر في المدينة وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنة ، توفي بها سنة 169 هـ . تُنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 336-338 ، ووفيات الأعيان : 368/5 ، والأعلام : 05/8 .

2 - وذلك بإضمار "أن" والتقدير : (أو أن يُرْسِلَ) و"أن" والفعل معطوفان على "وحياً" ؛ أي : (وحياً أو إرسالاً) ، و"وحياً" ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت "أن" في الكلام لجاز . يُنظر: شرح قطر الندى : 89 .

3 - ساقطة من (ب) .

4 - وهو : الطَّائِرُ .

5 - تُنظر أوجه إعراب هذا القول في : المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: 1152/2-1153 ، وشرح التصريح: 390/2 ، وشرح ابن التائيم : 489 ، وأوضح المسالك : 88/2 .

6 - يُنظر تفصيل هذا في : شرح قطر الندى : 90-93 ، وشرح شذور الذهب: 316-317 ، والجنى الداني : 115 .

7 - الفتح : 01/48-02 . وفي متن قطر الندى صفحة 15 ذُكرت آية أخرى وهي : ﴿ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ﴾ . [الحل: 44/16] .

8 - ساقطة من (ب) . وفيها: [نقيضا لما قبلها] .

9 - القَصَص : 08/28 . وفي (ب) : [عدوا وحزقا] .

واحتُلفَ في الفعل الواقع [جواباً] ¹ بعدها ؛ فذهب الكوفي ² إلى أنه خبرٌ "كان" واللام للتوكيد
 وجرى عليه ابن مالك في التسهيل ³ ؛ لكنه يقول بوجوب إضمار "أن" تبعاً للبصري ؛ فهو قولٌ
 مركب من قولين ⁴ .

وذهب البصري إلى أن خبر كان محذوف وأن هذه اللام متعلقة [34/أ] بذلك الخبر المحذوف ،
 وأن الفعل ليس بخبر ؛ بل المصدر المنسب من "أن" المضمرة والفعل المنصوب بها - على الأصح - في
 موضع جرّ ، والتقدير في نحو: ﴿...﴾
 ما يليق به على حسب مساق الكلام ؛ والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مُصرّحاً به في بعض
 كلام العرب ؛ قال :

[33] - سَمَوْتَ وَمَ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو ⁶

فَصَرَّحَ بالخبر الذي هو قوله: "أهلاً" ، مع وجود اللام والفعل بعدها .

وفي كلامه استعمال "لا غير" ؛ وقد صرَّح في المغني ¹ بأن قولهم "لا غير" لحنٌ ، وفي الشذور: «
 بآئه لم تتكلم به العرب» ² ، وقد مرّ ما فيه ³ .

¹ - زيادة من (ب) .

² - يُنظر مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في : الجنى الداني: 118-119 ، والارتشاف : 1657/4 ، وهمع الهوامع :
 298/2 . وهذا الخلاف بينهم مبني على خلاف سابق ورد في : الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة 82 ؛ وهو : (هل
 تنصب لأم الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها ؟) . فلما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة ؛ كان الخبر
 هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة ؛ لتأكيد النفي ، ولذلك أجازوا أن يتقدّم معمول منصوبها عليها ، ولما كان مذهب
 البصريين : أن اللام جارة لمصدر مُنسب من " أن" المقدّرة والفعل ، لزم عندهم أن يكون خبر كان محذوفاً .

³ - يُنظر : تسهيل الفوائد : 63 ، وشرح التسهيل : 22/4 .

⁴ - قال أبو حيان : « ويتركب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد ؛ وذلك أنه زعم أن "أن" لازمة للإضمار ،
 وأن التصبب بها ، وزعم أن الفعل بعد اللام هو الخبر لكان ، وليس هذا بقول بصري ولا كوفي » .

ارتشاف الضرب : 1658/4 ، ويُنظر كذلك : الجنى الداني : 119-120 .

⁵ - الأنفال : 33/8 .

⁶ - صدر بيت من الوافر ، عجزه : وَلَكِنَّ الْمَضِيْعَ قَدْ يُصَابُ

وهو بلا نسبة في : ارتشاف الضرب : 1657/4 ، والجنى الداني : 119 ، ولسان العرب : 559/12 (لوم) ، وشرح

التصريح : 371/2 ، والمساعد : 79/3 ، وهمع الهوامع : 298/2 والدرر اللوامع : 13/2 .

وأما إضمام "أن" وجوباً ففي خمسة مواضع ؛ أحدها هذا ⁴ .

والثاني: أشارَ إليه بقوله: (كإضمامها) أي "أن" وجوباً (بعد حتى) الجارة نظماً ونثراً ،
ومجروها إن كان اسماً صريحاً فهي ⁵ فيه بمعنى "إلى" نحو: ﴿ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ﴾
وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو: لأسيرن حتى تطلَّعَ الشَّمسُ ، وتارةً تكون بمعنى "كي"
وذلك إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها نحو: أسلمَ حتى تدخلَ الجنَّةَ ، وتحتَمَلُهُما [في] ⁷ نحو: ﴿ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ﴾ .

هذا مذهب الجمهور ⁹ ، وأثبت ابن مالك ¹⁰ لها معنى ثالثاً ؛ وهو أن تكون بمعنى : "إلا أن" ¹¹
واستظهره المصنِّف ¹² في قوله :

[34]- ليسَ العَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ ¹³

مع أنّ احتمال الغاية مُتَأَتٍ ، وكذا التعليل ¹⁴ .

¹ - يُنظر : مغني اللبيب : 266/1 (حرف الغين المعجمة) .

² - شرح شنور الذهب : 141 .

³ - صفحة : 97 - 98 .

⁴ - أي : مما هو مسبوقة بكون ماضٍ ، مُنْفِيٍّ بـ "ما" أو "لم" ، وهو ما يعرف بالإضمام بعد لام الجحود .

⁵ - في (ب) : [فهو] .

⁶ - القدر : 05/97 .

⁷ - زيادة من (م) .

⁸ - الحجرات : 09/49 . و [حتى] في الآية ساقطة من (ب) .

⁹ - يُنظر : شرح قطر الندى : 96 ، وارتشاف الضرب : 1662/4 ، والمساعد : 79/3 ، ومغني اللبيب : 209/1 .

¹⁰ - يُنظر : شرح التسهيل : 24/4 ، وكذلك : ارتشاف الضرب : 1662/4 ، و همع الهوامع : 301/2 .

¹¹ - في (ب) : [إلا] بدون "أن" .

¹² - يُنظر : مغني اللبيب لابن هشام : 209/1 .

¹³ - البيت من الكامل ، وهو للمُفَنَّعِ الكندي (وهو شاعر مُقل من شعراء العصر الأموي) والبيت منسوب إليه في :

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1734/2 ، وشرح شواهد المغني : 372/1 ، والدرر : 14/2 ، وبلا نسبة في : شرح

التسهيل : 24/4 ، الجنى الداني : 555 ، وتوضيح المقاصد : 1250/4 ، والمغني : 209/1 ، و همع الهوامع : 301/2 ، والخزانة :

370/3 . - الشرح والإعراب : (ما) في البيت يجوز أن تكون موصولة ؛ أي : (والذي لديك قليل) فتكون =

"ما" مبتدأ و "لديك" صلته ، و "قليل" خبره ، ويجوز أن تكون "ما" نافية ، و "قليل" اسمها ، و "لديك" خبرها ، والمعنى على

والأصح أن النَّصَبَ بعدها ب: أن مُضْمَرَةَ لا بِهَا¹ ؛ لأنه قد تُبَّتْ جَرْهُا للأسماء فَوَجَبَ² نسبة العمل [هنا]³ ل: أن ؛ لِما تَقَرَّرَ مِنْ أنَّ عواملَ الأسماء لا تكونُ عوامل في⁴ الأفعال ؛ لأنَّ ذلك ينفى الاختصاص .

وإنَّما لم تكنْ مثل " كي " جارة وناصبية بنفسها ؛ قال أبو حيان : « لأنَّ النصب ب: كي أكثر من الجر ، ولم يمكنْ تأويل الجر⁵ ... فحكم به ، و"حتّى" تُبَّتْ جرُّ الأسماء بها وأمَكَنَّ حَمْلُ ما انتصَبَ بعدها على ذلك بما قدَّمنا⁶ من الإضمار ، والاشترار خلافُ الأصل¹ ، ولأنَّها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف كي ؛ فإنَّها سُبِّكَتْ في الفعل² وحلَّصَتُهُ للاستقبال³ .

النفى : حتى تجود بكلِّ شيء لك ؛ فلا يبقى قليلاً أيضاً . يُنظر: شرح ديوان الحماسة : 1735/2 .

والشاهدُ في البيت (حتى تجود) بمعنى (إلا أن تجود) على رأي ابن مالك وابن هشام .

¹⁴ - قد ردَّ ابن التاظم على والده ؛ ورأى أنّه يصحُّ فيه -أي في البيت -تقدير: " إلى أن " ؛ وإذا احتمل أن تكون "حتى" فيه للغاية ، فلا دليل في البيت على أن "حتى" بمعنى "إلا أن" . انظر: شرح التسهيل: 24/4 ، والارتشاف : 1662 /4 . وهذا المعنى الثالث قد نقله أبو البقاء العكبري (ت 613 هـ) عن بعضهم في تفسير الآية 102 من سورة البقرة ؛ وهي:

﴿ وَإِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِنَا وَقَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾

أن يقولوا « . التبيان في إعراب القرآن: 99/1 . وهذا المعنى -كذلك- ظاهر من قول سيبويه في الكتاب: 342/2 في تفسير قولهم: (والله لا أفعل إلا أن تفعل) ؛ فقال: « فأَنُ تَفْعَلُ : في موضع نصب ، والمعنى: حتى تفعل » .

وصرح بهذا المعنى كذلك ابن هشام الخضراوي (ت 646 هـ) في حديث: «كُلُّ مولود يُولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه ... » ؛ فقال: « كأنّه قال: إلا أن يكون أبواه ... » . يُنظر: همع الهوامع : 301/2 ، ومغني اللبيب:

209/1 ، والجنى الداني : 554 ، والمساعد : 79/3 ، وارتشاف الضرب : 1662/4 .

¹ - النَّصَبُ بعدها ب أن لازمة الإضمار هو مذهب البصريين ، واحتلَّف الكوفيون ؛ فذهَبَ الفراء إلى أنَّها ناصبة بنفسها وليس الجارة ؛ وعنده أن الجرَّ بعدها إنَّما هو لنيايتها مناب "إلى" ، وذهَبَ الكسائي إلى أنَّها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنَّها الجارة بإضمار "إلى" وجوزَّ إظهارها بعد حتّى ، وذهَبَ بعضُ الكوفيين إلى أنَّها ناصبة بنفسها ك أن ، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيهاً ب إلى ، ومع قولهم أنَّها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار "أن" بعدها ، وكان النصب ب حتى وأنُ توكيداً . يُنظر : همع الهوامع : 299/2-300 ، والارتشاف : 1662/4 ، والإنصاف : 489/2 (المسألة: 83) و(المسألة: 80) .

² - في (ب) : [فموجب] .

³ - زيادة من (م) .

⁴ - ساقطة من (م) .

⁵ - المحذوف من قول أبي حيان: [لأنَّ حرفه لا يُضمُّ] . يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، دار الكتب

العلمية/بيروت (دط) (دت) : 316/2 .

⁶ - الصواب [قدّرنا] كما ورد في : الأشباه والنظائر : 316/2 .

والتقييد بالجارّة مخرُجٌ ل :

العاطفة³ : وهي التي تعطفُ بعضاً على كلٍّ ؛ كما سيأتي .

والابتدائية⁴ : وهي الدّاخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ؛ كقوله :

[36] - حتى ماءٍ دِجَلَةٌ أشكَلُ⁵

وكقولهم: « شَرِبْتُ الإِبِلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنُهُ »⁶ ، ولا يكونُ الفعلُ الذي بعدها إلاّ حالاً أو مؤوّلاً به¹ ، بخلاف الجارّة فإنّه يتعيّن أن يكون مُستقبلاً كما تقدّم .

يقول : مِنْ تكلّفهم الكرم أَمْمْ يُحْلَوْنَ جارهم مِنَ العناية محلاً يتشكّكُ من بَعْدُ في نفسه : هل هو جارهم أم مِنْ صميمهم والمعنى : ذلك له فيهم ما اعتزّ بجوارهم أو مالٌ إلى فراقهم ، ومعنى (بين جميعاً) : يُفارق وهو مجتمع الحال غيرُ منتشِرها ، ومختار لذلك غير مضطر إليه . يُنظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 301-300/1 .

والشاهدُ فيه قوله : (أو أن بين) حيث ظهرت "أن" مع الفعل "بين" المعطوف على منصوب "حتى" وهو قوله " يكون " وذلك لأنّ الثواني تحتل ما لا تحتل الأوائل .

¹ - ويُقال : (يُعْتَرُّ في الثواني ما لا يُعْتَرُّ في الأوائل) ؛ وهو قول تردّد في كتب النحو بصيغ مختلفة ، وهم يقصدون به: أنّه يجوز ويُحتمل في التابع ما لا يجوز في المتبوع ؛ فمن ذلك: "كلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم" و"أَيُّ فَتَى هِيَجاءَ أنتَ وجارها" ... وقد عقّد ابن هشام في المغني (454/2) بحثاً له تضمّنته القاعدة الثامنة منه ، وكذلك فعل السيوطي في الأشباه والنظائر (399/1-402) .

² - أوردَ السيوطي هذا القول في: همع الهوامع : 300/2 ، بدون إيعاز إلى أبي حيان ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب: 1663/4 : « وإذا عطفت على منصوبها فتظهر "أن" في المعطوف ؛ نحو: أصبحك حتى أتعلّم وأن أسود » .

³ - يُنظر بحث "حتى" العاطفة في : مغني اللبيب : 211/1-213 ، والجنى الداني: 546-551 ، وشرح قطر الندى: 406 .

⁴ - يُنظر بحثها في : الجنى الداني : 551-553 ، ومغني اللبيب : 213/1-216 . قال المرادي : « حتّى الابتدائية ؛ وليس معناها أنّها يجب أن يليها المبتدأ والخبر ؛ بل المعنى أنّها صالحة لذلك ، وهي حرفٌ ابتداء يُستأنفُ بعدها الكلام ... وتدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ، فتشاركُ الجارّة والعاطفة في معنى الغاية » .

⁵ - جزء من عجز بيت من الطويل ، وتمامه : (فَمَا زالتُ القَتَلَى تَمُجُّ دِمَاءَها بِدِجَلَةٍ ...) ، وهو لجزير في :

ديوانه : 143 ، وشرح المفصّل: 468/4 ، والجنى الداني: 552 ، ومغني اللبيب: 213/1 ، وهمع الهوامع : 343/2 ، وشرح

شواهد المغني: 377/1 ، والخزانة: 477/9-480 ، والدرر: 527/1 ، وللأخطل في : الحيوان: 330/5 ، وبلا نسبة في :

كتاب أسرار العربية: 241 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 282/4 ، واللسان: 357/11 (شكل) ، وهمع الهوامع: 258/2 ،

والدرر: 40/2 ، وكشف النقاب: 212 . الشّرح : دِجَلَةٌ نهر بالعراق ، وأشكل: الذي يُخالط لونه حُمْرة مع بياض .

يُنظر: شرح شواهد المغني : 178/1 ، والدرر : 527/1 .

والشاهد فيه: مجيء "حتى" حرف ابتداء فدخلت على الجملة الاسمية .

⁶ - يُنظر هذا القول في : الكتاب : 18/3 ، وأمالى ابن السجري : 149/2 ، وشرح شذور الذهب : 316 .

وقد عَلِمَ من كلامه [مِمَّا مَرَّ]² أَنَّ الاستقبال شرطٌ في صحَّةِ وُجوب النَّصب³ ، فَإِنْ انتفى وَجَبَ الرَّفْعُ ، لكنَّ يَجِبُ مع ذلك أَنَّ يكون الفعل بعدها مُسَبَّباً عَمَّا قَبْلَهَا ، فضلة نحو: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا⁴ يَرْجُوهُ .

(و) الموضع الثالث مِمَّا يَجِبُ فيه إضمار "أَنَّ" أشارَ إليه بِقَوْلِهِ : (بعد أو) العاطفة الصَّالِحُ في موضعها "إلى" أو "إلا" ؛ فالأوَّل (نحو) قولك : (لَأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي)⁵ أي: إلى أنْ تَقْضِيَنِي ، وكقولهِ :

[37] - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكُ المَنَى⁶

(و) الثَّانِي (نحو) قولهِ :

[38] - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ (كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أو تَسْتَقِيمًا)⁷

أَيُّ : إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ⁸ .

-
- 1 - مثل قولك: سرْتُ حتى أدخلها ، إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال .
 - 2 - ساقطة من (ب) و (م) .
 - 3 - في (أ) : [شرط في صحة النصب] ، وفي (ب) و (م) : [شرط في وجوب النصب] .
 - 4 - في (م) : [حتى أنهم لا ...] .
 - 5 - لم يرد هذا المثال في "متن قطر الندى" وإنما وردَ فيه صدر البيت الآتي ، والبيت الذي يليه كاملا .
 - 6 - صدر بيت من الطويل ، عجزه : (فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ) ، وهو بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية: 1540/3 ، وشرح التسهيل: 25/4 ، والمغني: 121/1 ، والأوضح: 79/2 ، وشرح الشذور: 318 ، وشرح القطر: 98 ، وشرح ابن عقيل: 508 ، وشرح التصريح: 372/2 ، وجمع الهوامع: 304/2 ، وشرح شواهد المغني: 206/1 ، والدرر: 16/2 . والشاهد في البيت هو نصب المضارع بأنَّ المضمره وجوبا بعد "أو" ، وقد ذكر ابن هشام في "أوضح المسالك: 79/2 " أنَّ "أو" فيه بمعنى "حتى" ووافقه الأزهري في "شرح التصريح: 372/2" .
 - 7 - البيت من الوافر ، وهو لزيادة الأعجم في : الكتاب: 48/3 ، والمقتضب: 29/2 ، وطبقات فحول الشعراء: 693/2 ، وأمالي ابن الشجري: 78/3 ، وشرح شواهد الإيضاح: 254 ، وشرح التسهيل: 25/4 ، والمساعد: 81/3 ، واللسان: 389/5 (غمز) وشرح التصريح: 372/2 ، وشرح شواهد المغني: 205/1 ، وبلا نسبة في : المقتصد: 1077/2 ، وشرح المفصل: 232/3 ، والمقرب: 263/1 ، وشرح الكافية الشافية: 1540/3 ، والارتشاف: 1680/4 ، والمغني: 119/1 ، والأوضح: 79/2 ، وشرح الشذور: 319 ، وشرح القطر: 99 ، وشرح ابن عقيل: 508 ، وكشف النقاب: 211 ، والدرر: 16/2 = الشرح : غمزت : من غمزت الشيء أي : عصرته ، والقناة : الرمح ، والكعوب: النواشز في الأطراف ، قال الزمخشري : معنى البيت : كنت إذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي . يُنظر: شرح شواهد المغني: 205/1 .

والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤوّل بمصدر معطوف على مصدر مُتصيّد¹ من الفعل المتقدّم ؛ أي: ليكون لُزومٌ مّيّ لك² أو قِضاءٌ منك ، وليكونن مّيّ كسّرٌ لِكُعوِبِها أو استقامة منها³ .

(و) أشارَ إلى الرَّابِعِ والخامسِ بقوله : (بعد فاء السَّبَبِيَّةِ) وهي الّتي قُصِدَ بها الجزء ، (أو واو المعية) وهي المفيدة معنى "مع" ، حال كونهما (مَسْبُوقِينَ بِنَفْيِ محض) أي: خالص من معنى الإثبات ؛ فخرَجَ نحو: ألم تأتنا فنكرمك ، وما تزالُ تأتينا فتُحدِّثنا ، وما تأتينا إلّا فتحدِّثنا⁴ ، (أو طلبٌ بالفعل) لا غير ؛ لأصالته في ذلك ؛ فخرَجَ الطَّلَبُ بلفظ الخبر ؛ نحو: حسبك حديثٌ فينأمُ النَّاسُ ، وبالمصدر نحو: سقياً فيرويك ، وباسم الفعل نحو: صه فنكرمك ؛ فلا يجوزُ النَّصْبُ بعد شيءٍ منها⁵ . وخرَجَ بقيد السَّبَبِيَّةِ والمعية : العاطفتان على صريح الفعل ، والمستأنفتان⁶ .

وشمِلَ قولُهُ "بنفي محض" النَّفْيَ بالحرف (نحو: ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾) ، وما تأتينا ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾

فُتحدِّثنا إلّا في الدّار ، وبالفعل نحو: ليس زيدٌ حاضرًا فيكلمك ، وبالإسم نحو: أنتَ غيرُ آتٍ فتحدِّثنا¹ ، والنَّفْيَ مع الواو كذلك نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾

⁸ - في (م) : [تستقيما] .

¹ - في (أ) : [منسبك] ، وكتبت فوقها "متصيد" .

² - ساقطة من (ب) و (م) .

³ - يُنظر تفصيل هذا في : شرح التصريح : 373/2 .

⁴ - أي : من كلِّ نفيٍ دخلَ عليه أداة استفهام ، وأريد بالاستفهام : التقرير لا الاستفهام الحقيقي ، وكذلك في مثل :

(ما تزال ...) لأنّ "زال" للنفي وقد دخل عليها النفي ؛ ونفي النفي إثبات ، وكذلك من كلِّ ما انتقض فيه النفي بـ إلّا

قبل الفعل . يُنظر : شرح التصريح : 379/2 ، وشرح القطر : 100 ، وجمع الهوامع : 306/2 .

⁵ - هذا مذهب الجمهور ، خلافاً للكسائي الذي أجاز النَّصْبَ في جواب اسم الفعل مطلقا ، ووافق ابن جني وابن عصفور

بعد "نزال وتراك" ونحوهما ؛ ممّا فيه لفظ الفعل دون "صه ومه" ونحوهما ؛ ممّا فيه معنى الفعل دون حرفه .

يُنظر : شرح قطر الندى : 105 ، وشرح التصريح : 385/2 .

⁶ - العاطفتان نحو : ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ [المرسلات :

36/77] ، ونحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بالجزم ،

والمستأنفتان نحو قول جميل بثينة: ألم تسأل الربيع القوَاءَ فينطق وهل يُجبرنك اليوم بيداء سملق

وتقول مع الواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بجزم "تأكل" ورفع "تشرب" على الاستثناف ؛ إذا نهيته عن الأول فقط

وأبحث له الثاني . يُنظر : شرح التصريح : 380/2-382 .

⁷ - فاطر : 36/35 .

وَشِمْلَ قَوْلُهُ: " أَوْ طَلَبَ بِالْفِعْلِ " الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالِدَّعَاءَ وَالِاسْتِفْهَامَ وَالْعَرْضَ وَالْتَمِّيَّ وَالْتَحْضِيضَ ،
فهذه سبعة مع التنفي المتقدم تصير ثمانية أشياء ؛ وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية ، وزاد القراء³
الترجي ، واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعاً⁴ ، فتصير على هذا تسعة ، وقد جمعها بعضهم في
بيت وهو :

مُرُّ وَائْتُهُ وَادْعُ وَسَلْ وَأَعْرِضْ لِحُضْهِمْ تَمَنَّ وَارْحَ كَذَلِكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا [36/1]

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الأمر قول الشاعر :

[39]- يَا نَاقُ سِيرِي عَنقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً⁵

وقوله :

¹ - لا يُجِيزُ البَصْرِيُّونَ إجراء "غير" بحرى التنفي فينصب الفعل معها بعد الفاء ، وأجاز الكوفيون ذلك وتبعهم ابن مالك . يُنظر :
ارتشاف الضرب : 1676/4 ، والمساعد : 87/3 ، وشرح التسهيل : 32/4 ، وشرح الكافية الشافية : 1555/3 .
² - آل عمران : 142/3 .

³ - قال في معاني القرآن : 09/3 : « وقوله : » وقوله : «
بالرفع برده على قوله (أبلغ) ، ومن جعله جواباً لـ "العلي" نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء ، وأنشدني بعض العرب :
عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّئِمَةَ مِنْ كَمَاتِهَا
فتستريح النفس من زفرتها » .

ويُنظر كذلك : شرح التصريح : 386/2 ، وشرح الكافية الشافية : 1554/3 .

⁴ - قال ابن مالك : « وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً » . شرح الكافية الشافية : 1554/3 ، وانظر : شرح التسهيل : 34/4
وقال في الألفية : 115 : وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمْيِ يَنْتَسِبُ

⁵ - الرجز لأبي التَّحْمِ الْعِجْلِي فِي : الكتاب : 35/5 ، وشرح التسهيل : 28/4 ، وشرح التصريح : 376/2 ، وجمع الهوامع :
305/2 ، 360 ، والدرر : 400/1 ، 17/2 ، وبلا نسبة في : المقتضب : 13/2 ، والأصول : 183/2 ، وسر الصناعة :

270/1 ، والمقتصد : 1069/2 ، وشرح المفصل : 238/4 ، وشرح الكافية : 1544/3 ، ووصف المباني : 381 ، والأوضح :

82/2 ، وشرح قطر الندى : 100 ، وشرح الشذور : 324 ، وشرح ابن عقيل : 509 ، وشرح المكودي : 696/2 ، وكشف

النقاب : 208 . الشَّحْرُ وَالْإِعْرَابُ : العنق : ضرب من السير ، وهو منصوب على النيابة على المصدر (نائب مفعول

مطلق) ، الفسيح : المتسع ، وسليمان : هو الخليفة سليمان بن عبد الملك الأموي . يُنظر : الدرر : 401/1 .

والشاهدُ فيه قوله : (فنستريحاً) حيث نصب الفعل بـ : " أن " مضمرة وجوبا بعد الفاء في جواب الأمر .

[40]- فَكُلْتُ أُدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ¹

وفي جواب النَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْعَلُوا صَوْتَكُمْ حَتَّىٰ يَسْمَعُوا كُفْرًا﴾ ، وقول الشاعر:

[41]- لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ³ عَارٌّ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ⁴

وفي جواب الدَّعَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ : اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَاتُوبَ ، وَقَوْلِكَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بَعِيرًا وَأُحْجَّ عَلَيْهِ .

وفي جواب الاستفهام نحو⁵: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ؟﴾ ، وقوله :
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْعَلُوا صَوْتَكُمْ حَتَّىٰ يَسْمَعُوا كُفْرًا﴾ ، وقوله :

¹ - البيت من الوافر ، واختلف النحاة واللغويون في نسبة هذا البيت ؛ فهو للأعشى ميمون بن قيس في : الكتاب: 45/3 ، وليس في ديوانه ، وللفرزقدق في : أمالي القاضي: 90/2 ، وليس في ديوانه ، وهو للخطيب في: ديوانه: 147 ، ولربيعة بن جشم في : المفصل: 318 ، ولدثار بن شيبان التَّمْرِي في : الأغاني: 159/2 ، وسمط اللآلئ: 726 ، واللسان: 316/15 (ندى) ، وللأعشى أو للخطيب أو لربيعة بن جشم في : شرح المفصل: 251/4 - 253 ، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لديثار بن شيبان في : شرح التصريح: 377/2 ، وشرح شواهد المغني: 827/2 ، والدرر: 21/2 ، وبلا نسبة في : مجالس ثعلب: 456 ، وسر صناعة الإعراب: 392/1 ، والإنصاف: 432 ، وضرائر الشعر: 150 ، وشرح الكافية الشافية: 1548/3 ، وشرح التسهيل: 36/4 ، والارتشاف: 1677/4 ، واللسان: 560/12 (لوم) ، والمغني: 37/2 ، وأوضح المسالك: 83/2 ، وشرح الشذور: 330 ، وشرح ابن عقيل: 511 ، وجمع الهوامع: 311/2 ، وكشف النقاب: 210 .
الشرح : أندى: اسم تفضيل من "الندى" وهو يُعْدُّ ذهاب الصوت . شرح شواهد المغني: 827/2 .
والشاهدُ فيه قوله : (وأدعو) حيث نصب الفعل بـ أَنْ المضمره وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر .

² - طه : 81/20 .

³ - اكتفى بذكر الصدر في (أ) .

⁴ - البيت من الكامل ، وهو كذلك مختلف في نسبه ؛ فهو للأحطل في : الكتاب: 42/3 ، وشرح المفصل: 236/4 ، وشرح التسهيل: 36/4 ، ولأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه: 404 ، والأزهية : 234 ، وشرح التصريح: 376/2 ، وجمع الهوامع: 312/2 ، وللأعشى في : شرح أبيات سيبويه للنحاس: 161 ، وللمتوكل الليثي في : الأغاني: 156/12 ، والعقد الفريد: 87/7 ، والمؤتلف والمختلف: 179 ، ولأبي الأسود أو للمتوكل في : اللسان: 447/7 (عظظ) ، وشرح شواهد المغني: 571/2 ، 779 ، ولأحدهما أو للأحطل في : شرح شواهد الإيضاح: 252 ، والدرر: 22/2 ، ولأحد هؤلاء أو للسابق البربري في : الخزانة: 564/8 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 25/2 ، والأصول: 154/2 ، واللباب: 41/2 ، ورفص المباني: 424 ، والمقتصد: 1070/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 76/4 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 535 ، واللسان: 489/15 (وا) ، والعقد الفريد: 184/2 ، وشرح الكافية: 1547/3 ، والجنى الداني: 157 ، والمغني: 578/1 ، والأوضح: 81/2 ، وشرح الشذور: 264 ، وشرح القطر: 107 ، وشرح ابن عقيل : 511 ، وكشف النقاب : 126 ، 211 .

⁵ - ساقطة من (أ) .

وفي جواب التّحضيض¹ نحو: هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ ... أَوْ وَيَغْفِرَ لَكَ .

وفي جواب التّرجي ، عند القائل به² نحو: ﴿...﴾
والتّصّب في قراءة حفص عن عاصم⁴ ، ونحو: لَعَلِّي أَرَا جُعَ الشَّيْخِ وَيُفَهِّمَنِي
وَيُفَهِّمَنِي .

ولم يُسَمَّع النَّصْبُ بعد الواو في المواضع المذكورة إلّا في خمسة : النّفي والأمر والنّهي والتّمّي
والاستفهام ، وقاسه التّحويون في الباقي ، صرّح بذلك في شرح الشّدور⁵ .

تنبيه : نواصب المضارع لا يجوز أن يُحذف معمولها وتبقى هي ، ولو للدليل ؛ فلو قيل : أترُيدُ
أن تخرج ؟ لم يجز أن تجيب بقولك : أريدُ أن ، وتحذف : أخرج ، وأجازة بعضهم محتجاً بما وقع في
صحيح البخاري : « فَيَذْهَبُ كَيْمَا ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاحِداً »⁶ ، يُريد : " كَيْمَا يَسْجُدَ " ، قال¹ :
: وهذا كقولك : جِئْتُ وَلَمَّا ، قال أبوحيان : « وليس مثله ؛ لأنّ حذف الفعل

1 - العرض والتّحضيض متقاربان ؛ يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلّا أنّ في التّحضيض زيادة وتوكيد وحث ، وفي العرض لين
ورفق . يُنظر : شرح التصريح : 378/2 .

2 - هو الفراء كما تقدّم ، وذكر أبو حيّان - وغيره - أنّ الكوفيين يُجيزون أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ،
وذهب البصريون إلى منع ذلك . يُنظر : الارتشاف : 1673/4 ، وتفسير البحر المحيط : 446/7 ، والمساعد : 88/3 .
3 - غافر : 36/40 - 37 .

4 - وهي كذلك قراءة : الأعرج ، وأبو حيوة ، وزيد بن علي ، والزّعفراني ، وابن مقسم . تفسير البحر المحيط : 446/7 .
وحفص هو : حفص بن سليمان بن المغيرة ، الأسدي بالولاء ، أبو عمر (90 - 180 هـ) قارئ أهل الكوفة ، نزل بغداد
ومكة ، وكان أعلم أصحاب "عاصم" بقراءته وهو ابن امرأته (ربيبه) ، ومن طريقه قراءة أهل المشرق . الأعلام : 264/2
وعاصم هو : عاصم بن أبي النجود ، أبو بكر ، الأسدي بالولاء ، الكوفي ، تابعي وأحد القراء السبعة وكان ثقة في
القراءات ، توفي بالكوفة سنة 127 هـ . الأعلام : 248/3 .

5 - يُنظر : شرح شذور الدّهب : 329 .

6 - جزء من حديث طويل رواه البخاري في صحيحه (392/4 رقم : 7439) في "كتاب التوحيد" باب قوله تعالى :

﴿...﴾
ساقه فيسجد له كلّ مؤمن ، ويبقى من كان يسجد لله ربّاه وسمعةً ، فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً... ،
ورواه أيضاً في تفسير سورة القلم باب "يوم يُكشّفُ عن ساق" (315/3 رقم : 4919) مختصراً بلفظ : « فيذهب
ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً » . ولا شاهد في كلتا الروايتين ، والحديث رواه كذلك - بنفس رواية البخاري -

بعد "لَمَّا" للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ، ولم يُنقل من نحو هذا شيء في كلام العرب «² .

[جزم المضارع في جواب الطلب]

(فَإِنْ سَقَطَ الْفَاءُ) مِنَ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ (بَعْدَ الطَّلَبِ) وَلَوْ بِلَفْظِ الْخَبَرِ ، (وَقَصِدَ) بِهِ (الْجَزَاءُ) لِلطَّلَبِ السَّابِقِ عَلَيْهِ ؛ بِأَنَّ قُدْرَ مُسَبَّباً عَنْهُ ، (جُزِمَ) ذَلِكَ الْمَضَارِعُ وَجُوباً بِأَدَاةِ شَرْطِ مُقَدَّرَةٍ هِيَ وَفِعْلُ الشَّرْطِ³ ؛ (نَحْوُ : ﴿ لَوْ أَنَّ الْفُلَّ كَانَتْ تُكَلِّمُ الْبُرْجَانَ لَكُنَّا بِهَا عَلَى الْبُرْجَانِ ﴾⁴) : فَأَنَّ "أَتَلَّ" تَقَدَّمَ طَلْبُ وَهُوَ "تَعَالَوْا" وَقَصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ فَجُزِمَ وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ الْوَاوِ ؛ وَالْمَعْنَى : تَعَالَوْا فَإِنَّ تَأْتُونِي أَتَلَّ⁵ عَلَيْكُمْ ؛ فَالتَّلَاوَةُ عَلَيْهِمْ مَسْبُوبَةٌ عَنْ بَجَائِهِمْ ، وَمِثْلُهُ : أَيْنَ بَيْتُكَ أَرْزُوكَ⁶ ، وَحَسْبُكَ حَدِيثَ يَنْمُ النَّاسُ ، وَقَوْلُهُ :

[44] - مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي⁷

البغوي في "شرح السنة: 141/15 رقم: 4326" ، وأبي عوانة في مسنده: 146/1 رقم: 433 (كتاب الإيمان) .
والذي ذكر الحديث - بإسقاط "يسجد" منه - هو المرادي في "الجنى الداني: 263" وتبعه ابن هشام في "المغني: 312/1" ،
قال ابن حجر العسقلاني رداً على ابن هشام : «وكان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة
في جميع النسخ التي وقعت عليها» . فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني ، دارالمعرف/بيروت (دط)
(دت) : 359/13 .

- ¹ - القائل بذلك بعض المغاربة . يُنظر : همع الهوامع : 297/2 .
- ² - يُنظر هذا القول لأبي حيان في : همع الهوامع : 297/2 .
- ³ - إذا جُزِمَ الفعل بعد سقوط الفاء ففي جزمه أقوال :
- الأوّل : أنّ لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجُزِمَ ، وهو رأي الخليل وسيبويه ، وابن خروف وابن مالك .
- الثاني : أنّ الأمر والتّهي وبقايتها ، نابت عن الشرط ؛ أي: حُذِفَت جملة الشرط وأُنِيبَت هذه في العمل منها فحُزِمَت ؛
وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور .
- الثالث : أنّ الجزم بشرط مُقدّر دلّ عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ومنهم المرادي .
- الرّابع : أنّ الجزم بلام مقدّرة ؛ فإذا قال: "ألا تنزل تصبّ خيراً" فمعناه: لتصبّ خيراً ، وهو ضعيف - على رأي المرادي -
ولا يطرد إلاّ بتجوّز وتكلّف . (سيتكلم المؤلّف عن بعض هذه الآراء في الصفحات الآتية) . يُنظر : توضيح
المقاصد : 1256/4 ، وهمع الهوامع : 316/2-317 ، وشرح التصريح : 382/2 ، ومغني اللبيب : 376/1 .
- ⁴ - الأنعام : 151/6 .
- ⁵ - في (ب) : [فَإِنْ تَأْتُوا فَأَتَلَّ] .
- ⁶ - في (ب) : [أَرْزُوكَ] .
- ⁷ - عجز بيت من الوافر ، صدره : وَقَوْلِي كَلَّمَا جَحَشْتُ وَجَحَشْتُ

وكذلك يجزّم المضارع بعد الترجي ؛ إذا سقطت الفاء ، عند مَنْ أجازَ نصبه¹ ؛ قال أبو حيان [1/37] في الارتشاف: « وقد سُمِعَ الجزمُ بعد الترجي »² ، واستشهد له في شرح التسهيل³ بقول الشاعر :

[45] - لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرٌ يَمِلُ مِنْكَ - بَعْدَ الْعُسْرِ - عَطْفِيكَ⁴ لِلْيُسْرِ⁵

قال المرادي : « وهذا دليل على صحّة مذهب الكوفيين »⁶ .

فإن سقطت بعد غير الطلب ؛ وهو الخبر المثبت والمنفي ، أو بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع .

وما ذكرناه من أنّ المضارع بعد سقوط الفاء مجزومٌ بالأداة المقدّرة ؛ هو مذهب الجمهور ، وهو الأصح كما في المغني¹ ، وقيل : مجزومٌ بنفس الطلب لتضمّنه معنى حرف الشرط ؛ كما أنّ أسماء الشرط إنّما جرّمت لذلك ؛ وهو مذهب الخليل وسيبويه² ، وجرى عليه في الشرح³ ،

وهو لعمر بن الإطنابة الأنصاريّ في: الحيوان: 425/6 وانباه الرواة: 281/3 ، وسقط اللآلئ: 574 ، وشرح التصريح: 385/2 ، وشرح شواهد المغني: 546/2 ، والخزانة: 438/2 ، والدرر: 20/2 ، وبلا نسبة في : الخصائص: 35/3 ، وشرح المفصل: 85/3 ، والمقرب: 273/1 ، واللسان: 48/1 (جشأ)، والمغني: 339/1 ، والأوضح: 85/2 ، وشرح الشذور: 360 وشرح القطر: 350 ، وجمع الهوامع: 311/2 .

والشاهد في البيت هو قوله: "تحمدي" حيث جزم بحذف التّون لكونه واقعاً في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل "مكانك" ، أمّا "تستريحي" فمعطوف على "تحمدي" والمعطوف على الجزوم مجزوم .

¹ - هم الكوفيون ؛ الذين يوجبون نصب الفعل بعد الفاء جواباً للترجي . يُنظر : ارتشاف الضرب : 1684/4 .

² - ارتشاف الضرب : 1683/4 ، ويُنظر كذلك: توضيح المقاصد : 1260/4 ، وجاء في جمع الهوامع : 315/2 : « قال أبو حيان : وجزمه بعد الترجي غريبٌ جداً ، والقياسُ يقبله ، قال الشاعر : لعلّ التفاتا ... » .

³ - يقصد: شرح أبي حيان على كتاب "التسهيل لابن مالك" ؛ ولأبي حيان شرحان عليه ؛ الأول سَمَاهُ : (التخييل الملتصّ من شرح التسهيل) لخصّ فيه شرح المصنّف وتكملةً ولده ، والثاني: شرح على الأصل - أي المتن - وسَمَاهُ : (التذييل والتكميل على شرح التسهيل) وهو شرح كبير في مجلّدات ، أوردَ فيه اعتراضات على ابن مالك ، ثمّ جرّد أحكامَ هذا الشرح في كتابه (ارتشاف الضرب) . يُنظر : كشف الظنون : 405/1 .

⁴ - في (ب) : [بعد عسر عطفك] وهو تحريف من الناسخ .

⁵ - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 39/4 ، وجمع الهوامع : 315/2 ، والدرر اللوامع : 24/2 . وللعجز رواية أخرى وهي : (يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلْيُسْرِ) .

والشاهد فيه قوله : (يَمِلُ) حيث جزم هذا الفعل في جواب الترجي عند سقوط الفاء .

⁶ - توضيح المقاصد : 1260/4 ، وفيه : « قلتُ : نعم ، وفي الارتشاف : وسُمِعَ الجزمُ بعد الترجي فدُلَّ على صحّة مذهب الكوفيين » .

وقيل: أنه مجزومٌ بنفس الطلب لنيابته عن الشرط ؛ كما أنّ النصب بـ "ضرباً" في قولك: ضرباً زيداً ، لنيابته عن "اضرب"⁴ لا لتضمّنه معناه ، وهو مذهب الفارسي⁵ والسيّري⁶ .

(وشرط الجزم) بعد الأمر: صحّة حلول "إنّ تفعل" محلّه ، كما في التسهيل⁷ والجامع ؛ نحو: أحسن إليّ أحسن إليك ، بخلاف: لا أحسن إليك ، و(بعد النهي) عند غير الكسائي⁸ (صحّة حلول "إنّ") الشرطيّة مع (لا) النافية (محلّه) ؛ أي : النهي مع صحّة المعنى .

وظاهر عبارة الألفية⁹ أنّ "لا" هذه ناهية - بالهاء - [نافية]¹⁰ بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبي¹¹

- ¹ - يُنظر : مغني اللبيب : 376/1 (اللام المفردة - لام الجزم) .
- ² - يُنظر : الكتاب : 63/3 ، وكذلك : همع الهوامع : 316/2 ، ومغني اللبيب : 376/1 ، وشرح التصريح : 382/2 .
- ³ - يُنظر : شرح قطر الندى : 109 ، ولكن ابن هشام في : شرح الشذور : 360 وأوضح المسالك : 85/2 ومغني اللبيب : 376/1 ، اختار أنّ المضارع - بعد الطلب - مجزومٌ بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط ، وهذا مذهب الجمهور .
- ⁴ - في (ب) : [ضرب] .
- ⁵ - يُنظر : همع الهوامع : 316/2 ، ومغني اللبيب : 376/1 ، وشرح التصريح : 382/2 .
- ⁶ - في (ب) : [الصيري] . يُنظر : شرح كتاب سيويه للسيّري ، تح: ر. عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية للكتاب (دط) 1986م : 88/1 . وكذلك : همع الهوامع : 316/2 ، والمغني : 376/1 ، وشرح التصريح : 382/2 .
- والسيّري هو : الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبوسعيد ، نحوي وعالم بالأدب ، أصله من سيرا من بلاد فارس ، تفقه في عُمان وسكن بغداد وتولّى بها نيابة القضاء ، وكان معتزلياً متعففاً ، توفي سنة : 368 هـ ، له : شرح كتاب سيويه ، وأخبار النحويين البصريين . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 227-228 ، وبغية الوعاة : 507/1-509 ، وطبقات النحويين : 119 ، والفهرست : 95 ، ووفيات الأعيان : 78/2-79 .
- ⁷ - يُنظر : تسهيل الفوائد لابن مالك : 63 .
- ⁸ - يُنظر : أوضح المسالك : 85/2 ، وشرح التصريح : 383/2 ، وشرح قطر الندى : 113 .
- والكسائي هو : علي بن حمزة بن عبد الله ، الأسدي بالولاء ، أبو الحسن ، أحد أئمّة القراءة والنحو واللغة ، وهو أحد القراء السبعة ، وُلد بالكوفة واستوطن بغداد ، أخذ عن الخليل ، وهو مؤسس مدرسة الكوفة ، له : معاني القرآن ، وما تلحن فيه العامة ... توفي سنة : 189 هـ . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 58-63 ، وبغية الوعاة : 162/2-164 ، وطبقات النحويين : 127-130 ، والفهرست : 99-100 .
- ⁹ - يقصد البيت : وشرطُ جزمٍ بعدَ نهيٍّ أنْ تَصْغُ "إنّ" قبل "لا" دُونَ تخالْفٍ يَفْعُ متن ألفية ابن مالك : 115 (إعراب الفعل) .
- ¹⁰ - زيادة من (م) .
- ¹¹ - يُنظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، تح: ع قطامش ، جامعة أمّ القرى (ط1) 2007م : 73/6 .

وأما الكسائي فلم يشترط ذلك ؛ وجوّزَ الجزمَ في نحو: لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ ، بتقدير: "إنْ تدنُ " بغير نفيٍ ؛ محتجّاً بالسماع والقياس³ ، وعبارة التسهيل⁴ توهمُ إجراءً خلاف الكسائي في مسألة الأمر .

[أدوات جزم المضارع]

(ويُجزمُ) المضارعُ (أيضا بـ لَمْ) وهي حرفُ جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضياً ؛ (نحو: ﴿ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾) ، وقد تُهمَلُ حملاً على "ما" أو "لا" فيرتفع المضارعُ بعدها ، لكن هل هو ضرورة⁶ أو لغة⁷ ؟ فيه خلاف .
والنصبُ بها لغة⁸ حكاها اللحياني⁹ ، وقُرئَ : ﴿ ألم نشرح ﴾¹ .

ط/1998م: 342/1-344 بعدة روايات ، والاستذكار لابن عبد البر : 390/1 .

¹ - في (ب) : [يؤذينا] ، وهو خطأ من الناسخ ، لأنّ الفعل مجزوم .

² - أي أنّ الجزمَ في (يؤذنا) - بحذف الياء- على الإبدال من "يقرب" بدل اشتمال ، لا على الجواب للنهي .

يُنظر مزيداً من التفصيل في : شرح التصريح : 384/2 .

³ - أما السماعُ فالحديث المتقدم ، واستدلّ بالقياس على النصب ؛ لأنّ المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك ؛ كقوله تعالى :

﴿ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾ . يُنظر : توضيح المقاصد : 1258/4 .

⁴ - يُنظر : تسهيل الفوائد : 63 . وشرح التسهيل : 41/4 .

⁵ - الإخلاص : 03/112 .

⁶ - كقول الشاعر : لولا فوارسُ من نُعمٍ وأسرتُهُم يومَ الصُّلَيْفَاءِ لمَ يُؤفُونَ بالجارِ

يُنظر : ضرائر الشعر : 310 ، ومغني اللبيب : 454/1 .

وقيل: تُلغى في الشعر فلا تجزم ، حملاً على "ما" و"لا" النافيتين ، ومن ثمّ قال الفراء : « أصلُ "لم" لا ، أُبدلتُ ألفها

مهما » . ارتشاف الضرب : 1861/4 ، وشرح التصريح : 398/2 .

⁷ - قال ابن مالك في شرح التسهيل : 28/1 - بعد ذكر البيت السابق - : « فرَقَعَ الفعلَ بعدَ "لم" وهي لغة لقوم » .

هكذا بدون تحديد القوم ، ولم أجد من سمى أهل هذه اللغة . يُنظر كذلك : الجني الداني : 266 ، والمغني : 454/1 .

⁸ - يُنظر : الجني الداني : 266 ، وهمع الهوامع : 447/2 ، ومغني اللبيب : 454/1 .

وقال ابن مالك : « وَزَعَمَ بعضُ النَّاسِ أنّ النصبَ بـ "لم" لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف ... وهذا - عند العلماء -

محمولٌ على أنّ الفعلَ مُؤكِّدٌ بالنون الخفيفة ؛ ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت النون فبقيت الفتحة ... » . شرح الكافية

الشافية : 1576-1575/3 .

⁹ - ساقط من (ب) ومتروك بياض ، وفي (م) : [اللجاني] وهو تحريف .

واللحياني هو : علي بن حازم ، وقيل : علي بن المبارك ، أبو الحسن ، من كبار أهل اللغة وكان أحفظ الناس للنوادر ،

وجزُم فعل الغائب والمخاطب بـ "لا" كثير ، قال الرضي : « على السواء ، ولا تختصُ بالغياب كاللام »² ، وفي الارتشاف³ ما يخالفه ، وأما جزُمها فعل المتكلم فقليلٌ جدًّا ؛ سواء

بني للفاعل⁴ أم للمفعول⁵ ، وما في الأوضح⁶ من التفصيل فهو طريقة لبعضهم⁷ .

وأما "اللام الطلّبية" فجزُمها فعل المتكلم مَبْنِيًّا للفاعل قليل⁸ وأقلّ منه جزُمها فعل المخاطب مَبْنِيًّا مَبْنِيًّا - أيضاً - للفاعل⁹ .

وهذه الأحرف الأربعة المتقدّمة مع الطلّب - إن قلنا أنه الجازم بنفسه - تجزُم فعلاً واحداً كما مثّلنا

١ - البقرة : 286/2 . وهذه الآية والآيات التي سبقتها لم يرد منها في "متن قطر الندى" إلا الفعل محل الشاهد .

٢ - شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 89/4 ، وهو ما ذهب إليه ابن الناظم كذلك . يُنظر : شرح ابن الناظم : 493 .

٣ - وهو أنّ الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب . يُنظر : ارتشاف الضرب : 1858/4 .

٤ - نحو قول النابغة الذبياني : لا أعرفن رزياً حوراً مدامعها مُردفاتٍ على أعقابٍ أكوارٍ

فـ "لا" ناهية ، و"أعرف" مجزوم بها ومؤكّد بالنون الخفيفة ، مُسنَدٌ إلى ضمير المتكلم ، ونهي المتكلم نفسه قليل ؛ لأنّ

الإنسان لا يهنيه نفسه إلا تجوّزاً ، وتزيلاً لها منزلة المخاطب . يُنظر : شرح التصريح : 393/2 .

٥ - وذلك نحو : " لا أخرج " و " لا تُخرج " ؛ لأنّ المنهي غير المتكلم . يُنظر : أوضح المسالك : 90/2 .

٦ - يُنظر : أوضح المسالك : 89/2 - 90 .

٧ - أي ما جاء فيه من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم ؛ فلم يتكلم عنه ابن مالك في شرح الكافية

الشافعية : 1561/3 ، ولا ابنه في شرح الألفية : 493 ، ولا غيرهما . يُنظر : شرح التصريح : 394/2 .

٨ - نحو : قوله صلّى الله عليه وسلّم : « فُؤموا فأصلٌ لكم » أي لأجلكم ، وهو قليل ؛ لأنّ المتكلم لا يأمر نفسه ، ومثل ذلك

قوله تعالى : ﴿ لا تأخذوا مضافكم ﴾ [العنكبوت : 12/29] . يُنظر : شرح التصريح :

395/2 ، وأوضح المسالك : 90/2 .

٩ - نحو : قوله تعالى : ﴿ لا تأخذوا مضافكم ﴾ [يونس : 58/10] ، في قراءة من

قرأ بالتاء المثناة فوق ، ونحو : قوله صلّى الله عليه

وسلّم : « لتأخذوا مضافكم » ، وقيل : الأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر نحو : افرحوا ، خذوا .

شرح التصريح : 395/2 .

[ما يجزم فعلين]

(و) بقيّة الأدوات الآتية (تجزم فعلين)¹ متّفقين أو مختلفين ؛ فإن كانا مُتّفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ، أو ماضيين فالجزم لفظهما نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ، وإن كانا مختلفين ماضيا ومضارعا ، وعكسه ، فلكلّ منهما حكمه ؛ نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ، ونحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ، ونحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ، وهي :

("إن" و "إذا") وهما موضوعان للدلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط .

(و "أيّ") بالتشديد ؛ وهو موضوعٌ بحسب ما يُضاف إليه ؛ فهو في نحو: أَيُّهُمْ يَتَمُّ أَقَمَّ مَعَهُ ، لمن يعقل ، وفي نحو: أَيُّ الدَّوَابِّ تَرَكَبَ أَرَكَبَ ، لِمَا لَا يَعْقِلُ ، وفي نحو: أَيُّ يَوْمٍ تَصُمُّ أَصَمُّ ، لِلزَّيْمَانِ ، وفي نحو: أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ ، لِلْمَكَانِ .

(و "أين" و "أنّى") [وهما موضوعان للدلالة على المكان ثمَّ ضُمْنَا معنى الشرط .

(و "أيّان" و "متى")⁷ [وهما موضوعان للدلالة على الزّمان ثمَّ ضُمْنَا معنى الشرط .

(و "مهما" و "ما") وهما موضوعان للدلالة على ما لا يعقل⁸ ثمَّ ضُمْنَا معنى الشرط⁹ .

¹ - ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة ؛ وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه : أربعة أنواع (وستكلم المؤلف عنها) .

وقد قسّمها ابن هشام في : شرح شذور الذهب صفحة 351 إلى ستة أقسام ؛ وذلك بحسب وضعها .

² - الأنفال : 19/8 .

³ - الإسراء : 08/17 . ووردت الآية في (أ) : [فإن ...] .

⁴ - الشورى : 20/42 .

⁵ - زيادة من (م) .

⁶ - حديث شريف أخرجه البخاري في صحيحه : 28/1 في: كتاب الإيمان برقم: 35 ، وأعادته في: كتاب فضل ليلة القدر:

62/2 رقم: 2014 ، وكذلك في: كتاب الصوم: 31/2 رقم: 1901 .

⁷ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومستدرك على الحاشية .

⁸ - في (م) : [موضوعان لما لا يعقل] .

⁹ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومستدرك على الحاشية .

(و " مَنْ ") وهو موضوع لمن يعقل ثم ضَمَّنَ معنى الشرط .
 (و " حيثُما ") وهو ك: أينَ و أئى .

مثال الجزم ب: إن (نحو: ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ﴾)¹ ، وب: " إذما " نحو :

[47] - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا²

[39 / 1] وب: " أيّ " نحو: ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ﴾³ وب: " أين " نحو : ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ﴾⁴ ، وب: " أئى " نحو قوله⁵ :

[48] - خَلِيلِي أئى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَحَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يَحَاوُلُ⁶

وب: " أيان " نحو :

[49] - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمُنُ غَيْرَنَا⁷ ...

¹ - النساء : 133/4 ، فاطر : 16/35 .

² - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 67/4 ، وشرح قطر الندى : 122 ، وشرح ابن عقيل : 518 ، وكشف النقاب : 224 .

والشاهد فيه قوله : (إذما تأت ... تلف) حيث جزم بإذما فعلين ، وعلامة جزم كل منهما حذف الياء .

³ - الإسراء : 110/17 . الإعراب : أيًا : اسم شرط جازم منصوب ، مفعول به للفعل " تدعوا " ، ما: حرف زائد ... وجه الاستشهاد : جزم الفعل " تدعوا " لوقوعه فعلا للشرط ، بعد اسم شرط جازم لفعلين ، وأتت الجملة الاسمية : (له الأسماء الحسنی) في محل جزم جواب الشرط ؛ لاقتنائها بالفاء .

⁴ - النساء : 78/4 .

⁵ - زيادة من (م) .

⁶ - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 70/4 ، وشرح شذور الذهب : 353 ، وشرح ابن عقيل : 519 ، وكشف النقاب : 224 . الإعراب : خليلي : منادى مضاف ؛ أصله : (خليلين لي) حذفت اللام تخفيفا ، والنون للإضافة ، وأدغمت الياء في الياء ، تأتياي : فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون : للوقاية ، وياء المتكلم : مفعول به .

⁷ - جزء من صدر بيت من البسيط ، وتمام البيت : (... وإذا لم تُدرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرًا) .

وب: "متى" نحو :

[50]- مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ¹

وب: "مهما" نحو: ﴿مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ﴾² .

وب: "من" نحو: ﴿مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ﴾³ .

وب: "ما" نحو: ﴿مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ﴾⁴ .

وب: "حيثما" نحو:

[51]- حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّذَّةُ نَجَاحاً فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ⁵

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 71/4 ، وشرح شذور الذهب: 352 ، وشرح ابن عقيل: 517 .
1- البيت من الطويل ، وهو للخطيب في : ديوانه: 53 ، والكتاب: 86/3 ، وأمالي ابن الشجري: 12/3 ، وإصلاح المنطق: 198 ، والمفصل: 325 ، وشرح المفصل: 281/4 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 125/4 ، واللسان: 57/15 (عشنا) والخزانة: 74/3 ، 156/7 ، 90/9 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 63/2 ، وما لا ينصرف: 88 ، وشرح المفصل: 26/2 ، 270/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1608/3 ، وشرح ابن عقيل: 517 ، وكشف النقاب: 224 .
الشرح والإعراب : تعشوا: تقصده في الظلام ، وقال الأصمعي : تأتية على غير هداية ، وقال غيره : تجيء على غير بصير ثابت فتهتدي بناره . يُنظر: الخزانة : 92/9 .
والشاهد فيه : (متى تأته ... تجد) حيث جزم بمتى فعلين ؛ أولهما: "تأته" وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء ، والأصل "تأتيه" ، والثاني: "تجد" وهو جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون .
2- الأعراف : 132/7 .
3- النساء : 132/4 .
4- البقرة : 106/2 .
5- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 72/4 ، وشرح قطر الندى: 121 ، وشرح شذور الذهب: 353 ،

فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ - بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْضُوعِهَا - سِتَّةُ أَقْسَامٍ ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَهِيَ - بِالنَّظَرِ إِلَى الْخِلَافِ فِي حَقِيقَتِهَا - أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الأوَّلُ : ما هو حرفٌ باتِّفاقٍ ؛ وهو " إن " .

الثَّانِي : ما هو اسمٌ باتِّفاقٍ ؛ وهو الباقي ما عدا " إذما " و " مهما " .

الثَّالِثُ : ما فيه خلافٌ ، والأصحُّ أَنَّهُ حرفٌ ؛ وهو " إذما " .

الرَّابِعُ : ما فيه خلافٌ - أيضا - والأصحُّ أَنَّهُ اسمٌ ؛ وهو " مهما " .

ثمَّ ما هو اسمٌ ؛ إنَّ وَقَعَ عَلَى زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ فَظَرَفَ ، أَوْ حَدَثٌ فمفعولٌ مُطلقٌ ، وَإِلَّا فَإِنَّ وَقَعَ بَعْدَهُ فَعَلٌ لَازِمٌ فمبتدأٌ خَبِرُهُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ - عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَغْنِيِّ¹ - أَوْ مُتَعَدِّ وَقِعَ عَلَيْهِ

فمفعولٌ به² ، أَوْ عَلَى ضَمِيرِهِ³ أَوْ مُتَعَلِّقِهِ⁴ فَاشْتِغَالٌ⁵ .

وكذا القول في أسماء الاستفهام .

ومغني اللبيب: 220/1 ، وشرح ابن عقيل: 518 ، وشرح التصريح: 399/2 ، وشرح شواهد المغني: 391/1 ، والخزانة: 20/7 ، وكشف النقاب: 224 .

الشرح : الغابر : الزَّمن الباقي ، ويطلق على الماضي أيضا ، من الأضداد . شرح شواهد المغني : 391/1 .

¹ - يُنظَرُ : مغني اللبيب : 136/2 (الباب الرابع : إعراب أسماء الشرط) ؛ حيث قال : « والأصحُّ أَنَّ الْخَبَرَ فَعَلٌ الشَّرْطُ لَا الْجَوَابُ » ، نَحْوُ : مَنُ يَظُنُّ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ .

² - نَحْوُ : ﴿ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﴾ [الإسراء : 110/17] ، وَنَحْوُ : ﴿ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﴾ [الأعراف : 186/7] .

³ - أَيُّ : عَلَى ضَمِيرِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ ؛ نَحْوُ : مَنُ رَأَيْتَهُ أَكْرَمُهُ .

⁴ - مِثْلُ : (مَنُ رَأَيْتَ أَخَاهُ فَأَكْرَمَهُ) ؛ أَي فَعَلَ وَقَعَ عَلَى اسْمِهِ لِه تَعَلُّقُ بِاسْمِ الاسْتِفْهَامِ الْمُتَقَدِّمِ ؛ فَنَفِي الْمِثَالِ : وَقَعَ الْفَعْلُ عَلَى " أَخِيهِ " وَهَذَا الْاسْمُ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى " مَنْ " .

⁵ - أَيُّ : أَسْمَاءُ الشَّرْطِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْإسْتِغْثَالِ بِفَعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ جِنْسِ الْفَعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا ؛ وَالتَّقْدِيرُ فِي الْمِثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ : (مَنُ رَأَيْتَ رَأَيْتَهُ أَكْرَمَهُ) وَ (مَنُ رَأَيْتَ رَأَيْتَ أَخَاهُ أَكْرَمَهُ) . يُنظَرُ : مغني اللبيب : 136/2 .

(وَيُسَمَّى) الفعل (الأَوَّل) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطاً) ؛ لتعليق الحكم عليه ، (و) يُسَمَّى (الثَّانِي) منهما (جواباً) ؛ لأنَّه مُترتَّب على الشرط كما يترتَّب الجواب على السَّؤال ، (وجزاءً) - أيضاً - لأنَّ مضمونه جزءٌ لمضمون الشرط .

وتسميته "جواباً" مجاز ، وكذا "جزاء" ؛ لأنَّ الجزء هو الفعل المترتَّب على فعل آخر ، ثواباً عليه¹ أو عقاباً ، وهذا مفقود هنا .

وأسقط المصنّف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو: "إذا" و "كيفما" و "لو" ؛ لأنَّ المشهور في "إذا" أنها لا تجزم² إلا في الشعر - خاصّة - كقوله :

[52] - وَإِذَا تُصِيبُكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلُّ عَمَامَةٍ فَسَتَنْجَلِي³

وفي "كيفما" عدم الجزم ؛ لعدم السَّماع بذلك ، وأجاز الكوفيُّ الجزمَ بها قياساً على غيرها⁴ ، وكذا أجاز الجزمَ بها دون "ما"⁵ .

وأما "لو" فالأصحُّ أنها لا تجزم أصلاً ، ومن أجاز⁶ خصّه بالشعر ؛ كقوله :

¹ - ساقطة من (ب) .

² - قال المرادي في الجني الداني: 367: « لم يجزم بها إلا في الشعر » . وقال ابن هشام في المغني: 162/1: « ولا تعمل "إذا" الجزم إلا في ضرورة » . أما ابن مالك فقد قال في التسهيل: 65: « قد يجزم بـ إذا الاستقبالية حملاً على "متى" » . يُنظر كذلك : شرح التسهيل : 81/4 . ومزيديا من التفصيل في : شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : 71-72 .

³ - البيت من الكامل ، وهو لأعشى همدان في: الصبح المنير في شعر أبي بصير: 335 (باب أعشى همدان) وفيه العجز : (فاصبر فكل مصيبة ستكشف) ، والأغاني : 36/6 ، 62 ، وضرائر الشعر: 298 ، وبلا نسبة في : ارتشاف الضرب:

2453/5 ، وقافية البيت في كل هذه المصادر هي (ستكشف) ويؤكد صحّة هذا : قافية الأبيات التي ورد ضمنها هذا البيت ، فيبدو أنّ المؤلّف اعتمد على ذاكرته فخائته . وكان أعشى

همدان ممّن خرج على الحجاج ، وحاربه ، وعند أسره قال له الحجاج: « الحمد لله الذي أمكنني منك ، ألسّت القائل ... » (وذكر له أبيات منها البيت الشاهد) ثم قال له: « أما والله لتكوننّ نكبة لا تنكشف غيابتها عنك أبداً ! يا حارسيّ اضرب عنقه » .

الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب (دط) 1935م : 62/6 .

⁴ - أي : قياساً على أسماء الشرط الأخرى ؛ التي يجاز بها . يُنظر: الإنصاف : 591 المسألة : 91 .

⁵ - تُنظر وُجوه جواز ذلك في : مغني اللبيب لابن هشام: 345/1 .

⁶ - هو ابن الشجري في أماليه : 83/2 ، وقد ردّ عليه ابن مالك فقال: « وأجاز الجزمَ بها - في الشعر - قومٌ ، منهم الشجري ، واحتجّ بقول الشاعر ... وهذا لا حجة فيه ؛ لأنّ من العرب من يقول: (جاء ، يجي) و (شاء ، يشا) بتك الهمة ؛ ...

فأبدلّ الهمة ألفاً ، ثم أبدلّ الألفَ همزةً ساكنةً » . شرح الكافية الشافية : 1632/3 - 1634 .

[53]- لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا¹ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْآطَالَ نَهْدُ ذُو حُصَلٍ²

وَفُهُمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْجَزْمَ بِ"حَيْثُ" وَ"إِذُ" مَخْصُوصٌ بِاقْتِرَانِ "مَا" بِهَا ، كَمَا لَفَّظَ بِهِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ³ .

وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَهُوَ قِسْمَانِ : قِسْمٌ لَا يَلْحَقُهُ "مَا" وَهُوَ : مَنْ وَمَا وَمَهُمَا وَأَيٌّ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ : أَيْنَ⁴ وَإِنْ وَأَيٌّ وَمَتَى وَأَيَّانَ .

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْوَاتُ جَازِمَةٌ لِلشَّرْطِ وَالْجَوَابِ مَعًا هُوَ مَذْهَبُ سَيَّبُويهِ⁵ وَمُحَقِّقِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ⁶ ، « وَاعْتَرِضَ أَنَّ الْجَازِمَ كَالْجَارِ فَلَا يَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ ، [40/أ] وَبِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا مَا يَتَعَدَّدُ عَمَلُهُ إِلَّا وَيَخْتَلَفُ كَرَفْعٍ وَنَصْبٍ .

¹ - فِي جَمِيعِ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا هَذَا الْبَيْتُ [بِهِ] وَهُوَ الصَّوَابُ لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى .

² - الْبَيْتُ مِنَ الرَّمْلِ ، وَهُوَ لِامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ فِي : أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : 288/1 ، 83/2 ، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : 1108 ، وَالخَزَانَةِ : 298/11-301 ، وَالدَّرَرِ : 198/2 ، وَلَهَا أَوْ لِعَلْقَمَةَ الْفَحْلِ فِي : شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ : 664/2 ، وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ بَعْضِ طَبَعَاتِ دِيْوَانِ عَلْقَمَةَ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي : شَرْحُ التَّسْهِيلِ : 83/4 ، 97 ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : 1632/3 ، وَشَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ : 488/4 ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ : 72 ، وَالْجَنَى الدَّانِي : 287 ، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ : 446/1 ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ : 469/2 .

الشَّرْحُ : الْمِيعَةُ : أَوَّلُ حَرِيِّ الْفَرَسِ ، وَأَوَّلُ الشَّبَابِ ، وَالْمَقْصُودُ : النِّشَاطُ ، لِأَحِقُّ الْآطَالَ : ضَامِرُ الْجَنْبَيْنِ ، نَهْدٌ : غَلِيظٌ ، ذُو حُصَلٍ : أَيُّ مِنَ الشَّعْرِ ، وَالْمَعْنَى : لَوْ يَشَاءُ أُنْجَاهُ فَرَسٌ ذُو نِشَاطٍ . يُنْظَرُ : شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : 1108 ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : 290/1 .

³ - قَدْ أَجَازَ الْفَرَّاءُ الْجَزْمَ بِمََا دُونَ "مَا" قِيَاسًا عَلَى "أَيْنَ" وَأَخْوَاتِهَا ، وَوَدَّ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِمَا إِلَّا مَقْرُونَيْنِ بِهَا ، بِخِلَافِهَا . يُنْظَرُ : هَمْعُ الْهُوَامِعِ : 453/2 .

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ « لَا يَجُزِمُ بِ"إِذُ" وَ"حَيْثُ" إِلَّا مَقْرُونَتَيْنِ بِ"مَا" ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا تَجَرَّدَا لَزِمَتْهُمَا الْإِضَافَةُ إِلَى مَا يَلِيهِمَا ، وَالْإِضَافَةُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ ، فَكَانَتْ مَنَافِيَةً لِلْجَزْمِ ... » . شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : 1620/3 .

⁴ - سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، وَجَاءَ فِي هَامِشِهَا : « وَفِي نَسْخَةٍ بَدَلُ "إِنَّ" بِ"أَيْنَ" ، وَيَنْبَغِي ذِكْرُهُمَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ » . الْوَرَقَةُ : [40/أ] .

⁵ - مَذْهَبُ سَيَّبُويهِ هُوَ أَنَّ الشَّرْطَ يَجُزِمُ بِالْأَدَاةِ ، وَأَنَّ الْجَوَابَ يَجُزِمُ بِالْأَدَاةِ وَالشَّرْطَ كِلَاهِمَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَيْضًا . انْظُرْ : الْكِتَابُ : 62/3-63 ، وَبِمَذْهَبِهِمَا أَخَذَ الْمِرْدُ . يُنْظَرُ : الْمَقْتَضِبُ : 48/2 .

⁶ - جَاءَ فِي كِتَابِ الْإِنْصَافِ : 493/2 الْمَسْأَلَةُ : 84 : « ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ يَجُزِمُ عَلَى الْجَوَابِ ، وَاخْتَلَفَ الْبَصْرِيُّونَ ؛ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا حَرْفُ الشَّرْطِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ وَفَعَلَ الشَّرْطُ يَعْمَلَانِ فِيهِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَعْمَلُ فِي فَعْلِ الشَّرْطِ ، وَفَعَلَ الشَّرْطُ يَعْمَلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ،

وأُجيب: بالفرق بأنَّ الجازمَ لما كان لتعليقِ حكمٍ على آخرِ عَمِلَ فيهما بخلافِ الجارِ ، وبأنَّ تعدُّدَ العملِ قد عُهِدَ من غيرِ اختلافٍ كمفعوليِّ "ظنَّ" ومفاعيلِ "أعلمَ" ¹ .

وقيل: إنَّ الشرطَ مجزومٌ بالأداة ، والجوابُ مجزومٌ بالشرطِ ² ، واختاره ابن مالك في التسهيل ³ .

وقيل : إنَّ الأداة والشرط كلاهما جزمَ الجواب ⁴ كما قيل : إنَّ الابتداءَ والمبتدأَ كلاهما رفع الخبر ⁵ .

وقيل : إنَّ الشرطَ والجوابَ تجازما ⁶ كما قيل: إنَّ المبتدأَ والخبرَ ترافعا .

(وإذا لم يصلح) الجوابُ (لمباشرة الأداة) أي أداة الشرط ؛ كأنْ كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفيّ بجرفٍ نافٍ غير "لا" ⁷ و"لم" أو مقرونٌ بـ: "قد" أو تنفيس (قُرْنَ بالفاء) وجوباً ؛ ليحصلَ الرِّبْطُ بين الجوابِ وشرطه ، وخصَّصَ الفاءَ بذلك لِمَا فيها مِنْ معنى السَّببيةِ ولمناسبتها للجزاء معنًى ؛ من حيث أنَّ معناها التَّعقيبُ بلا فصل ؛ كما أنَّ الجزاءَ يتعقَّبُ على الشرط كذلك .

فإنَّ صلحَ لذلك ⁸ امتنعَ دخولها عليه ، نعم: إنَّ كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ"لا" فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب ¹ ، وجزمَ به الرضي وما ذكره قانون كُليِّ حسن في ضبط ما تدخله الفاء ² ،

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف « . يُنظر تفصيل هذه المسألة كذلك في : كتاب أسرار العربية

للأنباري : 294 ، واللباب في علل البناء والإعراب للغكبري : 51/2 .

¹ - انظر: شرح التصريح : 400/2 .

² - نُسِبَ للأخفش . انظر : شرح التصريح : 400/2 ، وارتشاف الضرب : 1877/4 ، والمساعد : 152/3 .

ورجَّح ابن مالك أن يكون هذا مذهب سيبويه . يُنظر: شرح التسهيل : 80/4 .

وسبب الاختلاف في نسبة هذه الآراء لسيبويه هو عبارته : « واعلم أنَّ حروفَ الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجوابُ بما قبله » الكتاب : 62/3 ، فقوله : (بما قبله) تحتمل عدة آراء .

³ - قال ابن مالك في التسهيل : « وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار ، خلافاً

لزاعمي ذلك » . تسهيل الفوائد : 64 ، وشرح التسهيل : 79/4 .

⁴ - نُسِبَ هذا للخليل وسيبويه . يُنظر: ارتشاف الضرب : 1877/4 ، وشرح التصريح : 400/2 ، والمساعد : 153/3

والكتاب : 62/3 - 63 .

⁵ - في (ب) : [عمل في الخبر] .

⁶ - هذا الرأي نقله ابن جني عن الأخفش . يُنظر: شرح التصريح : 400/2 .

⁷ - في (ب) : [منفي غير و لم] .

⁸ - أي : صلح الجواب لمباشرة الأداة .

الثلاثة . وظاهر إطلاقه أنّ "إذا" يُرْبَطُ بها الجواب وإن كانت جملة فعلية ، وليس كذلك وقد اعتدَرَ عنه في الشرح¹ .

وظاهره أيضاً - كغيره - أنّ "إذا" يربط بها الجواب بعد "إن" وغيرها من أدوات الشرط² ، ووقع في بعض نُسخ التسهيل³ تخصيص ذلك بـ"إن" فخرى عليه المصنّف في أوضحه⁴ ، والمعتمدُ الإطلاق الإطلاق لقوله تعالى: ﴿...﴾⁵ ، لكن قال أبو حيان : « السَّماعُ إنّما وردَ في "إن" و"إذا" من أدوات الشرط⁶ ، فيحتاج في إثبات⁷ ذلك في غير "إن" و"إذا" إلى السَّماعِ »⁸ .

وقد يُجمع بين الفاء و"إذا" الفجائية لمجرّد التوكيد نحو : ﴿...﴾⁹ ، ومنعه بعضهم¹⁰ لأنّها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ، فعلى الأوّل كلمة "أو" في عبارته¹¹ لمنع الخلو ، أو بناءً على الغالب ؛ كما يشعر به لفظة "قد" في قولنا : وقد يجمع .

(فصل)

في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة

- 1- بقوله : « وإنّما لم أُقيّد في الأصل "إذا" الفجائية بالجملة الاسمية لأنّها لا تدخل إلّا عليها ، فأغناني ذلك عن الاشتراط » . شرح قطر الندى : 127 .
- 2- في (ب) : [الشروط] .
- 3- يُنظر: تسهيل الفوائد : 65 (وفيه خطأ قد يكون مطبعي) ، وشرح التسهيل : 74/4 .
- 4- يُنظر : أوضح المسالك : 95/2 .
- 5- الروم : 48/30 .
- 6- في (أ) : [الشروط] .
- 7- في (ب) : [الثاني] وهو خطأ من الناسخ .
- 8- ارتشاف الضرب : 1871/4 . ويُنظر كذلك : همع الهوامع : 459/2 .
- 9- الأنبياء : 97/21 .
- 10- منهم أبو حيان ؛ الذي قال : « ولا يجوز أن يجمع بين الفاء و"إذا" في الشرط ، وإن كان جائزاً في غيره نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ » . ارتشاف الضرب : 1872/4 .
- 11- أي: عبارة ابن هشام في "متن قطر الندى" وهي: «وإذا لم يصلح الجواب لمباشرة الأداة فُرنَ بالفاء... أو بإذا الفجائية»

(الاسم) بحسب التَّنْكِير والتَّعْرِيف (ضَرْبان) فقط ؛ (نَكْرَة) وهي الأصل لاندرج كل معرفة تحتها ، من غير عكس ؛ ولأنَّ الشَّيْءَ أَوَّلُ وُجُودِهِ تَلْزِمُهُ الأَسْمَاءُ العَامَة ثُمَّ تَعْرِضُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الأَسْمَاءُ الخَاصَّة ؛ كالأَدْمِيّ إِذَا وُلِدَ يُسَمَّى : ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أَوْ إِنْسَانًا أَوْ مَوْلُودًا أَوْ رَضِيعًا ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُوضَعُ لَهُ الأَسْمَاءُ وَالكُنْيَة وَاللقب .

(وهو) أي الاسم النَّكْرَة (ما شاعَ في جنسٍ ، موجود) في الخارج تعدّده (كرجل) فإنّه شائعٌ في جنس الرِّجال ، الصَّادق على كلِّ اسمٍ¹ حيوان ناطق ، ذكر ، بالغ ، من بني آدم ، وتعدّده وتعدّده في الخارج موجود مشاهد (أو مُقدَّر) وُجُودُ تعدّده في الخارج (كشمس) فإنّها تصدق بمتعدّد لأنّها موضوعة للكوكب النَّهاري النَّاسخ ظهوره وجود اللَّيل ، وإن لم يوجد في الخارج غير² هذا الفرد الواحد ، فالمعتبر في النَّكْرَة صلاحيتها للمتعدّد³ لا وُجُود المتعدّد⁴ ، وأمّا جمعها كما في قوله :

[56] - فَكأنَّه لَمَعَانُ بَرِّقِ أَوْ شُعَاعُ شُمُوسٍ⁵

فباعبار تجدد الشمس في كلِّ يوم .

وخاصّتها أنّها ما تقبل " أل " المؤثّرة للتعريف ، أو تقع موقع ما يقبلها⁶ .

والنِّكْرَات تتفاوت في بعضها بعضاً⁷ كالمعارف ؛ فبعضها أنكر من بعض ؛ فأنكرها: شيء ، ثمّ جسم ، ثمّ نام ، ثمّ حيوان ، ثمّ ماشٍ ، ثمّ ذو رجلين ، ثمّ إنسان ، ثمّ رجل¹ .

¹ - ساقطة من (ب) و (م) .

² - في (م) : [إلّا] .

³ - في (ب) و (م) : [للتعدّد] .

⁴ - في (م) : [التَّعدّد] .

⁵ - البيت من الكامل ، وصدوره كاملاً هو : حَمِيّ الحَديدُ عَلَيْهِمُ فَكأنَّه

وهو للأشتر النَّحْجِيّ في : أمالي ابن الشجري : 122/1 ، والمؤتلف والمختلف للآمدي : 33 ، وأمالي القالي : 85/1 ، وأساس البلاغة : 356/2 (ومض) ، وتاج العروس : 171/16 (شمس) ، 110/19 (ومض) ، واللسان : 113/6 (شمس) ، وبلا نسبة في : شرح التصريح : 93/1 .

⁶ - نحو : "ذي" بمعنى صاحب ، و"من" بمعنى إنسان ، و"ما" بمعنى شيء ؛ في قولك : مررتُ برجلٍ ذي مال ، ومررتُ بمنٍّ مُعجِبٍ لك ، ومررتُ بما معجباً لك ؛ ف"ذو" و"من" و"ما" نكرات ، وهي لا تقبل "أل" ولكنها واقعة موقع ما يقبلها ؛ أمّا "ذو" فإنّها واقعة موقع "صاحب" وصاحب يقبل "أل" المؤثّرة للتعريف ، وهكذا "من" واقعة موقع "إنسان" ، و"ما" واقعة موقع "شيء" . يُنظر : شرح التصريح : 94/1 ، وأوضح المسالك : 63/1 .

والضَّابِطُ أَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا دَخَلَ غَيْرُهَا تَحْتَهَا وَلَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ غَيْرِهَا فَهِيَ أَنْكَرُ النَّكَرَاتِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ تَحْتَ غَيْرِهَا وَدَخَلَ غَيْرُهَا تَحْتَهَا فَهِيَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَهَا أَعْمٌ [42/1] وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخصُّ .

(و) الضَّرْبُ الثَّانِي (مَعْرِفَةٌ) وَهِيَ الْفَرْعُ لِمَا مَرَّ ؛ وَهِيَ مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي مُعَيَّنٍ (وَهِيَ سِتَّةٌ) أَقْسَامٍ : الضَّمِيرُ ، وَالْعَلَمُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولُ ، وَالْمَحَلِّيُّ بِ"أَل" ، وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ² سَابِعاً وَهُوَ : الْمُنَادَى الْمَقْصُودُ ، وَتَبِعَهُ الْمَصْنَفُ فِي الْأَوْضَاحِ³ ؛ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ لِذِكْرِهِ لَهُ فِي "بَابِ الْمُنَادَى" كَمَا سَيَجِيءُ⁴ .

الأوَّلُ : (الضَّمِيرُ)

وَيُقَالُ لَهُ : الْمَضْمَرُ - أَيْضاً - وَالْكُوفِيُّ يُسَمِّيهِ "كِنَايَةً وَمَكْنِيَا" لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَالْكِنَايَةُ تُقَابِلُ الصَّرِيحَ ، وَقَدَّمَهُ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ عَلَى الْأَصَحِّ - بَعْدَ بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى - وَيَلِيهِ "الْعَلَمُ" ثُمَّ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِهَا⁵ ؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ فِيْمَا بَعْدَ حَيْثُ عَطَفَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ بـ :
" ثُمَّ " ⁶

⁷ - ساقطة من (ب) و (م) .

¹ - يُنْظَرُ الرَّدُّ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي : شَرْحِ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ : 79/2 - 80 .

² - يُنْظَرُ : تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ : 08 ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : 115/1 ، وَقَالَ : « وَأَكْثَرُهُمْ يَجْعَلُ أَقْسَامَهُ خَمْسَةً ؛ فَيُغْفَلُونَ الْمَعْرُوفَ بِالنِّدَاءِ ، وَيَعْتَبِرُونَ بِالْمَبْهَمِ عَنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ ، ثُمَّ يَقُولُونَ : وَالْمَبْهَمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : اسْمُ إِشَارَةٍ وَمَوْصُولٍ ؛ فَيَقُولُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ أَقْسَامَهُ سِتَّةٌ » . شَرْحُ التَّسْهِيلِ : 116/1 ، وَيُنْظَرُ كَذَلِكَ : الْإِرْتِشَافُ : 908/2

³ - يُنْظَرُ : أَوْضَاحُ الْمَسَالِكِ : 63/1 .

⁴ - يُنْظَرُ : مَتْنُ قَطْرِ النَّدَى : 49 ، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى : 275 .

⁵ - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : أَعْرَفُهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، ثُمَّ الْعَلَمُ ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ السَّالِمِ عَنِ إِهْمَامٍ (يَعْنِي بِأَنَّ يَتَقَدَّمَهُ اسْمٌ وَاحِدٌ مَعْرِفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ) ثُمَّ الْمَشَارُ بِهِ وَالْمُنَادَى (يَعْنِي أَهْمَا فِي رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعَهْدِ) وَالْمُضَافُ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (أَي أَنَّهُ جَعَلَ الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فِي رَتْبَةِ الضَّمِيرِ) . يُنْظَرُ : تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ : 08 ، وَشَرْحُهُ : 96/1 . وَعَلَى مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ وَالْجُمْهُورِ : أَنَّ الْمُضَافَ فِي رَتْبَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ فَإِنَّهُ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ ، وَذَهَبَ = الْمَبْرُودُ إِلَى أَنَّ الْمُضَافَ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا ، وَيَرَى ابْنَ حَزْمٍ (ت 456 هـ) أَنَّهُ لَا تَتَفَاوَتُ وَكُلُّهَا مُسْتَوِيَةٌ . يُنْظَرُ : إِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : 908/2 ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ : 96/1 .

⁶ - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي : شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى : 129 : « وَهُوَ أَعْرَفُ السِّتَّةِ وَلِهَذَا بَدَأْتُ بِهِ وَعَطَفْتُ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ عَلَيْهِ بِثُمَّ » .

قيل : معرفة مُطلقاً ؛ وهو ظاهر إطلاقه هنا وفي الأوضح¹ .
وقيل : نكرة مطلقاً .

وقيل : إن كان مرجعهُ جائزَ التَّنكير فمعرفة ؛ نحو: جاءني رجلٌ فأكرمته ، أو واجبه فنكرة نحو:
رَبَّهُ رَجُلًا ، وربَّ² رجلٍ وأخيه³ ، وعليه جَرى في شرح الشذور .

(وهو) أي الضمير (إمَّا مستتر) ولا يكونُ إلا مرفوعاً ؛ وهو ما ليس له صورة في اللَّفظ بل يُنوى⁴ ، (كَ) الضمير (المقدر) إمَّا (وُجوباً)⁵ وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ وذلك وذلك في ثمانية مواضع :

أحدها وثانيها : المضارع المبدوء بالهمزة أو التَّون (نحو: أقومُ ، ونقومُ⁶) .

ثالثها : المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد ؛ نحو: تقومُ .

رابعها : فعل الأمرِ المسندِ إلى الواحد ؛ نحو: استقم .

خامسها : أفعالُ الاستثناء ك: خلاً ، وعدًا ونحوهما ؛ نحو: قاموا ما خلاً زيداً ، أو ما عدا⁷ عمرًا⁸
عمرًا⁸ .

سادسها : "أفعل" في التَّعجُّب ؛ نحو: ما أحسنَ زيداً .

سابعها : اسم الفعل غير ماضٍ⁹ ك: أوه ونزال .

¹ - يُنظر : أوضح المسالك : 63/1 .

² - في (م) : [رَبَّهُ] .

³ - وإمَّا كانت النكرة - في المثال - واجبة التَّنكير لأنها تميِّز ؛ والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وكانت في قولك: (جاءني رجلٌ فأكرمتُهُ) جائزة التَّنكير لأنها فاعل ؛ والفاعل لا يجب أن يكون نكرةً ؛ بل يجوز أن يكون نكرةً وأن يكون معرفةً ؛ تقول (جاءني رجلٌ) و (جاءني زيدٌ) . يُنظر : شرح شذور الذهب : 167 .

⁴ - في (ب) : [بنو] .

⁵ - أي : الضمير المستتر وجوباً ، وعكسه : المستتر جوازاً .

⁶ - في (م) : [ويقومُ] .

⁷ - في (ب) و (م) : [وما عدا] ، وورد الفعل في (ب) : [عدى] وهو خطأ من الناسخ .

⁸ - في (أ) : [عمروا] .

⁹ - أما الماضي فيرفع الظاهر ؛ مثل: (هيهات العقيقُ) فلا يكونُ الاستثناء واجباً .

ثامنها : المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله ؛ نحو: ضرباً زيداً .

وعدّ في الأوضح¹ مما يجب فيه الاستتار: "أفعل التفضيل" نحو: ﴿ → Ω ﴾
الظاهر كما³ في "مسألة الكحل"⁴ كما سيأتي⁵ .

(أو جوازاً) وهو ما يخلفه ذلك⁶ ؛ كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة [43/أ] (في نحو⁷: زيدٌ يقومُ) وهند تقومُ ، أو بالصّفات⁸ المحضة نحو: زيدٌ قائمٌ أو مضروبٌ أو حسنٌ ، أو باسم الفعل نحو: نحو: زيدٌ هيهات⁹ .

فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازاً بدليل جواز : زيد يقوم أبوه ، أو ما يقوم إلا هو ، وكذا الباقي¹⁰ .

- ¹ - يُنظر : أوضح المسالك : 65/1 ، وكذلك : شرح التصريح : 102/1 .
- ² - مریم : 74/19 .
- ³ - ساقطة من (م) .
- ⁴ - قال ابن هشام : « ولا يرفع أكثرهم ب"أفعل" الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل ؛ وضابطها: أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسمٌ مُفضَّلٌ على نفسه باعتبارين ؛ مثال ذلك قولهم: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ) ... وكذلك لو كان مكان النفي استفهامٌ ... أو نهيٌ ؛ نحو: (لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخبزُ منه إليك » . شرح قطر الندى : 379 .
- ⁵ - في باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم التفضيل) .
- ⁶ - أي: ما يأتي في مكانه اسم ظاهر أو ضمير منفصل .
- ⁷ - ساقطة من (م) .
- ⁸ - بعدها في (ب) : [الخالصة من شائبة الاسمية ، سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة مذكورة كانت أو مؤنثة ، قال في "المتوسط" : لأنه لو أبرزَ لزم اجتماع الألفين] وهي زيادة في الشرح مقحمة وليس من الأصل .
- قال ياسين : « قوله المحضة "أي : الباقية على الوصفية ، وشمل أفعل التفضيل ، واحتز بها عمّا غلبت عليها الاسمية كالأبطح والأجرع والصاحب » . حاشية يس : 187/1 .
- ⁹ - في (ب) : [هيهات زيد] وهو خطأ من الناسخ ؛ لأنه لا يوجد ضمير مستتر .
- ¹⁰ - يرى ابن هشام في (أوضح المسالك : 65/1) أنّ تقسيم الضمير إلى مستتر وجوبا وجوازاً هو تقسيم ابن مالك في "شرح التسهيل" وابن يعيش في "شرح المفصل" وغيرهما ؛ وهذا التقسيم فيه نظر ؛ إذ الاستتار في نحو: " زيد قام " واجب ، ولا يُقال: " قام هو " على الفاعلية ، بل على التوكيد لذلك المستتر . وقد اعترض عليه خالد الأزهرى ورد كلامه في (شرح التصريح : 103/1) .

(أو بارز)¹ - عطف على "مستتر" فهو قسيم له - (و) هو ما له صورة في اللفظ ، ثمّ (هو :
 إمّا متّصل) بعامله ؛ وهو ما لا يُبتدأ به ، ولا يقع بعد "إلا" اختياراً² ، وينقسم إلى : مرفوع
 (كُتبت "قمت" ، و) إلى منصوبٍ نحو : (كاف "أكرمك" ، و) إلى مجرورٍ نحو : (هاء
 غلامه ") .

وينقسم أيضاً بحسب مواقع³ الإعراب إلى ثلاثة أقسام :

ما يختصّ بمحلّ الرّفْع ، وهو أربعة⁴ : التّاء ك: قمت ، والألف ك: قاما ، والواو ك: قاموا ، والنّون
 ك: قُمن .

وما هو مشترك بين محلي⁵ الجرّ والنّصب ، وهو ثلاثة: ياء المتكلّم نحو: ﴿ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾
 ﴿ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ﴾ وكاف الخطاب نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾
 ﴿ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ﴾ ، وهاء الغائب نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾
 ﴿ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ﴾⁸

وما هو مشترك بين الثلاثة⁹ وهو "نا" خاصّة ؛ نحو: ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾
 ﴿ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ﴾¹ ، وك :

1 - البارز ينقسم - بحسب الاتّصال والانفصال - إلى قسمين : متّصل: وهو الذي لا يستقل بنفسه ك: تاء (قمت) ،
 ومنفصل: وهو الذي يستقل بنفسه ك: أنا وأنت وهو ... ، كما سيأتي في شرحه .
 2 - بخلاف الضرورة كقوله : وما تُبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يُجاورنا إلّاك دَيّارُ
 قال ابن مالك في شرح التسهيل: 148/1 « وشدّ "إلّاك" فلا يُقاسُ عليه » .
 3 - في (م) : [مواضع] .
 4 - الصّواب : خمسة ؛ زيادة "ياء" المخاطبة . يُنظر : أوضح المسالك : 64/1 .
 5 - في (م) : [محل] .
 6 - الفجر : 15/89 . و﴿ أكرمني ﴾ كتبت في (أ) و (م) بالياء .
 وقرأ ابن كثير ﴿ أكرمني ﴾ بالياء ، وقرأ نافع بالياء وصلاً وحذفها وفقاً ، وخير بين الوجهين أبو عمرو ، وحذفها باقي
 السبعة وصلاً ووفقاً . تفسير البحر المحيط : 465/8 .
 7 - الضحى : 03/93 .
 8 - الكهف : 37/18 .
 9 - قال ياسين : « يُردّ عليه أنّ الضمائر الثلاثة المشتركة بين محليّ النصب والجر ، قد تقع في محلّ رفع أيضاً ؛ نحو : (عجبْتُ
 من كوني أو من كونك أو كونه قائما) ، ولك أنّ تقول: إنّ وقوع الضمير - فيما ذكر - في محلّ رفع ، عارض ، والكلام

أَعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنَحَ²

(أو مُنْفَصِل) - عطف على متّصل فهو قسيم له - وهو ما يُتدأ به ويقع بعد "إلا" اختياريًا ، وينقسم إلى :

مرفوع (ك: أنا) للمتكلّم وحده ، وفرعه: "نحن" له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاءً ، (وأنت) للمخاطب ، وفرعه: ["أنت" للمخاطبة ، و"أنتم" للمخاطبين مطلقاً³ ، و"أنتم" للمخاطبين ، و"أنتن" للمخاطبات ، (وهو) للغائب ، وفرعه⁴] : "هي" للغائبة ، و"هما" للغائبتين مطلقاً ، و"هم" للغائبتين ، و"هنّ" للغائبات .

(و) إلى منصوبٍ نحو: (إِيَايَ) للمتكلّم وحده ، وفرعه: "إيانا" له ومعه غيره أو للمعظم نفسه .

و"إياك" للمخاطب ، وفرعه: "إياك" للمخاطبة ، و"إياكما" للمخاطبتين مطلقاً ، و"إياكم" للمخاطبتين ، و"إياكنّ" للمخاطبات⁵ .

و"إياه" للغائب ، وفرعه: "إياها" للغائبة ، و"إياهما" للغائبتين مطلقاً ، و"إياهم" للغائبتين ، و"إياهنّ" للغائبات .

ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار⁶ .

والضمير - على المختار في ذلك - هو: "أن" و"إيّا" وما عدهما حروف¹ تُبيّن الأحوال ؛ من

فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة » . حاشية يس : 189/1 .

¹ - آل عمران : 193/3 .

² - عجز بيت من الرجز ، من ألفية ابن مالك ، وصدده : للرفع والنصب وجرّنا صلح

متن ألفية ابن مالك : 16 . وفي قوله: (بنا فإننا نلنا) جاء الضمير "نا" مشتركا بين مواضع الإعراب الثلاثة .

³ - أي : مذكر ومؤنث .

⁴ - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهوا من الناسخ بسبب انتقال النظر .

⁵ - في (م) : [و"إياكنّ" للمخاطبات ، و"إياكم" للمخاطبتين] تقديم وتأخير .

⁶ - لا يكون الضمير المنفصل مجروراً : أي بطريق الأصالة ؛ وإلا فقد يُستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجرّ نحو: (ما أنا كأنت

ولا أنت كأنا) ، وقوله: " لئلا يلزم ... " قال ياسين: « عبارة غيره ؛ لأنّ المخفوض لا يصحّ الابتداء به ؛ لأنّ خافضه

إما حرف أو مضاف » . حاشية يس : 190/1 .

إفراد وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وتكلمٍ وخطابٍ وغيبة² .

وظاهر كلامه أنّ كلاً من المتّصل والمنفصل أصلٌ برأسه ، وذهب بعضهم إلى أنّ المتّصل أصلٌ للمنفصل³ محتجاً بأنّ مَبَيّ الضمائر⁴ على الاختصار ؛ والمتّصل أخصر من المنفصل .

والضمائر كلّها مَبْنِيَةٌ لشبهها بالحروف وَضْعاً ؛ ك: التاء في "ضربتُ" ، والكاف في "أكرمك" ثمّ أُجريت بقية الضمائر - ك: "نحن" - مجراها طرُداً للباب ، وقيل : لشبهها به في احتياجها إلى المفسّر ؛ أعني: الحضور في المتكلم والمخاطب ، وتقدّم الذّكر في الغائب ؛ كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم منه⁵ معناه الإفرادي .

وأخصّها عرفها ؛ فضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب [44/1] وذا أخصُّ من ضمير الغائب ، وإذا اجتمع الأخصُّ وغيره غلبَ الأخصُّ تقدّم أو تأخّر⁶ .

ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار ، والمتّصل أخصر من المنفصل ؛ قال :

(ولا فصل) للضمير في الاختيار (مع إمكان) الإتيان بالضمير (المتّصل)¹ ، فنحو : قمتُ وأكرمْتُكَ ، لا يُقال فيهما : قامَ أنا ، ولا : أكرمتُ² إياك ، وأمّا قوله :

¹ - في (م) : [وما عداها في ذلك حروف] .

² - مذهب الكوفيين أنّ الأحرف الثلاثة في "أنا" هي الضمير ، واختاره ابن مالك في "شرح التسهيل" ، وفي "أنت" وفروعه أنّ الضمير نفس "أنا" عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب ، وذهب الفراء إلى أنّ "أنت" بكامله هو الضمير ، وذهب ابن كيسان إلى أنّ التاء هي الضمير وهي التي في "فعلتُ" ، وفي "هو" وهي "الجميع ضمير عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي "إياك وإياه وإيائي..." ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف والياء والياء هي الضمائر المنصوبة ، وأنّ "إيّا" عماد ، وإليه ذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان ، ومذهب سيبويه ومعظم البصريين هو: أنّ "إيّا" هي الضمير ، والكاف والياء حروف لا موضع لها من الإعراب .

يُنظر : شرح التصريح : 103/1 - 104 ، وارتشاف الضرب : 927/2 ، وشرح المفصل : 304/2 ، وجمع الهوامع :

201/1 ، والتذييل والتكميل : 194/2 ، والكتاب : 164/4 ، 355/2 ، والإنصاف : المسألة : 96 والمسألة : 98 .

³ - في (م) : [أصل برأسه للمنفصل] .

⁴ - في (ب) : [الضمير] .

⁵ - في (م) : [به] .

⁶ - يُقال : (أنا وأنت ، وأنت وأنا فعلنا) و (أنا وهو ، وهو وأنا فعلنا) ، ولا يُقال : فعلتما ، ولا فعلاً ، ويُقال : (أنت

وهو ، وهو وأنت فعلتما) ولا يقال : فعلاً . يُنظر : جمع الهوامع : 208/1 .

[57] - وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ³

فضرورة⁴ . (إلا في) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال⁵ :

إحدهما : أن يكونَ عامل الضمير عاملاً⁶ في ضمير آخر أعرف منه⁷ ، متقدّم⁸ عليه غير مرفوع⁹ ؛ وذلك (نحو: "الهاء" من) قولك لِشخص في عبْد: (سَلْنِيهِ)¹⁰ فيجوزُ فيها الانفصال (بمرجوحية¹¹)¹¹ ، ومنه قوله عليه [الصلاة و]¹² السّلام : « إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ »¹³ ، ولو وَصَلَ

¹ - في "متن قطر الندى" : 21 : [الوصل] .

² - في (ب) : [أكرمتك] .

³ - البيت من البسيط ، وهو لمرار بن منقذ في : سرّ صناعة الإعراب : 271/1 ، والشعر والشعراء : 697/2 ، وضرائر الشعر : 260 ، والخزانة : 250/5-256 ، ولزياد بن حمل أو لزياد بن منقذ في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1392 ، ولأحدهم في : تخلص الشواهد : 83-84 ، شرح شواهد المغني : 135/1-136 ، ولزياد بن حمل في : شرح المفصل : 239/4 ، وشرح التصريح : 106/1 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر : 203 ، وشرح التسهيل : 156/1 ، والارتشاف : 1674/4 ، 2445/5 ، ومغني اللبيب : 244/1 ، وأوضح المسالك : 66/1 ، والمساعد : 87/3 .

معنى البيت : ما صحبْتُ قوماً بعد قومي فذكرتُ لهم قومي إلا بالعبء في الثناء عليهم ، حتّى يزيدوا قومي حُبّاً إليّ . الإعراب : هم (الأولى في العجز) : مفعول أول ليزيد ، وحبّاً : مفعوله الثاني ، وهم (الثانية في آخر البيت) : فاعل يزيد والأصل : يزيدونهم حبّاً إليّ ؛ فوضع الضمير المنفصل وهو "هم" موضع الضمير المتصل وهو "الواو" لكنّه فصله للضرورة . يُنظر : شرح التصريح : 107/1 .

⁴ - يُنظر : ضرائر الشعر : 260 .

⁵ - انظر مزيداً من تفصيل هاتين الصورتين في : شرح التصريح : 110/1 ، وشرح قطر الندى : 131 .

⁶ - في (ب) : [عاقلاً] وهو خطأ من الناسخ .

⁷ - ففي مثل " سَلْنِيهِ " ؛ قال ابن هشام : « وإمّا قلنا إنّ الضمير الأوّل في ذلك أعرف ؛ لأنّ ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب » . شرح قطر الندى : 131 .

⁸ - في (م) : [مقدّم] .

⁹ - أي : يكون الضمير المتقدم : منصوباً أو مجروراً .

¹⁰ - سَلْنِيهِ : أي : استعطينيه وملكنيّه ؛ فهو من "سأل" بمعنى : استعطى لا بمعنى : استفهم . حاشية يس : 191/1 .

¹¹ - قال خالد الأزهري : « ويجوز على مرجوح : "سَلْنِي إِيَّاهُ" ... ولكون الموصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به ؛ قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ إِذَا كُنْتُمْ سَاهِيَةً ﴾ [البقرة: 137/2] . شرح التصريح : 110/1 .

¹² - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (م) .

¹³ - بداية الحديث : « اتّقوا الله فيما ملكتُ أيما نكُم ؛ أطمعهم ممّا تأكلون ... فإنّ الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم

إِيَّاكُمْ » . انظر : إحياء علوم الدّين لأبي حامد الغزالي ، دار الشعب/القاهرة (دط)(دت) : 1033/6-1034 .

والحديث في الكلام على حقوق المملوك ، قال الغزالي أنّه آخر ما أوصى به الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، وروى الحديث

لَقَالَ: مَلَكُومُهُمْ¹ ، لَكِنَّهُ فَرَّ مِنَ الثَّقَلِ² الْحَاصِلِ مِنْ اجْتِمَاعِ [الواو مع]³ ثَلَاثَ ضَمَّاتٍ .

والإتصال بِرِجْحَانٍ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مَرَجِحَ لِغَيْرِهِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَأْتِ التَّنْزِيلُ إِلَّا بِهِ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿
① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿﴾⁴ ، ﴿
﴿⁵ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَامِلُ اسْمًا فَالْفَصْلُ أَرْجَحُ ؛ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ حُجِّي إِيَّاهُ⁶ ، وَكَذَا إِنْ
كَانَ فِعْلًا نَاسِخًا مِنْ بَابِ "ظَنَّ" نَحْوُ : خَلْتَنِيهِ ، (وَ ظَنَّتُكَه) فَالْفَصْلُ أَرْجَحُ - أَيْضًا -
عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ فِي الْأَصْلِ ؛ وَحَقُّ الْخَبْرِ الْفَصْلُ قَبْلَ دُخُولِ النَّاسِخِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

[58] - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ⁷

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ⁸ الْوَصْلُ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقَدْ أُمُكِّنَ ، وَبِهِ جَاءَ التَّنْزِيلُ ؛ قَالُوا⁹ نَحْوُ : ﴿
① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿﴾¹⁰ ، وَوَرَدَ بِهِ الشَّعْرُ كَقَوْلِهِ :

فِي الصَّحِيحِينَ وَفِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ بَرَايَةٌ تَخَالَفَ مَحَلَّ الشَّاهِدِ .

1 - فِي (ب) : [مَلَكُومُهُمْ] .

2 - فِي (م) : [النُّقْلُ] .

3 - مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ (أ) . وَيُنْظَرُ : شَرْحُ التَّصْرِيحِ : 110/1 .

4 - مُحَمَّدٌ : 37/47 .

5 - هُودٌ : 28/11 .

6 - أَيُّ : إِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الضَّمِيرِ اسْمًا ، وَكَانَ أَوَّلَ الضَّمِيرِينَ مَجْرُورًا - وَهُوَ الْيَاءُ - فَالْفَصْلُ أَرْجَحُ ؛ لِاخْتِلَافِ مَحَلِّيِ الضَّمِيرِينَ ؛ فـ"حَبَّ" : مُصَدَّرٌ مِضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَ"إِيَّاهُ" : مَفْعُولُهُ ، هَذَا مِنَ الْفَصْلِ ، وَمِنْ الْوَصْلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينًا

فَحُبِّيكَ : أَتَى فِيهِ الضَّمِيرُ الثَّانِي - الْكَافُ - مُتَّصِلًا ، وَلَوْ فَصَلَهُ لَقَالَ : حُجِّي إِيَّاكَ . يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّصْرِيحِ : 110/1 .

7 - حِزْبٌ مِنَ صَدْرِ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَتَمَامُهُ : ... وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

وَهُوَ بَلَا نِسْبَةٍ فِي : شَرْحُ التَّسْهِيلِ : 155/1 ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : 69/1 ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ : 111/1 .

الإِعْرَابُ : أَخِي : إِمَّا مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَا بَعْدَهُ ، وَإِمَّا مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسُرُهُ (حَسِبْتُكَ) ، وَلَيْسَ مَنَادَى سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ التَّدَايُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ؛ إِذْ كَيْفَ يَنَادِيهِ بِالْأَخَوَّةِ وَهُوَ يُخْبِرُ أَنَّ نَوَاحِي صَدْرِهِ مَلِئَتْ بِالْأَضْغَانِ !؟

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : مَجِيءُ الضَّمِيرِ الثَّانِي "إِيَّاهُ" مُفْصَلًا ؛ وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ الثَّانِي لِلْفِعْلِ "حَسِبَ" . يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّصْرِيحِ : 111/1

8 - وَهُمْ : الرَّمَازِيُّ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ ، وَابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفَيْتِهِ حَيْثُ قَالَ : كَذَّاكَ خَلْتَنِيهِ وَأَتَّصَلَا أختَارُ ، غَيْرِي أختَارُ الْإِنْفِصَالًا

يُنْظَرُ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : 69/1 ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ : 112/1 ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : 239/2 ، وَمَتْنُ الْأَلْفِيَةِ : 17 .

9 - سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

10 - الْأَنْفَالُ : 43/8 .

وابن مالك اضطرب كلامه² فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم ؛ وردَّ ما قالوه - مِنْ كَوْنِهِ خَبْرًا فِي فِي الْأَصْلِ - بَأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي جَوَازَ الْإِنْفِصَالِ فِي الْأَوَّلِ ؛ وَذَلِكَ مَمْتَنَعٌ³ ؛ وَمَا أَفْضَى إِلَى الْمَمْتَنَعِ مَمْتَنَعٌ .

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا بِ: "كَانَ" أَوْ إِحْدَى أَخْوَاتِمَا ، سِوَاءَ كَانَ قَبْلَهُ ضَمِيرٌ أَمْ لَا ؛ وَبِذَلِكَ فَارَقَتْ الْأُولَى ؛ (وَ) ذَلِكَ نَحْوُ: الصَّدِيقُ (كُنْتُهُ) ، وَكَأَنَّهُ زَيْدٌ ، فَيَجُوزُ فِي الْهَاءِ الْإِنْفِصَالُ (بِرَجْحَانٍ) كَطَنْتُكَه ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

[60] - لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ⁵

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ⁶ الْوَصْلُ أَرْجَحُ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ :

-
- ¹ - صدر بيت من البسيط ، عجزه : إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 155/1 ، وأوضح المسالك : 70/1 ، وشرح التصريح : 112/1 .
والشاهد فيه : (إخالكه) حيث أتى بالضمير الثاني وهو "الهَاء" متصلا وهو المفعول به الثاني لـ "إحال" ، وهذا أرجح من الفصل عند جماعة من النحاة .
- ² - وافق الجمهور في "التسهيل" وخالفهم في "الألفية" . يُنظر: تسهيل الفوائد : 10 ، وشرح التسهيل : 154/1 ، والألفية : 17 (البيت الذي سبق ذكره من الألفية) .
وقد تعقبه أبو حيان قائلاً : « وهذا الذي ذهب إليه في اختيار الانفصال ، في مثل هذا ، قد خالفه في الألفية التي له ؛ فاختار في ذلك الاتصال ... وقد ردّنا عليه ذلك في كتابنا : منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك » .
التذليل والتكميل في شرح التسهيل : 238/2 .
وقال ابن هشام : « واختلف رأيه في الأفعال القلبية ؛ فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم » . شرح قطر الندى : 132 .
- ³ - في (م) : [يمتنع] .
- ⁴ - في (م) : [لو] .
- ⁵ - البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في : ديوانه : 91 ، وشرح المفصل : 322/2-326 ، والمقرب : 95/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 43/3 ، وتحليص الشواهد : 93 ، والخزانة : 312/5-313 ، وبلا نسبة في : المفصل : 167 ، وأوضح المسالك : 70/1 ، وشرح التصريح : 112/1 .
- والشاهد فيه** : مجيء خبر كان ضميرا منفصلا ، والأكثر أن يكون كذلك ، وهو مذهب الجمهور .
- ⁶ - منهم : ابن مالك "شرح التسهيل : 154/1" ، وأبو حيان "التذليل : 240/2" ، والرماني ، وابن الطراوة . يُنظر: شرح التصريح : 112/1 .

« إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »¹ ، وَحُجَّةُ الْجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ .

وَيَتَعَيَّنُ الْإِنْفِصَالُ : [إِنْ انْخَصَرَ]² بِ"إِلَّا" أَوْ "إِنَّمَا"³ أَوْ رُفِعَ بِمَصْدَرٍ مُضَافٍ لِمَنْصُوبٍ⁴ ، أَوْ صِفَةِ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا⁵ ، أَوْ أُضْمِرَ عَامِلُهُ ، أَوْ أُخْرَجَ ، أَوْ كَانَ مَعْنَوِيًّا ، أَوْ حَرَفَ نَفْيٍ⁶ ، أَوْ أَوْ فَضَّلَهُ مَتَّبِعٌ ، أَوْ وُلِّيَ "وَإِ" مَعَ ، أَوْ إِمَّا ، أَوْ "لَا مَاءً" فَارِقَةٌ⁷ ، أَوْ نَصَبَهُ عَامِلٌ فِي مُضْمَرٍ قَبْلَهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِنْ اتَّخَذَا رُتْبَةً⁸ ، وَرَبَّمَا اتَّصَلَ غَيْبَةً إِنْ اِخْتَلَفَا لَفْظًا وَاتَّخَذَا رُتْبَةً⁹ .

¹ - أخرجه البخاري في صحيحه : 416/1 رقم: 1354 (كتاب الجنائز) ، وكذلك في : 374/2 برقم : 3055 (كتاب

الجهاد والسير) ، وأخرجه مسلم في صحيحه : 1338 برقم : 2930 (كتاب الفتن وأشرطة الساعة) .

وتمام الحديث: « ... وَإِنْ لَمْ يَكُنُّهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » ؛ وسبب الحديث : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَ أَصْحَابَهُ

عن المسيح الدجال ، ووصفَهُ لَهُمْ ، وَلَمَّا كَانَتْ فِتْنَةُ "ابن الصياد" ورأى عمر بن الخطاب فيه بعض الصفات التي سمعها من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من صفات الدجال فَهَمَّ بِقَتْلِهِ ... إلخ .

² - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

³ - مثل : أَمَرَ الْأَعْبَادَ إِلَّا إِيَّاهُ ، وَ إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا . يُنظر: همع الهوامع : 209/1 .

⁴ - مثل : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ ظَاغِرِينَ فَقَدْ . همع الهوامع : 209/1 .

⁵ - أي : رُفِعَ بِصِفَةِ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا ؛ مثل: زيدٌ هندیٌّ ضاربٌها هو .

⁶ - أُضْمِرَ عَامِلُهُ مثل: " إِيَّاهُ " لمن قال: مَنْ أَضْرِبُ ؟ ، أَوْ أُخْرَجَ مثل: ﴿ ۞ ﴾ [الفاتحة:05/1] ، أَوْ كَانَ مَعْنَوِيًّا-والمراد

بالمعنوي: الابتداء - مثل: أنت تقوم ، أَوْ حَرَفَ نَفْيٍ - أي كان العامل حرف نفي - مثل : ﴿ ۞ ﴾ [المجادلة : 03/58]

⁷ - قوله: (أَوْ فَضَّلَهُ مَتَّبِعٌ) أي فَضَّلَ الْعَامِلَ عَنِ الْإِتِّصَالِ بِالضَّمِيرِ مَتَّبِعٌ ؛ مثل: ﴿ ۞ ﴾ [المتحنة: 01/60] ، وَأَكْرَمْتُ حَتَّىٰ إِيَّاكَ ، وَقَوْلُهُ : (وَوَلَّىٰ وَوَ مَعَ) مثل قول الشاعر:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحَدُوا قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

وقوله: (أَوْ إِمَّا) مثل: قَامَ إِمَّا أَنَا وَإِمَّا أَنْتَ ، وَقَوْلُهُ: (وَوَلَّىٰ لِأَمَّا فَارِقَةٌ) مثل قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّتَا كَ فَمُرِّي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

⁸ - اتَّخَذَهُمْ رُتْبَةً بَأَنْ يَكُونَا ضَمِيرِي مُتَكَلِّمٌ أَوْ مُخَاطَبٌ أَوْ غَائِبٌ ؛ مثل: عَلِمْتَنِي إِيَّايَ ، وَعَلِمْتُنْكَ إِيَّاكَ ، وَعَلِمْتُهُ إِيَّاهُ .

⁹ - مثل : هم أحسنُ النَّاسِ وُجُوهًا وَأَنْظَرُهُمْوَهَا . يُنظر تفصيل جميع ما مرَّ في : همع الهوامع : 209/1 - 212 .

(ثم) الثاني [45] من المعارف :

(العَلَم)

(وهو) ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ¹ لا يتناول غيره² ؛ فخرَجَ بـ"المُعَيَّن" التكرات ، وبما بعده بقية المعارف ؛ فإنَّ الضميرَ صالحٌ لِكُلِّ متكلِّمٍ ومُخاطَبٍ وغائب ، وليس موضوعاً لأنَّ يُسْتَعْمَلَ في مُعَيَّنٍ خاصٍّ بحيث لا يُسْتَعْمَلَ في غيره ، لكن إذا اسْتُعْمِلَ فيه صار جزئياً ولم يَشْرِكْهُ أَحَدٌ فيما أُسْنِدَ إليه .
[واسمُ الإشارةِ صالحٌ لكلِّ مُشارٍ إليه³ فإذا اسْتُعْمِلَ في واحدٍ لم يَشْرِكْهُ فيما أُسْنِدَ إليه أحد⁴] .
[5].

و"أل" صالحة لأنَّ يُعْرَفَ بها كلُّ⁶ نكرةٍ فإذا اسْتُعْمِلَتْ في واحدٍ عرَفْتُهُ وَقَصَرْتُهُ على شيءٍ بعينه وهذا معنى قولهم : أَمَّا كَلِيَاتٌ وَضِعاً ، جُزْئِيَّاتٌ اسْتِعْمَالاً⁷ .
وينقسم باعتبار تشخُّصه⁸ وعدم ذلك إلى قسمين ؛ لأنَّه :

(إِمَّا شَخْصِيٌّ) وهو ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ⁹ في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (ك: زيد)
وشبهه ؛ فدخل العَلَمُ العارضُ الاشتراك ك: "عَمَرُو" مُسَمًى به كلٌّ من جماعة ، وهو قسمان :

¹ - في (م) : [للمعنى] .

² - وهو نفس التعريف الذي وَرَدَ في: همع الهوامع: 232/1 ، وعرّفه ابن عصفور بأنّه : الاسم الذي علّق في أوّل أحواله على شيءٍ بعينه في جميع أحواله ، وابن مالك عرّفه بأنّه : هو المخصوص مطلقاً غَلَبَةً أو تعليقا بمسَمًى غير مقدر الشيعاء أو الشائع الجاري مجراه ، أمّا ابن هشام فعرّفه بأنّه : ما علّق على شيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه .
يُنظر : المقرَّب : 222/1 ، وشرح التسهيل : 170/1 ، وشرح قطر الندى : 132 . وارتشاف الضرب : 961/2 .

³ - في (ب) : [ما يشار إليه] .

⁴ - في (م) : [فيما إليه أُسْنِدَ واحد] .

⁵ - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

⁶ - ساقطة من (م) .

⁷ - جميع ما تكلم عنه حول "العلم" وردّ حرفياً في : همع الهوامع : 232/1 .

⁸ - في (ب) : [شخصه] .

⁹ - في (م) : [للمعنى] .

مُرْتَجَل : وهو ما اسْتَعْمِلَ من أَوَّل الأمر عِلْمًا ك: سعاد ، وفقعس¹ ، وموهب .
ومنقول : وهو الغالب ؛ وهو ما استعمل قبل العَلَمِيَّة في غيرها ك: زيد ، وأسد ، وحاتر وشمّر ،
ويشكر ، واصمت ، وشاب قرناها ، وزيد منطلق .

(أو جنسي) وهو ما وُضِعَ لِمُعَيَّن في الذَّهن ؛ أي: ملاحظُ الوجود فيه ؛ (ك: أسامة) عِلْمٌ
للسَّبْعِ أي: لِمَاهِيته الحاضرة في الذَّهن ؛ فهو في التَّعيين كاسم الجنس المعرّف بلام الحقيقة ؛ فقولك:
"أسامة أجزاً من تُعَالَة " بمنزلة قولك: "الأسد أجزاً من الثعلب"² .

ودليل اعتبار التَّعيين في عِلْمِ الجنس: إجراء الأحكام اللفظية لِ "عِلْمِ الشخص" عليه كمنعه من
"أل" والإضافة³ والصِّرف ، مع سبب آخر كالتأنيث في "أسامة و تعالة " ، ومجيء الحال منه ك:
هذا أسامة مقبلاً ، وعدم نعتة بالنكرة .

وأما اسم الجنس النكرة ؛ المعبر عنه في "الأصول" بالمطلق ؛ فهو: ما وُضِعَ للماهية مطلقاً ؛ أي:
بلا تعيين ك"أسد" اسم لِمَاهِيَةِ السَّبْعِ ؛ يُقال: أسدٌ أجزاً من ثعلب ، كما يقال: أسامة أجزاً من تُعَالَة
، ويُعبر عنه بالنكرة أيضاً ، لكن الفرق بينهما بالاعتبار ؛ إن اعتُبرَ في اللفظ دلالاته على الماهية - بلا
قيد - سُمِّيَ : اسمُ جنس ، و⁴ مطلقاً أو مع قيد الوحدة الشائعة⁵ سُمِّيَ : نكرة .

ومثلها في الإبهام : المعرّف بلام الجنس ؛ بمعنى بعض غير معيّن نحو: إن رأيت الأسد - أي فرداً

¹ - في (ب) : [كسعاد لامرأة وفقعس لرجل] .

² - التَّعيين إن كان خارجياً (كزيد) فهو: عِلْمُ الشخص ، وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيّنًا في الذهن ؛ أي:
ملاحظ الوجود فيه كأسامة عِلْمٌ للسَّبْعِ أي: لِمَاهِيته الحاضرة في الذهن فهو: عِلْمُ الجنس .
وأما اسمُ الجنس : فهو ما وُضِعَ للماهية من حيث هي ؛ أي: من غير أن تعيّن في الخارج أو الذَّهن كالأسد "اسم للسَّبْعِ"
أي: لِمَاهِيته . يُنظر : همع الهوامع : 232/1 .

وقيل: أنّ "اسم الجنس" و"عِلْمُ الجنس" مترادفان ، وأنّ "علم الجنس" نكرة حقيقة وإطلاق "المعرفة" عليه مجاز ؛ لالتباس
الواقع بينهما بسبب صدق كل منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس . وزد باختلافهما في الأحكام اللفظية ؛ فالعرب
أجرت "علم الجنس" - كأسامة و تعالة - مجرى "علم الشخص" في امتناع دخول "أل" عليه وإضافته ونعتة بالمعرفة ...
يُنظر : شرح التصريح : 138/1 ، والأشبه والنظائر : 222/2 - 225 .

³ - فلا يُقال : الأسامة ، وأسامتكم ، كما لا يقال: الزيد وزيدكم .

⁴ - ساقطة من (ب) .

⁵ - في (م) : [السابقة] .

منه - ففرّ منه ، ثمّ استعمال عَلم الجنس أو اسمه - معرّفًا أو منكرًا - في الفرد¹ المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز .

ومِن العَلم : ما كُني² به عنه ك: فلان وفلانة³ ، وكذا بعض الأعداد المطلقة⁴ ، والأصحّ أنّ أسماء الأيّام أعلام ولأُمها للّمح⁵ ، وأنّ التّصغير مطلقاً لا يُبطلُ العلميّة⁶ .

(و) العَلمُ (هو)⁷ باعتبار ذاته شخصياً كان أو جنسياً (إمّا) :

(اسمٌ) وهو ما عدا الكنية واللقب (كما مثلاً) من زيد وأسامة .

(أو لَقَبٌ) [46/1] وهو ما أشعرَ برفعة المسمّى (ك : زين العابدين) أو بضعته ك: بطة ، (

وقَفّة) . (أو كُنْيَة) وهو ما صدر ب: "أب" أو "أم" ⁸ (ك: أبي عمرو وأمّ كلثوم⁹) .

قال الرّضي : « والكنية عند العرب قد يُتصدّ بها التّعظيم ، والفرق بينها وبين اللّقب - معنًى -

أنّ اللّقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللّقب ، بخلاف الكنية فإنّه لا يُعظّم المكنّى بمعناها بل

1 - في (ب) : [المفرد] .

2 - في (م) : [ما كفي] .

3 - معنى (جاءني فلانٌ) : جاءني مُسمّى مُسمّى فلان ؛ فكما صحّ الإسناد إلى لفظ "زيد" والمراد مُسمّاه ، صحّ الإسناد إلى فلان والمراد مُسمّى مُسمّاه . يُنظر : حاشية يس : 198/1 .

4 - أي : التي لم تُقيّد بمعدود محذوف ولا مذكور ؛ إنّما دلّ بها على مجرّد العدد دون تقييد بمعدود ؛ كقولهم : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية ، فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها ومنع صرفها للتعريف والتأنيث ؛ والدليل على علميتها : أنّ كلاً منها يدلّ على حقيقة معيّنة دلالة مانعة من الشركة . وهذا رأي الزمخشري وابن الخباز وابن مالك .

يُنظر : شرح التسهيل : 185/1 ، والتنزيل والتكميل : 332/2 ، وهمع الهوامع : 241/1 .

5 - هذا مذهب الجمهور ؛ فإنّهم قالوا أنّ أسماء الأيّام أعلام تُوهّم فيها الصفة فدخلت عليها "أل" التي للّمح - أي إشارة إلى أنّه كان نكرة ثمّ سُمّي به - كالحارث والعباس . وخالف المبرد ؛ وقال : إنّها غير أعلام ، ولأماؤها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات . يُنظر : همع الهوامع : 241/1 .

6 - وقيل : يُبطلها تصغير التّرحيم ، وردّه ابن جني بقول الأعشى :

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ وَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِيَا جَامِدَا

يُرِيدُ : الحارث بن وعلّة ؛ فلو كان منكرًا لأدخل عليه "أل" . يُنظر : همع الهوامع : 143/1 .

7 - ليس من "متن قطر الندى" : 22 .

8 - وزاد الرّضي : أو ب: ابن أو بنت ؛ كابن آوى ، وبنت وردان . شرح الرّضي على الكافية: 264/3 (طبعة بنغازي).

9 - في (أ) و (م) : [أمّ عمرو] وأثبتنا ما في (ب) و "متن قطر الندى" .

بعدم التصريح بالاسم ؛ فإنّ بعض النفوس تأنف من أن تُخاطَبَ باسمها¹ .

فائدة : ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث وإنما صرّحوا بكنيتهن² .

(ويؤخّر اللقب) في اللفظ (عن الاسم) - غالباً - إذا اجتمعا³ ، ويُجَعَل (تابعاً له) في إعرابه بدلاً أو عطف بيان (مطلقاً) أي: سواء كانا مفردين ك: سعيد كُرز⁴ أم مركّبين ك: عبد الله زَيْن العابدين ، أم مختلفين إفراداً وتركيباً ك: زيد زين العابدين، وعبد الله كُرز .

وكما يجوز الاتّباع يجوز القطع عن التّبعية⁵ إمّا :

برفعه خبراً مبتدأً محذوف جوازاً ، أو بنصبه مفعولاً لفعل⁶ محذوف .

(أو مخفوضاً بإضافته) - أي الاسم إلى اللقب جوازاً ، مُراداً بالأوّل المسمّى وبالثاني الاسم - (إن أفردا) وذلك (كسعيد كُرز) ؛ فيجوزُ فيه حينئذٍ الاتّباع للأوّل وهو الأقيس ، والقطعُ عنه كما لو كان مُركّباً ، والإضافة حيث لا مانع منها وهي الأكثر ، وجمهور البصريين يوجبونها⁷ أخذاً من اقتصار سيبويه⁸ على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك في الألفية⁹ وخالفهم في التسهيل¹⁰ ،

1 - شرح كافية ابن الحاجب : 342/3 - 343 .

2 - في (ب) : [بتكنيتهن] .

3 - لأنّه لو قُدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي ؛ ولأنّ اللقب يشبه التّعت في إشعاره بالمدح والذّم ، والتّعت لا يقَدّم على المنعوت ؛ فكذلك ما أشبهه ، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب ؛ فيجوز تقليم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما . يُنظر : شرح التصريح : 133/1 .

4 - الكُرزُ : الخُرُجُ ، والكُرزُ : اللّيم ، أو هو البازي يُشَدُّ لِيَسْقُطَ ريشه ، وكارَزَ إلى المكان : إذا بادَرَ إليه واحتبأ فيه .

الصحاح للجوهري : 892 (كرز) .

5 - يُنظر تفصيل ذلك في : شرح قطر الندى : 134 ، وشرح التصريح : 135/1 .

6 - في (ب) : [بفعل] .

7 - الكوفيون والزجاج يميزون الإضافة ، وجمهور البصريين يوجبونها ؛ ووجوب الإضافة يردّه القياس والسمع ؛ لأننا لو أضفنا الأوّل إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه - لأنّ الاسم واللقب اسمان مسمّاهما واحد - فالوجوب باطل لوجوب مغايرة المتضاميين ، وأمّا السماع من العرب : كقولهم لرجل اسمه "يحي" ولقبه "العينان" : هذا يحي عينان (بالرفع بالألف) . يُنظر : شرح التصريح : 135/1 ، والتذييل والتكميل : 318/2 .

8 - انظر : الكتاب : 294/3 .

9 - في قوله : وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا وَإِلَّا أُتْبِعَ الَّذِي رَدَفَ (متن ألفية ابن مالك : 18) .

10 - يُنظر : تسهيل الفوائد : 11 .

واعْتَدَرَ في شرحه¹ عن سيبويه :

بأنّ الإضافة لَمَّا كانت على خلاف الأصل - لأنّ الاسمَ واللقبَ مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، [فيُحْتَاجُ إلى تأويل الأوّل بالمسمّى والثاني بالاسم ؛ حتّى يخلصَ من إضافة الشيء إلى نفسه]² ، والاتباع والقطع لا يُجَوِّجان إلى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل³ - بيّن سيبويه⁴ استعمالَ العرب للإضافة ؛ إذ لا مُستند⁵ لها إلاّ السّماع ؛ بخلاف الاتّباع والقطع فإنّهما على الأصل واستغنى بالتّنبية عليها عن⁶ التّنبية عليهما .

وإذا اجتمع الاسمُ والكنية ، أو الكنية واللقب ، كُنْتَ في تقديم أحدهما بالخيار ، ويُلِيهِ الآخر مُعَرَّباً بإعرابه مع جواز قطعه .

نعم إذا اجتمعت⁷ الثلاثة وقَدِّمْتَ الكنية على الاسمِ ثمّ جيءَ باللقب ، فيظهر وُجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يُؤخَذُ من كلامهم - وإنّ لم أرَ في ذلك نقلاً - لأنّه يلزم من تقديمه عليها⁸ - حينئذٍ - تقديمه على الاسمِ نفسه وهو ممتنع⁹ .

¹ - يُنظر : شرح التسهيل : 173/1 ، والتذليل والتكميل : 318/2 .

² - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهواً من الناسخ ؛ بسبب انتقال النظر .

³ - كتبت كلمة " أصل " بلون أحمر في (أ) ، وغير موجودة في " متن قطر الندى " .

⁴ - جواب " لَمَّا " في قوله : (بأنّ الإضافة لَمَّا كانت على خلاف الأصل) . حاشية يس : 200/1 .

⁵ - في (ب) : [مسند] .

⁶ - في (أ) : [على] .

⁷ - في (م) : [اجتمع] .

⁸ - تقديم اللقب على الكنية .

⁹ - في (أ) و (م) : [ممنوع] .

(ثم) الثالث من المعارف :

(الإشارة)¹

على حذف مضاف أي: أسماؤها ؛ حذفه للقرينة الدالة عليه² ، وهي³ ما وُضِعَ لِمْسَمَى وإشارة وإشارة إليه .

والإشارة [47/أ] إما لمفرد مذكر أو مؤنث أو لمثنى كذلك أو لجمع كذلك ؛ فهذه ستة إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد ؛ فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له خمسة ، وإن تعددت ألفاظ بعضها كما سيحيء .

(وهي: "ذا" للمذكر المفرد ، (و"ذي" و"ذه" و"تي" و"ته") - بإسكان الهاء - و"ذهي" و"تهي" (و"تا") و"ذه" و"ته" - بالاختلاس⁴ - و"ذات" - بالضم - (للمؤنث) المفرد .

(و"ذان" و"تان") ويُشار بالأول منهما (للمثنى) المذكور ، وبالثاني للمثنى المؤنث ، ويعربان (بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً) عند القائل بتثنيتهما حقيقة ؛ والأصح - وعليه ابن الحاجب⁵ - أنهما مبنيان ؛ جيء بهما على صورة المثنى وليساً مُثْنَيْنِ⁶ حقيقة ؛ لأن من شرط التثنية قبول التنكير - كما مر⁷ - وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ؛ ففي حالة الرفع⁸ وُضِعَا على

1 - في (م) : [إشارة] .

2 - في (ب) : [عليها] .

3 - في (ب) : [وهو] .

4 - أي: بالكسرة من غير صلة ؛ والمراد به عدم الإشباع . حاشية يس : 202/1 .

5 - قال ابن الحاجب في شرحه على "المفصل" : « وهي مبنية كلها عند المحققين ؛ لاحتياجها إلى معنى الإشارة ؛ كاحتياج المضمرة إلى المتكلم والخطاب ... وقال بعض الناس: إن المثنى معرب ؛ وذلك أنه اختلف آخره لاختلاف العوامل ، فوجب أن يكون معرباً ، ... وأجيب: عن ذلك بأوجه ؛ أحدها: أن الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها ؛ فوجب الحكم عليها كلها بالبناء ... والوجه الآخر: أنها تشدد نونها حكماً ؛ لو كانت نون التثنية لم تشدد نونها » .

الإيضاح في شرح المفصل : 479/1 .

6 - في (م) : [بمثنيين] .

7 - تُنظَرُ الورقة : [22/أ] .

8 - ساقطة من (ب) .

وَأَمَّا حِكْمُوا بِجَرَفِيَةِ الْكَافِ فِي ذَلِكَ لِعَدَمِ مَحَلِّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِانْتِفَاءِ الرَّافِعِ وَالنَّاصِبِ وَالْحَرْفِ الْجَارِ ، وَانْتِفَاءِ الْمُضَافِ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا تُضَافُ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّنْكِيرَ ؛ وَالْمُضَافُ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً حَتَّىٰ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةً تُؤَيِّ تَنْكِيرَهُ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ .

وَفِي الْكَافِ الْمَذْكُورَةِ ثَلَاثَ [48/1] لُغَاتٍ¹ :

الأولى : أَنْ تَخْتَلِفَ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِ ، وَهَذِهِ هِيَ الْفَصْحَى .

الثانية : إِفْرَادُهَا مَفْتُوحَةً فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ؛ فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِهَا - عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ - التَّنْبِيهِ عَلَى مَطْلَقِ الْخُطَابِ فَقَطْ .

الثالثة : إِفْرَادُهَا مَفْتُوحَةً فِي التَّنْكِيرِ ، مَكْسُورَةً فِي التَّنْثِيثِ ؛ فَلَهَا عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ حَالَتَانِ .

(أَوْ مَقْرُونَةٌ) تِلْكَ الْكَافِ (بِهَا)² مَبَالِغَةٌ فِي الْبُعْدِ (إِلَّا) فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

(فِي الْمَشْتَى مَطْلَقًا) مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بَلْغَةٍ دُونَ أُخْرَى ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَنْثِيَةِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ³ .

(فِي الْجَمْعِ ؛ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّةٍ) وَهَمَّ الْحِجَازِيُّونَ ، دُونَ مَنْ قَصَرَ مِنْ أَهْلِ بَنِي نَجْدٍ⁴ كَمَا قِيسُ وَرَبِيعَةُ وَأَسَدٌ ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ - وَإِنْ كَانَ لَعْنَتُهُمُ الْقَصْرَ - فَلَا يَأْتُونَ بِاللَّامِ كَأَهْلِ الْحِجَازِ ؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي أَوْضَحِهِ حَيْثُ قَالَ : « وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَأْتُونَ بِاللَّامِ مَطْلَقًا »⁵ .

(وَفِيمَا تَقَدَّمَ⁶) مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ (هَا التَّنْبِيهِ) - بِأَلْفٍ غَيْرِ مَهْمُوزَةٍ - كِرَاهَةٌ كَثْرَةَ الزَّوَائِدِ ؛

فَتَقُولُ : هَذَاكَ ، وَلَا يَجُوزُ : هَذَاكَ ، وَسُمِّيَتْ الْهَاءُ " هَاءُ التَّنْبِيهِ " لِأَنَّهَا تُنْبِئُ الْمُخَاطَبَ عَلَى الْمَشَارِ

¹ - يُنْظَرُ تَفْصِيلُ هَذَا فِي : شَرْحِ التَّصْرِيحِ : 145/1 ، وَهَمَّ الْهُوَامِعُ : 250/1 - 251 .

² - أَيْ : بِاللَّامِ ؛ وَهَذِهِ اللَّامُ أَصْلُهَا السُّكُونُ كَمَا فِي " تَلْكَ " ، وَكَسْرَتْ فِي " ذَلِكَ " لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ أَوْ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْجَزْرِ مِنْ نَحْوِ : " ذَلِكَ " . يُنْظَرُ : شَرْحِ التَّصْرِيحِ : 145/1 .

³ - تَقُولُ : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ، وَلَا يَقَالُ : ذَانِ لِكَ ، وَلَا : تَانِ لِكَ . يُنْظَرُ : شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى : 137 .

⁴ - فِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّةٍ تَقُولُ : أُؤَلِّئُكَ ؛ وَلَا يَجُوزُ : أُؤَلِّئُ لِكَ ، وَبِالنِّسْبَةِ لِمَنْ قَصَرَهُ قَالَ : أُؤَلِّئُ لِكَ ؛ قَالَ شَاعِرُهُمْ :
أُؤَلِّئُ لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُؤَلِّئُ لِكَ

يُنْظَرُ : شَرْحِ التَّصْرِيحِ : 146/1 ، وَشَرْحِ قَطْرِ النَّدَى : 137 .

⁵ - أَوْضَحَ الْمَسَائِلَ : 85/1 ، وَيُنْظَرُ كَذَلِكَ : شَرْحِ التَّصْرِيحِ : 146/1 .

⁶ - فِي (أ) وَ (م) : [تَقَدَّمَ] وَأَثْبَتْنَا مَا فِي (ب) وَ " مَتْنِ قَطْرِ النَّدَى " .

⁷ - فِي (ب) : [وَسُمِّيَتْ الْهَاءُ بِذَلِكَ هَاءً ...] .

إليه .

وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قُرْبَى وْبُعْدَى ؛ وهي طريقة ابن مالك¹ وغيره من المحققين ، لكن الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب :

قُرْبَى : وهي المجردة من اللّام والكاف² .

وْبُعْدَى : وهي المقرونة بهما في غير المثني ، وبالتّون المشدّدة والكاف في المثني³ .

وُوسَطَى : وهي المقرونة بالكاف وحدها⁴ ؛ لأنّ زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة ، وعليه

المصنّف في شرح اللّمحة⁵ ، وصحّحه ابن الحاجب⁶ .

(ثمّ) الرّابع من المعارف :

(الموصول)

وهو ضربان :

حَرْبِي : وهو ما أوّل مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد ، وهو: "أَنَّ " و"أَنَّ " و"ما " و"كي " و"لو " .

واسمي : - وهو المراد هنا بقريئة ذكّره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء - وهو ما افتقر

1 - يُنظر ذلك في : متن الألفية : 20 ، وشرح التسهيل : 242/1 .

2 - نحو: "ذا" للمفرد المذكر ، و"ذان" لثنائه ، و"أولاء" لجمعه ويقصر فيقال: أولاً ، و"ذي و تي" للمفرد المؤنث .

3 - تقول : " ذلك " للمفرد المذكر ، و" ذانك " لثنائه ، و" أولئك " لجمعه .

و" تلك " للمفرد المؤنث ، و" تانك " لثنائه ، و" أولئك " لجمعه .

4 - تقول : " ذاك " للمفرد المذكر ، و" ذانك " لثنائه ، و" أولاك " لجمعه .

و" تيك " للمفرد المؤنث ، و" تانك " بالتحفيف لثنائه ، و" أولاك " لجمعه .

5 - ذهب ابن هشام في شرح قطر الندى : 136 ، وأوضح المسالك : 85/1 ؛ إلى أنّ المشار إليه له مرتبتان : قربي وبعدي ،

وفي "شرح اللّمحة" ذهب إلى أنّ له ثلاث مراتب ، قال خالد الأزهري : « وما ذهب إليه من أنّ اسم الإشارة له مرتبتان

لا غير ، تبع فيه الناظم ، وخالفه في "شرح اللّمحة" فقال : والمشار إليه إمّا قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها » .

شرح التصريح : 146/1 .

6 - قال في الكافية : « ويقال : ذا للقريب ، وذلك للبعيد ، وذلك للمتوسط » .

يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 74/3 ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب : 287 .

(ولجمع المذكر) شيثان: (الذين) ويستعمل (بالياء) رفعاً وجرّاً [49/1] ونصباً ؛ ولذا قال : (مطلقاً) ، وربما جاء في حالة الرفع بالواو² كقوله :

[62] - نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا³

وإنما لم يُعرب كما أُعرب " اللذان " و " اللتان " لعدم بحيثه على سنن الجموع من جهة أنه أخص من مفردة ؛ إذ هو خاص بالعاقل ، و " الذي " يُطلق عليه وعلى غيره ، كذا قيل⁴ .

وحذف " نونه " لغة⁵ ، وكذا حذف " أل " منه⁶ .

(و) الثاني (الألى) بالقصر أشهر من المد⁷ .

(ولجمع المؤنث) شيثان أيضاً: (اللائي) (واللاتي) بإثبات الياء ، وقد تحذف⁸ .

وقد تتعاضد⁹ " الألى " و " اللائي " فيقع كل منهما مكان الآخر ؛ قال الشاعر :

[63] - مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الألى كُنَّ قَبْلَهَا¹⁰

¹ - يُنظر : أوضح المسالك : 87/1 .

² - وهي لغة هذلي وعقيل . يُنظر : أوضح المسالك : 88/1 ، وشرح التصريح : 153/1 ، وشرح قطر الندى : 139 .

³ - صدر بيت من الرجز ، عجزه : يَوْمَ التَّخْيَلِ غَارَةً مَلْحَاحاً وهو لِرُوْبَةٍ فِي : ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب) :

172 ، ولليلي الأحيلى في ديوانها: 61 ، ولأبي حرب الأعمى في : نواذر أبي زيد : 239 ، ولرجل جاهلي من بني عقيل في :

تخليص الشواهد: 135 ، ولرؤبة أو لأبي حرب الأعمى في : شرح شواهد المغني: 832/2 ، والخزانة: 23/6 - 24 ، والذّرر: 92/1 ،

146 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 399 ، والمغني: 54/2 ، والأوضح: 88/1 ، وشرح ابن عقيل: 74 ، وشرح التصريح:

153/1 ، وهمع الهوامع: 202/1 ، 269 .

⁴ - القائل بهذا هو ابن مالك . يُنظر : حاشية يس : 208/1 .

⁵ - تُنظر هذه القضية في : شرح الرضي على الكافية : 20/3 (طبعة بنغازي) .

⁶ - يُنظر : شرح التسهيل : 190/1 ، وهمع الهوامع : 272/1 .

⁷ - " الألى " يُكتَب بغير الواو ، مقصوداً على الأشهر ، وقد يُمدّ كقول الشاعر :

أبى الله للشمّ الألاء كأهم سيوف أجاد العيز يوماً صفاها

يُنظر : شرح التصريح : 153/1 .

⁸ - بالاختيار ؛ قال ابن هشام : « وَلَكَّ فِيهِمَا إِثْبَاتِ الْيَاءِ وَتَرْكُهَا » . شرح قطر الندى : 140 .

⁹ - في (ب) و (م) : [يتعارض] .

¹⁰ - صدر بيت من الطويل ، عجزه : وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وهو لمجنون ليلي في : ديوانه : 170 ، وشرح التصريح : 154/1 ، وبلا نسبة في : وأوضح المسالك : 89/1 .

أي : اللائي ، وقال :

[64] - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْرٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّائِي قَد مَهَّدُوا الْحُجُورًا¹

أي : الألى .

والمشترك : هو الموضوع لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ؛ فَيَأْتِي لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ ، وَلِتَشْبِيهِ كُلِّ مِنْهُمَا وَجْمَعِهِ ؛ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :

(وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ) - مِنْ "الَّذِي" وَفُرُوعِهِ - (مَنْ) وَهُوَ مَوْضُوعٌ لِلْعَالَمِ² نَحْوُ : عَرَفْتُ مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُئِمَنَّ ، وَقَدْ يَأْتِي لِغَيْرِهِ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

إحداها : أَنْ يَنْزَلَ مَنْزِلَةَ الْعَالَمِ ؛ نَحْوُ : ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ؛ إِذْ يُدْعَاهُمْ الْأَصْنَامَ نَزَلُوهُمْ مَنْزِلَةَ الْعُلَمَاءِ .

الثانية : أَنْ يَجْتَمَعَ مَعَ الْعَالَمِ⁴ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ "مَنْ" نَحْوُ : ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ؛ لِشُمُولِهِ الْآدَمِيِّينَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْأَصْنَامَ ؛ فَإِنَّ الْجَمِيعَ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا .

¹ - البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سُليمان في : أمالي ابن الشجري: 58/3 ، وتخليص الشواهد: 137 ، وشرح التصريح: 154/1 ، والدرر: 148/1 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل: 194/1 ، وشرح الكافية الشافية: 259/1 ، وتوضيح المقاصد: 427/1 ، وأوضح المسالك: 89/1 ، وشرح ابن عقيل: 74 ، وشرح المكودي: 148/1 ، وجمع الهوامع: 270/1 .
معنى البيت: أَنَّ آبَاءَهُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا حُجُورَهُمْ لَهُمْ كَالْمَهْدِ ، لَيْسُوا بِأَكْثَرَ امْتِنَانًا عَلَيْهِمْ مِنْ هَذَا الْمَمْدُوحِ ، فَاللَّائِي: صِفَةٌ لـ" آبَاؤُنَا " . يُنظَرُ : تخليص الشواهد لابن هشام: 137-138 .

² - بكسر اللام ؛ وَعَدَلَ عَنِ التَّعْبِيرِ بِالْعَاقِلِ لِأَنَّ "مَنْ" تُطَلَّقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ : ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ؛ وَتُحْتَمَلُ أَيْضًا : [النحل :

17/16] ، ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ، [الرعد: 43/13] ؛ وَلَا يُوصَفُ الْبَارِئُ تَعَالَى بِالْعَقْلِ . حَاشِيَةٌ يَس: 209/1 .

³ - الأحقاف : 05/46 .

⁴ - أي : يَجْتَمِعُ غَيْرُ الْعَاقِلِ مَعَ الْعَاقِلِ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ "مَنْ" الْمَوْصُولَةَ كَالْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ﴾ ؛ [الحج : 18/22] . يُنظَرُ : شرح التصريح : 156/1 ، وأوضح المسالك : 92/1 .

ما إذا أُضِيفَتْ وَذُكِرَ صَدْرُ صَلَتِهَا ؛ نُحْو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُم هُوَ قَائِمٌ .
 أو ذُكِرَ صَدْرُ صَلَتِهَا وَلَمْ تُضَفْ ؛ نُحْو : يَعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ .
 أو لَمْ تُضَفْ وَلَمْ يُذَكَّرْ صَدْرُ صَلَتِهَا ؛ نُحْو : يَعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ .

وَتُبْنَى فِي الرَّابِعَةِ عَلَى الضَّمِّ ؛ تَشْبِيهًا بِالغَايَاتِ² ؛ وَهِيَ مَا إِذَا أُضِيفَتْ لَفْظًا وَكَانَ صَدْرُ صَلَتِهَا مَحذُوفًا ؛ نُحْو : ﴿ ﷻ ﴾ ، وَقَوْلُهُ :³

فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ⁴ - [65]

وَبِهَمَّا⁵ رُذِّ عَلَى ثَعْلَبٍ¹ الْمُنْكَرِ لِمَوْصُولِيَةٍ " أَيِّ " .

¹ - وقيل: معربة مطلقاً ؛ سواء أُضِيفَتْ أَمْ لَمْ تُضَفْ ، ذُكِرَ صَدْرُ صَلَتِهَا أَوْ حُذِفَ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ وَالْأَخْفَشِ وَالزَّجَّاجِ وَالْكَوْفِيِّينَ ، وَيُرَى سَبِيوِيَهُ أَمَّا تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا أُضِيفَتْ لَفْظًا وَكَانَ صَدْرُ صَلَتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا ، قَالَ الزَّجَّاجُ : « مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سَبِيوِيَهُ غَلِطَ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ هَذَا أَحَدُهُمَا ؛ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ أَمَّا تُعْرَبُ إِذَا أُفْرِدَتْ ، فَكَيْفَ يَقُولُ بَيْنَاتِهَا إِذَا أُضِيفَتْ ؟ » ، وَقَالَ الْجَرْمِيُّ : « خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ فَلَمْ أَسْمَعْ - مِنْذُ فَارَقْتُ الْخَنْدَقَ إِلَى مَكَّةَ - أَحَدًا يَقُولُ : لِأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ » بِالضَّمِّ ، وَزَعَمَ هَؤُلَاءِ أَمَّا فِي الْآيَةِ : اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَشَدُّ " خَبْرٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَفْعُولِ " نَزَعَ " . يُنْظَرُ : مَغْنِي اللَّيْبِ : 138/1 - 139 ، وَشَرَحَ التَّنْصِيحُ : 159/1 ، وَالْأَوْضَحُ : 93/1 ، وَالْإِنْصَافُ : 583/2 الْمَسْأَلَةُ : 102 ، وَالْكِتَابُ : 400/2 .

² - لِأَنَّهُ مَحذُوفٌ مِنْهُ بَعْضُ مَا يَوْضُحُهُ وَيَبَيِّنُهُ كَمَا حُذِفَ مِنْ " قَبْلُ " وَمِنْ " بَعْدُ " الْمَضَافُ إِلَيْهِ الْمَبْتَنِ لِلْمَضَافِ . يُنْظَرُ : حَاشِيَةُ يَسَ : 211/1 .

³ - مَرِيَمَ : 69/19 .

⁴ - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، صَدْرُهُ : إِذَا مَا لَقِيَتْ بَنِي مَالِكٍ

وَهُوَ لِيَغْتَنَانَ بِنَ وَعَلَةَ بِنَ مَرَّةً فِي : الْإِنْصَافُ : 587/2 ، وَشَرَحَ التَّنْصِيحُ : 157/1 - 159 ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ : 236/1 ، 830/2 ، وَالْدَرَرُ : 155/1 ، 175 ، وَلِرَجُلٍ مِنْ غَسْتَانَ فِي : تَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ : 158 ، وَلِيغْتَنَانَ أَوْ لِرَجُلٍ مِنْ غَسْتَانَ فِي : الْخَزَانَةُ : 61/6 ، وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي : الْمَفْصَلُ : 185 ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ : 383/2 ، 426 ، 331/4 ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ : 208/1 ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَةُ : 285/1 ، وَشَرَحَ كَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ : 110/3 ، وَاللِّسَانُ : 59/14 (أَيًا) ، وَرَصَفَ الْمَبَانِي : 197 ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : 449/1 ، وَالْمَغْنِيُّ : 139/1 ، وَالْأَوْضَحُ : 92/1 ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ : 83 ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ : 275/1 ، 295 . وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : (عَلَى أَيُّهُمْ) حَيْثُ جَاءَتْ " أَيُّ " اسْمًا مَوْصُولًا مَضَافًا ، وَصَدْرُ صَلَتِهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ ؛ وَلِهَذَا بَنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ ، وَقَدْ رُوِيَ الْبَيْتُ بِالْجَرَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَعْرَبُهَا فِي الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ .

⁵ - أَيُّ : بِالْآيَةِ وَالْبَيْتِ .

(و"أل" في وَصْفٍ صَرِيحٍ) أي: خالصٌ للوصفيّةِ بأنّ لم تغلب عليه الاسميّة (لغير تفضيل) ؛ وذلك كاسميّ الفاعل والمفعول (كالضَّارِبِ والمضْرُوبِ) بخلاف الدّاخلَةِ على الاسم² السّالم من الوصفيّة ك: "الرَّجُل" أو ما غلبت عليه الاسميّة ك: "الأبطح" و"الأجرع"³ أو على ما دلّ على

تفضيل ك: "الأفضل" و"الأعلم" ؛ فإنّ "أل" في ذلك كلّه حرف تعريف .

وأما الدّاخلَةُ على الصّفة المشبّهة ك: "الحسن" فجنَحَ ابنُ مالك⁴ إلى أنّها موصول اسمي ، وجزى عليه المصنف في الشرح⁵ ، والأوضح⁶ "في باب: ما لا ينصرف" ، لكن قال في المغني : « وليس بشيء ؛ لأنّ الصّفة المشبّهة للثبوت فلا تُؤوّل بالفعل الدّال على الحدوث ؛ ولهذا كانت "أل" الدّاخلَةُ على اسم التّفصيل ليست موصولة باتّفاق ؛ وقضيّته أنّها حرف تعريف »⁷ ، وبه صرح في الأوضح¹ "في باب الصّفة المشبّهة" .

¹ - هو أحمد بن يحيى ، يسار (أو سيّار) الشّيباني ، أبو العباس ، نحوي ولغوي من أئمّة الكوفيين ، له مناظرات مع المبرد ، أصيب بالصمم في آخر حياته وتوفي سنة: 291هـ ، له: كتاب الفصيح ، وكتاب القراءات ، وإعراب القرآن .
تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 396/1-398 ، ونزهة الألباء : 173-176 ، وطبقات النحويين : 141-150 ،
ووفيات الأعيان : 102/1-104 ، وشذرات الذهب : 383/3-384 .

² - ساقطة من (أ) .

³ - الأبطح : في الأصل وَصْفٌ لكلِّ مكانٍ منبسطٍ من الوادِ ثمّ غلبَ على الأرض المتسعة ، والأجرع: مذكّر "جرعاء" في الأصل وَصْفٌ لكلِّ مكانٍ مُستَوٍ ثمّ غلبَ عليه الاسميّة فصارَ مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل والتي لا تنبت شيئاً .
شرح التصريح : 170/1 ، والقاموس المحيط : 130 (بطح) 244 (جرع) ، وحاشية يس : 213/1 .

⁴ - قال في تسهيل الفوائد : 12 « وبمعنى "الذي" وفروعه "الألف واللام" خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ، وتوصل بصفة محضة ، وقد توصل بمضارع اختياراً » .

وقال في شرحه : 201/1 : « وعنيّتُ بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبّهة » .

⁵ - يُنظر : شرح قطر الندى : 140 .

⁶ - يُنظر : أوضح المسالك : 97/1-98 ؛ في "باب الموصول" حيث قال : « والصّلة إما جملة ... وإما شبهها ؛ وهي ثلاثة: الظرف المكاني ، والجار والمجرور ، التّامان ، ... والصّفة الصريحة -أي: الخالصة للوصفية- وتختصُّ بالألف واللام ك:

ضارب ومضروب وحسن ، بخلاف ما غلبت عليها الاسميّة ك: أبطح وأجرع وصاحب وراكب » .

وكذلك يُنظر : شرح التصريح : 168/1-170 .

⁷ - مغني اللبيب : 91/1 (مع اختلاف بسيط بين العبارتين) .

وعلى الأول أُجيب : بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمَل الفعل باطراد ، بخلاف التفضيل .

وما ذهب إليه من أن "أل" الداخلة على هذا الوصف الصريح "موصول اسمي" هو الأصح ؛ بدليل عود الضمير عليها² في نحو: قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ ، وليست موصولاً حرفياً³ - لِمَا مرَّ⁴ ، ولأنها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر⁵ - ولا حرفَ تعريف ؛ لعدم تقدّم معمول مدخولها عليها ،

ولجواز عطف الفعل على مدخولها⁶ ؛ وأيضاً لو كانت حرفَ تعريف لقدح إلحاقها في إعمالِ اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لِوُجُودِ المُبْعَدِ له عن⁷ مشابهته [للفعل]⁸ واللازم منتف ، قال الرضي : وهذا الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد ؛ أمّا إذا كانت له كما في قولك : جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضارب ، فلا كلام في حرفيتها .

ووصلها بالظرف كما في قوله :

[66] - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَيَّ الْمَعَّةُ⁹

¹ - يُنظر : أوضح المسالك : 429/1 .

² - والضمير لا يعود إلا على الأسماء .

³ - القائل بأنها موصول حرفي هو المازني ، وزعم الأخفش أنّها حرف تعريف .

يُنظر : شرح شذور الذهب : 180 ، وجمع الهوامع : 275/1 ، وشرح التصريح : 160/1 .

⁴ - أي : من عود الضمير عليها .

⁵ - أي : لو كانت موصولاً حرفياً لأولت مع ما بعدها بالمصدر . حاشية يس : 213/1 .

⁶ - مثل : ﴿ مِمَّنْ مَدَّ يَدَهُمْ - وَالَّذِينَ كَانُوا يُسْتَعْتَبُونَ - وَالَّذِينَ كَانُوا يُسْتَعْتَبُونَ - وَالَّذِينَ كَانُوا يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [العاديات: 100/03-

04] بعطف "أثرن" على "المغيرات" ؛ لأنّ التقدير: (فاللآتي

أَعْرَنَ فَأَثَرْنَ) . يُنظر : شرح شذور الذهب : 180 .

⁷ - في (ب) : [من] .

⁸ - زيادة من (م) .

⁹ - صدر بيت من الرجز ، عجزه : فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةِ

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 203/1 ، والارتشاف: 1014/2 ، 2451 ، والجنى الداني: 203 ، وتوضيح المقاصد:

447/1 ، والمغني: 91/1 ، وشرح ابن عقيل : 82 ، والمساعد : 150/1 ، وشرح شواهد المغني : 161/1 ، وجمع الهوامع :

278/1 ، والخزانة : 32/1 ، والدرر : 159/1 .

وبالجملة الاسميّة كما في قوله :

[67] - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ¹
.....

ضرورة² ، وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله [51/1] :

[68] - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتَهُ³
.....

على المختار في تفسير الضرورة⁴ .

(و"ذو" في لغة طيبي) خاصة⁵ دون غيرهم من العرب ، كقوله :

والشاهد فيه : (المعه) حيث وصل "أل" الموصولة بالظرف ؛ والتقدير: الذي معه ، وهذا ضرورة .

¹ - صدر بيت من الوافر ، عجزه : هُم دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَّ

وهو بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية: 301/1 ، والارتشاف: 1014/2 ، ووصف المباني: 75 ، والجني الداني: 201 وتوضيح المقاصد: 446/1 ، وضرائر الشعر: 289 ، والمغني: 92/1 ، وشرح ابن عقيل: 81 ، والمساعد: 150/1 ، وشرح شواهد المغني: 161/1 ، وجمع الهوامع: 278/1 ، والدرر: 158/1 . وروى البغدادي - أيضاً - في "الخزانة: 33/1" بيتا يشبهه ، ولم يعزه إلى شاعر معين ؛ وهو : بل القوم الرسول الله فيهم هُم أهلُ الحُكُومَةُ مِنْ قُصَيِّ والشاهد فيه : (الرسول الله منهم) حيث وصل "أل" بالجملة الاسميّة ؛ لأنّ "الرسول" مبتدأ ، و"منهم" خبره .

² - خبر قوله : " ووصلها " . ويُنظر : ضرائر الشعر : 289 ، وجمع الهوامع : 278/1 .

³ - صدر بيت من البسيط ، عجزه : وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو للفرزدق في : الإنصاف: 424 ، وشرح الشذور: 38 ، واللسان: 09/6 (أمس) ، 565/12 (لوم) ، وتاج العروس: 459/33 (لوم) ، وشرح التصريح: 32/1 ، 170 ، والخزانة: 32/1 ، والدرر: 157/1 ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في : المقرب: 60/1 ، وضرائر الشعر: 288 ، ووصف المباني: 75 ، وشرح التسهيل: 201/1 ، وشرح الكافية الشافية : 163/1 والارتشاف: 2451/5 ، والجني الداني: 202 ، وتوضيح المقاصد: 284/1 ، 445 ، والأوضح: 37/1 ، وتخليص الشواهد: 154 ، وشرح ابن عقيل : 80 ، وجمع الهوامع : 277/1 ، وشرح كتاب الحدود : 310 .

والشاهد في البيت قوله : (الترضى) حيث أدخل الموصول الاسمي "أل" على الفعل المضارع ، وهو ضرورة .

⁴ - عرّف الفاكهي الضرورة بقوله : « ما لا يقع إلا في الشعر ؛ سواء كان للشاعر عنه مندوحة إلى غيره بأن يُمكنه الإتيان بعبارة أخرى تُؤدّي مقصوده ، أم لا مندوحة للشاعر عنه بأن لا يُمكنه ذلك » . شرح كتاب الحدود في النحو: 310 . وهذا بخلاف ما إذا فسرت بلا مندوحة للشاعر عنه ؛ لتمكّن قائل البيت السابق أن يقول: (المرضي حكومته) ، وإنّما كان المختار التفسير الأوّل لأنّ الثاني يكاد يسد باب الضرورة ؛ إذ كلّ ما يُدعى أنّه ضرورة يُمكن أن يُدعى تمكّن الشاعر من تغييره . يُنظر : حاشية يس : 215/1 .

⁵ - انظر هذه اللغة في : أمالي ابن الشجري : 54/3 ، والأزهية في علم الحروف للهروي : 303 ، والكامل للمبرد : 1141 ،

والمشهور عنهم : أفرادها وتذكيرها وبنائها على السكون لا على الضم - كما توهمه بعض المتأخرين - إذ ليست حرفاً واحداً بل حرفين² الثاني منهما ساكن ؛ والبناء إنما يكون في الآخر .

ومنهم مَنْ يعربها بالحروف إعراب "ذي"³المعرب⁴ كما مر⁵ ، وخصه ابن الضائع⁶ بحالة الجرّ لأته المسموع كقوله :

[70] - فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا¹

والأصول : 262/2، 355 ، وشرح التسهيل : 196/1-199 ، والتذليل والتكميل : 50/3 ، والارتشاف : 1007/2 ، وشرح القطر : 140 ، والأوضح : 93/1 ، وشرح التصريح : 160/1 ، وجمع الهوامع : 272/1 .

¹ - عجز بيت من الوافر ، صدره : فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَحَدِّي

وهو لسنان بن الفحل الطائي في : أمالي ابن الشجري: 55/3 ، والإنصاف: 318 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 591 وتخليص الشواهد: 143 ، وشرح التصريح: 161/1 ، والخزانة: 34/6-35 ، والدرر: 151/1 ، وبلا نسبة في: شرح المفصل: 384/2 ، 507/4 ، واللسان: 460/15 (ذوا) ، وشرح التسهيل: 199/1 ، وشرح الكافية الشافية: 274/1 وشرح كافية ابن الحاجب : 106/3 ، وتوضيح المقاصد : 436/1 ، وشرح القطر : 141 ، والأوضح: 93/1 ، وجمع الهوامع : 272/1 .

² - الصواب : (حرفان) لأنّ النَّصْبَ يقتضي أنّه معطوفٌ على الخبر "حرفاً" ؛ فيكون النَّفْيُ مسلطاً عليه فيصير المعنى : " بل ليست حرفين " ، وهو غير صحيح . يُنظر : حاشية يس : 215/1 .

³ - ساقطة من (ب) .

⁴ - قال أبو حيان : « وأُعرِبَتْ تشبيهاً لها بـ"ذي" بمعنى "صاحب" ؛ لمشابقتها لها في اللفظ ؛ حتّى أنّ بعضهم حكى أنّ " ذو" هذه منقولة من "ذي" بمعنى صاحب ؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف » . التذليل : 51/3 .

وقال ابن يعيش : « والفرق بين "ذو" التي بمعنى "الذي" على لغة طيبي ، وبين "ذو" التي بمعنى صاحب من وجوه : منها أنّ "ذو" في لغة طيبي تُوصَلُ بالفعل ، ولا يجوز ذلك في "ذو" التي بمعنى صاحب ، ومنها: أنّ "ذو" في مذهب طيبي لا يُوصَفُ بها إلا المعرفة ... ولا تكون إلا بالواو ... وليست كذلك التي بمعنى صاحب » . شرح المفصل: 386/2 .

⁵ - في الورقة: [20/أ] .

⁶ - في (أ) و (ب) : [ابن الصائغ] والصواب ما في (م) ؛ وانظر رأي ابن الضائع في : شرح التصريح : 160/1 ، وتخليص الشواهد لابن هشام: 54 .

وابن الضائع هو : محمّد بن علي بن يوسف الكنتامي الإشبيلي ، أبو الحسن (ت 680 هـ) ، عالم بالعربية ، أندلسي من أهل إشبيلية ، من كتبه: شرح كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي : ، والرّدّ على ابن عصفور . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 204/2-205 ، والأعلام : 333/4 .

واستشكَلَ إعرابها بأنَّ سببَ البناء موجود مع عدم المعارض² .

وما جَزَمَ به - هنا - مِن أنَّ "ذو" تُطَلَق عند طيئ على المؤنث أيضا ؛ هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك³ ، وَخَصَّه في الجامع ببعضهم فقال : « و"ذو" لكلّ مذكر ، و"ذات" لكلّ مؤنث ويختصان بطيئ ، ومنهم مَنْ يُصَرِّفُهُمَا⁴ ويعربهما ، وَمَنْ يستعمل "ذو" للجميع » ؛ فَحَكَى العموم⁵ عن بعض طيئ بعد تصديره بالأوّل ، وَيُؤَيِّدُهُ قول ابن الصّائغ⁶ : الأفضح امتناع إطلاقها على المؤنث .

(و"ذا") حالة كونها (بعد "ما") باتّفاق من⁷ البصريين (أو) بعد ("مَنْ" الاستفهاميتين) على الأصحّ عندهم ؛ والمرجع في ذلك إلى السّماع⁸ [عندهم]⁹ ، وكلاهما مسموع ؛ قال تعالى : ﴿  ﴾ ، وقال الشاعر :¹⁰

[71] - وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلَّتْهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا¹

-
- ¹ - عجز بيت من الطويل ، صدره : فِيمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيْتُهُمْ وهو لمنظور بن سُحَيْمِ الفقعسي في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1158 ، والمقرَّب : 59/1 ، وشرح المفصل : 385/2 ، وتحليص الشواهد : 44 ، 144 ، وشرح شواهد المغني : 830/2 ، وشرح التصريح : 60/1 ، 161 ، والدرر : 152/1 ، وللطائي في : المغني : 53/2 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل : 199/1 ، 107/4 ، وشرح الكافية الشافية : 274 ، وتوضيح المقاصد : 437/1 ، وشرح ابن عقيل : 25 ، وأوضح المسالك : 47/1 ، 93 ، وجمع الهوامع : 273/1 والشاهد فيه قوله : (مِنْ ذِي) حيث جاءت "ذو" اسماً موصولاً مجروراً بالياء .
- ² - سبب البناء هو الافتقار المتأصل للجملة بعدها ، لكن هذا السبب عارضه لزومها للإضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب . يُنظر : حاشية يس : 215/1 .
- ³ - يُنظر : شرح التسهيل : 199/1 ، وشرح الكافية الشافية : 273/1 .
- ⁴ - فيقول : ذوان ، وذوين ، وذاتان ، وذاتين ، وذوين ، وذوات . حاشية يس : 215/1 .
- ⁵ - أي : يستعملون "ذو" للجميع .
- ⁶ - الأرحح "ابن الصّائغ" لأنّه هو القائل بهذا الرأي . يُنظر : المقاصد الشافية للشاطبي : 454/1 - 457 ، والتذييل والتكميل : 53/3 - 54 . وابن الصّائغ سبق التعريف به .
- ⁷ - ساقطة من (ب) و (م) .
- ⁸ - في (ب) : [والرّجوع في ذلك للسّماع] .
- ⁹ - زيادة من (ب) .
- ¹⁰ - النحل : 24/16 . وكذلك الآية : 30 .

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط² احتجاجاً بقوله :

[72] - أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ³

أي : والذي تحمليه طليق ، ولا حجة فيه⁴ .

ولا يختص "ذا" من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم ؛ بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تكون - عندهم - موصولات⁵ ؛ وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلّي بـ: "أل" من قبيل الموصولات⁶ كقوله :

[73] - لَعَمْرُكَ أَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ مِنْ أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ⁷

¹ - البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس بن قيس في : ديوانه: 151 وفيه الصدر: (وغريبة تأتي الملوك حكيمة) وكتاب العين: 67/3 ، وشرح التسهيل: 198/1 ، وتاج العروس: 522/31 ، واللسان: (حكم) ، والخزانة: 259/4 ، والدرر: 152/1 ، وبلا نسبة في : أساس البلاغة: 206/1 ، وشرح القطر: 142 ، وشرح الشذور: 178 ، وجمع الهوامع: 273/1 .

² - أي : شرط تقدّم الاستفهام بـ: "مَنْ" أو "مَا" .

³ - عجز بيت من الطويل ، صدره : عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وهو ليزيد بن مفرغ في : ديوانه: 170 ، والشعر والشعراء: 360/1 - 364 ، وأما ابن الشجري: 443/2 - 445 ، والإنصاف: 589 ، وأدب الكاتب لابن قتيبة: 417 ، وشرح المفصل: 95/3 ، 431/2 ، واللسان: 47/6 (حدس) ، 133/6 (عدس) ، وتخليص الشواهد: 150 ، وشرح التصريح: 595/1 ، 296/2 ، وشرح شواهد المغني: 859/2 ، والخزانة: 43 - 41/6 ، والدرر: 153/1 ، وبلا نسبة في : الجمل للفراهيدي: 158 ، وكتاب الشعر: 388 ، والمختصب : = 94/2 ، والمفصل: 186 ، واللباب: 120/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 107/3 ، 207 ، وشرح المفصل: 364/1 ، واللسان: 460/15 (ذوا) ، والارتشاف: 1011/2 ، والأوضح: 97/1 ، وشرح القطر: 143 ، وشرح الشذور: 179 ، والمغني: 128/2 ، وجمع الهوامع: 274/2 ، والخزانة: 333/4 ، 388/6 .

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملي) فإنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ "ذا" اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم عدم تقدّم "ما" أو "من" الاستفهاميتين من التزام موصوليته .

⁴ - يُنظر تفصيل ذلك في : شرح المفصل لابن يعيش: 431/2 .

⁵ - أي عند الكوفيين . انظر هذا الخلاف في : الإنصاف : 589/2 المسألة : 103 .

⁶ - يُنظر نفس المرجع : 594/2 المسألة : 104 .

⁷ - البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذليّ في : ديوان الهذليين: 141/1 ، وشرح أشعار الهذليين: 140/1 ، والكامل: 971/2 ، إصلاح المنطق: 320 ، وتاج العروس: 449/27 ، واللسان: 16/11 (أصل) ، والخزانة: 484/5 - 497 ، والدرر: 156/1 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 429 ، والإنصاف: 594/2 ، واللباب: 121/2 ، وشرح كافية ابن

أي : لأنت الذي أكرم أهلته ؛ فأكرم : صلة البيت¹ .

ومحل كؤن "ذا" موصولة إذا لم تُلغ² ولم تكن للإشارة ؛ فإن أُلغيت بأن كانت مركبة مع "ما" أو "من" لم تكن موصولة ؛ بل تكون مع ما قبلها اسماً واحداً دالاً على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدّم³ ؛ ويظهر أثر ذلك في "البدل" ؛ إذا قلت مثلاً : مَنْ ذا ضرت ، أزيداً أم عمراً⁴ ؟ فإن رفعت البدل ف"ذا" غير مُلغاة ، وإن نصبتُه كانت مُلغاة⁵ .

ويدلُّ على إلغائها أيضاً : إثبات ألف "ما" مع دخول الجار عليها في نحو : عمّا⁶ ذا تسأل ؟ وكذا إن كانت للإشارة لأتھا حينئذ تدخُل على المفرد نحو : مَنْ ذا [1/52] الذّاهب ؟ وماذا التّواني ؟ والمفرد لا يكون صلة لغير "أل" .

[صلة الموصول والعائد]

الحاجب: 97/3 ، والارتشاف: 1014/2 ، واللسان: 124/1 (فياً) ، وشرح التصريح: 166/1 ، وجمع الهوامع: 276/1 ، والخزانة: 166/6 . **والشاهد فيه هو :** (لأنت البيت أكرم أهله) فإن الكوفيين يذهبون إلى أن جملة (أكرم أهله) لا محل لها من الإعراب ؛ صلة "البيت" ؛ فذ:"البيت" - عندهم - اسم موصول ؛ والتقدير: لأنت الذي أكرم أهلته ، وكأنّ الداعي لهم على جعل "البيت" اسماً موصولاً أنّه لا يصحُّ الإخبار به عن "أنت" على الظاهر من جعله اسماً معرفاً بأل ويمكن أن يجاب بأنّه على حذف مضاف ؛ أي: أنت صاحب البيت . وللبيت رواية أخرى وهي: لعمرى لنعم البيت أكرم أهله . وأقعُد في أفيائه بالأصائل .

¹ - ومن الموصولات عندهم - أيضاً - : الأسماء المضافة نحو: (يا دار مية بالعلباء فالستد) فذ: بالعلباء : صلة لدار مية ، ومنها : النكرة الواقعة بعدها جملة نحو: (هذا رجلٌ ضربته) فذ: ضربته : صلة لرجل . يُنظر: شرح التصريح : 166/1

² - في (ب) : [تقع] وهو خطأ من الناسخ .

³ - قال ابن هشام : وإلغاؤها بأن تركب مع "ما" فيصيراً اسماً واحداً ؛ فتقول : ماذا صنعت ؟ ، ويُترُّل "ماذا" بمنزلة قولك: أيّ شيءٍ ، فتكون مفعولاً مقدّماً ، فإن قدرت "ما" مبتدأ و"ذا" خبراً فهي موصولة ؛ لأتھا لم تُلغ . شرح الشذور: 180

⁴ - في (أ) : [عمروا] وهو دائماً يكتب هكذا في (أ) ، وهذا خطأ من الناسخ .

⁵ - برفع زيد وعمرو تكون "ذا" غير ملغاة ؛ أي: اسماً موصولاً خبراً والمبتدأ "من" وزيد: بدل من "من" ، وفي حالة نصبه تكون ملغاة وتعرب مفعول مقدّم ، وزيد: بدل من "ذا" منصوب . يُنظر: حاشية يس: 217/1 .

⁶ - التقدير: عن أيّ شيءٍ تسأل ؟ فأثبت الألف من "ما" لتوسّطها في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لحذفت الألف ؛ لأنّ "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألها ؛ لتطرّفها نحو: ﴿ ﴾ [النبا: 01/78] فرقاً بين "ما" ﴿ ﴾

الاستفهامية و"ما" الموصولة ، وحُصّت الاستفهامية بحذف الألف للتطرّف ، وصيّنت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف ؛ لأنّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد . يُنظر : شرح التصريح : 163/1 .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة فقال : (وصلة أل) - الموصولة -)
 (الوصف) الصريح ، وقد مرّ الكلام عليه¹ ، (وصلة غيرها) من الموصولات (إمّا : جملة)
 وشرطها² - اسمية كانت أو فعلية - أن تكون (خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من
 غير نظر إلى قائلها وأن تكون معهودة للمخاطب لتمييز بها الموصول ، إلا في مقام التهويل والتفخيم
 فيحسُن إبهامها ؛ نحو: ﴿مَنْ يَخُذْ بِالْحَبْلِ يُحْمَلْ بِهٖ إِلَىٰ سَبْعِ مِائَاتِ ذَرْوَةٍ ثُمَّ يُؤْتَىٰ بِرَءِيسٍ عَظِيمٍ﴾
 ﴿مَنْ يَخُذْ بِالْحَبْلِ يُحْمَلْ بِهٖ إِلَىٰ سَبْعِ مِائَاتِ ذَرْوَةٍ ثُمَّ يُؤْتَىٰ بِرَءِيسٍ عَظِيمٍ﴾³ .

وإلا تكون مستدعية كلاماً قبلها ؛ فلا يقال: جاء الذي لكنّه قائم ؛ لأنّ فيه استعمال "لكن" من غير استدراك .

ولابدّ أن تكون الصلة (ذات ضمير) غالباً (مُطابق للوصول) ⁴ أي: مُطابق له في الأفراد
 والتذكير وفروعهما ليربطها به ، (و) ⁵ هذا الضمير (يُسمّى عائداً) لعوده إلى الموصول ، وقد يخلفه
 يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله :

[74] - سَعَادَ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا⁶ وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ إِسْتَمَرَّ وَزَادَا⁷

¹ - صفحة : 237 .

² - وأيضاً - بالإضافة إلى ما سيذكر - أنه لا يوصل بجملة لا يجهل معناها أحدٌ نحو: جاء الذي حاجباه فوق عينيه .

حاشية يس: 217/1 . وقد اقتصر ابن هشام - في شرحه - على شرطين فقط ؛ وهما: أن تكون خبرية ، وأن تكون
 مشتملة على ضمير مُطابق للموصول . يُنظر: شرح قطر الندى : 145 .

³ - النجم : 10/53 . وهذا مثال التضخيم ، ومثال التهويل قوله تعالى: ﴿مَنْ يَخُذْ بِالْحَبْلِ يُحْمَلْ بِهٖ إِلَىٰ سَبْعِ مِائَاتِ ذَرْوَةٍ ثُمَّ يُؤْتَىٰ بِرَءِيسٍ عَظِيمٍ﴾ [طه:78/20] .

شرح التصريح : 168/1 .

⁴ - في (أ) : [طبق الموصول] وأثبتنا ما في (ب) و"متن قطر الندى" .

⁵ - ليس من "متن قطر الندى" .

⁶ - في (ب) اكتفى بذكر الصدر .

⁷ - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 212/1 ، وشرح شذور الذهب: 174 ، وشرح التصريح: 168/1
 وشرح كتاب الحدود في النحو : 155 .

والشاهد فيه : (التي أضناك حب سعادا) حيث وضع الاسم الظاهر (سعادا) موضع الضمير ؛ فربط به جملة الصلة ؛
 والأصل أن يقول : (التي أضناك حبها) . وقد ذكر العلماء أنّ هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ منهم ابن هشام

أي: حُبُّهَا ، وأجازَ ابن الصائغ¹ خلو الصلة منه إذا عُطف عليها بالفاء جملةً مشتملة عليه نحو: الذي يقومُ أخوك فيغضبُ زيد² ؛ لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتها جملةً واحدة .

ولابدّ للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه ؛ لأنّها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ؛

ولهذا سمّي ناقصاً ، ولا يجوزُ الفصلُ بينها وبينه بفواصل³ ، ويجوزُ حذفها كالموصول إن دُلَّ عليها دليل دليل كقوله :

[75] - نحنُ الألى فأجمعُ جمو عك ثمّ وجّههم⁴ إلينا⁵

أي: نحنُ الألى عُرفوا بالشجاعة .

تنبيه : اعلم أنّ الموصول إن طابق لفظه معناه وجبَ مطابقة العائد له لفظاً ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفردَ اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك ك: "من" و"ما" جازَ في العائد وجهان :

في معني اللبيب : 175/2 ، 242 ، ومثل ذلك قول مجنون ليلي :

فياربّ ليلي أنت في كلّ موطنٍ وأنت الذي في رحمة الله أطمع

يُريد : في رحمته .

¹ - يُنظر : همع الهوامع : 281/1 .

² - في (ب) : [فيغضب هو زيد] بزيادة "هو" في المثال .

الذي : اسم موصول مبتدأ ، وخبره "زيد" ، و"يقومُ أخوك" : جملة فعلية ولا عائد فيها ؛ فكان القياس ألاّ تقع صلة لخلوّها من العائد ، لكن لما عطف عليها - بالفاء السببية - ما هو مشتمل على العائد جاز ذلك ؛ لأنّ الفاء صيرت ما بعدها مع ما قبلها كالشيء الواحد ، وفي "يغضب" ضمير مستتر عائد على الموصول ، و"زيد" ليس فاعلاً ل: "يغضب" كما يتوهم بل هو خبر عن "الذي" كما تقدم ، ومثل ذلك المثال المتداول في كتب النحو: الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيد³ . يُنظر تفصيل ذلك في : شرح المفصل لابن يعيش: 399/2-400 ، وهمع الهوامع : 281/1 .

³ - أي: بفواصل أجنبي ، ويجوز الفصلُ بغير الأجنبي كمعمول الصلة نحو: جاء الذي زيداً ضربَ ؛ ومنه : جملة القسم كقول الشاعر: (ذاك وأبيك يعرف مالكاً) ، وجملة الاعتراض ، وجملة الحال ، وجملة النداء بعد الخطاب . يُنظر تفصيل ذلك في : همع الهوامع : 286/1 .

⁴ - في (ب) : [جهزهم] وهو ما ورد في بعض كتب النحو .

⁵ - البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد بن الأبرص في : ديوانه: 142 ، وأما لي ابن الشجري: 42/1 ، 457/2 ، 58/3 ، واللسان: 437/15 (أولي وألاء) ، وشرح شواهد المغني: 258/1 ، والخزانة: 289/2 ، والدرر: 173/1 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 422 ، وشرح التسهيل: 236/1 ، وشرح الكافية الشافية: 312/1 ، والارتشاف: 1047/2 ، والمغني: 152/1 ، وشرح التصريح : 171/1 ، وهمع الهوامع : 290/1 ، والخزانة : 542/6 .

ولا معطوفاً عليه غيره¹ (نحو: ﴿ ﷻ ﷽ ﷾ ﷿ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﴾) أي: الذي هو أشد

ولا فزقَ في جوازِ حَذْفِ المرفوعِ بين صلة "أي" وغيرها³ ، لكن لا يكثرُ الحذف في صلة غيرها إلا إن طال⁴ الصلة ؛ نحو: ﴿ ﷻ ﷽ ﷾ ﷿ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﴾ ؛ أي: هو في السماءِ إلهٌ ، وإلا فالحذف قليل⁶ شاذ ، إلا في قولهم: لا سَيِّمًا زَيْدٌ - بالرفع - فإنه مَقِيْسٌ غيرُ شاذ ؛ تنزيلاً لـ: "لا سَيِّمًا " منزلة "إلا" الاستثنائية⁷ .

لأنه لو حُذِفَ لم يُدْرَ أُحذِفَ مِنَ الكلامِ شيءٌ أم لا ؟ ولأنَّ الخبرَ صالحٌ لأن يكونَ صِلَةً كاملةً لاشتماله على ضميرٍ مستترٍ في الفعل وفي الجار والمجرور ؛ وقضية ذلك : جوازُ الحذفِ إذا كان الخبرَ جملةً لا تصلحُ لأن تكونَ صلة ؛ لعدم العائد ، وبه صرَّح بعضهم . يُنظر: حاشية يس: 222/1 ، وجمع الهوامع : 294/1 ، وشرح التصريح : 171/1 .

¹ - أي: لا يجوزُ حذفُه إن كان بعد نفي ؛ مثل: جاء الذي ما هو مسافرٌ ، أو بعد أداة حصرٍ مثل: جاءني الذي ما في الدار إلا هو ، أو معطوفاً على غيره مثل: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان . يُنظر: جمع الهوامع : 293/1 - 294 .
² - مريم : 69/19 .

³ - في (أ) : [أو غيرها] .

⁴ - في (ب) : [كانت] .

⁵ - الزخرف : 84/43 . إلهٌ : خيرٌ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير: (هو في السماءِ إلهٌ) ، وفي السماءِ : جارٌ ومجرور متعلّق بالخبر ، والصلة هنا طالَت بمعمول الخبرِ (في السماءِ) المتقدم على عامله ، وكذلك إن تأخَّر ؛ مثل: ما أنا بالذي قائلٌ لكَّ سوءاً ، وإنما لم يشترطوا الطول في صلة "أي" لأنَّ ملازمتها للإضافة لفظاً ومعنى قائمٌ مقام الطول . يُنظر: شرح التصريح : 172/1 ، وحاشية يس : 222/1 .

⁶ - لم يشترط الكوفيون طول الصلة ؛ فأجازوا الحذفَ من قولك: جاء الذي هو فاضلٌ ؛ لوروده في قراءة : ﴿ ﷻ ﷽ ﷾ ﷿ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﴾ أحسنٌ ، وكذلك بما ورد في الشعر ، والبصريون جعلوا ذلك نادراً ، ومحل الخلاف في غير "أي" ، أمّا أيّ" فلا يشترطُ فيها الطول اتفاقاً . يُنظر مزيداً من التفصيل في: جمع الهوامع :

294/1 ، وشرح التصريح : 173/1 ، والتذييل : 86/3 ، وشرح التسهيل : 207/1 .

⁷ - (لا سَيِّمًا زيدٌ) بالرفع ؛ أي: بناءً على أنّ "ما" موصولة لا نكرة موصوفة ؛ والأصل: (لا مثلَ الذي هو زيدٌ) لا (لا مثلَ شيءٍ هو زيدٌ) . الإعراب: لا: نافية ، سيّ: اسمها منصوب بالفتحة ، ما: موصول مضاف إلى "سيّ" ، زيدٌ: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (لا سيّ الذي هو زيد) فحذفَ العائد (هو) على الموصول ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صدرُ الصلّة وجوباً ولم تطل الصلة ، وهو مقيس ، ومعنى (تنزيلاً لـ لا سَيِّمًا منزلة "إلا" الاستثنائية) أي: في عدم التصريح بعدها بجملة . يُنظر: شرح التصريح : 172/1 ، ومعني اللبيب : 233/1 .

والمنصوب إن كان منفصلاً لم يجز حذفه¹ ، أو متصلاً متعيناً للربط² وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة "أل" العائد إليها المنصوب جاز حذفه نحو : (﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾³) أي : عملته ، كما قرأ به ، وقوله :

[77]- مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ⁴

أي: الذي الله موليكم فضلًا ، وأما قوله :

[78]- مَا الْمُسْتَفْرَزُ الْهُوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ⁵

فشاذ⁶ .

وحذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جداً⁷ ، وإن اشتركا في الجواز وليس بمتساويين في الحذف كما توهمه عبارة الألفية⁸ .

¹ - مثل : جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه .

² - فلو كان غير متعين لم يجز حذفه ؛ نحو: (جاء الذي أكرمته في داره) فإنَّ العائد أحدهما لا بعينه . شرح التصريح: 174/1

³ - سورة يس : 35/36 . على قراءة طلحة وعيسى وهمة والكسائي وأبو بكر ، وقرأ الجمهور: ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ ﴾ بالضمير . يُنظر: تفسير البحر المحيط : 320/7 .

⁴ - صدر بيت من البسيط ، عجزه : فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرُّرُ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: 205/1 ، وشرح الكافية الشافية: 290/1 ، وتوضيح المقاصد: 453/1 ، والأوضح: 99/1 ، وشرح ابن عقيل: 86 ، وشرح المكودي: 160/1 ، وشرح التصريح: 174/1 ، وهمع الهوامع: 292/1 ، والدرر: 174/1 . الإعراب ومحل الشاهد : ما: اسم موصول في محل رفع مبتدأ ، وفضل: خبره ، و"الله موليكم" : صلة "ما" ، والعائد محذوف منصوب بالوصف "موليكم" ؛ والتقدير : الذي الله موليكم فضلًا . شرح التصريح : 174/1 .

⁵ - في (ب) : [عواقبه] . وهو صدر بيت من البسيط ، عجزه : وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِأَلَا كَدَرٍ

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 207/1 ، وتوضيح المقاصد: 454/1 ، والأوضح: 100/1 ، وتحليص الشواهد : = 161 ، وشرح التصريح : 175/1 ، وهمع الهوامع : 291/1 ، والدرر : 173/1 .

والشاهد فيه قوله : (ما المستفرز الهوى) حيث حذف منه الضمير المتصل بالمنصوب بالوصف ، وهذا الوصف صلة "أل" ، والضمير عائد إلى الموصول ؛ فالتقدير : ما الذي مستفرزه الهوى ، وهو شاذ .

⁶ - يُنظر ذلك في : تحليص الشواهد : 161 ، وتوضيح المقاصد: 456/1 ، والأوضح : 100/1 ، وشرح التصريح : 175/1

⁷ - لأنَّ الأصل في العمل للفعل فَكَثُرَ تَصَرُّفُهُمْ فِي مَعْمُولِهِ بِالْحَذْفِ . شرح التصريح : 175/1 .

⁸ - وهي : فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ تَرَجُّو يَهَبُ متن الألفية لابن مالك : 22 .

وتوهم - أيضاً - التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة ل: "أل" والذي هو صلتها ؛ مع أنَّ المنصوب صلة "أل" لا

يُحذف . حاشية يس : 224/1 .

أَيُّ: رَكَنتُ إليه ، وقولك: مَرَرْتُ بِغِلامِ الَّذِي مَرَرْتُ ، أَيُّ : به .
 فَإِنَّ لم يتعيَّن العائد للربط ك: مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ به في داره .
 أو جُرًّا معاً¹ بغير حرفٍ ك: جاءَ غِلامُ الَّذِي أنتَ غِلامُهُ .
 أو لم يُجرِ الموصول² أصلاً ك: جاءَ الَّذِي مَرَرْتُ به .
 أو جُرًّا بِحَرْفٍ مِمَّاثلٍ [i/54] لِمَا جُرَّ به العائدُ لفظاً لا معنى ك: مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ به ؛ لأنَّ أَحَدَ الحرفين للسببية³ ، أو لفظاً ومعنى لا مُتعلّقاً ك: مررتُ بِالَّذِي سرتُ⁴ به .
 أو كان محصوراً ك: مررتُ بِالَّذِي ما مررتُ إلاّ به .
 أو نائباً عن الفاعل ك: مررتُ بِالَّذِي مُرَّ به .
 أو حَذْفُهُ مُلبساً ك: رَغِبْتُ فيما رَغِبْتَ فيه⁵ ، لم يجز الحذفُ في الصُّور كُلِّها .
 واعلم أنَّ هذه الشُّروط الَّتِي ذَكَرناها لِصِحَّةِ جِوازِ حَذْفِ العائد - من حيث هو⁶ - لم يُصَرِّحْ بها ؛ ولعلَّه إِنَّمَا تَرَكَها إِحالةً على الأمثلةِ فِيها جامعةً للشُّروط⁷ .
 وصِلَةٌ غير "أل" إمَّا جملة - كما مرَّ - (أو ظَرْفٌ أو جازٌ ومَجْرورٌ تامان) أَيُّ : تتمُّ بهما الفائدة
 ك: جاءَ الَّذِي عِنْدَكَ ، أو في الدَّارِ ؛ فلا يُوصَلُ بِها لا يكونُ كذلك⁸ .

يُنظر: شرح التصريح : 176/1 .

1 - الموصول والعائد .

2 - في (ب) : [أو الجر للموصول أصلاً] .

3 - والآخر للإلصاق . حاشية يس : 225/1 .

4 - في (م) : [مررت] .

5 - لأنَّه لو حُذِفَ لا يُعْلَمُ أنَّ الأصل : رَغِبْتَ فيه أو رَغِبْتُ عنه ، فنقع في لبس . يُنظر: شرح التصريح : 178/1 .

6 - أَيُّ : لا من حيث كونه مجروراً ؛ أَيُّ : سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . حاشية يس : 225/1 .

7 - ساقطة من (ب) .

8 - أَيُّ: ما لا يكون تاماً ؛ والمراد بالتام : ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلَّق هو به ، بخلاف الناقصين مثل: "جاء الذي مكاناً" أو

"جاء الذي بك" ؛ فلا يتم معناهما إلاّ بذكر متعلِّق خاص جازٍ الذكر مثل: جاء الذي سكن مكاناً أو الذي مرَّ بك .

يُنظر: شرح التصريح : 169/1 .

وكلاهما - إذا وَقَعَا صلتين - (متعلقان ب: استَقَرَّ) وشبهه مَّا هو فعل حال كونه (محذوفاً)
وَجُوباً ، لا ب: "مُسْتَقَرَّ" وشبهه مَّا هو اسمٌ لإفراده¹ .

وهما - في اصطلاح النَّحاة - كالفقير والمسكين - في اصطلاح الفقهاء - إذا أُطْلِقَ أَحَدُهُمَا شَمِلَ
الآخر ، وإذا ذُكِرَا فَلِكُلِّ معنى ؛ ولذلك نظائر منها : الإيمان والإسلام ، والمشرك والكافر .
(ثم) الخامس من المعارف :

(ذو الأداة) أي: أداة التعريف

(وهي: "أل") بجملة التعريف (عند الخليل² وسيبويه³) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية⁴ ؛
؛ فهي همزة قطع كهزمة " أم " و " أن " حُذِفَتْ في الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يُخالفه في

أصالة الهمزة⁵ فهي عنده همزة وصلٍ زائدة لكنها معتدٌ بها في الوضع ؛ هذا ما حكاه ابن مالك في
شرح التسهيل⁶ من الخلاف بينهما ، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه ؛ واستدل على صحته بوجوه
ذَكَرَهَا فيه وأطال في تقريرها⁷ ، ونازعه أبو حيان في ذلك وردّها⁸ وأنكر أن يكون ما ذَكَرَهُ ابنُ مالك

1 - قال ابن يعيش : « واعلم أنّ الظرف إذا وَقَع صلة فإنّه يتعلّق بفعل محذوف ؛ نحو: "استقرّ" أو "حلّ" ونحوه ، ولا يتعلّق
باسم فاعل ؛ لأنّ الصلّة لا تكون بمفرد إمّا تكون بجملة » .
شرح المفصل : 390/2 .

وقال ابن هشام : « لا خلاف في تعيين الفعل في بابيّ القَسَم والصلة » .
مغني اللبيب : 107/2 (الباب الثالث) .

2 - يُنظر : الكتاب : 324/3 - 325 ، والمقتضب : 221/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 240/3 (طبعة بن غازي) ،
والمفصل للزمخشري : 424 .

3 - يُنظر الكتاب : 147/4 ، 226 .

4 - نفسه : 325/3 .

5 - الكتاب : 147/4 - 149 ، 226 .

6 - يُنظر : شرح التسهيل : 253/1 - 254 .

7 - يُنظر ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك : 254/1 - 256 .

8 - يُنظر ذلك في: التذييل والتكميل : 223/3 - 226 ، ومّا قاله أبو حيان صفحة : 221 : « وقد ردّ عليه أبو الحجاج

يوسف بن معزوز وقال : إمّا هي في مذهب الخليل وسيبويه ألفٌ وصلٌ ولكنته فهم كلام سيبويه - هو وغيره من

النحويين - فهم سُوءٌ لأنّ في ظاهره إشكالاً ففهموه فهم سُوءٌ » .

مالك عن الخليل مذهباً له ؛ وقال: « ليس في كلام الخليل ما يدلُّ على أنَّ الهمزة أصلٌ¹ مقطوعة في الوصل كهمزة " أم " و " أن " »² .

(لا اللّام وحدها) للتعريف ؛ وُضِعَتْ ساكنةً فاجتَلَبَتْ همزة الوصل للتمكّن من الابتداء بالسّاكن ، وُفْتِحَتْ لكثرة استعمالها مع اللّام ، (خلافاً للأخفش)³ وسيبويه في أحد قوليهِ⁴ المشهور عنه ، ورجّحهُ ابن مالك في "سبك المنظوم"⁵ ، واختارهُ المصنّف في "حواشيه"⁶ وقال : « إنَّه من الحَسَنِ بمكان ، وجميع ما اعترضوا به عليه مُقَابِلَ بمثله أو مجابٌ عنه » ، لكنّه رجّح في "الجامع" قولَ الخليل ؛ وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور⁷ .

وإنّما لم تُترك الهمزة وتُحرّك اللّام - على قول الأخفش - لأنّها إن حرّكت بالكسر حَصَلَ التّقل مع كثرة الاستعمال [1/55] والتّبَسّت بلام الجرّ ، أو بالفتح إلتبست بلام الابتداء ، أو بالضم فلا نظير لها .

¹ - في (م) : [أصلية] .

² - التذييل والتكميل : 221/3 ؛ وفيه : « ... ما يدلُّ على أنَّ الهمزة أصل مقطوعة في الأصل ... » .

³ - قال الفاكهي في كتابه (كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب : 64) : « ومذهب الأخفش أنّ آلة التعريف هي اللّام فقط ؛ وُضِعَتْ ساكنة فاجتَلَبَتْ همزة الوصل للتمكّن من الابتداء بالسّاكن ، وُفْتِحَتْ لكثرة استعمالها مع اللّام ، وتُسبب هذا لسيبويه أيضاً... على أنّه يُحْكِي عن المبرّد أنّ الهمزة للتعريف واللّام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام »

⁴ - القول الثاني : أنّ اللّام وحدها للتعريف . يُنظر : شرح ابن عقيل : 90 ، وشرح قطر النّدى : 149 ، وجمع الهوامع :

256/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 240/3 (طبعة بنغازي) .

⁵ - "سبك المنظوم وفكّ المختوم" كتاب في النحو لابن مالك . يُنظر : كشف الظنون : 978/2 .

ودكّر المقرّي أنّ ابن مالك نَظَمَ "المفصل" للزخشري وسمّى هذا النّظم : "الموصل في نظم المفصل" وقد حلّ هذا النّظم وسمّاه : "سبك المنظوم وفكّ المختوم" . يُنظر : نفع الطيب من غسن الأندلس الرطيب للمقرّي ، تح: إحسان عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1988م : 225/2 .

وقال ياسين : « وهذا الكتاب جرّم فيه كثيراً بخلاف ما رجّحهُ في سائر كتبه ؛ لأنّه قصّد فيه تلخيص المفصل ؛ فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ، ولا مخالفة في ترجيح ، فتنبّه لذلك » . حاشية يس : 227/1 ، ويُنظر : المفصل للزخشري : 424 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 136/5 .

⁶ - لابن هشام حواشٍ على "التسهيل" ، وحواشٍ على الألفيّة . يُنظر : شرح التصريح : 05/1 ، 140 ، 499 .

⁷ - يُنظر : شرح شذور الذهب : 180 - 182 .

﴿ ١ ﴾ أي : من حقيقة الماء المعروف ، وقيل : المني (﴿ ٢ ﴾ ، وهذه لا تخلفها "كل" لا حقيقةً ولا مجازاً .

(أو لاستغراق أفرادها) وهي التي تخلفها³ "كل" حقيقةً (نحو : ﴿ ٤ ﴾ أي: كل فرد⁵ من أفراد الإنسان (﴿ ٦ ﴾ ، وتُعرَفُ بصحّة الاستثناء مِنْ مَدْخُولِهَا نحو : ﴿ ٧ ﴾ .

(أو) لاستغراق (صفاته) وهي التي تخلفها "كل" مجازاً (نحو: زيدُ الرَّجُلِ) أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة ؛ إذ لو قيل: زيدٌ كلُّ رجلٍ ، على وجه المجاز والمبالغة لَصَحَّ ؛ بمعنى أنّه اجتمع فيه ما افتُرق في غيره من الرجال ؛ من جهة كماله ، ولا اعتداد بغيره لِقصوره عن رتبة الكمال .

والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه⁸ ؛ نحو :

﴿ ١ ﴾ ، وَقَيَّدَهُ ابن مالك² بغير الصلة³ ، وجَوَّزَ الرَّخْشَرِي نيابتها عن الاسم الظاهر⁴ ، وأبو شامة⁵ نيابتها عن

يُنظر: كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي : 583/1 رقم: 323 ، وكنز العمال للمتقي : 223/3 رقم: 6257 .
ويُنسَبُ هذا القول - كذلك - لأبي موسى الأشعري .
1 - الأنبياء : 30/21 .
2 - الأنبياء : 03/21 .
3 - في (أ) : [يخلفها] .
4 - النساء : 28/4 .
5 - في (أ) : [كل فرد فرد] .
6 - النساء : 28/4 .
7 - العصر : 03 - 02/103 .

8 - هذا القسم قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك ؛ ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ ١ ﴾ [سورة ص :

﴿ 50/38 ﴾ [وقوله : ﴿ ٢ ﴾] .
[النازعات : 41/79] أي : أبوابها ، وهي مأواه .

ومذهب أكثر البصريين أنّ الضمير في ذلك محذوف ؛ والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها ، وهي المأوى له .
يُنظر: الجني الداني : 198-199 ، ومعني اللبيب : 100/1 .

موصولة .

(وإبدال اللام) في المعرفة (ميماً لغة حَمِيرِيَّة²) كقولهم في الرجل والفرس : امرجلٌ وامفَرَسُ ، وقد نَطَقَ بها عليه الصَّلَاة والسَّلَام حين قال له السَّائل : [يا رسولَ الله]³ أَمِنَ امْبِرَّ امصِيَامُ في امسْفَر⁴ ؟ فقال : « لَيْسَ مِنْ امْبِرَّ امصِيَامُ في امسْفَر⁵ » ، وَنُقِلَتْ هذه اللُّغة - أيضاً - عن نفر من طيِّء ؛ قال شاعرهم :

[81] - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِنِي يَرْمِي وَرَائِي بَامْسَهْمِ وَأَمْسَلِمَةَ⁶

(ثم)⁷ السَّادِس من المَعْرِف :

(المضاف)

إضافة محضة¹ (إلى واحد ممَّا ذُكِر) مِنَ الخمسة المتقدِّمة - ولو بواسطة² - ما لم يكن متوعلاً في الإبهام ك: "غير" و"مثل" ، ولا واقعاً موقع نكرة ك: جاءَ وَحْدَهُ .

-
- ¹ - السابق منهما حال ، والثاني معطوف ، و"أل" فيهما زائدة ؛ لأنَّ الحال واجبة التنكير ، والأصل: ادخلوا أوَّل فأوَّل ، = وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التَّعَقُّبِي ؛ والمعنى: ادخلوا مترتِّبين الأسبق فالأسبق . شرح التريح : 185/1 .
 - ² - نسبة إلى حَمِيرٍ ؛ وهي قبيلة باليمن ، وجاء في شرح التصريح : 180/1 : « قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حمير يقبلون اللام ميماً إذا كانت مظهرة كالحديث المروي ؛ إلاَّ أنَّ المحدثين أبدلوا في "الصوم" و"السفر" ، وإنما الإبدال في "البر" فقط ، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة ؛ كقوله : ذاك خليلي ... » .
 - ³ - زيادة من (ب) .
 - ⁴ - في (ب) : [أمن ام بر ام صيام في ام سفر] وكذلك في الحديث .
 - ⁵ - سبق تخريج الحديث في الورقة : [04/أ] .
 - ⁶ - البيت من المنسرح ، وهو لِيُجَيَّر بن عَنَمَةَ الطائي - وهو شاعر جاهلي - في : اللسان: 297/12 (سلم) ، 459/15 (ذو) ، وشرح شواهد المغني: 159/1 ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب: 451 ، والدرر: 137/1 ، وبلا نسبة في : المفصل: 424 ، وشرح المفصل: 133/5 ، 139 ، وشرح الكافية الشافية: 165/1 ، واللسان: 36/12 (أمم) ، والجني الداني: 140 ، والمغني: 89/1 ، وشرح القطر: 153 ، وتحليص الشواهد: 143 ، وشرح التصريح: 180/1 ، وهمع الهوامع: 258/1 .
- والبيت يقال أنه ملقَّق من بيتين وهما : ذاك خليلي وذو يُعَاتِبِنِي لا إحنةً عنده ولا جرمَةً
ينصُرُنِي منك غير معتدِرٍ يرمي ورائي بامسهم وامسَلِمَةَ
والسَلِمَة: السَّلَامُ والسَلِيمُ: الحجارَة ، واحدها: سَلِمَة ؛ سُمِّيَتْ بهذا لسلامتها من الرخاوة . اللسان: 297/12 (سلم) .
- ⁷ - في "متن قطر التدي" : [و] .

(وهو) في التعريف (بحسب ما يُضاف إليه) عند الأكثر³ ؛ فالمضاف للعلم في رتبة العلم ، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة ، وكذا البواقي (إلا المضاف إلى الضمير⁴) ك: غلامي (ف) ليس في رتبة الضمير وإنما هو (كالعلم) أي: في رتبته ؛ وإلا لَمَا [56/أ] صحَّ نحو: مررتُ بزيدٍ صاحبك⁵ ؛ إذ الصِّفة لا تكونُ أعرف من الموصوف .

وقيل : إنَّ ما⁶ أُضيف⁷ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، قال المصنّف : « ويدلُّ على بطلانه قوله :

[82] - كَحُدْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُتَّقِبِ⁸

1 - الإضافة المحضة هي التي لا يكون فيها المضاف صفة ، وإن كان صفة فلا يكون معمولاً لتلك الصفة ؛ مثل: غلامٌ زيدٌ ، وضربُ زيدٍ ؛ ففي المثال الثاني فإنَّ المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة ، ومثل: ضاربُ زيدٍ أمسي ، فإنَّ المضاف وإن كان صفة لكنَّ المضاف إليه ليس معمولاً لها ؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، والإضافة في هذه الأمثلة تسمّى محضة أي: خالصة من شائبة الانفصال ، وتسمّى: معنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة مثل: غلامٌ زيدٌ ، وتخصيصه إن كان نكرة مثل: مثل: غلامٌ امرأةٌ . يُنظر مزيداً من التفصيل في : شرح شذور الذهب : 344-347 .

2 - مثل: " جاء غلامٌ أبيضٌ " ؛ وفيه خفاء لأنَّ " غلامٌ " ليس مضافاً إلى الضمير بواسطة ؛ وإنما هو مضاف إلى مضافٍ إلى الضمير . يُنظر : حاشية يس : 230/1 .

3 - إلا المبرّد ؛ إذ زعمَ أنَّ المضاف إلى واحدٍ منها هو دون ما أُضيف إليه في التعريف قياساً على المضاف إلى الضمير لأنه دونه في التعريف . يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 80/1 (باب النعت) و81/2 ، وارتشاف الضرب : 908/2 ، والتذييل : 117/2 ، وراجع المقتضب : 282/4 مع الهامش .

وأعرف المعارف - عند البصريين - الضمير تمَّ العلم ، ثمَّ الإشارة ، ثمَّ الموصول ، ثمَّ المعرفُّ بأل ، ثمَّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف وتعريفه على قدر ما يُضاف إليه . يُنظر : الإنصاف : 581/2 (المسألة : 101) .

4 - في (ب) : [للضمير] .

5 - ووجه دلالة هذا المثال أنَّ "صاحبك" مضاف إلى الضمير ، والمنعوت "زيد" علمٌ ؛ فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لكانت الصِّفة أعرف من الموصوف ؛ ومن المقرّر عند النحاة أنَّ الصِّفة لا تكونُ أعرف من الموصوف .

يُنظر: شرح شذور الذهب : 189 ، وشرح قطر التدى : 154 .

6 - في (أ) و (ب) : [إنما] .

7 - في (ب) : [أُضيفت] .

8 - قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو : فَأَذْرَكَ لَمْ يُجْهِدْ وَلَمْ يُنْشَأْ وَهُوَ يَمْرُ كَحُدْرُوفِ ...

وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي في : ديوانه : 69 ، وشرح التسهيل : 369/2 ، وبلا نسبة في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 80/1 ، 82/2 ، شرح الشذور : 187 ،

فَوَصَّفَ المضاف إلى المَعْرِفِ بـ: "أل" بالمَعْرِفِ بها ؛ والصِّفَّة لا تكونُ أعرف من الموصوف «¹.

ولا يَرِد على إطلاق قولهم هنا: أنّ المضاف إلى المعرفة معرفة ؛ ما لا يتعرّف بالإضافة كالصِّفَّة المضافة إلى معمولها ، والمتوعَّل في الإبهام ، والواقع موقع نكرة ؛ لِمَا تَقَرَّرَ في "باب الإضافة" من أنّ كلاً منها لا يتعرّف بالإضافة ، والحكمُ إذا عُلِمَ في بابه بشيء² كان قيداً للحكم الذي يُذكر مُطلقاً في بابٍ آخر .

وفي الصحاح : ذُكِرَ بيتٌ يختلفُ كثيراً عنه منسوباً لامرئ القيس في وصف فرسه وهو :

دَرِيرٍ كخُذْرُوفِ الوليدِ أَمْرُهُ تَتَابِعُ كَفَيْهِ بِحَيْطٍ مُوصَلٍ

والخُذْرُوف : شيءٌ يُدَوِّرُهُ الصَّبِي بِحَيْطٍ في يديه فيُسَمَّعُ له دويٌّ ، والجمع: خذاريف . الصحاح: 1348/4 (خذرف) .
ومحلّ الشاهد : أنّ "المتَّعِب" نعت للخذروف ، والمعنوت مضاف للمعرّف بالألف واللام (وهو "الوليد") ، وعلى هذا الرأى يكون الخذروف أقلّ تعريفاً من المعرّف بالألف واللام .

لكن الإشكال أنّ المعرّف بأل هو أقلّ المعارف تعريفاً فليس له أقلّ منه تعريفاً ؟ وقد يقال: أنّ مُرادَه بقوله "في رتبة ما تحته" : إنّ كان له تحت وإلاّ فالمضاف إليها في رتبته . يُنظر: حاشية يس: 231/1 .

¹ - شرح شذور الذهب : 187-188 .

² - في (ب) و (م) : [لشيء] .

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسول أشرف الرّسالات ، وعلى آله وأصحابه أولي الكرامات ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أحمدُهُ - عزّ وجلّ - وأشكرُهُ على أن أعاني على إتمام هذا البحث ، وإني لأرجو أن يكون قد حقّق الهدف المنشود ، وبلّغ الغاية التي كنت أتوخّاها .

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا القول إنّنا سعينا من خلالها إلى التعريف بعالم فدّ من علماء مكّة المكرّمة ، عاش في القرن العاشر الهجري ؛ وهذا من خلال تحقيقنا ودراستنا لمؤلّفه - مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى - الذي توصّلنا من خلاله إلى نتائج يُمكنُ إجمالها في النقاط آتية :

1 - تحقيق شرح الفاكهي على قطر النّدى ، وإخراجه إلى النّور لهي محاولة تقرّينا من التّراث اللغوي لعلماء القرن العاشر الهجري ، وتبرز منهجهم في دراسة اللغة .

2 - الفاكهي من المؤلّفين المغمورين ؛ الذين لا يزالون في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث ؛ فهو لا يزال مجهولا في المجال النحوي بالرغم من الشهرة الواسعة التي نالها بهذا الكتاب الذي نقدّمه

اليوم ، ولعلنا نكون قد كشفنا عن جانب من جوانب هذا المجال لدى الفاكهي من خلال هذا العمل

3 - الفاكهي من أكبر نحاة مكة المكرمة في القرن العاشر الهجري ، وقد تتلمذ على كتبه خلق كثير ؛ مما يدل على دور مكة المكرمة في التأليف النحوي .

4 - كشفت الدراسة عن آراء الفاكهي واتجاهه النحوي ؛ فهو لا يتعصب لمذهب دون آخر وإنما يهتم الرأي الصائب ، وإن كان المذهب البصري هو الغالب على آرائه واختياراته شأنه شأن نحاة عصره .

5 - يُبيح هذا الكتاب الوقوف على ما وَقَعَ فيه ابن هشام من اضطراب في الرأي واختلاف في المذهب بين كتبه المختلفة .

6 - يُوصي البحث بالاهتمام بكتب التراث وتحقيقها تحقيقاً علمياً ، وخصوصاً المؤلفات

النحوية ، والتي منها كتب الفاكهي الأخرى التي لم تحظَ بالتحقيق العلمي إلى الآن .

7 - إنَّ توفر هذا الكتاب - أي : مجيب النداء - بين أيدي الطلبة الباحثين يُيسر لهم الوصول إلى مواضيع هامة وصالحة لأن تكون موضوعاً للدراسة ؛ مثل :

- اعتراضات الفاكهي على ابن هشام في "مجيب النداء إلى شرح قطر الندى"

- موازنة شرح القطر للفاكهي وشرح القطر الأخرى .

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وُفقنا بهذه الرسالة إلى إحياء جزء من التراث النحوي ، وإثني لا أدعي الكمال في عملي هذا ؛ بل إنني لأعترف بقصر الباع وقلة الزاد ، فإن وُفقت فهذا من فضل ربي ، وإن كانت الأخرى فحسبي أيّ أخلصتُ النية ، وضاعفتُ الجهد ، والله الموفق .

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية الواردة في المتن
- فهرس الأحاديث الشريفة الواردة في المتن
- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة
- فهرس الأشعار الشواهد الواردة في المتن
- فهرس شواهد الأرجاز
- فهرس الأشعار غير الشواهد
- فهرس الأعلام الواردين في المتن
- فهرس الكتب الواردة في المتن
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

1 ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
180 البقرة/150

✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
184 البقرة/214

✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
111 البقرة/228

البقرة/237 ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
111

◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
85 البقرة/253 ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻

◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
198 البقرة/286 ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻

◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
142 آل عمران/13 ² ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻

◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
206 آل عمران/31 ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻

آل ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
104 عمران/113

◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
207 آل عمران/115 ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻

آل ✨ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ◀◻◻◻◻◻◻◻◻ ✨
118 عمران/118

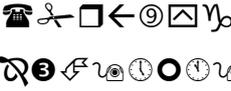
¹ - وكذلك : النساء/165 .
² - وكذلك : سورة النور/44 .










188

142/ آل عمران 

186/ آل عمران



113







215

193/ آل عمران









النساء/ 03



235



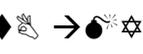
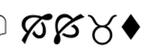





254

النساء/ 28





190

النساء/ 73





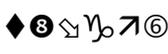



201

النساء/ 78











202

النساء/ 123

النساء/ 133



200








253

المائدة/ 03








175

المائدة/ 71

¹ - وكذلك : سورة فاطر/ 16 .

17/الأنعام

206

246 25/الأنعام

190 27/الأنعام

104 66/الأنعام

71/الأنعام 180

80/الأنعام 154

2 79 115/الأنعام

107 150/الأنعام

192 151/الأنعام

189 الأعراف/53

202 ، 117 الأعراف/132

1- وكذلك : سورة محمد/16 .

2- وكذلك : سورة الأعراف/137 .

199 الأنفال/19

181 ، 180 الأنفال/33

219 الأنفال/43

207 التوبة/28

253 التوبة/40

79 التوبة/40

246 يونس/42

207 يونس/72

113 يونس/89

28/هود 219

78/هود 228

129 يوسف/08

101 يوسف/31

وقالت اُخْرِجْ عَلَيَّهِنَّ¹

¹ - وكذلك : سورة الحجر/71 .

✽ ✽
106 يوسف/32

✽ ✽
101 يوسف/51

✽ ✽
128 يوسف/76

✽ ✽
207 يوسف/77

✽ ✽
129 يوسف/81

156 يوسف/90 ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيصبر ﴾

✽ ✽
174 يوسف/96

17/النحل ✽
234

✽ ✽
242 النحل/24

★ ✽ ✽
235 النحل/96

✽ ✽
199 الإسراء/08

↓ ✽ ✽
201 ، 85 الإسراء/110

1 - هذه الآية وما شاكلها هي قراءة فلم تكتب بالرسم العثماني .
~ 272 ~

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

195 المدثر/06

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

197 ، 116 الإنسان/01

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

255 النزاعات/41

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

197 عبس/23

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

215 الفجر/15

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

215 الضحى/03

196

الشرح/01

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

157 العلق/18

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

212 القدر/01

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

182 القدر/05

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

العصر/02-03

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

254

الهمزة/04

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ﴾

113



فهرس الأحاديث الشريفة الواردة في المتن

الحديث

الصفحة

218	« إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ »
.....	« إِنَّ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ »
	221
208	« فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعَ بِهَا »
191	« فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا »
79	« كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ »
177	« كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ »
102	« لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ »

- « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ » 84 ، 256
- « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » 195
- « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَائِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُونُوا » 132
- « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ » 103
- « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » 200
- « وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بَعَسَتْ الْبِطَانَةَ » 104

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

<u>الصفحة</u>	<u>الأمثال والمأثورات</u>
152	إِنْدَاءُ بَدَا مِنْ أَوَّلٍ
255	أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ
128	إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ
128	أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ
172	إِنَّ الشَّاهَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتِ - وَاللَّهُ - رَبِّهَا
254	أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدَّرْهَمُ
185	تَحْتَمِلُ الثَّوَابِي مَا لَا تَحْتَمِلُ الْأَوَائِلُ
87	تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ

134	جاءني أُنْحَكَ (حكي أبو زيد)
186	شربت الإبل حتى يجيء البعيرُ يجُرُّ بطنَهُ
179	الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ
189	اللهم ارزقني بعيرا وأحجَّ عليه
104	ماهي بنعم الولد
134	مكره أذاك لا بطل
	من ركب متن عمياء خبِطَ خَبَطَ عَشْوَاء
	78
246	من هي حمراء أمك
104	نعم السير على ينس العير
134	هذا حمك (حكاة الفراء)

فهرس الأشعار الشواهد الواردة في المتن

<u>الرقم</u>	<u>المطلع</u>	<u>القافية</u>	<u>البحر</u>	<u>الشاعر</u>	<u>الصفحة</u>
		- الهمزة -			
20	لما رأيتُ	الهيحاء	الكامل	-	167
		- الباء -			
33	سموت	يُصَابُ	الوافر	-	181
07	يمزؤون بالدهنا	الحقائب	الطويل	أعشى همدان ¹	112
28	إذا ما غدونا	نخطب	الطويل	امرؤ القيس	176

¹ - وينسب كذلك للأحوص أوجير وغيرهم .

258	امرؤ القيس	الطويل	المتَّعِبِ	فأذْرَكَ	82
178	-	البيسط	تَرَبِ	لولا تَوَقَّع	31
172	حسان بن ثابت	الوافر	المشيِبِ	إِذْنُ وَاللَّهِ	24
- التاء -					
240	سنان بن الفحل	الوافر	طَوِيْتُ	فإنَّ المَاءَ	69
96	يزيد بن الصعق	الوافر	الفراتِ ¹	فساغ	04
- الحاء -					
246	جران العود	الطويل	وتصَوِّحُ	وإنَّ مِنَ النَّسوانِ	76
192	عمرو بن الإطنابة	الوافر	تَسْتَرِيحِي	وقولي	44
- الدال -					
245	-	الطويل	زاداً	سعاد	74
176	-	البيسط	أَحَدًا	أَنْ تَقْرَأَ	29
201	الحطيئة	الطويل	مُوقِدِ	متى تَأْتَهُ	50
156	قيس بن زهير	الوافر	زِيَادِ	ألم يَأْتِيكَ	16
239	-	الوافر	مَعَدِّ	مِنَ القومِ	67
- الراء -					
201	-	البيسط	حَذِرًا	أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ	49
220	-	البيسط	مُبْتَدِرًا	بُلِّغْتُ صُنْعَ	59
234	رجل من بني سُلَيْم	الوافر	الحجورًا	فما آباؤنا	64
175	أوس بن حجر	الطويل	غامِرُ	فَأَمَّهَلَهُ	27
220	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	يَتَعَيَّرُ	لعن كان	60
178	أنس بن مُدْرِكَةَ	البيسط	البَقْرُ	إِنِّي وَقْتَلِي	32
184	يزيد بن حمان السكوني	البيسط	مُخْتَارُ	حَتَّى يَكُونَ	35
248	-	البيسط	لا ضَرُّ	ما الله	77

¹ - ويروى : الحميم .

250	كعب بن زهير	البيسيط	القدرُ	لا تَرَكَنَنَّ	80
93	الأعشى	مجزوء البسيط	وَبَارُ	ومرّ دهرٌ	02
186	-	الطويل	صَابِرٍ	لَأَسْتَسْهَلَنَّ	37
143	كعب بن معدان	الطويل	مِنْبَرٍ	لقد ضحّتِ	12
193	-	الطويل	لِلْيَسْرِ	لعلّ التفاتاً	45
248	-	البيسيط	بلا كَدَرٍ	ما المستفرُّ	78
- السنين -					
210	الأشترُ النَّحَعِيُّ	الكامل	شُمُوسٍ	حَمِيّ الحديد	56
- العين -					
190	-	البيسيط	سَمِعَا	يا ابنَ الكرامِ	43
249	ليبد بن ربيعة	الطويل	صَانِعٍ	لَعَمْرُكَ	79
168	-	الطويل	بَلَّعِ	أرَدْتَ لِكَيْمَا	21
190	الشريف الرّضي	الكامل	المَلْسُوعِ	أَتَبَيْتُ رِيَّانَ	42
- الفاء -					
96	-	الطويل	العَوَاطِفُ	وَمِنْ قَبْلِ	03
177	-	الوافر	الشُّفُوفِ	وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ	30
- القاف -					
152	-	الطويل	أَوْلَقَا	أِنْ شِئْتِ	14
242	يزيد بن مفرّغ الحميري	الطويل	طَلِيقُ	عَدَسٌ	72
- اللام -					
204	لامرأة من بني الحارث ¹	الرمّل	حُصَلِ	لو يشأُ	53
163	حسان أو لأبي طالب ²	الوافر	تَبَالَا	محمدُ	17
242	الأعشى	الكامل	قَالَهَا	وقصيدةٍ	71

¹ - أو لعلقمة .

² - نسبةُ المؤلّف لعلّي (رضي الله عنه) .

98	-	الطويل	تُسألُ	05	جواباً به
185	جرير	الطويل	أشْكَلُ	36	فَمَا زَالَتْ
201	-	الطويل	يُجَاوِلُ	48	خَلِيلِيَّ
233	مجنون ليلي	الطويل	قَبْلُ	63	مَحَا حُبُّهَا
171	كُثِيرُ عَزَّة	الطويل	أُقِيلُهَا	23	لئن عَادَ
182	المقّع الكندي	الكامل	قَلِيلُ	34	ليس العطاءُ
237	غسّان بن وَعَلَّة	المتقارب	أَفْضَلُ	65	إذا مَا لَقَيْتَ
147	امرؤ القيس	الطويل	عَالِي	13	تنوّرُهَا
243	أبو دُوَيْبِ الهُدَلِي	الطويل	الأصائلِ	73	لَعَمْرُكَ
240	الفرزدق	البيسيط	والجدَلِ	68	ما أنتَ
203	أعشى همدان	الكامل	فستنجلي	52	وإذا تُصِيبُكَ
164	امرؤ القيس	السرّيع	وَإِغْلِ	18	فاليوم
167	الأعشى	الخفيف	الجبالِ	19	لن تزلوا
- الميم -					
174	باغث اليشكريّ	الطويل	السَّلَمِ	25	ويوماً تُوفينا
208	-	الطويل	نادِمَا	55	وَمَنْ لَا يَزَلُ
186	زياد الأعجم	الوافر	تستقيما	38	وَكُنْتُ
256	بُجَيْرُ بنِ عَنَمَةَ	المنسرح	وامسَلِمَةَ	81	ذاك خليلي
174	المسيّب بن علس	الطويل	مُظْلِمُ	26	فأقسِمُ
169	-	البيسيط	تضطرُّمُ	22	كَيْ تَجْنَحُونَ
218	زياد بن حمل	البيسيط	هُمُ	57	وما أُصاحِبُ
189	أبو الأسود الدّؤلي ¹	الكامل	عَظِيمُ	41	لا تَنَّهُ
100	زهير بن أبي سُلَمَى	الطويل	عَمِي	06	وَأَعْلَمُ
92	لُجَيْمُ بنِ صَعْب ¹	الوافر	حَدَامُ	01	إذا قالت

¹ - أو للأخطل أو الأعشى أو المتوكل الليثي .

197	إبراهيم بن هرمة	الكامل	إِنْ لَمْ	46	احفظ وديعتك
229	جرير بن عطية	الكامل	الأيام ²	61	دُمَّ المنازل
- النون -					
246	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	إلينا	75	نحن الألى
141	تميم بن مقبل	الطويل	المَلَوَانِ	11	ألا يا ديار
207	عبد الرحمن بن حسان ⁴	البيسط	سَيَّانِ ³	54	مَنْ يَفْعَلْ
219	-	البيسط	والإحْنِ	58	أخي حسبك
189	الحطيئة ⁵	الوافر	داعِيَانِ	40	فعلت
202	-	الخفيف	الأزمانِ	51	حيثما تستقم
200	-	الطويل	آتيا	47	وإنك

فهرس شواهد الأراجاز

<u>الرقم</u>	<u>الرجز</u>	<u>الشاعر</u>	<u>الصفحة</u>
39	يا ناقَ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا	أبو النجم العجلي	188
62	إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	أبو حرب الأعم ⁶	233
66	نحنُ الذونَ صَبَّحُوا الصَّبَا		
66	مَنْ لَأَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى المَعَةِ		

1 - أو لُسَيْمِ بن طارق .
2 - ويُروى : الأَقْوَامِ .
3 - ويُروى : مثلان .
4 - أو لحسان بن ثابت أو لكعب بن مالك .
5 - أو للأعشى أو ربيعة بن جشم أو ديثار بن شيبان النمري .
6 - أو لرؤبة أو لليلي الأخيلية .

239	-	فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ	
129	العجاج	خَالَطَ مِنْ سَلْمَى حَيَّاشِيمَ وَفَا	08
		أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدُلُّكِي	15
155	-	وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمَسْكِ الدَّكِي	
		بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ	09
133	رؤبة	وَمَنْ يُشَابِهْ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ	
		إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا	10
134	رؤبة ¹	قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ عَائِتَاهَا	

فهرس الأشعار خير الشواهد

منظومات وألغاز نحوية

<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>البيت</u>
216	ابن مالك	[للرفع والنصبِ وَجَرَّ نَا صَلَحَ] كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ
111	-	وَمَا نَاصِبٌ لِلْفَعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ
		أَقْسَامُ تَنوِينِهِمْ عَشْرَةٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِّزَا

¹ - أو لأبي النجم العجلي .

- 86 - مَكَّنْ وَعَوَّضْ وَقَابِلْ وَالْمَنْكَرُ زِدْ رَيِّمٌ وَاحْلِكِ اضْطَرَّ وَغَالٍ وَمَا هُمَزًا
- 149 وَمَا بِنَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا [يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا] ابن مالك
- 188 - مُرُّ وَانَّةٌ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحِضِّهِمْ تَمَنَّ وَأَرْجُ كَذَاكَ النَّفْيِ قَدْ كَمَلَا
- أَعْمِلْ (إِذَنْ) إِذَا أَتَيْتَكَ أَوْلَا وَسُئْتِ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْدَرُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا إِلَّا يَجْلِفُ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
173 وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَأْسِ الْفُضْلَا -

فهرس الأعلام الواردين في المتن

<u>العلم</u>	<u>الصفحة</u>
الأخفش	100 ، 120 ، 252 ، 253
الأزهري (خالد)	228
الأصمعي	135
الأعشى	93
الأعلم الشنتمري	145
امرؤ القيس	147
ابن إياز	137

173	ابن بابشاذ
237	ثعلب
150 ، 84	الجرجاني
119	ابن جني
231 ، 227 ، 150 ، 98	ابن الحاجب
191	حفص
206 ، 193 ، 191 ، 185 ، 183 ، 148 ، 122	أبو حيان
252 ، 209	
100 ، 86	ابن الخيزاز
148	الخببيصي
120	ابن خروف
253 ، 252 ، 251 ، 193 ، 145	الخليل
197	الدّماميني
198 ، 170 ، 146 ، 116 ، 109 ، 87 ، 82 ، 81	الرضي
239 ، 224 ، 206	
146	الزجاج
133	الزجاجي
255 ، 166 ، 165 ، 150 ، 98	الزخشيريّ
100	زهير بن أبي سُلمى
134	أبو زيد (سعيد بن أوس)
158 ، 157 ، 120	ابن السّراج (أبو بكر)
169 ، 158 ، 145 ، 142 ، 118 ، 106 ، 93 ، 85	سيبويه
252 ، 251 ، 226 ، 225 ، 205 ، 193	
89	السيد
194	السيرافي
194	الشاطبي (إبراهيم بن موسى)

255	أبو شامة
80	ابن أبي شريف
169	الشلوبين
245 ، 242 ، 148 ، 130	ابن الصائغ
241	ابن الضائع
191	عاصم
235 ، 173 ، 157	ابن عصفور
163	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)
148	علي بن محمد الفاكهي (جدّ الشارح)
194 ، 170	الفارسي
228 ، 188 ، 164 ، 134 ، 133	الفراء
160	ابن فلاح اليمني
156	قُنبل
235 ، 196 ، 194	الكسائي
196	اللحياني
119 ، 112 ، 110 ، 109 ، 98 ، 91 ، 87 ، 86 ، 81	ابن مالك
156 ، 155 ، 153 ، 149 ، 143 ، 133 ، 131 ، 129	
211 ، 206 ، 205 ، 188 ، 182 ، 181 ، 166 ، 159	
255 ، 252 ، 241 ، 238 ، 231 ، 225 ، 220	
253 ، 93	المبرّد
193 ، 101	المرادي (ابن أم قاسم)
177	معاوية بن أبي سفيان
195 ، 154	المكودي
177	ميسون بنت بحدل (زوجة معاوية)
86	ابن الناظم
184 ، 179	نافع

فهرس الكتب الواركة في المتن

<u>الصفحة</u>	<u>اسم الكتاب</u>
198 ، 193	الارتشاف (ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب) لأبي حيان
249 ، 225 ، 194 ، 109	الألفية لابن مالك
165	الأمودج للزخشريّ
، 97 ، 95 ، 88 ، 86 ، 84	الأوضح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام
، 167 ، 157 ، 155 ، 150 ، 122 ، 118 ، 115 ، 107 ، 103 ، 101	
238 ، 232 ، 230 ، 228 ، 214 ، 213 ، 211 ، 209 ، 199 ، 174	

- التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك 81 ، 110 ، 127 ، 131 ، 150 ،
 181 ، 194 ، 196 ، 205 ، 209 ، 225 ، 252
- الجامع لابن هشام 84 ، 162 ، 194 ، 241 ، 253
- حاشية السيد 89
- حاشية ابن أبي شريف على المحلّي 80
- حواشي ابن هشام 252
- سبك المنظوم لابن مالك 252
- الشدور (شدور الذهب) لابن هشام 84 ، 88 ، 122 ، 127 ، 172 ، 182 ، 212 ،
 253
- شرح الأجرومية لعلي بن محمد الفاكهي (جدّ المؤلّف) 148
- شرح بانة سعاد لابن هشام 178
- شرح التسهيل (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) لأبي حيان 193
- شرح التسهيل لابن مالك 98 ، 109 ، 225
- شرح الجزولية لابن الخباز 86
- شرح الشدور لابن هشام 90 ، 98 ، 99 ، 132 ، 154 ، 191 ، 213 ، 232
- شرح الفصول لابن إياز 137
- شرح قطر الندى لابن هشام 80 ، 103 ، 109 ، 115 ، 118 ، 167 ، 193 ، 209 ،
 238
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام 141 ، 153 ، 231
- صحيح البخاري 191
- العمدة (عمدة الحافظ وعدّة الألفظ) لابن مالك 128
- القاموس للفيروزآبادي 121
- الكافية لابن الحاجب 98 ، 206
- لغات القرآن للفراء 228
- المعني (معني اللبيب عن كتب الأعراب) ابن هشام 98 ، 99 ، 100 ، 119 ، 120 ، 122 ،

، 180 ، 175 ، 172 ، 166 ، 150 ، 123
255 ، 238 ، 212 ، 202 ، 193 ، 182
165 ، 98
86

المفصل للزمخشري
نكت الحاجبية لابن الناظم

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

حرفه الألف

(2) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمحمد الحسيني الشهير بمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي/بيروت (دط) 1994م .

(3) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمى: منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات لأحمد البنا الدمياطي ، تح: شعبان إسماعيل ، عالم الكتب/بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية/القاهرة ط1/1407هـ - 1987م .

- (4) إحياء علوم الدين وبهامشه تخرّيج أحاديث الإحياء ، أبو حامد الغزالي/أبو الفضل زين الدين العراقي ، دار الشعب/القاهرة (دط) (دت) .
- (5) أخبار مكّة في قديم الدّهر وحديثه لمحمّد بن إسحق الفاكهي ، تح: عبد الملك بن دهيش ، دار خضر/بيروت ط1414/2هـ - 1994م .
- (6) اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحويّة في كتابه الدرّة البهية على شرح الأزهرية (رسالة ماجستير) لعبد الله الشنقيطي ، جامعة أم القرى/1428هـ .
- (7) أدب الكاتب لابن قتيبة ، تح: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة (دط) (دت) .
- (8) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تح: رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/1هـ - 1998م .
- (9) الأزهية في علم الحروف للهروي ، تح: عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربيّة/دمشق (دط) 1413هـ - 1993م .
- (10) أساس البلاغة للزمخشري ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة/بيروت ط1419هـ - 1998م .
- (11) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر ، تح: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة/دمشق ، دار الوغى/حلب ط1414/1هـ - 1993م .
- (12) أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني ، تح: محمد الإسكندراني و م. بمسعود ، دار الكتاب العربي ط1418/2هـ - 1998م .
- (13) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلميّة/بيروت (دط) (دت) .
- (14) الاشتقاق لابن دريد ، تح: عبد السلام هارون ، دار الجليل/بيروت ط1991/1م .
- (15) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلميّة/بيروت (دط) (دت) .
- (16) إصلاح المنطق لابن السكيت، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ط4(دت)
- (17) الأصول في النحو لابن السراج ، تح: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة/بيروت ط3/1417هـ - 1996م .
- (18) اعتراضات الأزهري النحويّة على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح (رسالة ماجستير) لغريب بن ياسين ودّاني ، جامعة أم القرى/1426-1427هـ .

- (19) إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العُكْبَرِيِّ ، تح: عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية/دمشق ط1407/2هـ - 1986م .
- (20) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين/بيروت ط1986/7م .
- (21) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تح: حمدي عبد الفتاح ، المكتبة الأزهرية للتراث/القاهرة ط1422/2هـ - 2001م .
- (22) الإقناع في القراءات السبع لابن البادش ، تح: عبد المجيد قطاش ، دار الفكر/دمشق ط1403هـ .
- (23) أمالي ابن الحاجب (ج1) تح: فخر صالح قدارة ، دار الجيل/بيروت ، دار عمار/عمان (دط) 1409هـ - 1989م .
- (24) أمالي ابن الشجري ، تح: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1992/1م .
- (25) أمثال العرب للمفضل الضبي ، تقديم وتعليق: إحسان عباس ، دار الرائد العربي/بيروت ط1401هـ - 1981م .
- (26) إنباه الرواة على أبناء النحاة لجمال الدين القفطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي/القاهرة - مؤسسة الكتب العلمية/بيروت ط1406/1هـ - 1986م .
- (27) الأنساب : لأبي سعد السمعاني ، تح: عبد الله البارودي ، دار الجنان/بيروت ط1988/1م
- (28) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري ، ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية/بيروت ط2003/1م .
- (29) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تح: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية/بيروت ط2003/2م .
- (30) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تح: موسى بناي العليلى ، وزارة الأوقاف/بغداد (دط) (دت) .
- (31) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي ، تصحيح: محمد يالتاقيا ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (د ط) (د ت) .

حرفه الباء

- (32) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي ، مطابع الشعب (دط) 1960م .
- (33) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني ، وضع حواشيه: خليل المنصف ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1418/1هـ - 1998م .
- (34) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط1399/2هـ - 1979م .
- (35) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم/بيروت (دط) (دت) .
- (36) البيان والتبيين لعمر بن بحر الجاحظ ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط7 1418هـ - 1998م .

حرفه التاء

- (37) تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي ، تح: علي هلاي ، ومراجعة : عبد الله العلايلي وعبد الستار أحمد ، المجلس الوطني للثقافة/الكويت ط1407/2هـ - 1987م .
- (38) تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ، دار العلم للملايين/بيروت ط1981/4م .
- (39) تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى لمحمود الحويري ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة ط2002/1م .
- (40) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تح: علي البحراوي ، عيسى بابي الحلبي (دط) (دت) .
- (41) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، تح: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي/بيروت (دط) 1406هـ - 1986م .
- (42) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره لعبد المجيد ذياب ، دار المعارف/مصر ط1993/2م .
- (43) تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/7هـ - 1998م .
- (44) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تح: عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي/بيروت ط1406/1هـ - 1986م .
- (45) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تح: حسن هندراوي ، دار

- القلم/دمشق ط1419/1هـ - 1998م .
- (46) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، المطبعة الميريّة/مكة ط1319/1هـ .
- (47) تطوّر الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاريّ لحسن موسى الشاعر ، دار البشير/عمان (الأردن) ط1415/1هـ - 1994م .
- (48) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تح: عادل الموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1413/1هـ - 1993م .
- (49) تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهريّ (الجزء 5) تح: عبد الله درويش ومراجعة: محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (دط) (دت) .
- (50) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي/القاهرة ط1422/1هـ - 2001م .

حرفه الجيه

- (51) جامع الدروس العربيّة لمصطفى الغلاييني ، المكتبة العصريّة/صيدا-بيروت ط1414/28هـ 1993م .
- (52) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنّته وأيامه للبخاري ، تح: محب الدين الخطيب وآخرين ، المطبعة السلفية/القاهرة (دط) 1403هـ .
- (53) الجامع الكبير لمحمد بن عيسى الترمذي ، تح: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي/بيروت ط1996/1م .
- (54) جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، دار الجيل/بيروت ط2 (دت) .
- (55) الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي ، تح: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1413/1هـ - 1992م .

حرفه الجاء

- (56) حاشية الأمير علي شرح شذور الذهب لمحمد بن أحمد الأمير ، مصطفى الحلبي (د ط) 1359هـ - 1947م .
- (57) حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) .

(58) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف: يس بن زين الدين الحمصي وبأعلى الصحائف : مجيب الندى إلى شرح قطر الندى ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده/مصر ط2/1390هـ - 1971م .

(59) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة/بيروت (دط) (دت) .

(60) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1 1409هـ - 1988م .

(61) الحماسة البصرية لعلي بن الحسن البصري ، تح: مختار الدين أحمد ، عالم الكتب/بيروت ط3/1983م .

(62) الحيوان لعمرو بن بحر الجاحظ ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى باي الحلبي وأولاده/مصر ط2/1384هـ - 1965م .

حرفه الخاء

(63) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تح: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي/القاهرة ط4/1418هـ - 1997م .

(64) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنيّ ، تح: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (دط) (دت)

(65) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد المحبّي ، المطبعة الوهيبية/مصر (د ط) 1284هـ .

حرفه الدال

(66) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، دار الجيل/بيروت (دط) 1414هـ

(69) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع

حواشيه: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1419هـ - 1999م

(70) الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

(71) دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي لأحمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة

الدينية/القاهرة ط1/1427هـ - 2006م .

(72) ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، تح: محمد حسن آل ياسين ،

- مؤسسة إيف للطباعة/بيروت ط1/1402هـ - 1982م .
- (73) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) دار صادر/بيروت (دط) 1960م .
- (74) ديوان امرئ القيس ، دار بيروت للطباعة والنشر (دط) 1986م .
- (75) ديوان أوس بن حجر ، تح : محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر (دط) 1986م
- (76) ديوان جرّان العود النميري : رواية أبي سعيد السّكري ، مطبعة دار الكتب المصرية/القاهرة ط1/1350هـ - 1931م .
- (77) ديوان جرير بن عطية ، تح: نعمان أمين طه ، دار المعارف/مصر ط3 (دت) .
- (78) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار بيروت/1398هـ - 1978م .
- (79) ديوان الحطيئة ، اعتنى بشرحه : حمدو طّمّاس ، دار المعرفة/بيروت ط2/1426هـ
- (80) ديوان رؤبة (وهو بعنوان : مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي دار الآفاق الجديدة/بيروت ط2/1980م .
- (81) ديوان زهير بن أبي سُلمى ، دار صادر/بيروت (د ط) (د ت) .
- (82) ديوان الشريف الرضي ، المطبعة الأدبية/بيروت 1307 هـ .
- (83) ديوان عبيد بن الأبرص ، تح: محمد نجم ، دار بيروت لطباعة والنشر/بيروت (دط) 1986م
- (84) ديوان العجاج (مجموع أشعار العرب) تصحيح: وليم بن الورد ، طبعة لبيسيغ/1903م .
- (85) ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، تح: عبد المعين الملوحي ، وزارة الثقافة/الجمهورية العراقية (دط) (دت) .
- (86) ديوان عمر بن ربيعة ، تصحيح: بشير يموت ، مكتبة الأهلية/بيروت ط1/1353هـ - 1934م .
- (87) ديوان كُثير ، تح : إحسان عباس ، دار الثقافة/بيروت ط1/1971م .
- (88) ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تح: سامي مكّي العاني ، منشورات مكتبة النهضة/بغداد ط1/1966هـ .
- (89) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر/بيروت (دط) (دت) .
- (90) ديوان ليلى الأخيلىة ، تح : خليل العطية وجيل العطية ، دار الجمهوري/بغداد (د ط) 1967م .

- 91) ديوان مجنون ليلي ، تح: عبد الستار فراج ، مكتبة مصر/القاهرة (دط) (دت) .
- 92) ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية/القاهرة ، ط2/1995م .
- 93) ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، جمع وتنسيق: عبد القدوس صالح ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط2/1982م .

حرفه الرّاء

- 94) رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ، تح: أحمد الخراط ، مجمع اللغة العربية/دمشق (دط) (دت) .
- 95) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ، تأليف: عبد الرحمن السهيلي ، ومعه السيرة النبوية لابن هشام ، تح: عبد الرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية/القاهرة ط1/1387هـ-1967م
- 96) رياض الصالحين من كلام سيّد المرسلين لمحي الدين النووي ، دار الريان للتراث (د ط) 1987م .

حرفه السين

- 97) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن عبد الله النجدي ، تح: بكر بن عبد الله وعبد الرحمن العثيمين ، مؤسّسة الرسالة/بيروت ط1/1416هـ - 1996م .
- 98) سرّ صناعة الإعراب لعثمان بن جني ، تح: حسن هندراوي ، دار القلم/دمشق ط1/1985م
- 99) سمط اللآلئ في شرح أمالي القاضي لأبي عبيد البكري ، تح: عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر/القاهرة (دط) 1354هـ - 1936م .
- 100) سنن أبي داود : لأبي داود (سليمان بن الأشعث) ، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف/الرياض (دط) (دت) .
- 101) سنن ابن ماجه : لابن ماجه (محمد بن يزيد القزويني) ، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني ضبط: أبي الحسن القطان ، مكتبة المعارف/الرياض ط1 (دت) .
- 102) سنن النسائي : للنسائي (أحمد بن شعيب بن علي) ، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني ، واعتماد: مشهور بن حسن ، مكتبة المعارف/الرياض ط1 (دت) .
- 103) سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي ، تح: مجموعة من الأساتذة ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط2/1402هـ - 1982م .

104) السيرة النبوية لابن هشام ، تح: مصطفى السقا وآخرين ، (دط) (دت) .

حرفه الشين

- 105) شذا العُرف في فنّ الصرف لأحمد الحملاوي ، تقديم وتعليق: محمد بن عبد المعطي ،
وخرَجَ شواهد: أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان/الرياض (دط) (دت) .
- 106) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، تح: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود
الأرنؤوط ، دار ابن كثير/دمشق ط1410/1هـ - 1989م .
- 107) شرح أبيات الحمل لابن السيد البطليوسي ، تح: عبد الله الناصير ، دار علاء الدين/دمشق
ط2000/1م .
- 108) شرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس ، تح: زهير غازي ، عالم الكتب/بيروت ط1/
1406هـ - 1986م .
- 109) شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكّري ، تح: عبد الستار فراج ، مراجعة: محمود شاكر
مكتبة دار العروبة (دط) (دت) .
- 110) شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري بشرح الأردبيلي ، تح: حسني عبد الجليل ،
مكتبة الآداب/القاهرة (دط) (دت) .
- 111) شرح التسهيل لابن مالك ، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة
والنشر ط1410/1هـ - 1990م .
- 112) شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو) لخالد الأزهري ،
تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1421/1هـ - 2000م .
- 113) شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة : من الأول حتى باب
المخاطبة ، إعداد: سلوى عرب ، جامعة أم القرى/مكة المكرمة (دط) 1419هـ .
- 114) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور ، تح: أنس بريوي ، دار إحياء التراث
العربي/بيروت ط1424/1هـ - 2003م .
- 115) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تح: علي حال الله ، عالم الكتب/بيروت ط1405/1هـ
1985م .
- 116) شرح الدماميني على المغني ، المطبعة البهية/مصر (دط) 1305هـ .

- (117) شرح ديوان الحماسة، تأليف: المرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل/ بيروت ط1/1411هـ - 1991م .
- (118) شرح الرضي على الكافية ، تصحيح: يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس/بنغازي ط2 1996م .
- (119) شرح السنة للحسين البغوي ، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي/ بيروت ط2/1403هـ - 1983م .
- (120) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإسترباذي، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي تح: محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) 1402هـ - 1982م
- (121) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، ومعه كتاب : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع/القاهرة (دط) 2004م
- (122) شرح شواهد الإيضاح (للفارسي) ، تأليف: عبد الله بن بري ، تح: عيد درويش ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية/القاهرة (دط) 1405هـ - 1985م
- (123) شرح شواهد شافية ابن الحاجب لعبد القادر البغدادي (وهو الجزء الأخير ضمن كتاب شرح شافية ابن الحاجب) تح: محمد الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) 1982م .
- (124) شرح شواهد المغني ، تأليف: جلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة/بيروت (دط) (دت)
- (125) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتة دار التراث/القاهرة ط2/2005م .
- (126) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري ، المطبعة الميمنية لأحمد البابي الحلبي/مصر (دط) 1307هـ .
- (127) شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي ، وبهامش القطر كتاب: بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات لبركات يوسف هبّود، دار الفكر/ بيروت (دط) 2008م .
- (128) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإسترباذي ، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية/ بيروت ط1/1419هـ - 1998م .

- (129) شرح الكافية الشافية ، تأليف: ابن مالك الأندلسي ، تح: عبد المنعم أحمد هريرة ، دار المأمون للتراث/مكة المكرمة ط1/1402هـ - 1982م .
- (130) شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري ، مكتبة وهبة/القاهرة ط2/1414هـ - 1993م .
- (131) شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي ، تح: رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1986م .
- (132) شرح اللوحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، مخطوط بمكتبة الحرم المدني .
- (133) شرح المفصل للزمخشري ، تأليف : ابن يعيش الموصللي ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/ بيروت ط1/1422هـ - 2001م .
- (134) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تح : جمال مخيمر ، مكتبة نزار الباز/مكة المكرمة ط1/1418هـ - 1997م .
- (135) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت (دط)1993م
- (136) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1420هـ - 2000م .
- (137) شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، تح: موسى بناي العليلي ، الجامعة المستنصرية/النجف (دط) 1400هـ - 1980م .
- (138) شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي ، تح: محمد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1421هـ - 2000م .
- (139) الشعر والشعراء لابن قتيبة تح: أحمد شاكر ، دار المعارف/القاهرة (دط) 1982م .
- (140) شعراء قتلهم شعرهم لسمير مصطفى فراج ، مكتبة مدبولي الصغير ، ط1/1417هـ - 1997م .
- (141) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تأليف: ابن مالك الأندلسي ، تح: طه محسن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/الجمهورية العراقية (دط) 1985م .

حرفه الصاد

- (142) الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى والأعشىين الآخرين ، مطبعة آدلف

هلزهوشن/1927م .

(143) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل الجوهري ، تح: أحمد عطار ، دار العلم للملايين بيروت ط4/1990م .

(144) صحيح مسلم المسمّى: المسند الصحيح المختصر من السنن ، وفي طليعته غاية الابتهاج لمرتضى الزبيدي ، إعتناء: محمد الفارياي ، دار طيبة ط1/1427هـ - 2006م .

(145) صفحات من تاريخ مكة المكرمة للمستشرق ك. سنوك هورخرونيه ، ترجمة: علي عودة ، دار الملك عبد العزيز (دط) 1419هـ - 1999م .

حرفه الصاد

(146) ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ط1/1980م

(147) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ، دار الجيل/بيروت ط1 1412هـ - 1992م .

حرفه الطاء

(148) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، قراءة وشرح: محمود شاکر ، دار المدني/جدة (دط) (دت) .

(149) طبقات النحويين واللّغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف/القاهرة ط2 (دت) .

حرفه العين

(150) عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر لعبد الحفيظ فرغلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1985م .

(151) عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي لقاسم عبده قاسم ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية/مصر ط1/1998م .

(152) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي لمحمد رزق سليم، المطبعة النموذجية/القاهرة ط2/1962م .

(153) العصر المماليكي في مصر والشام لسعيد عاشور ، دار النهضة العربية/القاهرة ط2/1986م.

(154) العقد الفريد لابن عبد ربّه ، تح: مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1404هـ

1983م .

حرفه الغين

(155) غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ، تح: حسين محمد شرف ، مراجعة: محمد مهدي علام
الهيئة العامة للمطابع الأميرية (دط) 1409هـ - 1989م .

حرفه الفاء

(156) الفاخر للمفضل بن سلمة ، تح: عبد العليم الطحاوي ، ومراجعة: علي النجار ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب (دط) 1974م .

(157) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة/بيروت (دط) (دت)
مصور عن الطبع الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق/مصر 1300هـ .

(158) فرائد الخرائد في الأمثال : معجم في الأمثال والحكم النثرية والشعرية لأبي يعقوب الخويني ،
تح: عبد الرزاق الحسين ، دار النفائس للنشر والتوزيع/الأردن (دط) (دت) .

(159) الفهرست لابن النديم ، تح: محمد أحمد ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) .

حرفه القاف

(160) القاموس المحيط للفيروزآبادي ، تح: محمود أحمد ، المكتبة العصرية/صيدا - بيروت ط1
1430هـ - 2009م .

حرفه الكاف

(161) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرّد ، تح: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة/بيروت
ط3/1997م .

(162) الكتاب : لسيبويه ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط3/1988م .

(163) كتاب الأدب المفرد للبخاري ، تح: سمير الزهيرى، مكتبة المعارف/الرياض ط1/1998م .

(164) كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تح: فخر صالح قدارة ، دار الجيل/بيروت
ط1/1995م .

(165) كتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني (ج6) دار الكتب المصرية/القاهرة (دط) 1935م .

(166) كتاب الأمالي لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) (دت) .

- (167) كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ط1416/1هـ _ 1996م .
- (168) كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد فراهيدي ، تح: فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1405/1هـ - 1985م .
- (169) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (دط) (دت) .
- (170) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان/الرياض ط1418/1هـ - 1998م
- (171) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، تح: محمد يالتاقيا ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) .
- (172) كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، تح: عبد الرحمن المعلمي ، دار ابن حزم/بيروت ط1428/1هـ - 2007م .
- (173) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي الهندي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1985/5م .
- (174) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية لمحمد الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية/بيروت ط1410/1هـ - 1990م .
- (175) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي ، تح: جبرائيل سليمان جبور ، دار الأفق الجديدة/بيروت ط1979/2م .

حرفه اللام

- (176) اللباب في تهذيب الأنساب لعزّ الدين بن الأثير الجزري ، مكتبة المثنى/بغداد (دط) (دت)
- (177) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العُكبري ، تح: غازي طليمات ، دار الفكر المعاصر/بيروت ، دار الفكر/دمشق ط1416/1هـ - 1995م .
- (178) لسان العرب لابن منظور ، دار صادر/بيروت ط1414/3هـ - 1994م .

حرفه الميم

- (179) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تح: هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/

القاهرة (دط) 1391هـ - 1971م .

- (180) المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الآمدي ، تصحيح وتعليق : ف. كرنكو ، دار الجيل/بيروت ط1/1411هـ - 1991م.
- (181) المتفق والمفترق : للخطيب البغدادي ، تح: محمد الحامدي ، دار القادري/دمشق ط1
1417هـ - 1997م .
- (182) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار المغني/الرياض ط1/1421هـ - 2000م
- (183) متن قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام ، دار ابن حزم/بيروت ط1/1424هـ 2004م
- (184) مجالس ثعلب : لأبي العباس ثعلب ، تح : ع هارون ، دار المعارف/مصر (دط) (دت) .
- (185) مجالس العلماء للزجاجي ، تح: عبد السلام هارون ، وزارة الإعلام/الكويت ط2/ 1984م
- (186) المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك لسعيد عاشور ، دار النهضة/القاهرة (دط)
1992م .
- (187) مجمع الأمثال للميداني ، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية (دط) 1374هـ
1955م .
- (188) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تح: علي النجدي
وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/القاهرة (دط) 1415هـ - 1994م .
- (189) محيط المحيط : قاموس مطول للغة العربية ، تأليف: بطرس البستاني ، مكتبة لبنان/بيروت
(دط) 1987م .
- (190) مختار الصحاح للرازي ، تعليق: مصطفى البغا، دار الهدى/عين مليلة-الجزائر ط4/ 1996م
- (191) المختار المصون من أعلام القرون : من تسعة عشر كتابا من القرن الثامن حتى القرن الثالث
عشر ، اختيارات وفهرسة: محمد بن حسن ، دار الأندلس الخضراء/جدة (دط) (دت) .
- (192) المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن
الرابع عشر: لعبد الله مرداد ، تصحيح: محمد العمودي، عالم المعرفة/جدة ط2/1406هـ
1986م .
- (193) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تقديم وتعليق: محمد زينهم، دار الأفاق العربية/القاهرة
(دط) 1423هـ - 2003م .

- (194) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تح: محمد بك وآخرين ، مكتبة دار التراث/ القاهرة ط3 (دت) .
- (195) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تح: محمد بركات ، دار الفكر/دمشق ط1 1402هـ - 1982م .
- (196) المسند : لأحمد بن حنبل ، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين ، دار الحديث/القاهرة ط1/ 1416هـ - 1995م .
- (197) مسند أبي عوانة : لأبي عوانة الأسفرائيني ، تح: أيمن الدمشقي ، دار المعرفة/بيروت ط1 1419هـ - 1998م .
- (198) معاني القرآن للفراء ، تح: محمد علي النجار وأحمد نجاتي ، عالم الكتب ط3/1403هـ 1983م .
- (199) معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر/بيروت (دط) 1397هـ - 1977م .
- (200) معجم المؤلفين : تراجم مصنّفي الكتب العربية ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة/ بيروت (دط) (دت) .
- (201) معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ، قصر الكتاب/البليدة ، قصر الثقافة/الجزائر (دط) (دت) .
- (202) معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول الطباعة إليها حتى عام 1980م : إعداد: أحمد خان، مكتبة الملك فهد/الرياض (دط) 1421هـ - 2000م
- (203) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة من يوم ظهور الطباعة إلى سنة 1339هـ: ليوسف سركيس ، مطبعة سركيس/مصر (دط) 1346هـ - 1928م .
- (204) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية/القاهرة ط1/1400هـ - 1980م .
- (205) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية/مكتبة الشروق ط4/1425هـ - 1984م .
- (206) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، تح: ح الفاخوري ، دار الجيل/ بيروت ط2/1997م .
- (207) المفصل في صنعة الإعراب للزحشري ، قدم له ووضع فهارسه: إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1420هـ - 1999م .

- (208) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحق الشاطبي ، تح: مجموعة من الأساتذة
جامعة أم القرى ط1/1428هـ - 2007م .
- (209) المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تح: كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد
للنشر/الجمهورية العراقية (دط) 1982م .
- (210) المقتضب لأبي العباس المبرّد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية ط2/1399هـ - 1979م .
- (211) المقرّب لابن عصفور ، تح: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، ط1/1392هـ
1972م .
- (212) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ، تح: فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان
ناشرون ط1/1996م .
- (213) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ، إعداد: محمد زغلول ، دار الكتب العلمية/
بيروت (دط) (دت) .

حرفه النون

- (214) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري ، قدّم له وعلّق عليه: محمد حسين شمس
الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1413هـ - 1992م .
- (215) النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف/مصر ط3 (دت) .
- (216) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تح: إبراهيم السامرائي ، مكتبة
المنار/الأردن ط3/1405هـ - 1985م .
- (217) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، دار المنار (دط) 1412هـ - 1991م
- (218) النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، تصحيح: علي الضباع ، دار الكتب العلمية/
بيروت (دط) (دت) .
- (219) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب : لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تح: إحسان
عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1408هـ - 1988م .
- (220) النّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه : للأعلم
الشتّمريّ تح: رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف/المملكة المغربية (دط) 1420هـ

- 221) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تح: محمود الطناحي وطاهر الزاوي ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) .
- 222) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تح: محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق/القاهرة ط1/1401هـ - 1981م .
- 223) النور السافر عن أخبار القرن العاشر : لعبد القادر العيدروس ، تح: أحمد حالي وآخرين ، دار صادر/بيروت ط2/1427هـ - 2006م .

حرفه الماء

- 224) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) .
- 225) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلا الدين الشيوطي ، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1418هـ - 1998م .

حرفه الواو

- 226) الوافي بالوفيات : لابن أبيك الصفدي ، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي/بيروت ط1/1420هـ - 2000م .
- 227) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان ، تح: إحسان عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1414هـ - 1994م .

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	01
الفصل الأول : المؤلف والمؤلف	06 - 53
المبحث الأول : الفاكهي : عصره وحياته	07 - 22
عصر الفاكهي وأبرز معالمه	07 -
13	
1/ الحياة السياسية	07

09 /2 الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية
12 /3 الحياة الفكرية والثقافية
22 - 14 الفاكهي : حياته وآثاره
14 اسمه ونسبه
14 مولده ونشأته
15 مكانته العلمية والثقافية
15 شيوخه
16 تلاميذه
17 وفاته
17 مؤلفاته
19 عائلة الفاكهي
21 لقب الفاكهي وأهم من حملهُ واشتهر به
23 - المبحث الثاني : متن " قطر الندى " وشرح الفاكهي عليه
	53
27 - 23 متن قطر الندى وبل الصدى
23 تعريفه
23 مؤلفه
24 الأعمال العلمية التي دارت حول "متن قطر الندى"
24 أولاً : الشروح
26 ثانيا : شرح شواهد وإعرابها
27 ثالثاً : نظمه
28 كتاب "مجيب النداء" : دراسة في المنهج والمحتوى
	53 -
28 نسبة الكتاب إلى مؤلفه
28 تاريخ تأليفه

29	الأعمال العلمية التي دارت حول "مجيئ النداء"
30	أسلوب الفاكهي في الشرح
37 - 31	الشواهد عند الفاكهي
31	أولاً : القرآن الكريم
33	ثانياً : الحديث الشريف
34	ثالثاً : الشعر العربي
36	رابعاً : شواهد من المأثور عن العرب
40 - 37	موقف الفاكهي في شرحه من الأصول النحوية
37	أولاً : السماع
38	ثانياً : القياس
39	ثالثاً : استصحاب الحال
53 - 40	أهمّ مصادره وموقفه منها
40	كتاب سيبويه
41	ابن الحاجب
42	ابن مالك
43	شرح الكافية للرضي
44	أبو حيان
45	خالد الأزهري
48	ابن هشام

الفصل الثاني : تحقيق المؤلف

المبحث الأول :

59 - 55	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
56	دوافع اختيار النسخة (أ) لتكون هي الأصل للتحقيق
60	منهج التحقيق
62	رموز معتمدة في التحقيق

63	نماذج من المخطوط
	المبحث الثاني : كتاب (مجيب النداء إلى شرح قطر الندى)
	خطبة المؤلف
	77
78	مقدمة (حدّ النحو)
79	الكلمة وأقسامها
83	الاسم وعلاماته
88	الاسم : معرب ومبني
88	تعريف الإعراب
	الاسم المعرب
	88
	الاسم المبني وأقسامه
	90
90	تعريف البناء
91	المبني على الكسر
95	المبني على الفتح
95	المبني على الضم
99	المبني على السكون
100	الفعل وأقسامه
101	الفعل الماضي وعلامته
102	أحكام الماضي
103	الأفعال الماضية المختلف في فعليتها (نَعَمَ ، بئس ، عسى ، ليس)
105	فعل الأمر وعلامته
106	أحوال بناء الأمر
107	أفعال الأمر المختلف حول فعليتها (هَلَمْ ، هات ، تعال)

108	الفعل المضارع وعلامته
110	أحكام المضارع
116	الحرف وعلامته
116	(هل) (بل)
117	(مهما) (إذما)
118	(ما المصدرية) (لما الرابطة)
120	أنواع الحروف
121	الكلام وما يتألف منه
125	فصل : أنواع الإعراب وعلاماته
	الأسماء الستة
	127
129	شروط إعرابها بالحروف
131	علة إعرابها بالحروف
132	الأفصح استعمال (هن) منقوصا
133	جواز النقص والقصر في (الأب والأخ والحم)
	المثنى والجمع المذكر السالم وإعرابهما
	135
139	علة إعرابها بالحروف
140	الملحق بالمثنى والجمع
	الجمع بالألف والتاء المزدتين
	148
149	علامة نصبه
	إعراب ما لا ينصرف من الأسماء
	151
	الأفعال الخمسة
	153

.....	إعراب المضارع المعتل الآخر	155
159	فصل : في الإعراب التقديري	159
159	المضاف إلى ياء المتكلم والمقصور	160
160	المنقوص	161
161	الفعل المعتل
.....	فصل : في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه	163
164	الخلاف في رافع الفعل المضارع	165
165	نواصب المضارع	165
165	(لَنْ) والخالف في معناها	167
167	(كي) المصدرية	169
169	(إذن) حرف جواب وجزاء	170
170	شروط إعمال (إذن)	173
173	(أَنْ) المصدرية : ظاهرة أو مقدرة	173
173	الفرق بينها وبين المفسرة والزائدة	177
177	إضمار (أَنْ) المصدرية جوازا	180
180	إضمارها وجوباً	182
182	إضمارها وجوباً في خمسة مواضع	182
182	أحدها : بعد لام الجحود	182
182	الثاني : بعد (حتى)	186
186	الثالث : بعد (أو) العاطفة	187
187	الرابع والخامس : بعد (فاء) السببية أو (واو) المعية
.....	جزم المضارع في جواب الطلب	192
193	جزم المضارع بعد الترجي	

194 شرط الجزم بعد الأمر والنهي
196 أدوات جزم المضارع
196 ما يجزم فعلا واحدا (لم) (لما) (اللام ولا) الطلبيتين
199 ما يجزم فعلين
203 الجزم بـ (إذا) و (كيفما) و (لو)
206 اقتران جواب الشرط بالفاء أو بـ إذا الفجائية
 فصل : في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة
	210
210 تعريف النكرة
211 أقسام المعرفة
211 الأول : الضمير
213 مواضع استتار الضمير وجوبا
214 الضمير المستتر جوازا
215 الضمير البارز : متصل أو منفصل
 الثاني : العلم
	222
222 انقسامه إلى شخصي أو جنسي
224 انقسامه إلى اسم ولقب وكنية
227 الثالث : اسم الإشارة
227 (ذا) (ذي) (ذه) (تي) (تيه) (ذهي) (تهي) (تا) (ذه) (تيه) (ذات)
227 (ذان) (تان)
228 (أولاء)
229 المشار إليه البعيد
231 مراتب المشار إليه
 الرابع : الموصول
	231

232	أقسامه
234	الاسم الموصول المشترك
235	(أيّ) الموصولة وحكمها
237	(أل) الموصولة
240	(ذو) الطائية
242	(ذا)
244	صلة الموصول والعائد
	الخامس : ذو الأداة (أداة التعريف)
	251
251	الخلافاً حول أداة التعريف (أل)
253	انقسام (أل) إلى : عهدية وجنسية واستغراقية
256	(أم) في لغة حمير
	السادس : المضاف
	257
259	خاتمة :
262	الفهارس
263	فهرس الآيات القرآنية الواردة في المتن
270	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في المتن
271	فهرس الأمثال
272	فهرس الأشعار الشواهد الواردة في المتن
276	فهرس شواهد الأرجاز
277	فهرس الأشعار غير الشواهد (منظومات وألغاز نحوية)
278	فهرس الأعلام الواردين في المتن
281	فهرس الكتب الواردة في المتن
283	فهرس المصادر والمرجع
300	فهرس الموضوعات

ملخص باللغة العربية :

عنوان الموضوع :

الكلمات الدالة : (دراسة ، تحقيق ، مخطوط ، الفاكهي ، النحو العربي ، قطر الندى ، القرن العاشر ، الفعل الاسم ،

الجملة) .

هذا البحث عُني بتحقيق كتاب في النحو والصرف ؛ وهو كتاب " مُجِيب النَّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى " لعبد الله بن أحمد

الفاكهي المتوفي سنة 972 هجرية .

وقد قدّمتُ بحثي في مقدمة وفصلين وخاتمة :

أما المقدمة : فقد بينتُ فيها موضوع بحثي ، وسبب اختياره ، وخطّتي فيه ، والصعوبات .

وخصّصتُ الفصل الأول للمؤلّف وكتابه ، وجعلته في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : تناولت فيه عصر الفاكهي وأبرز معالمه ، ثمّ تطرقتُ فيه إلى سيرة المؤلّف .

المبحث الثاني : فخصّصته لـ : متن قطر الندى وشرح الفاكهي عليه .

أما الفصل الثاني : وهو خاصّ بالنصّ المحقّق ؛ وقد جعلته في مبحثين :

وضّحتُ في المبحث الأول المنهج الذي سرّطُ عليه في التحقيق ، وقدّمتُ وصفاً للنسخ المعتمد عليها ، واشتملَ المبحث الثاني

على النصّ المحقّق من الكتاب ، وهو يبدأ من خطبة المؤلّف وينتهي عند فصل النكرة والمعرفة .

Résumé en france:

Mots clés: (une étude, Realisation, manuscrit, alfaakehi, Qatar Al Nada, du Xe siècle, le verbe, nom, phrase).

Trouvez-moi la réalisation de ce livre dans la grammaire, un livre, «Mujib elNeda ila chareh Qatar alnada " par Ahmed bin Abdullah alfaakehi d. 972 AH.

La recherche présentée dans l'introduction et deux chapitres et une conclusion:

L'introduction: il a montré quand le sujet de mes recherches, et la raison de son choix, et je suis sa planification, et les difficultés.

Il a consacré **le premier chapitre** de l'auteur et son livre, et l'a placé dans deux sections comme suit:

La première section: il abordé l'âge de alfaakehi et mis en évidence ses caractéristiques, puis il a touché à la biographie de l'auteur.

Section II: J'ai specialise Matten "Qatar elnada" et l'expliquer de elfakehi

Le deuxième chapitre: un enquêteur texte spécial; l'a placé dans deux sections:

Et sacrifiés dans la démarche de recherche d'abord que je lui ai marché dans l'enquête, et a fourni une description de la copie invoqué, comprenait le texte de la deuxième section de l'enquêteur du livre, qui commence avec l'auteur d'un sermon et se termine à la séparation de l'article indéfini et de connaissances.